

أوضح المسالك

إلى الفيضة أبْرَمَ الْمَلَكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى في سنة ٧٦١ من المجرة

و معه كتاب
عدة المسالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

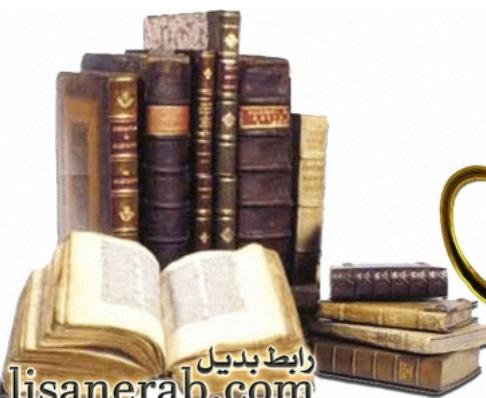
تأليف

محمد بن عبد الله عبيدة

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع



رابط بديل
lisanerab.com

مَكْتَبَةُ

لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



المَكَتبَةُ : الْبَنَاءَةُ الرَّكْزِيَّةُ . هَافُونْ: ٤٤٤٧٣٩ . صَرْبٌ: ٦١٧/٢ .
الْمَطَابِعُ وَالْعَمَلُ : حَارَةُ حَرَيْكٍ . شَارِعُ عَبْدَالْنُورِ . هَافُونْ: ٦٦٣ . ٣٩٠ .
بَرْقِيًّا : فَنَكِيْرٍ . تَلْكَسٌ: ٤١٣٩٢ . FIKR 41392 LE



هذا باب « لا » الماءلة عمل إن^(١)

وَقَرَطْلَمَا : أن تكون نافية ، وأن يكون النفي الجنس ، وأن يكون نفيه نفأ ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلة بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لا غلام سُنْنَر حَاضِر ». فإن كانت غير نافية لم تصل ، وشأن إعمال الزائدة في قوله :

١٥٤ — تَوَلَّ مَمْكُنْ لَعْنَكَانُ لَا ذَنْبَكَ لَمَّا
إِذَا لَلَامَ ذَوُوا أَحْسَابِهَا عَمْرَا

(١) قد علمت فما مني أن « لا » التي ترفع الاسم وتتصب الخبر قد أثبتت ليس في المعنى فعلت عملياً ، وهبنا أمران لا بد لنا من أن نتبث إيهما : الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للبنين هذه أثبتت إن في أربعة أمور ، أحدها أن كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاصممية ، وثانيها أن كلامهما للتأكيد ، فلا تأكيد النفي ، وإن تأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشا ، ورابعها أن لا تقىضة إن ، والشيء قد يحمل على تقىضة كما يحمل على تماطله ، فقد حملوا « رضي » على « سخط » الذي هو صدف في المعنى ، فعدوه بلى مع أن أصله أن يتعدى بعن كاف قوله تعالى (رضي الله عنهم ورضوا عنه) ومن الحمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ طَلَى بَنُو قُشَيْر لَعْنُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضاَهَا

الأمر الثاني : أن عمل لا لما كان بالجمل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ، وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورة ويكون مخدوفاً ، بخلاف اسم لا فإنه يتبع أن يكون مذكورة ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ، فأما اسم لا فإنه يتبع أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جاراً و مجروراً ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جاراً و مجروراً ، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرجاً متصراً ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسيه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلة الفرزدق هام بن غالب يهجو فيها عمر بن هيبة الفزارى .

= اللغة : « غطفان » اسم أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزيارة « لام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والعنف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهمتين - وهو ما يمد من المأثر ، قال ابن الأثير : الحسب في الأصل : الشرف بالآباء وما يعده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونات في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والجد لا يكونان إلا بالآباء .

المعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثيرو الذنوب معروقون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معركة المواجه ، لأن العرض الشائم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا من لا ذنب له تخشا فضيحة هجائه فصدوا عمر عن أن يتعرض له ، لكنهم لما تزكوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض له - مع علمهم بما يتربت على ذلك من هجائه له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يخصها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار وعور متعلق بمعنى خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها في محل نسب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجذاء واقع في جواب لو « لام » هذه اللام هي التي تكون في جواب لو ، وهي هنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنها جمع مذكر سالم ، وهو مضارف وأحساب من « أحسابها » مضارف إليه ، وهو مضارف وضمير الغائب المائد إلى غطفان مضارف إليه « عمرا » مفعول به لام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها في الاسم فبناء على التفع كاترى .

هذا تخریج کلام المؤلف ، وأصله لأبی الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور في المقرب ، قال : « أنشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان ... البيت * والمعنی لها =

ولو كانت لـنفي الوحـدة عملت عمل ليس ، نحو « لاَ رَجُلْ قَاتِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا إن أـردـ بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص ، وإن دخل عليها المخاض خـفـضـ النـكـرةـ^(١) ، نحو « جـهـتـ بـلاـ زـادـ » ، وـ« غـضـبـتـ مـنـ لـاـ شـئـ » وـشـدـ « جـهـتـ بـلاـ شـئـ » بالفتح ، وإن كان الأـسـمـ مـعـرـفـةـ أو منفصلـاـ منها أـهـيـلـتـ^(٢) ، وـوجـبـ عندـ غيرـ البرـدـ وـابـنـ كـيـسـانـ تـكـرارـهـ ،

ـذـنـوبـ ، أـىـ : وـعـمـلـ لـاـ الزـائـدـ شـاذـ ، وـالـأـصـلـ أـنـ يـكـونـ دـخـولـ لـاـ الزـائـدـ فـالـكـلامـ لـحـبـرـدـ تـقـويـتـهـ وـتـوكـيدـهـ » اـهـ . وـقـالـ ابنـ جـنـيـ : « سـأـلـتـ أـبـاـ عـلـيـ ، قـلـتـ : الزـائـدـ لـمـ أـوـلـاـ ؟ قـالـ : لـمـ تـأـتـ لـمـ زـائـدـ فـكـلـامـهـ ، فـيـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ لـاـهـ الزـائـدـ » اـهـ . وـهـذـاـ كـلـهـ مـبـيـغـ عـلـىـ أـنـ « لـوـ » حـرـفـ يـدـلـ عـلـىـ اـسـتـاعـ الجـوابـ لـامـتـاعـ الشـرـطـ ، وـهـوـ مـذـهـبـ الـجـهـورـ ، وـهـوـ الرـاجـعـ عـنـ الـعـلـمـاءـ .

(١) أـلـمـ أـوـلـاـ أـنـ حـرـفـ الجـرـ فـيـ نـوـعـ قـوـةـ ، بـدـلـيلـ أـنـ لـاـ يـعـلـقـ عـنـ الـعـمـلـ ، ثـمـ اـلـعـمـ ثـانـياـ أـنـ « لـاـ » حـرـفـ نـفـيـ لـاـ يـعـوـقـ الـعـاـمـلـ الـمـقـدـمـ عـلـيـهـ عنـ أـنـ يـعـمـلـ فـيـ الـعـمـوـلـ الـمـتأـخـرـ عـنـهـ ، وـاـنـظـرـ إـلـىـ مـثـلـ قولـكـ « سـاءـنـيـ أـنـ لـاـ تـؤـدـيـ وـاجـبـكـ » تـبـدـيـ الفـعـلـ « تـؤـدـيـ » مـنـصـوـبـاـ بـأـنـ الـصـدـرـيـةـ الدـاخـلـةـ عـلـىـ « لـاـ » النـافـيـةـ ، وـلـمـ تـحـمـلـ « لـاـ » بـيـنـ الـعـاـمـلـ الـذـىـ هـوـ أـنـ وـالـعـمـوـلـ الـذـىـ هـوـ الـفـعـلـ الـضـارـعـ ، وـاـنـظـرـ أـيـضاـ إـلـىـ مـثـلـ قولـكـ « إـنـ لـاـ تـؤـدـ وـاجـبـكـ تـنـدـ » تـبـدـيـ أـنـ « تـؤـدـ » تـنـدـ « لـاـ » بـلـمـ تـحـمـلـ بـيـنـ الـعـاـمـلـ الـذـىـ هـوـ إـنـ الشـرـطـيـةـ الـمـتـقـدـمـةـ عـلـىـ لـاـ النـافـيـةـ ، وـأـنـ « لـاـ » هـذـهـ لـمـ تـحـمـلـ بـيـنـ الـعـاـمـلـ الـذـىـ هـوـ إـنـ الشـرـطـيـةـ وـمـعـهـوـلـ الـذـىـ هـوـ الـفـعـلـ الـضـارـعـ ، ثـمـ وـاـزـنـ بـيـنـ هـذـاـ وـبـيـنـ نـوـعـ قولـكـ « إـنـ لـمـ تـؤـدـ وـاجـبـكـ تـنـدـ » وـقـدـ عـلـمـتـ أـنـ « تـؤـدـ » بـعـزـومـ بـلـمـ ، وـلـيـسـ بـعـزـومـ بـيـانـ الشـرـطـيـةـ ، تـذـكـرـ الفـرقـ بـيـنـ « لـاـ » وـغـيرـهاـ مـنـ أـدـوـاتـ الـنـفـيـ ، فـإـذـاـ أـدـرـكـتـ ذـلـكـ فـاعـلـمـ أـنـ لـاـ فـيـ « جـهـتـ بـلاـ زـادـ » وـفـيـ « غـضـبـتـ مـنـ لـاـشـئـ » حـرـفـ نـفـيـ لـاـ عـمـلـ لهـ ، وـأـنـ النـكـرةـ الـقـيـ بعدـهـ فـيـ الثـالـيـنـ بـعـرـوـرـةـ بـعـرـفـ الجـرـ السـابـقـ عـلـىـ لـاـ ، وـهـذـاـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـنـ ، وـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ إـلـىـ أـنـ « لـاـ » فـيـ هـذـيـنـ الثـالـيـنـ وـنـحـوـهـاـ اـسـمـ بـمـعـنـيـ غـيـرـ ، وـهـوـ مـبـيـغـ لـشـبـهـ بـالـحـرـفـ ، وـعـلـهـ الجـرـ ، وـهـوـ مـضـافـ لـلـيـ السـكـرـةـ الـقـيـ بـعـدـهـ ، فـالـنـكـرةـ عـنـدـهـ بـعـرـوـرـةـ بـالـإـضـافـةـ ، لـاـ بـعـرـفـ الجـرـ السـابـقـ .

(٢) قـدـ وـرـدـ اـسـمـ « لـاـ » النـافـيـةـ لـلـجـنـسـ مـعـرـفـةـ ، وـهـيـ مـعـ ذـلـكـ عـاـمـلـةـ . وـلـمـ تـكـرـرـ ، =

نحو «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَزْرُو» ونحو («لَا فِيهَا غَوْلٌ»)^(١)، وإنما لم تكرر في قوله «لَا نَوْلَكَ أَنْ تَفْقَلَ»^(٢)، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبي حسن لها » وقولهم :
* لَا هَيْثَمَ اللَّذِيلَةَ الْمَطْعَى *

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عَنْ دَأِ خَيْبَبِ
نَكِدْنَ ، وَلَا أَمْيَةَ فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرة أن العلم قد وقع انتقاما للإنتفاف للجنس ولم تسكت عنه ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقان : أحدهما: أن يقدر اسم لانكراة لا تعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقاها ، أى : ولا مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني: أن يقدر العلم قائما معام وصف اشتهر به ، فيقدر في «لا أبا حسن» لا يصل لها ، ويقدر في «لا أمية» ولا كريم في البلاد ، ويقدر في «لا هيثم» ولا حسن في السوق ، وهكذا . (١) من الآية ٧٤ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر يعنى التناول ، فإذا قلت «نولك أَنْ تَقْعُلَ كَذَا» كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت «لَانْوَلَكَ أَنْ تَقْعُلَ كَذَا» كان معناه : لا تتناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا تصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر يعنى المفعول ، يعنى «لَانْوَلَكَ أَنْ تَقْعُلَ كَذَا» لامتناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون «لا» نافية ، و «نَوْلَكَ» مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والنفع للضارع بعدها في تأويله مصدر ، وهذا المصدر إما أن يحمله نائب فاعل لـ نَوْلَكَ سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن يحمل المصدر المنسيك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم يتبين له ، فهو فيما نرى مجاز مرسل علاقته اللاحقة والمزومية .

١٥٥ - أَشَاءْ مَا شَيْتِ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِي
لَا أَنْتِ شَانِيَةُ مِنْ شَانِنَا شَانِي
للضرورة في هنا ، ولاؤل « لَا نَوْلُكَ » بلا ينبعني لك .

١٥٥ - هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزوه إلى أحد .
اللغة : « شانِي » اسم فاعل فعله شنا الشيء يشنؤه شنا - بتثليث الشين - ومشنا وشنا - بسكون النون في الأخيرة أو فتحها - ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شانِي - بالهمزة في آخره - خفف بقلب المهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .

المعنى . إن لأحب ما تخبيه ، وأرغب فيها ترغيب فيه ، ولا يزال شانِي أن أغض ما تذكرهنيه ولا أميل إلى مala تشارنيه .

الإعراب : « أَشَاءْ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأنشاء مبني على السكون في محل نصب « شَيْتِ » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب عذوف ، والتقدير : أَشَاءْ الَّذِي شَيْتِ « حَقٌّ » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا » حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، فإن جعلت حق غائبة فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمورة ، وإن جعلت حق ابتدائية فهو مرفوع لتجدره من الناصب والجازم « لَمَا » جار و مجرور متعلق بقوله شانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ « شَانِيَةُ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلاً باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية عذوف ، والتقدير : الذي لا أنت شائنته « شانِي » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب المهمزة ياء لانقضاضي والداعي ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفع والمجرور قدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أي : غير مضاد ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رجُل » ، ولا رجال » وعليه أو على الكسر إن كان جمماً بـألف وباء^(١) ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهي الضمير المنفصل المرفع - ولم تذكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعمما أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا افترضت بالمرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النهاة محول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن يقول : لا عمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - يقوم مقام نفي الجنس الذي هو الأصل في مدخل « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمثابة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتتفق عنهم ما تزيد أن تتفق ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسم لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليقاً بأن تعوض « لا » عمافاتها من تبني الجنس ، وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) أعلم أن للعلماء في اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب :
 (الأول) أن يبني على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة العامة .
 (الثاني) أن يبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به في بعض كتبه ، وتقىه عن قوم ،
 وحاجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبني على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، وترجمه ابن هشام في المغني ، والمحقق الرضي في شرح الكافية ، وابن مالك في بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميماً ، فإذا صع ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن الرواية في بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازني ومن معه ، ولكننا لانستطيع أن نزد روایة الكسر بمفرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

١٥٦ - إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي تَجْدُ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

١٥٦ - هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابَ حَيْدَاً ذُو التَّعَاجِيبِ
أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوَ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَى حَنِيتَا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَدْبَعُهُ
الْفَتَةُ: « أَوْدَى » ذَهْبٌ وَقَنِ ، وَكَرَرَ هَذِهِ الْكَلْمَةُ تَأْكِيدًا لِضَمْنَاهَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ
إِنشَاءَ التَّحْسُرِ وَالتَّعْزُزِ عَلَى ذَهَابِ الشَّبَابِ « حَيْدَا » مُحَمَّداً « التَّعَاجِيبِ » الْجَبِ ،
وَهُوَ جَمْعٌ لَوْاْدَهُ ، وَيَرَوِي فِي مَكَانِهِ « الْأَعْاجِيبِ » وَهُوَ جَمْعٌ أَعْجُوبَةٍ ، وَهُوَ الْأَمْسِ
يَتَعَجَّبُ مِنْهُ « شَأْوَ » هُوَ الشَّوْطُ « حَنِيتَا » سَرِيعًا « الْيَعَاقِبِ » جَمْعٌ يَعْقُوبٍ ، وَهُوَ
ذَكْرُ الْحَبْلِ « بَعْدَ عَوَاقِبِهِ » الْمَرَادُ أَنْ نَهَايَتَهُ مُحَمَّدَةً « الشَّيْبِ » بَكْسُ الشَّيْنِ - جَمْعٌ
أَشَيْبٍ ، وَهُوَ الَّذِي اِيْضَ شَعْرَهُ ، وَيَرَوِي صَدْرَ الْبَيْتِ الشَّاهِدَ هَذِهِ :

* أَوْدَى الشَّبَابَ الَّذِي تَجْدُ . . . إِلَخ *

الإعراب : « إنَّ » حرف توكيده ونصب « الشَّبَابَ » اسمها « (الَّذِي) » اسم موصول
نعت للشباب « بَعْدَ » يجوز أن يكون خبراً لمبدأ محنوف ، والتقدير : هو بعده ،
وعوقيبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنَّه مصدر بمعنى اسم الفعل كـ فـ سـ رـ نـاهـ ، ويجوز
أن يكون « بَعْدَ » خبراً مقدماً ، و « عـوـاقـبـهـ » مـبـدـأـ مـؤـخـراـ ، وجـازـ الإـخـارـ بالـفـردـ -
وهو بعـدـ عنـ الجـمـعـ - وـهـوـ عـوـاقـبـ - لأنـهـ مـصـدرـ ، وـالـمـصـدرـ لـايـثـيـ ولاـ يـجـمـعـ ، وـعـلـىـ
كـلـ حـالـ فـحـمـلـةـ « بـعـدـ عـوـاقـبـهـ » - سـوـاـ أـقـدـرـتـ مـبـدـأـ أـمـ لـمـ تـقـدـرـ - لـاـ حـلـ هـاـ مـنـ
الـإـعـرـابـ صـلـةـ لـلـوـصـولـ « فـيـهـ » جـارـ وـجـرـورـ مـتـلـقـ بـقـوـلـهـ « نـلـدـ » الآـقـيـ « نـلـدـ » فـعـلـ
مـضـارـعـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ نـحـنـ « وـلـاـ » نـافـيـةـ لـلـجـنـسـ « لـذـاتـ »
اسـمـهاـ بـمـبـىـ علىـ الـكـسـرـةـ نـيـاثـةـ عـنـ الـفـتـحةـ لـأـنـهـ جـمـعـ مـؤـنـثـ سـالـمـ فـيـ حـلـ نـصـبـ « لـلـشـيـبـ »
جارـ وـجـرـورـ مـتـلـقـ بـمـحـنـوفـ خـبـرـ « لـاـ » .

الشاهد فيه : قوله « وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ » حيث جاء اسم لا - وهو « لَذَاتٍ » -
جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بيناته على الكسرة نياية عن الفتحة ، كما كان ينصب
بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بيناته على القتح ، فدل بمجموع الروايتين
على جواز الوجهين فيه وفي نظائره .

رُوِيَّ بِهِمَا ، وفِي الْخَصَائِصِ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ فَتْحَةً بعْدَهُ إِلَّا أَبَا عَمَانَ ، وَعَلَى
الْيَاءِ إِنْ كَانَ مُثْنَىً أَوْ مُجْمُوعًا عَلَى حَدَّهُ^(١) ، كَقُولَهُ :

* تَعَزَّ فَلَا إِلْفَتَنِي بِالْمَيْشِ مُتَّمًا *

(١) ذهب أبو العباس للبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثني أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جهور النحوة، واحتج لما ذهب إليه بأن الثنوية والجمع من خصائص الأسماء، وقد عدلنا أن من شرط بناء الاسم لشبه بالحرف في وجه من وجود الشبه التي تقدم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فإذاً إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثني أو مجموعاً ثم دخلت عليه لا فتركت معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارثاً على ما هو من خصائص الاسم.

وما يؤكّد ضعف ما ذهب إليه البرد أنه قد اتفق مع الجهور على بناء المنادي المثني أو المجموع على ما يرفع به، ولم يبدأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد، فإذاً ما يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثني أو مجموعاً وإعراب المنادي إذا كان كذلك، وإنما أن يقول ببنائهم، فإذاً ما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوي الناهيدين، وذلك لا يجوز.

١٥٧ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لُورَادِ الْمَنْوَنِ تَتَابَعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة : «تعز» يريد تكمل السلوان بمن سبقك، والتأسی بمن مضى قبلك =

وقوله:

١٥٨ - يُخْسِرُ النَّاسُ لَا يَبْنِينَ وَلَا آبَاءٌ إِلَّا وَقَدْ عَنْتُمُ شُوُونَ

= «إلين» تثنية إلف - بكسر الممزة وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه ويتألف ، ومنه الأليف ، ونظيره لفطا ومعنى الخل والخليل والخدن والخدن والحب والحبيب والود والوديد «وراد» بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كاسم وصوم وقام وقام «للتون» للوت «تابع» توارد ، يتبع بضمهم بضا ، ويرد بضمهم بياز بضم .

للعن : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياص للوت من قبل ، فإنك لأنجد صديقين تمتا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على اللوت ، ويتباينون على الملائكة .

الإعراب : «تعز» فعل أمر مبني على حذف الألف والتقطعة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية «إلين» اسم لا ، مبني على الياء لأنها مبني «بالعيش» جار و مجرور متعلق بقوله متua الآى «متعا» متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الآتين نائب فاعله ، وجملة الفعل نائب فاعله في محل رفع خبر لا «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «لوراد» جار و مجرور متعلق بمحدث خبر مقدم ، وورد مضارف . و «للتون» مضارف إليه «تابع» مبتداً مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «لا إلين» حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مبني ، وبني هذا المبني على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جريرا بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآى) :

يَأَيُّ بَلَاءٍ يَا نُعَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَبَى لَا يَدِينَ وَلَا صَدْرُ ١٥٨ - هذا بيت من الحفيظ ، ولم أجده أحدا نسب هذا البيت إلى قاتل معين .

الثمة : «عنتهم» ألمتهم ، وتقول : عناء الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنائه ويستوجب اهتمامه «شون» جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الأنماط بمعنى واحد .

للعن : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيمة معينا بشأن نفسه غير قادر على

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرى منهم يومئذ شأن يغشه) .

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبني للجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في الموضعين معدوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أدلة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرّتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الفية مفعول به « شُؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضي المقترب بقد وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا الموضع نبيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسيبيه أن الشيخ خالدا جعل الواو في « وقد عنهم شُؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها – وهي جملة « قد عنهم شُؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرْءَ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعد ابن مالك في بعض كتبه ، والحمد على الأمر المتفق عليه أولى من الجدل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر المنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر ببلا ، كما أجازه في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن ببلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا الاينتفاض نفي خبرها ببلا ، فقياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضْمِنُ^(١) معنى « مِنْ ». بدليل ظهورها في قوله :

* وَقَالَ أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ *

في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس الفروع . الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لاجمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في الملة التي من أجلها بني اسم لا ، فذهب سيويه والجمهوري إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها . ولو بالخبر - زال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستفراقة ، وقد اعترض ابن الصائغ هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع ذاته عن الذي ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووْجَدَ مِنْ دُونِهِ امْرَاتَيْنَ تَذُودَانَ) « سبييل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به ليذود « عنها ، بسيفه » جاران ومحروران يتعلق كل منها بذود ، وسيف مضارع وضمير الغائب مضارع إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبييل » اسم لا النافية للجنس ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بمحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل: تركيب الأسم مع الحرف الخامسة عشر.

وأما المضاف وشبيه فهران ، والراد بشبيهه: ما اتصلَ به شيءٌ من تمام معناه^(١)، نحو « لا قبيحًا فضلَهُ محمود ، ولا طالعًا جبلاً حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا » .

* * *

حصل: وذلك في نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِأَفْلَقِهِ » خمسةً أو سبعةً : أحدهما: فتفهمُما ، وهو الأصل ، نحو (لا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خَلَةَ)^(٢) في قراءة ابن كثير ، وأبى ععرو .

الثاني: رفعهما ، إما بالأبتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس كآلية في قراءة الباقيين ، وقوله :

= جار و مجرور متعلق بمعنوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمعنوف صفة لاسم لا ويكون خبرها معنوفا .

الشاهد فيه: « قوله ألا لا من سيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فذك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إليها . وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصافور ، وعلمه بأن تركيب الأسم مع الحرف قليل ، أما البناء لتضمن معن المحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهري « واعتراضه ابن الصانع بأن المتضمن لمعنى من إنما هو لا تنسها لا الاسم بعدها » اه ، قال الدسوقي : « هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراب الذي هو معنى من معناه الشمولي ، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعلوم » اه ، والذي ذكره الدسوقي رحمه الله هو المقول ؛ لأنها لا معنى لما قاله ابن الصانع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعا به كالمثال الأول ، وقد يكون منصوبا به كالمثال الثاني ، وقد يكون مجرورا بمحرف جر يتعلق به كالمثال الثالث ، وقد بي راجع وهو أن يكون معطوفا عليه نحو « لاثلة وثلاثين » .

(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الامين قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُخْسِرُ النَّاسُ لَا بَيْنَنَّ وَلَا آءَ إِلَّا وَقَدْ عَنْتُمُ شُؤُونَ

* لا ناقة لي في هذا ولا جمل * - ١٦٠

١٦٠ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وما هجرتك حتى قلت مغناة *

وهذا البيت من كلام الراعي ، واسميه عبد بن حبيب التميمي ، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللغة : « وما هجرتك » يروى في مكانه « وما صرمتك » والصرم : المجر وقطع حال المودة « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويبعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كلبي بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعزلاها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حلبيس العذرية (انظر مجمع الأمثال للديداي ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) والمراد لا شيء لي في هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين الهمزة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شفئت نفس من أبناء بكر وحذّت بر كبا يبني عباد
الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر : فعل ماض ، وتأم المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حق » حرف غاية وجر « قلت »
قال : فعل ماض ، وتأم المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار وال مجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قوله « معلنة » حال من تأم المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهملة « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لي » ، في هذا » جاران ومحرونان يتعلقان بمخدوف خبر لا أو خبر البتدا ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ مخدوفا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لأن كيد النفي « جمل » إن اعتبرت لزائدة لأن كيد النفي بجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره مخدوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فتح الأول ورفع الثاني ، كقوله :

* لا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ *

ـ عمل ليس فجمل اسمها وخبرها معنوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والجملة المعطوف عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة . الشاهد فيه : قوله « لا ناقة ... ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاستمان مرفوعين .

أما رفع الأول منها فعلى أحد وجهين ، أولهما أن تكون لاذنة مهملة والمرفوع بعدها مبتدأ ، وثانيهما أن تكون لا نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها .

وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفا على الاسم الذي بعده لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهملة ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره معنوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة للبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها ، وخبرها معنوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أَظْلَنْ هَوَاهَا تَارِكِي بِعَصَّـلَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ

١٦١ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* هَذَا لَعْرَكُمُ الصَّفَارُ بِعَيْنِهِ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مدحج ، وكذلك نسبة في كتاب سيبويه . وقال أبو رياش : هو لميام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كلبي ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا لعركم » فصل بين للبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وهي « لعركم » مع خبره المعنوف - ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبحث ، وهو أيضا أبو الأب « الصفار » - بزنة سحاب - الذل ، والمهابة ، =

وقوله :

* وَأَنْتُمْ ذُنَبَى لَا يَدِينَ وَلَا صَدْرُ * — ١٦٢

— والحقيقة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار
عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم »
اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره مخدوف وجوباً تقدره : قسمى ، والجملة
معترضة بين المبتدأ وخبره لاعل لها من الإعراب « الصغار » خبر للبتدا الذي هو اسم
الإشارة « بعينه » جار و مجرور متعلق بمخدوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه
يكون قوله « عين » تأكيداً للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية
للجنس « ألم » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « لي » جار و مجرور متعلق بمخدوف
خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل
جزم « ذلك » اسم كان ، وخبرها مخدوف ، والتقدير : إن كان ذلك مخدوداً ، أو نحوه
« ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة تأكيد التقى « ألم » بالرفع - معطوف على محل
لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران مستعرفهما
في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا ألم » حيث جاء مرفوعاً ، ورفقه على واحد من ثلاثة
أوجه : الأول أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ،
الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « ألم » اسمها ، وخبرها عنوف ، الثالث
أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « ألم » مبتدأ خبره عنوف ،
ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتي عقب هذا) :

بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَبَى ، لَا يَدِينَ وَلَا صَدْرُ
ويجري عراها قول أبي الطيب للنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلَمْ يُسْعِدِ الظُّلُقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَلَقُ

= ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بَأْيَ بَلَاءٌ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلة لجَّير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نمير ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللغة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعود بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علام » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سبباً للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة – أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبعير أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفالة الناس والاتباع منهم : هم أذناب ، وذنابي « لأيدين ولا صدر » أي لست قادة ولا رؤساء متبعين .

المعنى : يقول لنمير بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلوه في سبيل الحمد حتى تتحذثوا عنه ، نعم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم برؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأْيَ » جار و مجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بـأـيـ بـلـاءـ تـفـخـرـونـ مثلاً ، وأـيـ مضـافـ وـ « بـلـاءـ » مضـافـ إـلـيـهـ « يـاـ » حـرـفـ نـدـاءـ « نـمـيرـ » منـادـيـ « بـنـ » صـفـةـ لنـمـيرـ ، وـهـوـ مضـافـ وـ « عـاـمـرـ » مضـافـ إـلـيـهـ « وـأـتـمـ » الواـوـ وـاـلـحـالـ ، أـنـتـمـ : مـبـتـدـاـ « ذـنـابـيـ » خـبـرـ الـمـبـتـدـاـ « لـاـ » نـافـيـةـ لـلـجـنـسـ « يـدـيـنـ » اـسـمـ لـاـ نـافـيـةـ لـلـجـنـسـ مـبـنـىـ علىـ الـيـاءـ لـأـنـهـ مـثـنـىـ « وـلـاـ » الواـوـ حـرـفـ عـطـفـ ، وـلـاـ : يـحـوـزـ أـنـ تـكـوـنـ نـافـيـةـ عـامـلـةـ عـمـلـ لـيـسـ ، وـأـنـ تـكـوـنـ نـافـيـةـ مـهـمـلـةـ ، وـأـنـ تـكـوـنـ زـائـدـةـ لـأـكـيدـ الـفـيـ « صـدـرـ » إـنـ اـعـتـبـرـ لـاـ نـافـيـةـ مـهـمـلـةـ فـهـوـ مـبـنـداـ خـبـرـ مـحـذـفـ ، وـالـجـلـلـ مـعـطـوـفـةـ عـلـىـ جـلـلـ لـاـ نـافـيـةـ لـلـجـنـسـ وـاسـمـهـاـ وـخـبـرـهـاـ ، وـإـنـ اـعـتـبـرـ لـاـ نـافـيـةـ عـامـلـةـ عـمـلـ لـيـسـ فـهـوـ اـسـمـهـاـ وـخـبـرـهـاـ مـحـذـفـ ، وـالـجـلـلـ مـعـطـوـفـةـ عـلـىـ جـلـلـ لـاـ الأـوـلـىـ وـاسـمـهـاـ وـخـبـرـهـاـ أـيـضاـ ، وـإـنـ اـعـتـبـرـ لـاـ زـائـدـةـ لـأـكـيدـ الـفـيـ فـهـوـ مـعـطـوـفـ عـلـىـ حـمـلـ لـاـ مـعـ اـسـمـهـاـ لـأـنـهـ مـعـاـ مـبـنـداـ عـنـ سـيـبـوـيـهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحاً وبعد الثانية مرفوعاً : أما فتح الأولى فهو بالياء نياية عن الفتحة لأنها مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لفظه نافية للجنس عاملة عمل إن .

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٩٣ - * فَلَا لَغُوْ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا *

ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني ضلي واحد من ثلاثة أو же : أولها أن يجعل لا الثانية نافية عامة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيةها أن يجعل لا نافية مهمة فيكون مبتدأ ، وثالثتها أن يجعل لا زائدة فيكون معطوفا على عمل لا يع اسمها لأنهما مما صر خواص بالابتداء عند شيخ النحو سيبويه ، وقد أوضحنا ذلك ذلك في إعراب البيت .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحو يرونون صجزه :

* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقْتَمِ

والبيت لأمية بن أبي الصلت - ولكن النحو في روایتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلتفتون صدر بيت من أبيات كلة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَغُوْ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنَ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ

وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَخْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقْتَمِ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ *

اللغة : « لغو » أي : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر أنته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حيـن » هلاك وفناء « ملـيم » بضم الميم ، وهو الذي يفعل ما يلام عليه « ساهـرة » هي وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ مرفع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « فيها » جار وجرور متعلق بمخدوف خبر « لا » وخبر المبتدأ مخدوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والجرور متعلقا بمخدوف خبر المبتدأ ويكون خبر « لا » هو المخدوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَحَّ الْأُولَى وَنَصَبَ الثَّانِى ، كَقُولَهُ :

* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا حَلَّةَ *

وهو أضعفها حتى خصّه بـ « يُونُسُ وجماعةً » بالضرورة ككتوب المنسادى ، وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مُؤكّدة ، وأن الأسم منصب بالمعنى.

= مع اسمها وخبرها على جملة الابتداء والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة منها لا محل لها صلة الموصول « به » جار وعمرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر الابتداء ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولو : اسمها ، وخبرها مذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية مذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « فَلَا نَفُو وَلَا تَأْمِنْ » حيث أنتي « لا » الأولى أو أعملها عمل ليس ، فرفع الأسم يدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما ي بيانه في إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يرون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ التَّرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

والبيت لأنس بن العباس بن مردارس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن مردارس ، والذين يرون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالثُّوبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا حَلَى ذِي الْحِمَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ التَّرْقُ عَلَى الرَّانِقِ *

من كلبة قافية ، وقبله في روايته قوله :

لَا صُلْحَ بَنِي - فَاعْلَمُوهُ - وَلَا سَيْفَكُمُ ، مَا حَلَّتْ عَاتِقِي
سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدِي ، وَمَا قَرَقَ قُمْرَ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

= اللغة : « خلة » بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصدقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بن عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة : **أَلَا أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِ——داً وَصِنْوَى قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِيلُ** . « الرافع » و« ثله » « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلي « أعيما » صعب ، وشق ، واشتد « العائق » موضع الرداء من النكبة « قرق » صوت ، وصاح « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ، فوزانه وزان أحمر وحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روسي « الشاهق » الجبل المرتفع . الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل « على الرافع » جار ومبرور متعلق بقوله « اتسع » ، الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي يحمل جمهور التحوييان نصب الاسم الثاني عليه ، واختاره ابن مالك

وقال يونس : إن « لا » في قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه لضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عامله عمل « إن » مثل الأولى كما أعدتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها . وهو كلام لا متنسّك له ، بل يجب لا يحمل عليه الكلام ، لأن المثل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز مقاومتها على وجه سائع لاضرورة معه . وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس منطوقاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكاف لمقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وجَبَ فتح الأول ، وجاز في الثاني النصب
والرفع ، كقوله :

* فَلَا أَبَّ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أَرْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وقد نسب النهاة لهذا البيت إلى رجل من بن عبد مناف يمدح فيه مروان بن الحكم
وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعنوا القائل ، والبيت من شواهد سيبويه (٣٤٩/١)

ولم يتبه أحد من شراحه .

اللغة : «المجد» هو العز والشرف وكرم النجاح ، ورجل ماجد : شريف كريم
الحدث «ارتدى» أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من
الإنسان «تأزر» أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل
من الإنسان ، وقد كفى الشاعر بارتدائه المجد وائزره به عن ثبوت هذه الصفة له ،
نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في توبه ، والحلم تحت حمامته ، والكمال في قبة
ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في
 محل نصب «وابنا» الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمطوف
على النصوب منصوب «مثل» يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون
صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا عذوفا ، والتقدير: لا أب وابنا
ممايلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال
مضاد و «مروان» مضاد إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف
والتون «وابنه» الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاد
وضمير النائب العائد إلى مروان مضاد إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان
تضمن معنى الشرط «هو» ففاعل الفعل المدحوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا
ارتدى ، وجملة الفعل المدحوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» جار
وعبرور متعلق بذلك الفعل المدحوف «ارتدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَابْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ »
- بالفتح - فشادة^(١) .

فصل : وإذا وصفت المذكرَ المبنية بغير متصلٍ جز فتحة على أنه رُكِبَ
معها قبل بحثي « لَا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، ونسبة مراجعة محل المذكرَ ،

== جوازا تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى المذكر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « وتازراً » الواوحرف عطف ، تأزر : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان الان تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده أكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن يقول : إذا ها ارتدنا بالمجد وتازرنا به ، وهذا معنى قول الأعلم : « وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لَا أَبٌ وَابْنًا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده ، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنها معه عندة في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكا الأخفش أن يكون قوله « امرأة » اسم لا النافية للجنس ، وقد حذفت « لَا » وبقى أثراً ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذي ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لَا » مرة بالجملة على إن ، ومرة بالجملة على ليس ، فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف إلا يعمل إلا وهو مذكر ، ولهذا كان حذف حرف البر وبقاء عمله من غير أن يحمل ينوب شيءٍ منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحمل محلها شيءٍ ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

ورفعه مراءة لخلها مع لا، نحو «لَا رَجُلٌ طَرِيفٌ فِيهَا» ومنه «أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا عندنا» لأنه يوصف بالاسم إذا وصف، والقول بأنه توكيده خطأ.

فإن فقد الإفراد نحو «لَا رَجُلٌ قَبِيحاً قِيلَهُ عندنا» أو «لَا غُلامٌ سَقَرَ ظَرِيفاً عندنا» أو الاتصال نحو «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ طَرِيفٌ» أو «لَا مَاءٌ عندنا مَاءٌ بَارِدًا» امتنع الفتح، وجاز الرفع والنصب، كما في المعطوف بدون تكرار «لا»، وكما في التبدل الصالح لعمل «لا» فاللهظة نحو «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا»، والبدل نحو «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا»، فإن لم يصلح له فالرفع نحو «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا» وكذا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل «لا» نحو «لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ».

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما، كقوله:

١٦٦ - * أَلَا أَضْطِبَارَ إِسْلَمِيَّ أَمْ لَمَّا جَلَدَ *
وهو قليل، حتى تؤمن الشّهودُين أنَّه غير واقع.

١٦٦ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إِذَا أَلَاقَ لَذِي لَا قَاهُ أَمْثَالِي *

وقد نسب هذا البيت لجنون بني عامر، قيس بن اللوح، والذين نسبوه إليه قد رروا صدره على وجه آخر، وهو:

* أَلَا أَضْطِبَارَ لِنَسْلِي ... *

اللفة: «اضطبار» تصر وتجعله، وسلوان واحتمال «لاقاه أمثال» كنایة عن اللوت.

وتارة يُرَادُ بهما التوبيخ ، كقوله :

* أَلَا ارْعَوَاهُ مِنْ وَلَتْ شَبِيهَتُهُ *

وهو الفالب .

= المعنى : ليت شعرى إذا أنا لاقيت ما لا قاه أمثالى من اللوت أيمتنع الصبر على سلى
أم يبق لها تجددها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » المهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم
« لا » مبني على الفتح في محل نصب « لسلى » جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر
« لا » « ألم » عاطفة « لها » جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جله » مبتدأ
مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسهها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاق »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل جر بياضافة
« إذا » « إليها » « الذي » اسم موصول مفعول ألاق « لاقاه » لاق : فعل ماض ، والماء
مفعول به « أمثالى » أمثال : فاعل ألاقى ، وهو مضaf وياء التسلكم مضاف إليه ، والجملة
من الفعل والفاعل والمفعول لاحصل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام
مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، والراد من المهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفي ،
فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع في
كلام العرب ، وكون الحرفين معادلين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما
لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن حسوبته الصبر إذا مات
فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلأ قاص بالغير ؟ »
حكاه ابن منظور عن سيبويه ، والقاس - بكسر القاف على الشهور ، وقد تضم ، وقد
تفتح - هو ألا يستقر في موضع فتراه بشب من مكانه من غير صبر ، والعير - بفتح
فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالعيর » والاستفهام في هذا للثل عن عدم
القاس حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

= ١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

وتارة يُرَادُ بهما الْقَمَنِي، كقوله :

* أَلَا عُزَّرَ وَلَيْ مُسْتَطَاعُ رُجُوعَهُ * ١٦٨ -

* وَآذَنْتُ بِمُشَيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ *

وهذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به فيا بين أميدين من المراجع .

اللغة : « ارعوا » أى : انتهاء ، وانسكاف ، وأنجار ، وهو مصدر ارعوي يرعوي ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : ألم يكف عن المقام ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمه الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ ! الإعراب : « ألا » المهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنسكار « ارعوا » اسم لا « لمن » جار ومحروم متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعل ماض ، والثاء تاء التأنيث « شيبته » شيبة : فاعل ولت ، وشيبة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لامح لها صلة الموصول « آذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والثاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومحروم متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والمهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعوا » حيث أبقى للا نافية عملها الذي تستعنه مع دخول هزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنسكار . ولم يرتفع الدماميف أن الحرفين المهمزة ولا يدلان معًا على الإنكار التوبيخي ، وذكر أن المقيد الإنكار التوبيخي هو المهمزة وحدها ، و « لا » بعد المهمزة دالة على النفي ، فيكون كل حرف منها دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعوا » التوبيخ على عدم الارعاء والإنسكار على من لم يرعوا وينكشف عن الميل إلى دواعي الصبا .

= ١٦٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَيَرْأَبَ مَا أَنْتَ يَدُ الْفَلَاتِ *

وقد احتاج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبة أحدهم إلى قائل معين .
اللغة : « ولی » أدرى ، وذهب « فيرأب » بغير ، وبصحيح « أنت » ففت وصدت .
وشبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد .
منهما ، وقل الشاعر :

رَأَبَ الصَّدْعَ وَالنَّائِ رِصِينِ مِنْ سَجَابًا آرَاهِ وَيَغِيرُ
(يغیر - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يمير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلة واحدة للتمن ، ويقال : المهمزة للاستفهام ، وأريد بها
المعنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرأ « عمر » اسمها « ولی »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع »
خبر مقدم « رجوع » رجوع : مبدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة
في محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الناء السبيبة ، رأب : فعل مضارع منصوب
بأن المضمرة بعد فاء السبيبة في جواب المعنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به لرأب « أنت » فعل ماض ، والناء
ناء التأنيث « يد » فاعل أنت ، ويد مضاف ذو « الفلات » مضاف إليه ، والجملة من
المعنى والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والماء عند حذف تقديره أنت أنه

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد
المعنى ؛ وهذا كثير في كلام العرب . وما يدل على كون « ألا » للتمن في هذا البيت
نصب المضارع بعد فاء السبيبة في جوابه .

وقد استدل أبو عنان المازني وأبو العباس للبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على
المعنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطى بالرفع بعدها كما يصح
ذلك مع « لا » التي لم تقترب منها المهمزة الدالة على المعنى ، وخالف في ذلك سيبويه
وشيخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنها أجازا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لأن
أو يكون نفطا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيبويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيبويه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أئمَّةً فلا خبر لها ، وبمنزلة « آتَيْتَ » فلا يجوز مراعاة تحملها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفَهُمَا السازنيُّ والمبرد ، ولا دليل لها في البيت ، إذ لا يتعين كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلا ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والمجلة صفة ثانية .

* * *

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجلتين نحو (ألا إنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(١) (ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٢) (وَعَرَضِيَّةً وَنَحْضِيَّةً فَتَخَطَّصَانِ بِالْفَعْلِيَّةِ)^(٣) نحو (ألا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)^(٤) (ألا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكْثُوا أَيْمَانَهُمْ)^(٥) .

* * *

— الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبراً كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ماذهب إليه سيبويه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتاً لمعر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيبويه ، فالبيت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيبوه .

والجواب أنه يكون ردًا على سيبويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فاما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبا إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاختال لم يصلح لل الاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذْكُرُهُ ، نحو « لَا أَحَدَ أَعْبُرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ حَذْفُهُ كثِيرٌ ، نحو (هَلَا فَوْتٌ)^(١) (قَالُوا لَا ضَيْرٌ)^(٢) وَيلْزَمُهُ التَّمِيمُونَ وَالظَّاهِيْوَنَ^(٣) .

(١) من الآية ٥١ من سورة سباء

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهي قول المؤلف « ويلزمه التميميون والطائيون » -

تحتمل وجهين :

أحدها أن يكون الضمير في قوله « ويلزمه » عائداً على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدي العبارة أن تهمها وطيناً يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقاً ، نعني سواء أعلم أم لم يعلم ، وهذا المعنى هو الذي يفهم من كلام الوخشنري في المفصل (ص ٨٩ بتعقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

تحتمل أمرين أحداًها أن يترك فيه طائنته إلى اللغة الحجازية ، والثاني لا يجعل مصبوحاً خبراً ، ولكن صفة محولة على محل لا مع النفي « اه كلامه ، ولا شك أن ئيل حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جار الله بأنك لو جعلته خبراً لا لاقت قد حكت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائماً ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهي التي تذكر خبر لا في بعض الأحوال .

والوجه الثاني مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير في « ويلزمه » عائداً على الخبر بقيد كونه معلوماً ، فيكون مؤدي العبارة أن تهمها وطيناً يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوماً بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القبيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يحيزون ذكر الخبر المعلوم كما يحيزون حذفه ، وأما هما فلا يحيزان ذكره ، أما الخبر الذي لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذي لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساغ حذفه ؟ إلا أن بدعي لتميم وطبي ، أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتصبها مفعولين^(١)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإما قبل ذلك لأن

يجمل خبر « لا » كونها عاما ، ويطرعنـانـ مع ذلكـ حـدـفـهـ ، فيـسـهـلـ فـهـمـ السـكـلامـ
جـسـدـهـ .

هـذـاـ وـقـدـ قـالـ أـبـوـ حـيـانـ : إـنـ أـكـثـرـ مـاـ يـحـذـفـ الـحـبـاجـزـيـوـنـ خـبـرـ لـاـ إـذـاـ كـانـ مـعـ لـاـ
حـبـوـ « لـاـ إـلـهـ إـلـهـ » أـهـ كـلـامـهـ وـقـدـ اـخـتـلـفـ النـحـاـةـ فـيـ إـعـرـابـ هـذـهـ الـجـلـةـ ، وـخـنـنـ
نـعـرـبـهـاـ لـكـ إـعـرـابـاـ قـرـيـنـاـ ، قـلـاـ : نـافـيـةـ لـلـجـنـسـ تـعـمـلـ عـمـلـ إـنـ ، وـإـلـهـ : أـسـمـ لـاـ ، مـيـغـيـ عـلـىـ
الـفـتـحـ فـيـ عـمـلـ نـصـبـ ، وـخـبـرـ لـاـ مـحـذـفـ ، وـالـتـقـدـيرـ : لـاـ إـلـهـ لـنـاـ ، أـوـ لـاـ إـلـهـ مـوـجـودـ ،
وـلـاـ : أـوـاهـ الـحـشـشـاـ ، وـلـنـظـ الـجـلـةـ بـدـلـ مـنـ الـضـمـيرـ الـمـسـكـنـ فـيـ خـبـرـ لـاـ ، وـلـلـزـخـشـرـيـ
فـيـ خـبـرـاـبـ هـذـهـ الـجـلـةـ كـلـامـ طـوـيلـ دـارـتـ حـوـلـهـ مـنـاقـشـاتـ كـثـيرـةـ لـازـىـ أـنـ ذـكـرـهـاـ
لـاـكـ فـيـ هـذـهـ الـعـجـالـةـ .

(١) يختلف النحو من هذا الموضوع في مسائلتين :

المـسـأـلـةـ الـأـوـلـىـ : هلـ أـصـلـ مـفـعـولـ ظـنـنـتـ وـأـخـوـاتـهـ مـبـتـدـاـ وـخـبـرـ ؟ وـجـوـابـ هـذـاـ
الـسـؤـالـ أـنـ الـجـهـوـرـ يـنـهـيـونـ إـلـىـ أـنـ أـصـلـ مـفـعـولـ ظـنـ وـأـخـوـاتـهـ مـبـتـدـاـ وـخـبـرـ ، وـيـذـهـبـ
الـسـهـيـلـيـ وـحـدـهـ إـلـىـ أـنـ أـصـلـهـمـاـ لـيـسـ كـذـلـكـ ، وـاسـتـدـلـ عـلـىـ صـحـةـ كـلـامـهـ بـأـنـكـ تـهـولـ .
« ظـنـنـتـ زـيـداـ عـمـراـ » مـنـ غـيـرـ أـنـ يـسـكـرـ أـحـدـ هـذـاـ القـوـلـ عـلـيـكـ ، وـأـنـتـ لـوـ قـلـتـ
« زـيـدـ عـمـرـوـ » عـلـىـ أـنـهـمـاـ مـبـتـدـاـ وـخـبـرـ لـمـ يـصـحـ الـكـلـامـ إـلـاـ عـلـىـ مـعـنـيـ التـشـيـهـ ، وـأـنـتـ
حـيـنـ قـلـتـ ظـنـنـتـ زـيـداـ عـمـراـ لـمـ تـرـدـ مـعـنـيـ التـشـيـهـ ، فـلـازـمـ أـلـاـ يـكـوـنـ أـصـلـ مـفـعـولـ ظـنـ
مـبـتـدـاـ وـخـبـرـ ، وـجـوـابـ هـذـاـ الـكـلـامـ أـنـاـ لـاـ نـسـلـ أـنـاـ حـيـنـ تـقـولـ « ظـنـنـتـ زـيـداـ عـمـراـ »
لـأـرـيدـ مـعـنـيـ التـشـيـهـ ، بـلـ مـعـنـيـ التـشـيـهـ هـوـ الـذـيـ زـيـدـهـ ، بـدـلـلـ أـنـاـ لـوـ قـلـنـاـ ظـنـنـتـ زـيـداـ
عـمـراـ فـظـهـرـ أـنـهـ خـلـافـهـ ، كـانـ كـلـامـ صـحـيـحاـ لـأـسـيـارـ عـلـيـهـ .

المـسـأـلـةـ الثـانـيـةـ : هلـ الـإـعـمـانـ الـمـصـبـوـانـ بـعـدـ ظـنـنـتـ وـأـخـوـاتـهـ مـفـعـولـانـ أـوـ ثـانـانـ ،
أـمـ أـلـأـ مـفـعـولـ وـالـثـانـيـ شـيـءـ آخـرـ ؟ وـجـوـابـ هـذـاـ السـؤـالـ أـنـ الـجـهـوـرـ يـرـوـنـ الـمـصـبـ
أـلـأـ مـفـعـولـاـ أـلـأـ وـالـمـصـبـ الـثـانـيـ مـفـعـولـاـ ثـانـيـاـ ، وـذـهـبـ الـفـرـاءـ إـلـىـ أـنـ الـمـصـبـ الـأـلـأـ =

معانٰيها قايمٌ بالقلب ، وليس كلُّ قلبٍ ينحصر المفهوماين ، بل القلب ثلثة أقسام : مالا يَتَعَدَّ بِنَفْسِهِ ، نَحْوَ فَكَرْ وَفَكَرْ ، وما يَتَعَدَّ لِوَاحِدٍ نَحْوَ عَرَفَ وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّ لاثنين ، هو المراد ، وينقسم أربعة أقسام : أحدها : ما يَفِيدُ فِي الْخَبَرِ يَقِيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعْلَمَ - بمعنى أعلم - وَدَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا) ^(١) (إِنَّمَا الْغَنَوْمَ آبَاءُهُمْ ضَالِّينَ) ^(٢) ، وقال الشاعر :

* تَعْلَمُ شِفَاءَ الْمَفْسِرِ قَمَرَ عَدُوَّهَا *

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة نَحْوَ « ظننت زيداً يؤذى واجبه » ويجيء ظرفًا نَحْوَ « ظننت زيداً عندك » ويجيء جاراً و مجروراً نَحْوَ « ظننت زيداً على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه ، والذى يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نَحْوَ « ظننت زيداً أَخَاكَ » ويجيء ضميراً نَحْوَ « زيد ظننته » ويجيء جامداً نَحْوَ « ظننت زيداً أَسْدَا » ولا يقتصر فى شيءٍ من ذلك على النجاع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغني الكلام عنه لأنَّه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَبَالِغْ بِلَطْفٍ فِي التَّحْيَلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تَعْلَمُ » أعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء ما أربها « لطف » رفق « التَّحْيَلِ » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : أعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تناول من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تَعْلَمُ » فعل قلبى بمعنى أعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُهُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وَصِلَتْهَا، كَقُولَهُ :

* فَقُلْتُ تَعْلَمَ أَنَّ لِصَيْدِ غَرَّةً *

١٧٠ -

== وجوباً تقديره أنت « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « (النفس) » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وهو : مضاف إليه « فالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بلطف » جار و مجرور متعلق بالغ « في التحيل » جار و مجرور متعلق بلطف « والسر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثـر ما تتمـدـى إلى « أـنـ » المؤكـدة ومعـولـيها ، وهو صـحـيحـ ، وـمـنـ شـواـهـدـ قولـ النـابـةـ الـديـانـيـ :

تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا حَلَّ مُتَطَيِّرٌ وَهُوَ الشُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمَ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أَنِّي فَاتِكَ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وقول الشاعر :

تَعْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لمعرو بن معيكرب :

تَعْلَمَ أَنَّ حَيْرَ النَّاسِ طَرَّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ونظيره قول أعرابي :

تَعْلَمَ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ - وَمَنْ نَحْجَكُوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي
ويتـدرـ أنـ يـنصـبـ هـذـاـ الفـعلـ مـفـولـينـ كلـ مـنـهـماـ اسمـ ظـاهـرـ كـماـ فيـ بـيـتـ الشـاهـدـ

(رقم ١٦٩) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ فَاتِلُهُ *

=

وقوله :

* دريت الوفي العميد يا عرمون فاغبسط *

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمي المزني ، من تصييدة له مطلعها قوله :
 حَمَّا الْقَلْبُ عَنْ سُلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلَهُ وَعَرَّى أَفْرَاسَ الصَّبَابَا وَرَوَاحِلَهُ
 اللغة : « حما القلب .. إلخ » قال الأعلم : « يقول حما قلبه عن حب سلمى ،
 وكف باطله : أي صباح ولهوه .. وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل
 ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللهظ : عرى أفراس ورواحل
 كنت أركبها في الصبا وطلب اللهوا « تعلم » معناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى
 فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، يعني علم يعلم « غرة » بكسر
 الفين المعجمة - التفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .
 المعنى : يقول لفلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مفترا ، فإن لم تضيع وصيق وطلبت
 غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوباً تقديره أنت « أن » حرف توكيده ونصب « للصيد » جار و مجرور متعلق
 بمدحوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعولاها سدت مسد
 مفعولي تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم يعني اعلم ، وعداها
 إلى معقولها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة المهمزة وصلتها ، وهو الكثير في الاستعمال .

١٧١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ أَغْبَطَكَاطاً بِالْوَفَاءِ حَيْدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضاً إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء المجهول - من « درى » إذا علم « فاغبسط » أمر من
 الغبطه ، وهي : أن تمنى مثل حال غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد
 الشاعر بأمره بالاغبطة أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يبغشه الناس من
 أجله ، والثاني حله على أن يبقى على اتصفه بالصفات الجيدة التي تحمل الناس يبغطونه .
 (٢ - أوضح السالك)

والأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنْ يَقْعُدُ بِالبَاءِ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْمُهْزَةُ تَعْدِي لِآخَرَ
بِنَفْسِهِ نَحْوَ (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)^(١) .

والتانى : مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رُجْحَانًا ، وَهُوَ خَسْنَةٌ : جَعْلٌ ، وَحِجَّاً ،
وَعَدٌ ، وَهَبٌ ، وَزَعَمٌ ، نَحْوَ (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
إِنَّا نَا)^(٢) ، وَقُولَهُ :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يبغى إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ،
وتقر به عينا ، ولا لوم عليك في الاغتباط به لأن هذا من حمامد الحصول.

الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبني للمجهول ، والثاء نائب فاعل ، وهو
المفعول الأول « الوف » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على
التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوف » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة
يجوز في معمولها الوجوه الثلاثة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادي مرخم
بحذف الثاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكييد ونصب
« اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومحروم متعلق باغتباط « حميد » خبر « إن »
مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوف العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ،
وقد نصب مفعولين : أحدهما الثاء التي وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوف »
على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقتين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء
نحو قوله : دريت بذلك ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ،
كما في قوله تعالى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كاف في بيت
الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

وقوله :

* فَلَا تَعْدُ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْفَنِّ * ١٧٣

= (حجونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنجين ، وعص ملوكهم : قوى واشتد ، وهو بالاصد المهمة ، وبابه علم).
وتأنى أيضاً بمعنى أقام ، نحو « حجا محمد بكه » أى أقام بها ، ومنه قول عمارة ابن أيمن .

* حَيْثُ تَحْجَى مُطْرِقُ لِفَالِقِ *

وتأنى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهُنَّ يَنْكُفُنَ يَهِ إِذَا حَجَّا عَكْفَ النَّبِيِطَ يَلْمَعُونَ الْفَنَزَ جَانِي
وتأنى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأنى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كان يقول « حجوت الحديث » يريد حفظه أو كتمته .

وهي بمعنى غلب في المواجهة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تعودى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام في المكان وبمعنى وقف لا تتعدي بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدد بحرف الجر كما رأيت في الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنباري الحزرجي .

الفقة : « لا تعدد » لا تظنن « الولي » يطلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، وللرائد منه هنا الخليفة أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم فهو معدم ،
إذا انقر .

المعنى : لا تظنن أن صديفك هو الذي يشارتك الودة أيام غناك ويسرك وصفاء حاليك ، فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك و حاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتائب الحالات عليك .

=

وقوله :

* وَإِلَّا فَهُنَّ أَمْرًا هَالِكًا *

= الإعراب : « فلا » نافية « تعدد » فعل مضارع معزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للولي » مفعول أول « شريك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « في الغنى » جار و مجرور متعلق بشريك « ولكنما » لكن : حرف استدراك ، وما : كاتنة « للولي » مبتدأ « شريك » شريك : خبر للبتدأ ، والكاف مضاف إليه « في الدلم » جار و مجرور متعلق بشريك الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » يعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « المولى » ، والثانى « شريك » على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عَدْمًا ، وَلِكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدَهُ الْإِعْدَام
قوله « أعد » يعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقت الرجل ، إذا افتر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني .

ومثلة أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي صَوْنَطَرَى لَوْلَا السَّكْمِيَّ الْمَقْنَمَا
تعدون : يعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدمك : مفعوله الثاني .

١٧٤ - هذا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* قَلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكَ *

والبيت لابن هام الساولى .

اللغة : « أجرن » المخدني لك جاراً تدفع عنه وتحمييه ، وهذا أصله ، ثم أزيد منه لازم ذلك ، وهو الغيات والدفاع والحياة « أبا مالك » يروى في مكانه « أبا خالد » « هيف » أى اعذنى واحسبني .

المعنى : قلت : أعنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فلن أنى رجل من الحالين .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرن » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر

وقوله :

* زَعْمَتِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ * ١٧٥

= فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للواقية ، والياء مفعول به «أبا» منادي بحرف نداء عذوف ، وأبا مضاد و «مالك» مضاد إليه «إلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط عذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل ، مثلاً «فهني» الفاء واقفة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للواقية ، والياء مفعول أول «أمرأ» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله «فهني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياه المتكلم ، وثانيهما قوله «امرأ» على ما أوضحته في الإعراب . واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا ماضر ، بل هو ملازم لصيغة الأمر؛ فإن كان من المهمة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تاماً الصرف ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ) وقال سبحانه : (يَهُبْ لَمْ يَشَاءْ إِنَّا) وقال : (هَبْ لِي حَكَّا) .

واعلم أيضاً أن القالب على «هب» بهذا المعنى أن يتبعه إلى مفعولين صحيحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعمولتها ؛ فزعم ابن سيده والجوهرى والجرمى أنه لحن ، وقال الآباء من العلماء والمحققين : ليس لحن لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أباًانا كان حاراً» ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الخنفي ، واسمه أوس .

اللفة : «شيخاً» الشيخ : هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسانشيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشيخ ، وشيخان ، وشيخوخ «دب دبيباً» يسير ميراً رويداً ويتشى مشياً وثيداً .

المعنى : ظلت هذه المرأة - حين رأت الشيب برأسى - أنى قد صرت شيئاً ، وهذا منها ظن خاطئ ، لأنى ما زلت متكاملة القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضفت منه وتقربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتني » زعم : فعل ماض ، واتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وباه المتتكلم مفعول أول « شيئاً » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، واتاء المتتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بمحرك حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبره في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديباً » مفعول مطلق ، وجملة الفعل مضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيئاً » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعوليْن : أحدهما باه المتتكلم ، وبنائماً قوله « شيئاً » وقد تبين ذلك في إعراب البيت ، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار .

ومثله قول أبي ذؤيب المذلي :

فَإِنْ تَرَعَّمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِي كُمْ

فَإِنِّي شَرَّيْتُ الْحَلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَنْلِ

وزعم الأزهرى وأبو عيدة أن ذلك لا يسكون في مستعمل الكلام ، وإنما يحيى في ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير في استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ومعمولها سواء أكانت مقللة كما في البيت الذى يلى هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من التقييد كما في قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يعنوا) وسذكر شواهد ذلك في شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

والأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوْعَهُ عَلَى أَنْ وَأَنْ وَصَلْتُهُمَا، نَحْوُ (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبَغْفِنُوا) ^(١)، وَقَالَ :

* وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا *

(١) من الآية ٧ من سورة الغافر .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومحبه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَغَيِّرُ *

وهذا البيت ثانٍ ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمنالمعروف بكثير عزة ،
والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَأَنْخِلِيقَةُ كَالَّذِي عَهِدْتُ، وَلَمْ يُخْبِرْ يُسِرِّكَ مُخْبِرُ

اللغة : « زعمت » ظلت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان
من تحول بدنـه وشحوب لونـه وهزال جسمـه ، وليس يريد تغيـر قلبـه وانصرافـه عن
حبـتها ، بدليلـ البيت الذي بعـده « تغيـر جـسمـي وـالـخـلـيقـةـ كـالـذـيـ عـهـدـتـ » يريدـ أنه
وحـدهـ هوـ الذـيـ أـبـلـاهـ الـوـجـدـ وـأـصـنـاهـ الشـوـقـ ، وـالـنـاسـ جـيـعـاـ عـلـىـ حـالـهـ الذـيـ عـرـقـهـ
عـلـيـهـ « لمـ يـخـبـرـ » يـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ هـذـاـ الفـعـلـ مـبـيـنـاـ لـلـعـلـومـ فـيـكـوـنـ قولهـ « مـخـبـرـ » اـسـمـ
فـاعـلـ بـكـسـرـ الـبـاءـ ، وـيـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ الفـعـلـ مـبـيـنـاـ لـلـمـجـهـولـ فـيـكـوـنـ « مـخـبـرـ » اـسـمـ
مـفـعـولـ بـفـتحـ الـبـاءـ .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماض بمعنى ظن ، والثاء
علامة على تأنيـثـ الفـاعـلـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزـ تـقـدـيرـهـ هـيـ يـعـودـ إـلـىـ عـزـةـ
الـمـذـكـورـةـ فـيـ بـيـتـ سـابـقـ « أـنـ » أـنـ : حـرـفـ توـكـيدـ وـنـصـ ، وـيـاهـ التـسـكـمـ اـسـمـ « تـغـيـرـ »
فـعلـ وـفـاعـلـ ، وـالـجـلـةـ فـعـلـ رـفـعـ خـبـرـ أـنـ ، وـأـنـ مـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدـرـ سـدـ
مـسـدـ مـفـعـولـ زـعـمـ « بـعـدـهـ » بـعـدـ : ظـرفـ مـتـعـلـقـ بـتـغـيـرـ ، وـضـمـيرـ النـائـبةـ العـائـدـ إـلـىـ عـزـةـ
مـضـافـ إـلـيـهـ « مـنـ » اـسـمـ اـسـتـفـاهـ مـبـتـداـ « ذـاـ » اـسـمـ إـشـارـةـ خـبـرـ المـبـتـداـ « الـذـيـ » اـسـمـ
مـوـصـولـ بـدـلـ مـنـ اـسـمـ إـلـيـشـارةـ أـوـ عـطـفـ يـانـ عـلـيـهـ « يـاـ » حـرـفـ نـداءـ « عـزـ » مـنـادـيـ ،
وـجـلـةـ النـداءـ لـأـعـلـلـ هـاـ مـعـرـضـةـ بـيـنـ اـسـمـ الـمـوـصـولـ وـصـلـتـهـ « لـاـ » حـرـفـ نـفيـ « يـنـفـيـ » =

والثالث . ما يَرِد بالوجهين ، والفالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم ، كقوله جَلَّ ثناوه : (إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَنَرَاهُ قَرِيباً) ^(١) ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو بعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » يعني ظن ، وعداء إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمhour - هو الكثير الفالب في تعديبة هذا الفعل ، ونظره قول أمرى العيسى :

أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنِّي كَبِرْتُ، وَأَلَا يُخْسِنَ اللَّهُو أَمْثَالِي

وقول عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذَقَ هَجْرَهَا، قَدْ كُنْتَ تَزَعَّمُ أَنَّهُ رَشَادٌ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أَمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلْتِي

وقول جحيل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأُرْضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنَ يَا بُشْنَ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعديبة هذا الفعل بواسطة « أن » المخففة من التقلية الآية الكريمة التي تلاها المؤلف وتلوتها في شرح الشاهد السابق ، قوله سبحانه : (بل زعمت أن لن نحصل لكم موعدا) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنسدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المعارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين ، وقد تأثر رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رئته ، وهي في هذين المعنين تعدى لواحد ، وليس من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ^(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) ^(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظن ، وحَسِيبَ ، وحال ، كقوله :

* ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيَا *

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (الفتال) وقد تعدد هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة التون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة المتحنة ، واعلم أمر ما فيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدد إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .

وقد تأنى علم بمعنى صار أعلم : أي مشقوق الشفة العليا ، فتسكون فعلا لازما ، وتتأنى بمعنى عرف فتتعدى إلى مفعول واحد ، وسيذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَمَّا مُرِدًا *

ولم أقف لهذا البيت هلى نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « شبت » استعرت ، وتوقفت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت . « لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد داخلا في حومتها « عردا » أحجمت وفررت ونسكت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه » إذا أحجم ونسكل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الدهاب في المزيمة » اه .

الإعراب : « ظنتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والثانى للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط مذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظنتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكتوله تعالى: (يُظْلَّونَ أَهْمَمُ مُلَاقُو رَبِّهِمْ) ^(١)، وكقول الشاعر:
 * وَكُنَّا حَسِبَنَا كُلَّ يَنْضَاءَ شَحْمَةً *

— مفعول ثان لظن «فردت» الفاء عاطفة ، عرد: فعل ماض ، وتأء المخاطب فاعله
 «فيمن» جار وعبرور متصل بعمرد «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر
 فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة عملا بـ «عنها» جار وعبرور
 متصل بعمرد «معددا» خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لاعمل لها
 من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه: قوله «ظننك صالحًا» حيث استعمل فيه «ظن» من الظن بمعنى
 الرجال ، ونصب به مفعولين: أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله «صالحا»
 ومن العلماء من ادعى أن «ظن» في هذا البيت بمعنى العين ، وهو بيد .
 (١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً لَقِينَا جُذَامَ وَحَمِيرًا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلبي ، من كلامه ليقولها في يوم مرج
 راهط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُضَنَّبَةَ تَغْلِبِيَةً يَقُودُونَ جُرْدَأَ فِي الْأَعْنَةِ حَمِيرًا
 سَقَيْنَاهُمْ كَأسًا سَقَوْنَا يَمْثِلُهَا وَلَكِنْهُمْ كَانُوا أَهْلَ الْوَتْ أَصْبَرُوا
 فَلَمَّا قَرَّعْنَا النَّبْعَ بِالثَّنْبَعِ بَعْضَهُ بَيْعَضُ أَبْتَ عِيدَانُهُ أَنْ تَكَسِّرَ
 وقد روى أبو عام حبيب بن أوس الطائي هذه الآيات في الحسنة مع اختلاف يسير
 (انظر شرح التبريزى ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة : «وكنا حسينا كل يضاء شحمة» يقول : كنا نطعم في أمر فوجدنام
 على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قوله في المثل : ما كل يضاء شحمة ، ومثله قوله:
 ما كل سوداء تمرة ، و «جذام» لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون —
 أو يلقبون — بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك
 الداء الويل ، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة، و «حمير» اسمه المرنجع — بزنة سفرجل —

وقوله :

* حَسِبْتُ التَّقِيَ وَالْجُودَ خَيْرَ تِحَارَةٍ *

= - وجذام وحمير: كلاما من المتن ، قوله « عشية لاقينا » يروى في مكانه « ليالي لاقينا » كما يروى « صداء وحميرا » .

المعنى : يقول : إننا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن ، وأنهم مقى لقوا من لا قبل لهم بمحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يثبت أن ذلك حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقاهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقاءهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يدحوا أفرادهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضارف و « يضاء » مضارف إليه « شحمة » مفعول ثنان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان متصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحمير في محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها . الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل يضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعوليin : أولها قوله « كل يضاء » وثانيهما قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَاحًا، إِذَا مَا الرَّمَةُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا *

والبيت للبيه بن ديسة العاصمي ، من كلامه له طولية عدتها أثنان وتسعون بيتاً وأولها قوله :

كَيْشَةٌ حَلَّتْ بَعْدَ عَمِدِكَ عَاقِلَةٌ
وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا حَلَّ النَّأْيَ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتِ حِسَاءُ الْبُطَاحِ وَأَنْتَجَمَنَّ الْمَسَابِلَةَ
اللغة : « كيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهمة =

وكتوله :

* إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَفْصُلِ الْطَّرْفَ - ذَا هَوَى *

= والكاف - اسم جبل ، قال ياقوت : «الذى يقتضيه الاشتقاء أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشارق الذى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل لكونه من لحنه » اه « خبلا » الجبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » قوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الرياح ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حسام البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضمباء البطاح كما قال ياقوت : ووهم العين في ضبطه بكسرها ظنا منه أنه جمع بطعماء « رباجا » بفتح الراء - الربع « ثاقلا » ميتا ، لأن البدن يكون خيفاً مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه تقل .
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربما إذا أتجر في الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربع إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التق » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضارف ، و « تجارة » مضارف إليه « رباجا » تميز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح مخدوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها مخدوف أيضاً ، والجملة من أصبح المخدوفة ومعمولتها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماضي ثاقل ، واسم صمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التق خير - إلح » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، وتصب به مفعوليain . أو لمها قوله « التق » ، وثانية قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُوْمُكَ مَالًا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أذننك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

ـ أخاف ، ولكن جهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره « تفضن الطرف » غض الطرف : إبطاق الجنن ، وأراد هننا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويعشمك « الوجد » الميام .

المعنى : يقول : إن لم تتم وبقيت ساهراً أرقا - أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن التوانى وعasanهن - فإني أثنك مبتلى بعشق يربك ويكلفك ما لا تقدر على احتفاله .

الإعراب : « إخالك » إحال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف تقى وجزم قلب « تفضن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتفضن ، وجملة تفضن وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط مذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإحال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطيع » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطيع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليته في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار و مجرور متعلق بمحنف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع حال وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعوليـن : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

* مَا خَلْتُنِي زِلتُ بَعْدَكُمْ ضَمِّنَا * - ١٨١

١٨١ - هذا صدر بيت من المنسري ، وعجزه قوله :

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمْوَةَ الْأَمِّ *

وقد أنشد الجوهرى هذا البيت عن الأحرر ، ولم يعزو إلى قائل معين .

اللغة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة ففيه مكسورة وآخره نون - ومعناه مبني ، ويروى في مكانه « ظمنا » بالظاء المشالة والهمزة بعد الميم - وأصله المطشان ، ويراد به المشتاق « حومة الأم » بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورة له .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إنني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقائكم ، كثير الشكوى لما أجرده من آلام بعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خلتني » حال : فعل ماض ، وناء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وناء المتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه « بعديكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمن الآتي ، وبعد مضارف وضمير المخاطبين مضارف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني حال « أشcko » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار و مجرور متعلق بأشcko « حومة » مفعول به لأنشكو ، وهو مضارف وإليه ، وجملة أشcko وفاعله ومفعوله في محل نصب : إما مفعول ثان حال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا حال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشcko » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني حال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقفة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفي بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتني ما زلت بعدكم ضمنا أشcko .

الشاهد فيه : قوله « خلتني ضمنا » حيث استعمل حال - وهو فعل قلبي - يمعن الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ناء المتكلم ، وثاناهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشcko » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشcko - إلخ » على ما يبينه في إعراب البيت .

تبهان - الأول : ترد عِلْمَ بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى الرأى - أى : المذهب - وَحَجَّا بمعنى قَصَدَ ، فيتمدّىن إلى واحد نحو (وَاللهُ أَخْرَجُكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) ^(١) (وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِّينَ) ^(٢) وتقول « رأى أبو حنيفة حِلًّا كذا » ، ورأى الشافعى حُرْمَةَ ^(٣) و « حَجَّجَتْ بَيْتَ اللهِ » ^(٤) .

وترد وجَدَ بمعنى حَزَن أو حَقَدَ فلا يتمدّى بَيْانِ .

وتتأتى هذه الأفعال وبقيمة أفعال الباب المعانٍ أَخَرَ غير قلبية فلا تتمدّى لمعنى اثنين وإنما لم يحيترز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثاني : ألحقو رأى الحلمية برأى العلَمِيَّةِ في التعدي لاثنين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التسوكير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدي فلم تتعدي لاثنين ، وعرف تعدي لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدد لواحد ، وزعم أن العرب قد يخوضون أحد اللفظين المتساوين في المعنى بحكم لفظي - أى وهذا الحكم اللغطي هنا هو التعدي لاثنين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف - وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أننا لما تبعنا كلام العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركيات ، ويستعملون كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البساط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللغافية يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فعلمنا أن بين المعنى واللفظ تطابقا وتأنا لها ، فإن جاء من كلامهم تعدي علم إلى واحد أحيانا فإنما نعلم أنهم خرجوا عن مأْلوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف - والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدي تعديته ، ولذلك أنواع لازى أن نذكرها هنا .

* أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّىٰ إِذَا مَا * - ١٨٢

١٨٢ - هذا صدر بيت من الواقر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه ويست لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ يُؤْرِقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَارٌ وَآوَنَةٌ أَنَّالٌ
أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّىٰ إِذَا مَا تَجَافَ اللَّيلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَرَ الْأَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْزِدٍ إِلَى آلِ فَمٍ يَدْرِكُ بِلَالًا
وهذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي ، من قصيدة ينذر فيها قومه ويذكرهم ،
وأولها قوله :

أَبْتَ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلْحَىٰ
كَائِنَهُمَا سُعِينَا مُسْتَغْيِثُ
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا فَالْأَمَاءُ يَجْرِي
حَلَالَهُمَا وَيَنْسَلُ انسِلَالًا
فَلَى حَيَّنِ فِي عَامَنِ شَتَّىٰ
فَأَيَّهُ لَيْلَةً تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضْبِحُ لَا تَرَىٰ فِيهِمْ خَيَالًا
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولاً قد استشهد به سيبويه (ج ١
ص ١٤٣) في باب الترخيق في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى .

اللفة : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على
البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل -
وهي القرية تقطع من نفسها لينبذ فيها ، وربما انحدرت دلوا يستنق بها ، والمستغيث :
طالب الغيث « على حيin » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء
إلا أن يدوم بكاؤها على حيin « وهي » ضف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار »
وأمثال « أعلام أناسى » تجاف الليل وان Hazel أ Hazel الـ ما كان منها من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء
وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب - ما تبل به حلقاتك من الماء وغيره « آونة » جمع =
(٤ - أوضح للساك)

وَمَصْدِرُهَا الرُّؤْيَا ، نَحْوُ (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) ^(١) ، وَلَا تَخْتَصُ الرُّؤْيَا بِمَصْدِرِ الْحَلْمِيَّة ، بَلْ تَقْعُ مَصْدِرًا لِلْبَصَرِيَّة ، خَلَافًا لِلْحَرِيرِيِّ وَابْنِ مَالِكَ ، بَدْلِيلٍ (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) ^(٢) ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ .

== أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى «رفق» بضم الراء أو كسرها - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إitan الماء .
 الإعراب : «أبو حتش» مبتدأ ، وجملة «يُورقى» خبره ، و «عمار» وسائب الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رحم «أثال» في غير النداء ضرورة ، وأصله أثال ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المذوق للترخيص «أراهم» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذي هو ضمير جماعة الغائبين مفعول أول «رفقى» مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله «أراهم رفقى» حيث أعمل «أرى» في مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به ، والثاني قوله «رفقى» ورأى هنا بمعنى حلم أى رأى في منامه ، وقد أجريت مجرى «علم» وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن كالمعلم فلذا أجريت مجراه ، وبمعنى المفعول الثاني معرفة - وهو قوله «رفقى» - في هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن «رأى» الحلمية تتصب مفعولا واحدا ، وأن النصوب الثاني في الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل في الحال أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن «الرؤيا» في هذه الآية الــكريــة يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأولى: أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثاني : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إننى رأيت =

النوع الثاني : أفعال التصوير ، كجعل ، ورَدَ ، وترَكَ ، واتَّخذَ ، وتحْذَّى ،
وصَبِّرَ ، وَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَا هَبَاءً مُنْثُرًا) ^(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ
مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَارًا) ^(٢) (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمْوَجُ فِي بَعْضٍ) ^(٣)
(وَاتَّخَذَ اللَّهُ ابْرَاهِيمَ خَلِيلًا) ^(٤) ، وقال الشاعر :

* تَحْذَّى غَرَازَ إِثْرَمُ دَلِيلًا *

= فَإِنْ يَرِي النَّاسُ أُنْقِي ذَهَبَ إِلَى بَيْتِ الْقَدْسِ وَكَذَا كَذَا وَكَذَا ثُمَّ رَجَعَتْ لَمْ يَكْذِبْهُ أَحَدٌ ،
لأنَّهُ يَحْدُثُ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ أَنْ يَرِي فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ قَطَعَ الْمَسَافَاتِ الْبَعِيدَةَ فِي لَهَاظَاتِ
يَسِيرَةٍ ، فَلَا يَسْتَكِرُ ذَلِكُمْ فِي تَحْمِيرِ ذَلِكُمْ مِنْ نَفْسِهِ ، الْأَمْرُ الْ ثَالِثُ : أَنَّهُمْ اسْتَوْصَفُوهُ بَيْتَ الْقَدْسِ وَالطَّرِيقَ
إِلَيْهِ وَبِالْغَوَافِي تَحْمِيرِ ذَلِكُمْ مِنْهُ ، وَالْأَمْرُ الْ رَابِعُ : أَنْ جَعَلَ « الرُّؤْيَا » بِعْنَى رَؤْيَةِ الْبَصَرِ
قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْمُتَجَنِّجِ بِكَلَامِهِمْ ، مَثَلُ قَوْلِ الرَّاعِي يَصِفُ صِيَادًا رَأَى صِيدًا :

وَكَبِيرٌ لِرُؤْيَا وَهَشٌ فَوَادُهُ وَبَشَرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلْوَمُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ - هذا صدر بيت من الواfir لأبي جندب بن مرة المذلي ، وهو أخواي
خراث المذلي ، والبيت المشهود بصدره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني حيان ، وهو
يتممه مع ما قبله :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنْ
بِحْمَدِ اللَّهِ فِي خِزْنِي مُبِينِ
جَزِيَّتُهُمْ بِمَا أَخْذَوْا تِلَادِي
بَنِي لَحْيَانَ ، كُلُّا فَآخِرُونِ
تَحْذَّى غَرَازَ إِثْرَمُ دَلِيلًا
وَفَرُوا فِي الْجَازِ لِيُفَجِّرُونِ

اللغة : « جزِيَّتهم » أراد كافأتهم على سوء صنيعهم « بِمَا أَخْذَوْا تِلَادِي » الباء هنا
ظُلْمٌ ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأة إياهم بسبب أخذهم تلادي ،
وتلاد - بكسر التاء وتحقيق اللام بعدها ، وبزنة كتاب - ومثله التليد : الماء =

وقال :

* فَصَدِّرُوا مِثْلَ كَعْصَفِيَّ مَأْكُولٍ *
١٨٤
قالوا : « وَهَبَّنِي اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِمُضِيِّ .

= الذي ولد عندك ، فإن تكن قد ورثته فهو طارف وطريف « تخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثي وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو عطف من أخذ نظير تق المخفف من إنق « غراز » بضم الفين المعجمة ، وبذلة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالتون في مكان الراي ، وهو اسم واحد « يعجزوني » ليلعبونى ، وذلك بأن يغتواني فلا أدركهم .

الإعراب : « تأخذت » فعل ماض ، وناء المتكلم فاعله مبني على الصم في محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إنر : طرف منصوب بتأخذ ، وضمير الغائبين العائد على بني لحيان مضاف إليه « دليلًا » مفعول ثان تأخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندي أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجزيرون أن تأتي جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « في الحجاز » جار و مجرور متعلق بفر « يعجزوني » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كي ، وعلامة نصبه حذف التون ، وواو الجماعة فاعله ، والتون الموجودة نون الواقعية ، وناء المتكلم مفعول به ، وأن المظيرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا في الحجاز لإعجازهم إياي .

الشاهد فيه : قوله « تأخذت غراز دليلًا » حيث استعمل فيه تأخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصريح ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلًا » على ما يبيناه في إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النجاة في نسبة هذا البيت ؟ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقاط وذكر ابن هشام في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقينا) أنه لرؤبة بن =

= العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة أبيات من مشطور الرجز ، وزنه وزن بعض ضروب السريع - وهما كالتالي :

وَمَسْهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بَيْنَ أَبَابِيلِهِ فَصَرِّهُوا مِثْلَ كَعْصَفِ مَا كُولٍ

وهذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم ترَ كيف فعل ربكم بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميمهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللغة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل التجاشى على بلاد الطين يريدون هدمه وتخریبه فرد الله كيدهم في تحورهم وأهلهم « ترميم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تحرر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كامحرق الآخر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجمادات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالبابايد والعباديد والشماطيط ، وقيل : واحده إبالة ، وقيل : واحده إبول - بذلة جرد حل - - « وصروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صروا » صير : فعل ماض مبني للتجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول مبني على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المضافين بالكاف كما قد يحصل بينهما بغير الكاف مما مستتر فيه في باب الإضافة « ما كول » صفة لمصف معروض بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحداها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء^(١) ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسيطه .

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن تقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - «إبطال عمل العامل لنظا ، لا معنى» يعني أنك تجيء بالعامل - وهو هنا المفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً «علمت زيد مسافر أم عمرو» فإن قوله «زيد مسافر» هو العامل ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جئت بهما بعد دخول العامل - وهو علست - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر مستعرفة ، فليس لعلم عمل في لفظه هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها من حيث المعنى معمولة لفعل التقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تطغى عليها جملة أخرى بنصب جزءها ، فتقول : «علمت زيد مسافر وعمرا مقيما» لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - «إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً» وي يعني بذلك أنك تجيء بالعامل - وهو المفعولان كما علست - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا العامل ، فتقول «زيد ظنت فهم» أو تقول «زيد فهم ظنت» فزيد في للتاليين مبتدأ ، وفاصم خبر ، وما مرفوعان كما كانوا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معرضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل للمبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكان جملتهما في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرف هذه الجملة المعنوية تبعاً للفظ طرف الجملة المعطوف عليها ، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعي ، فتقول «زيد ظنت فهم ، وعمرو مكابر» .

= فإن قلت : فما الفرق العملي بين هذين الحالين ؟
فالجواب عن ذلك أن تقول لك : قد اتفق جمُور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين .
أحدهما قد ينفع لك من الكلام السابق في شرح معناها ، وخلاصته : أن
الجملة في حال الإلغاء لا محل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً
للفظها ، أما الجملة في حال التعليق فللفظها مرفوع وعلوها نصب ، فيجوز لك في العطف
عليها أن تراعي لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقىم وعمرو مسافر »
وأن تراعي علتها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقىم وعمراً مسافراً ».
والوجه الثاني : أن إلغاء عمل العامل في المعمول أمر اختياري لا يجب عليك
أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعمول
فتصبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله ، فتقول « زيد ظنت مسافر »
أو تقول « زيداً ظنت مسافراً » وتنقول « زيد مسافر ظنت » أو تقول « زيداً
مسافراً ظنت » وخالف الأخفش في هذه، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين
المعمولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ المعمول فأمر واجب
لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتبع عليك أن تأتي بالمعمول المعلق عنه على أصله
الذى كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تطلق العامل عن المعمول
أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت
« علمت لزيد قائم » وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد
اللام ، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل
الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل ، فاما في حال الإلغاء فإنه
لم يدخل شيء بين العامل والمعمول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير
موقعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية
الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موقعها كإعمالها إذا وضعت في
موقعها ، ولكنها - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلهذا جاز =

﴿إِعْمَالُهَا وَإِنْتَوْهَا إِذَا زَادَ ضَعْفَهَا فَوُضِعَتْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، انْظُرْ إِلَى قَوْلَكَ﴾ «ضرب زيد عمراً» فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قوله «ضرب عمرًا زيد» «إلى قوله «عمراً ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلغى هذا الفعل فتمتنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكناً أن يتلزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالاً متعددة ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعددة ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضفأ يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فعاملتها معاملة تقصّر عن معاملة سائر الأفعال المتعددة ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا إعمالاً خلاف السكونيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي فتأخر الفعل عن المفعولين جميعاً أو توسط بينهما لم يتلزموا بالإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً . فإن قلت : فهل يجري كل واحد من الإلقاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن تقول لك :

أما الإلقاء فقد أجمع النحاة بصربيهم وكوفتهم على أنه لا يجري في شيء من الأفعال سوى أعمال القلوب المعقود لها هذا الباب .

وأما التعليق فإن للنحو في مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجري في جميع الأفعال الكلية وغير الكلية ، فيجوز عنده أن تقول «ضررت أيهم في الدار» على أن يكون «أيهم» اسم استفهام مبتدأ ، و «في الدار» جاراً و مجروراً يتعلق بمخدوف الخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضررت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الوصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لنزع عن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضي عند العلماء .

الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل :

النوع الأول: كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، =

أو تأخِّرِه ، كـ « زَيْدٌ ظَنَتْ قَائِمٌ » وـ « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَتْ »^(١) قال :

= نحو قوله : شَكَّتْ أَزِيدٍ فِي الدَّارِ أَمْ عُمَرٌ ، وَتَرَدَّتْ أَوْفَى أَنْتَ أَمْ غَادَرْ ، وَنَسِيتْ أَكْنَتْ مَعْنَا أَمْ لَمْ تَكُنْ .

النوع الثاني : كـ كل فعل يدل على العلم ، نحو قوله : عَلِمْتْ أَصَادِقَ أَنْتَ أَمْ كاذِبَ ، وَدَرِيْتْ أَيْصَدِقَ فَعَلَكَ أَمْ لَا ، وَتَبَيَّنَتْ أَنْتُؤْدِي وَاجِبُكَ أَمْ تَهْمِلُه .

النوع الثالث : كـ كل فعل يطلب به العلم ، نحو قوله : فَكَرِّتْ أَمْقِبَ أَنْتَ أَمْ طَاعَنْ ، وَابْتَلَيْتِ عَلَيَا أَيْصَبَرَ أَمْ يَجْزِعَ ، وَامْتَحَنْتِ خَالِدًا أَيْشَكَ الصَّنْبَعَةَ أَمْ يَجْحَدُهَا ، وَاسْتَهْمَتْ أَحْضَرَ بَكْرَ أَمْ غَابَ .

النوع الرابع : كـ كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لَمْسَتْ ، وَأَبْصَرَتْ ، وَنَظَرَتْ ، وَاسْتَمَعَتْ ، وَشَمَّتْ ، وَذَقَتْ ، كـ قوله : لَمْسَتْ أَنَاعِمَ جَلْدَكَ أَمْ خَشَنَ ، وَشَمَّتْ أَطِيبَ رِيحَكَ أَمْ نَنَنَ ، وَأَبْصَرَتْ أَسْرِيعَةَ خَطَالَكَ أَمْ بَطِيَّةَ .

(١) ظاهر عبارة المؤلف هنا أن للالغاء صورتين ليس غير :
إحداهما: أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي
عقب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظَنَّ رَبِيعَ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَسْدِلِ الْمَازِلِينَا
وهذا البيت يروى برفع كلة « ربِيع» ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخرِيجها على
أن «شجا» فعل ماضٍ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربِيع: فاعل شجا ، وهذه
جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أي أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن :
فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ،
وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية
نصب كلة « ربِيع» فتخرِيجها على أن «شجاك» فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه
جوائز تقديره هو يعود على ربِيع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل
وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربِيع :
مفعول أول لأنني ، وأجمل الكلام : أظن ربِيع الظاعنين شجاك ، وهذا اليت بروايتها
يدل على أن الإنفاء عند التوسط جائز .

* * وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ وائلنور *

الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القابي عن المفعولين جميعاً ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهده أيضاً قول الشاعر :

آتِيَ الْمَوْتُ تَقْلَمُونَ فَلَا يُرُونَ هِبْسَكُمْ مِنْ لَظَى الْحَرُوبِ اضْطَرَّاْمُ

وقد ذكر غير المؤلف من النهاة صورة ثلاثة لللغاء ، وهي أن يتقدم الفعل القابي على المفعولين جميعاً ، ولكن لا يبدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قوله :

« مَقْظُنْتَ زِيدًا قَائِمًا » ومنه البيت :

مَتَّ تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَ يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمَ وَفَاسِمَا
وسيذكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخيير الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المترى .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم المهمزة - وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما يكتب من هذا البحر : قصيدة ، وما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجال لا يقولون غير الرجز كرؤبة والمجاج أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والفصيد جميعاً ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرْجَزاً تُرِيدُ أُمَّ فَصِيدَا *

« توعدى » تهددى ، وهو مضارع أ وعد ، ولا يقال « أ وعده » من غير ذكر الوعد به إلا أن يكون الموعده شرآً .

الإعراب : « أَبِالْأَرَاجِيزِ » المهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدى الآتي « يَا » حرف نداء « ابْنَ » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضارع و « اللَّؤْمِ » مضارع إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها مترضة بين المعمول وعامله « توعدى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والباء مفعول به « وَفِي الْأَرَاجِيزِ » الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعَمَانِ ، وَإِنَّمَا * ١٨٦ -

= بمذوف خبر مقدم «خلت» حال : فعل ماض ، وتأهيل التكملة فاعل مبني على الفم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معرضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والممعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله «في الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «حال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» ، فلما توسط الفعل بينهما أنتي عن العمل فيما ، ولو لا هذا التوسط لتصبما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار وال مجرور على أنه المفعول الثاني .

١٨٦ - هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الدبيري ، وقد رواه ابن السكري في كتاب الألفاظ ثانى أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ من ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الدبيري ، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانَا غَنِيَّيْنِ لَا يَجُدُّنِي عَلَيْنَا غَنِيَّاهُمَا
هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعَمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا
وقد روی الماحظ في كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

الآلة : «شيخين» ثنوية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وبسب تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون المقدم عليهم وصاحب الرأى فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم والمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد للطلب عم النبي كان يسمىشيخ البطحاء «لا يجدى علينا غناها» يريد أن غناها قاصر نعمه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : ارجاجدى ، وهو العطيه والنفع «ها سيدانا يزعمان» يريد أن هذين الشيختين =

وإلاه المتأخر أقوى من إعماله ، والتوسيط بالعكس ، وقيل : هما في التوسيط بين المفهولين سواه .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لمجيء ماله صدر الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (ولقد علِمُوا لَمْنِ أشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقِ)^(١) ، ولام القسم ، كقوله :

يظنون أن لها السيادة علينا والتقدم «أيسرت غناها» معناه كثرة أبنائها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكبيت «يسرت غناها» بالتصعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجري عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلاً طعن في السن وليس من ورائهم تقع لنا ، وهذا يظنون أنهما بتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ علينا ، ولكننا لا نعرف لها بذلك إلا أن بنانا من غناها سانتتفع به ، وما دامت أيديهما مغلولة فإننا لا نقر لها بسيادة ، ولا نعرف لها بتقدم .

الإعراب : «هم» ضمير منفصل مبتدأ «سیدانا» سيدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نهاية عن الضمة لأنه مني ، وسيدا مضارع والضمير مضارع إليه «يرعنان» فعل مضارع مرفوع بثبوت التون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لها «يسودانا» فعل مضارع مرفوع بثبوت التون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والباء للتأكيد «غناها» فاما ، أيسر ، مرفوع بالألف لأنه مني ، وضمmer الثالثين العائد إلى الشقيقين مضارع إليه ، وجواب الشرط معنوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ما سیدانا يزعنان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبى - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوليه ، فرفعهما ، وألفى عمله في لفظهما وفي محل أيضاً ، وهذا للفعلان ما للبتداً والخبر الآن ، وذلك قوله «ما سیدانا» ولو أنه آخرها عن الفعل لنصبهما به فقال «يزعنانهما سیدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله . ومثله البيت الذي أنسدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلقاء .

(١) من الآية ١٠٢ من صورة البقرة .

* وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينَ مَنِيَّتِي * ١٨٧

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْمَنَابِيَا لَا تَطِيشُ سَهَامُهَا *

والبيت من كلام ليد بن ربيعة العامري ، وقد أنسده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمولف في قطر الندى (رقم ٧٢) وفي مذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة ليد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدَّيَارُ حَجَاهَا فَقَامُهَا يَعِنَّ تَأْبِدَ غَوْلُهَا فِرْ جَاهُهَا

اللغة : « منيق » المية : اللوت ، وأصلها فعلة بمعنى مفعولة من مني - بوزن رحى برحي - ومعنىه قدر ، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسمًا « لاطيش » لاختبيب ، بل تصيب المرمى دائمًا « سهامها » سهام : جمع سهم .

للمعنى : إلى موقن أنني سألاق للوت حتى ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لَقَدْ » اللام موطئة القسم ، قد : حرف تحقيق « عَلِمْتُ » فعل ماض وفاعل « لَتَأْتِينَ » اللام واقعة في جواب القسم ، تأني : فعل مضارع ، مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيق » منهية : فاعل تأني ، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياه المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكّد والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إِنْ » حرف توكيده ونصب « الْمَنَابِيَا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لَا » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تَطِيشُ » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سَهَامُهَا » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المثابي مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « عَلِمْتُ لَتَأْتِينَ مَنِيَّتِي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أحدهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النافِيَّةُ نَحْوُ (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ لَا يَنْطَقُونَ) ^(١).

وَلَا وَإِنِّي النافِيتانِ فِي جوابِ قَسْمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ «عَلِمْتُ وَاللهُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» وَ «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ».

والاستفهام ، وله صورتان :

إحداهما : أن يعترض حَرْفُ الاستفهام بين العامل والمجلة ، نَحْوُ (وَإِنْ أَذْرِي أَفَرِبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ) ^(٢).

والثانية : أن يكون في المجلة أَسْمَاءُ استفهام : عَدَةٌ كَانَ ، نَحْوُ (لَنَفَمْ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحَصَى) ^(٣) ، أو فَضْلَةٌ ، نَحْوُ (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىًّ مُمْكَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) ^(٤).

ولا يدخل الإلقاء ولا التعليقُ في شيءٍ من أفعال التَّضْيير ، ولا في قلبي جَامِدٌ — وهو اثنان : هَبْ ، وَتَعْلَمْ ^(٥) — فإنهما يلزمان الأَمْرَ ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إِلَّا وَهَبَ ، كَما سُرَ.

— الفعل في هذا الموضع علق عن العمل في لفظ المجلة ، ولو لا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيقي آتية ، بتصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول ، وتصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجوداً في الحال ، والدليل على وجوده في الحال أنك لو عطفت على ما، جملة «لأنَّيْنِ مِنِيقي» لمطفت بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ١٢ من سورة السَّكَهَ . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشَّعَرَاءَ .

(٥) المراد «هَبْ» القليلة التي يعنى ظن ، و «تَعْلَمْ» القليلة التي يعنى أعلم ، وهو ملازم لاصيحة الأمر كما قال المؤلف ، فـأَمَا «هَبْ» من المهمة فهو فعل متصرف تمام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علماً نَحْوُ «تعلمت النحو» فإنه أيضاً متصرف تمام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصارييفهنَّ ما هنَّ ، تقول في الإعمال : « أظُنْ زِيداً قَائِمًا » و « أَنَا ظَانٌ^٢
زِيداً قَائِمًا ، وفي الإلقاء « زَيْدٌ أَظْنَ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظْنَ ، وَزَيْدٌ أَنَا
ظَانٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌ » وفي التعديق « أَظْنَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا
ظَانٌ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلقاء والتعليق من وجهين :
أحدهما : أن العامل المُلْفَى لا عَمَلَ له الْبَيْتَةُ ، والعامل المعلقَ له عَمَلٌ
في المُحْلِ ، فيجوز « علمت لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَارِهِ » بالنصب عَطْفًا
على المُحْلِ^(١) ، قال :

(١) هنا شيئاً أحب أن أنبئكم بهما .
الأول أن للعلماء خلافاً في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرها المؤلف -
إلا الاستفهام - ولم يلم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن هذه الجملة حلاً من الإعراب ، وابن هذا المُحْلِ هو النصب ، وهذا
مذهب سيبويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام
المؤلف هنا .

والثاني : أنه لا محل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل
المعلق ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » فتقدير الكلام : علمت والله لزيد قائم ، وهذا
مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم
لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء محنوف كما
زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من التحويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذي اشتهر بكثير عزة ، لكثره ما كان يتنزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٨) وللمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٤) وفي شنور الذهب (رقم ١٨٧) .

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتنزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهي المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم بالباء ، لأنه لم يكن يعر بمخاطرها ، ولم أكن ذلت الأمور المؤلة ، لأنني كنت مررتاً بالخطر هن البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وانتلكت مشاعري .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وـ تاء المتكلم اسمه ، مبني على الفعل في محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، عبور بالفتحة نهاية عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدرى مسد مفعليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لأن أكيد النفي « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نسبه الكسرة نهاية عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، عبور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غائية وجر « تولت آ تولي : فعل ماض ، والـ تاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية عذوفة تسبك بمصدر يقع عبوروها بمحق ، والجار والمبرور متعلق بالنفي الذي دل عليه « ما » في قوله « ما كنت أدرى » .

والثاني : أن سبب التعلق موجب ، فلا يجوز « ظنت ما زيداً فاما » وسبب الإلقاء مجوز ، فيجوز « زيداً ظنت فاما » و « زيداً فاما ظنت ». ولا يجوز إلقاء العامل التقى لم ، خلافاً لـ الكوفيين والأخش ، واستدلوا قوله :

* أَنِ رَأَيْتُ مِلَكَ الشِّيمَةَ الْأَدَبَ *

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكى ولا موجات » فإن « أدرى » فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما البدأ والخبر ، قوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يحمل في لفظ البدأ والخبر النصب ، لكن البدأ اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يجوز أن يحمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، هذه الأسباب لم يجعل الفعل في لفظ البدأ والخبر ، وعمل في محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل في محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجات » جاء به منصوباً بالكسرة في الآية عن التفتح كا هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* كَذَاكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي *

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسة ونسبة إلى بعض الفزاريين ، ولم ينته (وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسم بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وقدر الكلام : تأدیباً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لَا كُرِمَةٌ وَلَا أَقْبَهُ ، وَالسُّوءَةَ اللَّقَبُ
« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .
الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لخدوف ، يقع مفعولاً مطلقاً عامله أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضارف إليه ، أو الكاف جارة لحل اسم الإشارة ، = () — أوضح السالك (٢)

= والجار والمجرور متعلق بممدوح يقع نعتاً مصدر ممدوح يقع مفعولاً مطلقاً لأدب ، والتقدير : تأديباً مثل هذا التأديب «أدب» «أدب» : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والثاء نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماضٍ ناقص «من خلق» «الجار» والمجرور متعلق بممدوح خبر صار مقدم ، وخلق مضادٍ وياء المتكلم مضادٍ إليه «أني» «أن» : حرف توكيٍ ونصب ، والياء اسمها «ووجدت» فعلٌ وفاعل ، والجملة في محل رفعٍ خبر «أن» ، وأن معمولاً لها في تأويلٍ مصدر اسم صار «ملائكة» مبتدأ «الشيمة» مضادٍ إليه «الأدب» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعوليٍ وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزءٍ هذه الجملة ، والأصل : وجدت ملائكة الشيمة الأدب ، أو الجملة في محل نصب مفعولٍ ثانٍ لـ«وجد» ، ومفعوله الأول ضمير شأنٍ ممدوح ، وأصل الكلام : وجدته (أي الحال والشأن) ملائكة الشيمة الأدب .

الشاهد فيه : قوله «ووجدت ملائكة الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «ووجدت» مع تقدمه ، لأنَّه لو أعمله لقال «ووجدت ملائكة الشيمة الأدب» بنصب «ملائكة» «الأدب» على أحدهما مفعولان ، ولكنَّه رفعهما ، والعلماء مختلفون في تجزيئ هذا البيت وأمثاله بما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .
قال الكوفيون : هو على الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر ؛ لأنَّ أفعال القلوب ضعيفةٌ عن بقية الأفعال المتعددة ، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل ثلاثة أوجه من التجزيئ :
الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملائكة» .
والثاني : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأنٍ ممدوح ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ ، على ما بيناه في إعراب البيت .
والثالث : أنه من باب الإلغاء ، لكنَّ سبب الإلغاء أنَّ الفعل لم يقع في أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر «أني» وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المبيحة للإلغاء كما سبق التنبية إليه .
=

وقوله :

* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ * - ١٩٠

= والمتصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون - بذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلة ظاهر الشاهد ، مالم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشاهد غير موثق بها ولا مطمئن إليها ، لأن التأويل في كل كلام ممكن .

١٩٠ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتَهَا *

والبيت لكتب بن زهير بن أبي سلى المزنى ، من قصيدة التي يدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمعنى مطلعها :

بَانَتْ سَعَادُ فَقْلَى الْيَوْمَ مَتْبُولُ مَتَّيمٌ إِنْرَهَا لَمَ يُفْدَ مَكْبُولُ

اللغة : « بانت » بدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أي أضنه وأسلمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذله وفهره وعده « إنرها » بدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفدي » أصله من قولهم : فدى الأسير يفديه فداء ؛ إذا دفع لأسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكلب ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وأمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضارف لها : مضارف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمخدوف خبر مقدم « منك » جار و مجرور متعلق بمخدوف حال صاحبه توويل على مذهب سيبويه الذي يحيى بجيء الحال من البتدا ، أو صاحبه ضمير البتدا المستتر خبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة البتدا والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن معنوف .

=

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدُها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدّرة ، والأصل « لِمَلَكٍ » و « لِمَدِينَا » ثم حُذِفت وبقي التعليق .

والثاني : أن يكون من الإلقاء ، لأن التوسيط المبيح للإلقاء ليس التوسيط بين المعمولين فقط ، بل توسيط العامل في الكلام مقتضٍ أيضاً ، نعم الإلقاء للتتوسيط بين المعمولين أقوى ، والعامل هنا قد سبق بائيًّا وبما النافية ، ونظيره « متى ظننتَ زيداً قاماً » فيجوز فيه الإلقاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول مخدوف ، وهو

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نحاة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أفعال القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلقى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين جيئاً في كل حالة ، وأنه يجوز الحذو على هذا ، وليس هذا الظاهر مسماً عند جمهور البصريين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج عنه استشهاد أهل الكوفة به ، ولم يجز فيه توجيهات عدة . منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلقاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .
ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد مخدوف وهو ضمير الشأن والثانية جملة ، كما قررتاه في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة في مفعولين أحدهما مخدوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا » والتقدير : الذي إخاله كائناً منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وجَدَتْهُ » و « إِخَالُهُ » كا حُذفَ في قولهم « إِنْ يَكُونُوا مُؤْمِنُوْهُ ». *

* * *

فصل : ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً - أى : لدليل - نحو (أَيْنَ شَرَكَانِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزَعمُونَ) ^(١) ، قوله :

١٩١ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنْنَةٍ
تَرَى جَهَنَّمَ عَاراً مَلَى وَنَحْسَبُ

أى : تزعمونهم شركاني ، وتحسب جهنّم عاراً على .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكثيت بن زيد الأسدى ، من تصييدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأو لها قوله :

طَرِبَتُ ، وَمَا شَوَّقَنِي إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعْبَنِي مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنْزِلٌ وَلَمْ يَقْطَرَنِي بَنَانٌ مُخْضَبُ
اللغة : « ترى جهنّم » رأى هنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى
أبو حنيفة حلّ كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكفار « عاراً » العار :
كل خصلة يلحقك بسيها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، قالوا : ولا تقل : عيرته
بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السموأل :

تُعَسِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَمَّا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ
وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثاني بنفسه ، لأن حذف الجار
مطرد قبل أن للوؤكدة ، ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل
(وانظر شرح المائحة ٣٢) « وتحسب » أى تظن ، من الحساب .

الإعراب : « بِأَيِّ » جار و مجرور متعلق بقوله « ترى » الآتي ، وأى مضارف ،
و « كِتَابٍ » مضارف إليه « أَمْ » عاطفة « بِأَيِّ » جار و مجرور معظوف على الأول ،
وأى مضارف ، و « سُنْنَةً » مضارف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أي : لغير دليل — فمن سبويه والأخفش للنفع مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ^(١) (فَهُوَ يَرَى) ^(٢) (وَظَنَّتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) ^(٣) ، وقولهم : « مَنْ يَسْتَمِعْ يَخْلُنْ » ، وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال العِلمِ .

ويقتنع بالإجماع حذف أحد هما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فمعه ابن ملكون وأجازه الجماعة ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَّلْتِ فَلَا تَظْنَى غَيْرِهِ
مِنْيٍ بِمَنْزِلَةِ الْحَبَّ الْكَرَمِ

* * *

== وجوباً تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وضمير الماثلين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عملية ، ويجوز على الأول جعله حالاً « على » جار و مجرور متعلق بعار ، أو يمحذف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعولاً معذوفاً يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم عاراً على » .
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سبق الكلام عليهما كما أوضحته في الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢١٦ و ٢٣٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة التجمّع

(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لفتة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءَ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهِمٍ

الفبة : « غادر » ترك « متربد » بزنة اسم المفعول — وهو في الأصل اسم مكان من =

فصل : تُنْهَكِي الجملة الفعلية بعد القَوْل ، وكذا الأسمية ، وَسُلْطَمْ يُغَيِّلُونَه
فيها عَمَلَ ظَانَ مطلقاً ، وعنه يُرْوَى قوله :

* نَقُولُ هَزِيزَ الرَّبِيعِ مَرَّتْ بِأَنَابِ ١٩٣ *

= قوله : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى «متزم» بالتون - وهو صوت خفي ترجمه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراً مهني إلا سبقوك إليه ؟ وهل يتهميك ذلك أو لغيرك أن تحيثوا بشيء جديد ؟ «المحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجرروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : عَبَ ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعاً .

الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» نافية «تظني» فعل مضارع مجزوم بلا النهاية ، وعلامة جزمه حذف التون ، وباء الخطابة فاعل «غيره» مفعول أول ، والمفعول الثاني مخدوف «مني» جار وعمرور متعلق بقوله «نزلت» «منزلة» مثله ، ومنزلة مضاد ، و «المحب» مضاد إليه «للكرم» نعمت له .

الشاهد فيه : قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة الحجة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تظني غيره حاصلاً ، أو نحو ذلك .

١٩٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا جَرَى شَأْوِينَ وَابْتَلَ عِطْفَهُ *

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :

خَلِيلَيْ مُرَّا يَنْهَى أَمَّ جَنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمَعَذَبِ

اللغة : «شأوين» مبني شأو - بفتح الشين وسكون المهمزة - وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شأوا ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، =

بالنصلب ، وقوله :

* إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتَيْتُ أَهْلَ بَلْدَةً *

= يريدون أنه سبق في المكرمات لا يحتج به أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء المهملة - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دوبيها عند هبوبها « أثأب » اسم جنس جمی واحد أثأبة ، وهي الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمحت دوبيها غالبا .

المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجري شديده يشق الجو شقاً ، حتى لفظه عندما يشتند جرمه ويحجاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن صرفه لتجربه من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و « الريح » مضارف إليه « مرت » مرف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح « بأثأب » جار و مجرور متصل بمث ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، وتنسب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأثأب » والذين يحررون هذا المجرى بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيقتيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَفَتْ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرِ *

والبيت من كلة للخطيئة يصف بغيره بالسرعة ، ومثله في المعنى قول حميد ابن نور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وِرْدُهُنَّ ضُحَى غَدِ
تَوَاهَقْنَ حَتَّى وِرْدُهُنَّ طَرُوقْ
تواهقن : تبارين في السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورود ليلا = .

اللغة: « قلت » معناها هنا ظنت « آتب » اسم الفاعل من « آتب يُوب » إذا رجع ، والمادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقنه الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل: ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بال مجر » بفتح الماء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الماجرة ، وأصل المجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكناها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظنتني أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت المسافة التي ييفي ويبينها هذا الوقت فإني أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيري ونجابته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضع الآني « قلت » فعل ماض بمعنى ظنت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « آني » أن : حرف توكيده ونصب ، وياء المتكلم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشارة به معنى وأصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مفعولي قال الذي يعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة إذا إليها « وضمت » فعل وفاعل « بها ، عنه » جاران و مجر وران يتعلقان بوضع ، والضمير المبورو علا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المبورو علا بين يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بال مجر » جار و مجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت آني آتب » حيث أجري قلت مجر ظنت ، ولم يمحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « آني » ولو أنه قصد الحكاية لكسر المهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : (قال إني عبد الله) فلما فتح المهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظنت » من قبل أن المهمزة تفتح بعد ظنت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرلن عليها) =

بالفتح^(١) ، وَغَيْرُهُم يشترط شروطاً ، وهي : كونه مضارعاً ، وَسَوْىٰ به السيرافي « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفى « قُلْنَ » ، وإسناده للمخاطب ، وكونه حالاً ، قاله الناظم ، وردد بقوله :

* فَمَتَّ تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

== وقوله سبحانه : (إني ظنت أنى ملاقي حسيبه) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نفي أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح المهمزة بعده ، فتحت المهمزة بعد قال ، هذا مع قصد هم إلى التفرقة بين قال التي تقصد بها الحكایة وقال التي يراد بها معنى ظن ، ففهم ذلك واحرص عليه ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) أي بفتح همزة « أني » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وهو من شواهد سيبويه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومقارقة ديار الأحياء « دون بعد غداً » أي قبل بعد الغد فإذا اليوم وإنما غداً « فمَتَّ تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا » يريد أى وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « مت » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتقول ، وسؤال في بيان الاستشهاد بحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الدار » مفعول به . أول بتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان بتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثاني جملة « تجمعنا » ولم يقصد به =

الحكاية ؟ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » في محل رفع خبر . وكانت جملة البتأ وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و « تقول » في هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمان الحال ، قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » أه كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهى استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » أه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبنها الرد على هذا ، والذى صع عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله « تجمعنا » ، والمستبعد هو الجمجمة بينه وبين أحنته ، وليس المستبعد ظن الجمجمة بينه وبينهم ، فالمعنى أنظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس المراد في أي وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزمـاً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، ويبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفي على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيتمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، وبخاب بما يحدد الزمن الذى يحصل فيه أو بيان أنه حاصل الآن فعلاً ، ألسنت تقول : متى يحصل عندك ظن أنـى ملاقـ أحبـي ! فتعجبـ أنـى الظن حاصل فعلاً ! وفيـ هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجتمعنا لا لنتقول ، وكونه بعد استفهام بحرف أو باسم ، سمع السكائي « أنتقول لِعَيْنَيَانِ عَقْلًا » وقال :

* عَلَامَ تَقُولُ الرَّهْمَعَ يُثْقِلُ عَاتِقَيْ * ١٩٦

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا اتَّهَيْلُ كَرْتِ *

والبيت من كلة لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .
اللغة : « علام » كلة مؤنة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية وقد حذفت ألفها كما تمحضها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فَيمْ أَنْتَ مِنْ ذَكْرَاهُ) وقوله جل ذكره : (فِيمْ تَبْشِرُونَ ؟) وقوله سبحانه : (عَمْ يَقْسِمُونَ ؟) للفرق بين الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن للعبر عنه بتقول ، ومن هنا تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل بالظن كسيبه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يُثْقِلُ عَاتِقَيْ » روى في مكانه « يُثْقِلُ كَاهْلِي » « أَطْعُنْ » تقول : طعن فلان بالرمم يطعنه – مثل منع يمنع أو نصر ينصر – طعنا ، إذا ضرب به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فاماطن
فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .
المعنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد الأساس ؟
يريد أنه إنما يتكتاف مئنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبني على سكون الأنف المذوقة للتفرقة بين الخبر والاستخبرار في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الرَّهْمَعَ » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يُثْقِلُ » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثان لتقول « عَاتِقَيْ » عاتق : مفعول به يُثْقِل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضارع ويهد المتكلم مضارع إليه .

==

قال سيبويه والأخفش : وكونهما متصلين ، فلو قلت « أأنت تقول » فالحكاية ، وَخُولِفَا ، فإن قَدْرَتِ الضمير فاعلا بمخدوفِ والنصبَ بذلك المخدوف جاز اتفاقاً ، واغتفر الجيم الفَصْلَ بظرف أو مجرور أو معمولِ القَوْلِ ، كقوله :

* أَبَعْدَ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً *

الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح ينقل عاتقى » حيث استعمل فيه « تقول » بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « ينقل عاتقى » على ما تبين ذلك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب « الرمح » بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن « تقول » بمعنى تظن لكان يجب أن يكون « الرمح » مرفوعاً على أنه مبتدأ وتسكون جملة « ينقل عاتقى » في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول ، لأن القول لا ينصب أبداً مفرداً مقتداً المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب الجملة أو ما يؤودي معنى الجملة ، فأنت تقول : « قلت إن محمداً قائم » أو « قلت محمد قائم » ولا تقول « قلت محمداً قائماً » فتنصب حمداً وفاماً بقامت إلا إذا كنت قد أجريتها مجرى .

ظنت كما هي آفة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* شَنَلَ يَهُمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ حَمْتُومَاً ؟ *

ولم أثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللقة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعاً ، والجمع ضد التفريق « شَنَلَ » الشمل - بفتح الشين وبكون الميم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تزيدضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تزيد فرق ما اجتمع من أمركم « حَمْتُومَاً » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه بـ من باب ضرب - أى قضاه وأوجبه .

المعنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أبى ، فهل تظن أننا سنلتقي مرة أخرى ونجتمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفارق أبد الأيدى !

وقوله :

* أَجْهَالَةَ تَقُولُ بَنِي لُؤْلَى * ١٩٨

= الإعراب : «أبْد» المهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجماعة ، وهو مضارع و «بَعْد» مضارع إليه «تَقُول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدار» مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة [جامعة] مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله «شيل» شيل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضارع وباء المتكلم مضارع إليه «بَهْم» جار و مجرور متعلق بجامعة «أَم» حرف عطف «تَقُول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «البعد» مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة «عَنْتَوْمَا» مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله «تَقُول الدار جامِعَة» وكذلك قوله «تَقُول الْبَعْد مُحْتَوْمَا» وإن لم يكن المؤلف قد أنسده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين «تَقُول» بمعنى تظن ، فنصب به مفعوليْن : أحدهما في العبارة الأولى قوله «الدار» و الثاني فيما فيها قوله «جامعة» والأول في العبارة الثانية قوله «البعد» والثاني فيما فيها قوله «مُحْتَوْمَا» وقد اتضحت ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول بجري الظن ، والسر في هذا أن المفعوليْن اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا تصدت به الحكایة لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكایة لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهذين المعنىْن .

١٩٨ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجبه قوله :

* لَعْنُرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا *

= وهذا البيت للسيّد بن زيد الأسدى .

قال السُّهْنَيْلِي : وأن لا يقْدِمُ باللام ، كـ « تَقُولُ لِزَيْدَ عَمْرُو مُفْطَلِقُ » .
وتجوز الحكایة مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)^(١)
الآية ، في قراءة الخطاب ، ورُوِيََ * عَلَامَ تَقُولُ الرَّمْحُ * بالرفع .

= اللغة : « أجهالاً » الجھال : جمع جاھل ، ويروى في مكانه « أنواماً » وهو جمع
نائم « بنو لؤى » أرا بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهي نسبهم إلى لؤى
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متباھلينا » المتباھل :
الذى يتضمن الجھل ويتکلفه وليس به جھل ، والذين رروا في صدر البيت « أنواماً »
يررون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتضمن التوم .

المعنى : أنظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم المنيين ، و آخرهم على
المصريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء التتابع ، غير غافلين عما ينبعى
العمل به ، ولكنهم يتضمنون الجھل ويتکلفون الغفلة لتأرب لهم في أنفسهم ؟
الإعراب : « أجهالاً » الممزة للاستفهام ، جھالاً : مفعول ثان مقدم على عامله
وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « بني » مفعول أول لقول ، وهو مضارف ، و « لؤى » مضارف إليه « لعمر »
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر مخدوف وجوباً ، وعمر مضارف وأبى من
« أبيك » مضارف إليه ، وأبى مضارف والكاف ضمير المخاطب مضارف إليه « أم » عاطفة
« متباھلينا » معطوف على قوله « جھالاً » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالاً تقول بني لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جھالاً » والثاني قوله « بني لؤى » مع أنه فصل
بين أداة الاستفهام - وهي الممزة - والفعل ، بتفاصيل - وهو قوله « جھالاً » - وذلك
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل
كما عرفت .

(1) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصلب مفاعيل ثلاثة

وهي : أعلم وأرى اللدان أضلهم علم ورأى المتعديان لانين ، وما ضمن من معناها من نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث ، نحو (كذلک يربو الله أعلمهم حسرات عليهم)^(١) (إذ يربكم الله في تمايتك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً)^(٢) .

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « أعلنت كنشك سمينا »
والاقتصر عليه ، كـ « أعلنت زيداً » .

والثاني والثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً ، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لها ، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعاريف مطلقاً ، ولم منعهما في البني للفاعل ، ولنا على الإلغاء قول بعضهم : « البركة أعلمنا الله مع الأكابر » وقوله :

* وانت أراني الله أمنع عاصم * ١٩٩

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وأراف مستكفي وأسمح واهب *

ولم أغذر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون فله بيتاً ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِدْهُمْ وَأَخْشَى مُلْمَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَابِ
اللغة : « أمنع » أفضل تفضيل فعله منع - بوزان كرم - إذا صار منينا لا يغالب ،
قوياً لا يعتدى عليه ، عزيزاً لا يبال بالكلام - عاصم » هو اسم فاعل فعله عصم - من
باب ضرب - وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكره أن
يصيبه ، ومنه قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله « أراف »
هو أفضل تفضيل من الرأفة ، وهي الشفقة والرحمة « مستكفي » تقول : استكفي
فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكتفي مهمه ، والمراد أن المخاطب أراف من يلتجأ إليه في =

وعلى التعليق (يُبَشِّرُكُمْ إِذَا مُزَفْتُمْ كُلَّ مُزَفْقٍ إِنَّكُمْ أَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ)، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٌ فَقَدْ تَبَثُّتْ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَى أَوْ تَشْتَقُّ

= للهمات ، ويحاذ به في المللات « أسمع » أفعل تفضيل من الساحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من المبة وهي هنا العطاء .

للنبي : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أنكر فيهم ، ولا أجدهم في حسابي .
ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أرهب كوارنه ، لأنني اعتمدت بك ، والتعجّلت إليك ،
وأنت الذي يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أرأى » أرى : فعل ماض ، والتون الوقاية ، وباه للتكلّم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أمنع » خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاص » مضاف إليه « وأراف » الواو حرّف عطف ، أراف : معطوف على أمنع ، وهو مضاف و « مستكفي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المدحورة للتخلص من القاء الساكنين من ظهورها التعدّر « وأسمع » الواو عاطفة ، أسمع : معطوف على خبر للبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أرأى الله أمنع عاص » حيث أنت أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث - وهو قوله « أنت أمنع عاص » لكون هذا العمل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل العمل في ثلاثة فيقول : أرأى الله إياك أمنع عاص ، أو يقول : أرانيك الله أمنع عاص .

(١) من الآية ٧ من سورة سباء .

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفة : « حذار » اسم فعل أمر معناه أحذر ، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من = (٦ — أوضح للساك ٦)

= كل فعل ثالثي «أبنت» بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبأ - وهو كالخبر معنى وزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار «ستجزى» مستكفاً «بما تسمى» أراد بما تعلم في هذه الحياة من خير أو شر .
المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزى على ما قدمت يداه ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقباه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : «حدار» اسم فعل أمر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فقد» الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق «نبشت» نبي : فعل ماض مبني للمجهول ، والباء نائب فاعله «إنك» إن : حرف توكيـد ونصـب ، وكـاف المـخـاطـب اـسـمه ، مـبـيـ علىـ الفـتحـ فـ محلـ نـصـبـ «لـذـى» الـلامـ لـامـ التـوكـيدـ ، وـهـىـ المـزـحـلـةـ ، الـذـىـ خـبـرـ إـنـ ، وـاـجـلـةـ فـ محلـ نـصـبـ بـنـبيـ «ستجزى» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ ، وـنـائـبـ فـاعـلـهـ الـتـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيهـ وجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ ، وـجـمـلةـ الفـعـلـ المـضـارـعـ الـبـنـيـ لـلـمـجـهـولـ وـنـائـبـ فـاعـلـهـ لـمـحـلـ لـهـ مـنـ إـلـعـارـبـ صـلـةـ الـذـىـ «بـمـاـ» الـبـاءـ جـارـةـ ، وـمـاـ : اـسـمـ مـوـصـولـ مـبـيـ عـلـىـ السـكـونـ فـ محلـ جـرـ بـالـبـاءـ ، وـالـجـارـ وـالـمـجـرـ وـرـ مـتـعـلـقـ بـتـجـزـىـ «تسـعـىـ» فعل مضارع ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيهـ وجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ ، وـاـجـلـةـ لـمـحـلـ لـهـ صـلـةـ «مـاـ» الـلـوـصـوـلـ الـمـبـرـوـرـةـ محلـاـ بـالـبـاءـ «قـسـعـدـ» الفـاءـ حـرـفـ عـطـفـ ، تـسـعـدـ : فعل مضارع معطوف على تجـزـىـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيهـ وجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ «أـوـ» عـاطـفـةـ «تشـقـىـ» معـطـوفـ عـلـىـ تـسـعـدـ .

الشاهد فيه : قوله «نبشت إنك للذى» فقد استعمل فيه «نبي» وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعدها إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن «إن» وأسمها وخبرها المترافق باللام في محل نصب بنبي ، وذلك ظظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدي لواحد تعددتا لاثنين ، نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَى كُمْ مَا تُحِبُّونَ)^(١) ، وحكمها حكم مفعولى « كَمَا » – في الحذف للدليل وغيره ، وفي منع الإلغاء والتعليق – قيل : وفيه نظر في موضوعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظا نقلها بالتضعيف لا بالهزنة ، والثاني : أن « أرى » البصرية سمع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبَّ أَرَى كَيْفَ تُخْبِي الْوَمَنَ)^(٢) ، وقد يحکب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالمهمزة قياساً ، نحو « أَبَتَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وبادعاء أن الرؤية هنا عملية .

هذا باب الفاعل

الفاعل : أسم أو ما في تأويله ، أسد إليه فعل أو ما في تأويله ، مقدم ، أصل الحل والصيغة .

فالاسم نحو « تَبَارَكَ اللَّهُ » والمؤول به نحو (أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)^(٣) ، والفعل كما مثلنا ، ومنه « أَتَى زَيْدٌ » و « نِعْمَتِ الْفَتَنِ » ، ولا فرق بين التصرف والجامد ، والمؤول بالفعل نحو (مُخْتَلِفُ الْوَانُهُ)^(٤) ، وهو « وجهم » في قوله^(٥) « أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ » و « مُقدَّمْ » رافع لتهوم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أصلِيَّ الْحَلَّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن السند – وهو قائم – أصله التأثير لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٣٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أى قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج نحو « ضُربَ زَيْدٌ » — بضم أول الفعل وكسر ثانية — فإنها مفروضة عن صيغة ضَرَبَ — بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع^(١)، وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر، نحو (ولَا دَفْعُ اللَّهِ
النَّاسَ)^(٢)، أو أنيم نحو « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجْلِ إِمْرَأَتُهُ الْوُضُوهُ » ، أو مين
أو بالباء الزائدة نحو (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)^(٣) (كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيدًا)^(٤) .

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن المنس، وقد ورد عن العرب قولهم:
خرق الثوب السمار، وقولهم : كسر الزجاج العجر، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ
بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ بَلَغَتْ
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَمَّا تَسْأَلُ الْأَطْلَالَ وَالْمَرْبَعَاتِ
إِلَى الشَّرْبِ مِنْ وَادِي الْمَقْمَسِ بَدَأْتُ
عَمَالِمَهُ وَبَلَّا وَنَكَبَاءَ زَعْزَعَهُ
وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على
ملائمة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعال في التعجب نحو قوله تعالى : (أَسْعِهِمْ وَأَبْصِرْ)
ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنَ الْقَرْعَ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ =

الثاني : وقوعه بعد **المسند** ، فإن **وْجَدَ مَا ظَاهِرُهُ** أنه فاعل تقدم وجَبَ تقدير الفاعل ضميراً مستترأ ، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعلاً محنوف الفعل في نحو (وإنْ أَحْدَدْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية ، وجاز الأمران في نحو (أَبْشِرْ يَهُذُونَا)^(٢) و (أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)^(٣) ، والأرجح الفاعلية^(٤) .

= وأما الجائز الكثير ففي فاعل « كفى » كآلية التي تلها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سعيم بن وثيل الرياحى :
عُمَيْرَةَ وَدَعَ إِنْ تَبَهَّزْتَ غَازِيَا كفى الشيب والإسلام للمرء فاهيا
وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر :
أَمَّا يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَفْتَى بما لاقت كُبُونُ بَنِي زِيَادِ
إذا ذهبت إلى إن « ملاقت » فاعل « يأتي » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متصلة بتنتى ، وقد خرج العلامة البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل ذلك نحو « زيد قام » فزيد في هذا المثال ونحوه - مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله في عمل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اصمية ، وهذا الذي يفهمه كلامه مذهب غير البرد ، وقد ذكروا في باب الاشتغال أن البرد يحيز في هذا المثال ونحوه الوجهين ، وما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجهور ، والثانية أن يكون فاعلاً بفعل محنوف يفسره الذكر بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فعلى كل منهما ولا محل لواحدة منها ، أما الأولى فلكل منها ابتدائية ، وأما الثانية فلا نتها مفسرة ، ومضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، ونقل المؤلف في باب =

وعن السكوف جواز تقديم الفاعل ، تمثّلـًا ب نحو قول الزباء :

* مَا لِجَمَالٍ مَشِيهَا وَئِيدَا *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن البرد يرجع في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجد ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلاً ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من الشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل معدوف يفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام البرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضير .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلاً يفعل معدوف ، وأصل الكلام حينئذ : أنخلقونه مختلفونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (مختلفونه) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم للرفع واقعاً بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ — هذا بيت من الرجز الشظطوري ينسبة النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما نسبه المؤلف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل العمالق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزا جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتلها ، فلسلكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتمل للأخذ بأثر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في مجمع الأمثال للميداني في شرح المثل : خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجَنْدَلَا يَخْمِلُنَّ أَمْ حَدِيدَاً أَمْ صَرَفَانَا بَارِدَا شَدِيدَاً

* أَمْ الرَّجَالَ جُشَّمَا قَعْدَا *

المفهوم : « وئيدا » تقبلاً تصعبه تؤدة وبطء « أجندلا » الجندل - بزنة جعفر -

الحجارة « صرفاناً » بفتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضاً تم رزين صلب عند

الضفدع « جشم » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من باي دخل وجلس -

إذا تلبد بالأرض « قعداً » جمع قاعد ، ونظيره شلهد وشهود .

=

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « للجفال » جار و مجرور متعلق بمخدوف خبر المبتدأ « مشبها » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلاً مقدماً لوثيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وثيداً » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشبهاً وثيداً » واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروي ثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشبهاً » ، وثانية نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجر فاعتبرها على أن « مشبهاً » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وثيداً » حال من المشى .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشبهاً » مفعول مطلق لفعل مخدوف تقديره : « مشى مشبهاً » . و « وثيداً » حال من المصدر ، وجملة الفعل المخدوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .
ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروایتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنسد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أصرّنا على أنها على ما رأى الكوفيون فيه . والتقدير عندم أي شيء ثابت للجفال حال كونها وثيداً مشبهاً ، وعندم أن الفاعل يجوز أن يحيى قبل العامل فيه كما يحيى بعده .

والبصريون لا يحبذون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين : أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزًا - لم يدر السامع أرادت الابتداء بزيد والإخبار عنه بحملة قام وفاعله المستتر فيه أم أرادت إسناد قام وحده إليه ، ولاشك أن بين الحالين فرقاً ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيهَا » مبتدأ حُذف خبره ، أى يَظْهُر وَتَيْدًا ،
كقولم « حُكْمُكَ مُسْمَطًا » أى : حَكَكَ لَكَ مُثْبَتًا ، قيل : أو « مَشِيهَا »
بدلٌ من ضمير الفرق .

الثالث : أنه لا بدّ منه^(١) ، فإن ظهر في الفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ » ، والزيдан

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلّق به غرض المتكلّم الذي يريد إفادته
الخاطب أصل معنى الكلام الذي هو ثبوت المسند إليه أو نفي عنه ، على أى
وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي ، فاما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه
من الأغراض التي لاتعني هذا التكلّم ، وإنما تعنى متكلّما يدقق في ألفاظ الكلام ، وهي
التي يتوجّه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع في البيت على
غير ما واجهها الكوفيون به ، ولم ينم فيها توجّهان :

أحدهما : أن يكون « مشيهَا » مبتدأ ، و « وَتَيْداً » حال من فاعل فعل مذوف ،
والتقدير : مشيهَا يَظْهُر وَتَيْداً ، وجملة الفعل المذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .
والوجه الثاني : أن يكون « مشيهَا » بدلًا من الضمير المستكّن في الجار والمجرور
الواقع خبرا وهو « للجَالِ » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتّحمل
ضميّرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .
وفي كل واحد من هذين التوجّهين مقال أو ضحّاه في شرح الأشموني .
ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ،
ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكتر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل في ستة مواضع :
الأول : في الفعل المبني للجهول ، نحو قوله تعالى : (وَغَيْضُ الْمَاءِ) وقوله سبحانه :
(وَقَضَى الْأَمْرِ) .

الثاني : في الاستثناء المفرغ ، نحو قوله : ما حضر إلا هند .
الثالث : في فعل الذي على صورة الأمر في التعبّر إذا كان معطوفا على مثله ،
نحو قوله تعالى (أَمْسَحُ بَهُمْ وَأَبْصَرُ) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أمسح =

فَمَا» فَذَكَرَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرُ مُسْتَهْ رَاجِعٌ : إِمَّا لِذَكْرٍ ، كَـ «زَيْدٌ قَامَ» كَـ «بَرَّ» ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفَعْلُ كَـ الْحَدِيثُ «لَا يَرْزِقُنِي الرَّازِي حِينَ يَرْزِقُنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١) أَيْ : وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الْمُشَاهَدَةُ ، نَحْوُ (كَلَّا إِذَا بَلَغْتَ التَّرَاقِ)^(٢) ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّؤْوُحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِمْ : «إِذَا كَانَ غَدَأَ فَأُتِنِي» وَقَوْلُهُ :

= عليه ، وَسَهَلَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعَ كَوْنَ فَاعِلٍ أَفْعَلَ هَذَا عَلَى صُورَةِ الْفَضْلَةِ فَإِنَّهُ مُجْرُورٌ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ دَائِعاً ، فَلَمَّا جَاءَ عَلَى صُورَةِ الْفَضْلَةِ أَخْذَ بَعْضَ حُكْمِهَا وَهُوَ جُوازُ الْحَذْفِ الْرَّابِعُ : فَاعِلُ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَةٍ يَتِيمًا) فَإِنَّ فَاعِلَ (إِطْعَام) مُحْذَوْفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَوْ إِطْعَامُكُمْ فِي يَوْمٍ - إِلَيْهِ - وَقَدْ ذَكَرَ مَفْعُولُ هَذَا الْمَصْدَرِ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُهُ (يَتِيمًا) .

الْخَامِسُ : فَاعِلُ الْأَفْعَالِ الْمَكْفُوفَةِ بِمَا ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ ، وَهِيَ : قُلْ ، وَكَثُرْ ، وَطَالْ ، تَقُولُ : قَلْ يَمْحُظِي بِالْخَيْرِ كَسُولٌ ، وَكَثُرْ مَا نَهَيْتُكَ عَنِ التَّوَانِي ، وَطَالَ مَا سَعَيْتُ فِي الْخَيْرِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَا مَصْدِرِيَّةَ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ ، وَكَانَتْ «مَا» وَمَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ فَاعِلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُلْ حَظْوَةَ كَسُولٍ بِالْخَيْرِ ، وَكَثُرْ نَهَيْ إِيَّاكَ ، وَطَالْ سَعْيُ فِي الْخَيْرِ ، وَهَكُذا .

الْسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَدْ عَرَضْتَ لَهُ عَلَةَ تَصْرِيفِيَّةَ اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، وَذَلِكَ مِثْلَ النَّقَاءِ السَّاَكِنِينَ الَّذِي اقْتَضَى حَذْفَ وَأَوْ الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ «يَا قَوْمَ اضْرِبْنِ» وَحَذْفِ يَاهِ الْمُؤْتَنَةِ الْمُخَاطَبَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ «يَا هَنْدَ اضْرِبْنِ» وَلَا يَقُولُ : إِنَّ الْمُحْذَوْفَ لَمْ لَمْ كَالَّا بَتَّ ، لَأَنَّا نَقُولُ : إِنَّا نَرِيدُ أَنْ نُحْصِنَ لَكَ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مَطْلَقاً .

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي مُجْبِيهِ فِي كِتَابِ الإِيمَانِ (٥٤/١) وَالْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ مِنْ مُجْبِيهِ (٧/١٠٤ بُولَاقْ) وَأَبُو دَاؤُودَ (الْحَدِيثُ رَقمُ ٦٥٩ بِتَحْقِيقِنَا) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدُّنِي * - ٢٠٢

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :
 * إِلَى قَطْرِيَّةَ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا *

وهذا البيت لسواط بن المطلب — بتضليل الراء مفتوحة . - السعدي ، أحد بني سعد بن تيم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المطلب لقتال الحوارج (انظر الكامل للبرد ص ٤٤ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله :
 أَقَاتِلِيَ الْحَجَاجُ إِنْ مَا أَرْزَنَ لَهُ دَرَابِ ، وَأَتْرُكُ عِنْدَ هِنْدِ فُؤَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهمتين — مختصر من « درا بجرد » وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المطلب ابن أبي صفرة والحوارج « قطرى » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الحوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاثة عشرة سنة ، وهو قطرى بن الفجاعة التميمي « لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا » لا أطئك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماتدل عليه الحال « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تردني » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للاوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع مدخلات عليه في تأويل مصدر مجرور بمحقق ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار و مجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالشمسية الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامه — أو فإن
كان هو — أى : ما نشاهده مثـي — وعن الكـسـائـي إجازة حـذـفـهـ تـمـشـكـاـ
بنحو ما أـوـلـناـهـ^(١).

الرابع : أنه يـصـبـحـ حـذـفـ قـلـمـهـ ، إنـ أـجـيبـ بـهـ تـقـيـهـ ، كـقـولـكـ «ـبـلـ زـيـدـ» .
لـمـنـ قـالـ : مـاـقـامـ أـحـدـ ، أـىـ : بـلـ قـامـ زـيـدـ ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ :

= «ـ رـاضـيـ » مـفـعـولـ ثـانـ ، وـجـلـةـ «ـ لـاـ إـخـالـكـ رـاضـيـ » هـىـ جـوابـ الشـرـطـ الـذـىـ هـوـ إـنـ ،
وـرـفـعـ الـجـوابـ بـعـدـ هـذـاـ الشـرـطـ الـماـضـىـ حـسـنـ لـاـ غـبـارـ عـلـيـهـ ، وـفـيـ تـقـرـيرـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ
يـقـوـلـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ الـأـلـفـيـةـ :

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفِعْتَ الْجُزْءَ حَسَنَ *

الشاهد فيـهـ : قولهـ «ـ فـإـنـ كـانـ لـاـ يـرـضـيـكـ » «ـ فـإـنـ الـكـسـائـيـ ذـهـبـ إـلـىـ أـنـ اسمـ كـانـ
عـلـىـ تـقـدـيرـ كـوـنـهـ نـاقـصـةـ أـوـ فـاعـلـهـ عـلـىـ تـقـدـيرـ كـوـنـهـ تـامـةـ مـعـذـوفـ ، وـتـمـسـكـ بـهـ الـبـيـتـ
وـمـاـيـشـهـ ، فـأـجـازـ أـنـ يـحـذـفـ الفـاعـلـ وـمـاـهـ بـغـزـلـةـ الفـاعـلـ كـاسـمـ الـأـفـعـالـ النـاسـخـةـ .

وـجـهـورـ النـحـاةـ الـبـصـرـيـينـ يـسـكـرـونـ عـلـيـهـ ذـلـكـ ، لـاـ يـحـبـزـونـ حـذـفـ الفـاعـلـ ؛ بـلـ
لـابـدـ عـنـدـهـمـ مـنـ أـحـدـ أـمـرـيـنـ : أـوـلـمـاـ أـنـ يـكـوـنـ الفـاعـلـ مـذـكـورـاـ فـيـ الـكـلـامـ ، وـثـانـيـهـمـاـ
أـنـ يـكـوـنـ مـضـمـراـ ، وـلـامـ يـكـنـ فـيـ هـذـاـ الـكـلـامـ مـذـكـورـ يـصـلـحـ أـنـ يـكـوـنـ اـسـمـاـ لـكـانـ أـوـ
فـاعـلـهـاـ قـالـوـاـ : إـنـ اـسـمـاـ مـضـمـرـ جـواـزاـ تـقـدـرـهـ هـوـ ، وـلـماـكـانـ لـابـدـ لـضـمـيرـ الـفـاعـلـ
بـلـزـاـ أـوـ مـسـتـرـاـ مـنـ مـرـجـعـ يـعـودـ إـلـيـهـ ، وـلـمـ يـكـنـ فـيـ هـذـاـ الـلـفـظـ مـاـ يـصـلـحـ أـنـ يـكـوـنـ
مـرـجـعـاـ لـهـذـاـ الضـمـيرـ ، قـالـوـاـ : إـنـهـ يـعـودـ عـلـىـ الـحـالـ الـمـشـاهـدـةـ لـلـمـتـكـلـمـ وـالـسـامـعـ .

(١) قد ذكرنا في بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقالة البصريين
في هذه المسألة، وأدلة الفريقين، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون، فارجع إلى
ذلك هناك إن شئت.

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَغُرْ قَلْبَهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ،
ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « تجلدت » تكفلت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جيما - الصبر
والقوه على احتمال الشيء الشاق أو المكرره « لم يغر قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب .
المعنى : إني تكفلت الصبر على هجرانكم ، والقوه على احتمال دلالكم ، حتى ظن
الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذى عندى من
الوجد بكم والشغف إليكم ماليس فوقة زيادة لستزيد .

الإعراب : « تجلدت » فعل وفاعل « حق » حرف غاية وجرا « قيل » فعل ماض
مني للمجهول « لم » حرف نفي وجرا وقلب « يغرس » فعل مضارع مجزوم بل ، وعلامة
جزمه حذف الواو ، والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعرو ، وقلب
مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار و مجرور متعلق بمذوف حال من شيء
الآتى « شيء » فاعل يعرو ، وجملة الفعل الضارع النفي بل وفاعله في محل رفع نائب
فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ، وهي مع مدخلوها في تأويل مصدر مجرور
بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلدت ، وكأنه قال : تجلدت إلى قول الناس
لم يغرس - إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل ب فعل
محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل
بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجذوب به على كلام منفي
سابق - وهو قول القائلين : « لم يغر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا يجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ييل على قوله « شيء » ؟
عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟
فالجواب على ذلك أن تقول لك : إن بل التي تعطف مفردا على مفرد بعد نفي أو =

أو استفهام محقق ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟
ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(١) ، أو مقدار القراءة الشاعرية
وأبي بكر (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ)^(٢) ، قوله :
* لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيَخْصُومَةٍ *

— شبه تقرر ذلك النبي السابق وثبت صدقه لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنهم يصر
قلبه شيء من الوجود وعراه أعظم الوجود ، وهذا كلام متناقض معنى ، أما بل التي
تعطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التي ثفت عراها شيئاً من الوجود ، فإذا بطلت
الجملة الأولى صح أن ثبتت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجود ، فتأمل ذلك.
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة في قوله تعالى : (ليقولن
الله) فاعل بفعل محنوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أدلة الاستفهام في قوله : (من
خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محنوف وليس مبتدأ خبره محنوف
— وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً — أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلا لفعل
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : (ولَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
لِيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) ، وبمعنى الجواب على هذا الوجه أكثر من مجتبه بالجملة
الاستفهامية ، فاملأ عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والمداعي إلى تقدير فعل يكون (رجال)
فاعلا له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح النبي
للمجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبعين — بفتح الباء — وإنما هم مسبعون — بكسر الباء —
فلا يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل لفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملا
فلم يجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه
لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من للسبح ؟ فأجيب (رجال)
أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فلما نائب فاعل (يسبح) النبي للمجهول ، على هذه القراءة ؟
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمحرورين : إما (له) وإما
(فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .
٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* وَخَبِطْتُ إِمَّا تُطِيعُ الطَّوَافَعُ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؟ فنسب في كتاب سيبويه (١٤٥ / ١) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبة الأعلم الشنتمرى في شرح شواهد الكتاب إلى ليد ابن ربيعة العامرى ، ونسبة جار الله الزمخشري إلى مزربن ضرار ، ونسبة السيرافي إلى الحارث بن ضرار التهشلى ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حرى ، وقد وجدت في ديوان ليد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

أَمْرِيَ لَيْنَ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهَشْلَى حَشَا جَدَثٌ تَسْفِي عَلَيْهِ الرَّوَافِعُ
لَقَدْ كَانَ مِنْ يَبْسُطِ الْكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالْتَّحِيرِ الْأَكْفَ الشَّحَانِعُ

اللغة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجده - بفتح الجيم والدال جمعها - القبر ، وأراد أنسى مقبورا « تسفي » تقول : صفت الربع التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرته « الروافع » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رافع ، إذا اشتدت الريح فيه « يبسط الكف بالندى » الندى : الجود والكرم « ضن » بخل « الشحانع » جمع شحيح ، وهو البخيل « صارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثلهم : الحى أصرعتنى إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « وختبط » هو الرجل يتعرض لك ابتعاده معروفة من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيع » تهلك « الطوافع » جمع طائع أو طائمة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثة متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوافع جمع مطيبة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تفتر به .

الإعراب : « ليك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ييك « صارع » فاعل بفعل ممحض يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : ييكه صارع - إلخ ، « لخصومه » جار و مجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « صارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « ليك يزيد » بينما الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « صارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَنْكِيمُهُ ضارع ، وهو قياسي وِفَاقاً للجرمى وابن جنى^(١) ، ولا يجوز في نحو « يُوعَظُ في المسجد رَجُلٌ » لاحتاله المعمولية ، بخلاف « يُوعَظُ في المسجد رِجَالٌ زَيْدٌ » ، أو استلزمـه ما قبلـه كقولـه :

= مـعذوف يـدلـ عـلـيـهـ سـابـقـ الـكـلامـ ، وـالـذـىـ سـوـغـ الـحـذـفـ فـيـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ أـنـ الـكـلامـ يـقـعـ فـيـ جـوـابـ اـسـتـهـامـ مـقـدـرـ ، كـأـنـهـ حـيـنـ قـالـ : « لـيـكـ يـزـيدـ » قـيلـ لـهـ : « فـنـ يـكـيـكـهـ » ؟ قـالـ : « يـكـيـكـهـ ضـارـعـ خـصـومـهـ » .

هـذـاـ ، وـالـبـيـتـ يـرـوـيـ « لـيـكـ يـزـيدـ ضـارـعـ » بـيـنـاءـ الفـعـلـ الضـارـعـ لـلـعـلـومـ وـنـصـبـ « يـزـيدـ » عـلـىـ أـنـهـ مـفـعـولـ بـهـ وـرـفـعـ « ضـارـعـ » عـلـىـ أـنـهـ فـاعـلـ يـكـيـكـ ، وـلـمـ يـثـبـتـ الـعـسـكـرـيـ غـيـرـ هـذـهـ الرـوـاـيـةـ ، وـعـدـ الرـوـاـيـةـ الـأـوـلـىـ خـطـأـ مـنـ أـخـطـاءـ الرـوـاـةـ .

ويـقـولـ أـبـوـ رـجـاهـ غـفـرـ اللـهـ لـهـ : لـاـ وـجـهـ لـتـخـطـئـةـ الرـوـاـيـةـ ، لـاـ مـنـ جـهـةـ الرـوـاـيـةـ وـلـامـنـ جـهـةـ الـدـرـايـةـ ، فـأـمـاـ مـنـ جـهـةـ الرـوـاـيـةـ فـإـنـ سـيـوـيـهـ رـحـمـهـ اللـهـ - وـهـوـ ثـقـةـ مـشـافـهـ الـعـربـ - قـدـ روـاهـ ، وـأـمـاـ مـنـ جـهـةـ الـدـرـايـةـ فـقـدـ وـجـدـ لـهـ سـيـوـيـهـ وـالـأـعـلـمـ وـجـارـ اللـهـ الزـمـخـشـرـيـ وـجـهـاـ حـلـوـهـ عـلـيـهـ وـوـجـدـوـهـ نـظـاـرـ ، وـمـنـهـ الـآـيـةـ الـكـرـيمـةـ الـقـيـاسـ الـتـىـ تـلـاـهـ الـمـؤـلـفـ فـيـ قـرـاءـةـ الشـائـىـ وـأـبـيـ بـكـرـ .

(١) فـيـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ تـلـاثـةـ آـرـاءـ لـلنـحـانـ :

الـأـوـلـ : أـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ الـمـرـفـوـعـاتـ فـاعـلـ بـفـعـلـ مـعـذـفـ ، وـلـاـ يـجـوزـ فـيـهـ غـيرـ ذـكـ ، وـهـذـاـ بـأـيـ الـعـرـىـ وـابـنـ جـنىـ ، وـرـجـحـهـ الـمـؤـلـفـ فـيـ الـلـفـيـ .

الـثـانـيـ : أـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ الـمـرـفـوـعـاتـ خـبـرـ مـبـتـداـ مـعـذـفـ ، وـهـوـ مـاـ يـرـاهـ الـبـلـهـورـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلامـ فـيـ الـآـيـةـ الـأـوـلـىـ عـنـهـ : اللـهـ خـالـقـهـ ، وـفـيـ الـآـيـةـ الثـانـيـةـ : الـسـبـحـ لـهـ رـجـالـ ، وـفـيـ الـبـيـتـ : الـبـاكـيـ ضـارـعـ ، وـهـكـذاـ .

الـثـالـثـ : أـنـ يـجـوزـ الـوـجـهـانـ : أـنـ يـقـدـرـ الـمـرـفـوـعـ فـاعـلـاـ بـفـعـلـ مـعـذـفـ دـلـ عـلـيـهـ سـابـقـ الـكـلامـ ، وـأـنـ يـقـدـرـ خـبـرـ مـبـتـداـ مـعـذـفـ ، لـكـنـ الـأـوـلـىـ تـقـدـيرـهـ فـاعـلـاـ بـفـعـلـ مـعـذـفـ لـأـنـ كـوـنـ هـذـهـ الـمـرـفـوـعـ فـاعـلـاـ ثـابـتـ فـيـ الـقـرـاءـةـ الـأـخـرىـ فـيـ (ـيـسـبـحـ لـهـ فـيـهــ) وـفـيـ رـوـاـيـةـ الـبـيـتـ الـأـخـرىـ (ـيـكـ يـزـيدـ ضـارـعــ) .

٢٠٥ — غَدَةَ أَحْلَتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً
حُصَيْنٌ عَيْطَاتٌ السَّدَائِفِ وَالثَّمَرُ

٢٠٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .
اللغة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحال ، بزنة التصغير - الذي سيدركه
بعد « طعنة » بفتح فسكون - المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلاناً أطعنه - من
باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ؛
قلت : طعنت أطعنه - بفتح العين في ماضيه ومضارعه جيمعاً أو من باب نصر
« عيطة » جمع مؤنث سالم واحد عبيطة ، وهي القطعة من اللحم الطرى غير
التضيسج ، وتقول : عبط فلان الذبيحة يعطيها عبطاً - مثل ضرب يضرب ضرباً -
واعتبطها أيضاً ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهي مينة قتية ، والنافقة عيطة
ومعتبرتها ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللعم عيطة « السداف » جمع سديف - بفتح
السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد
في معلقه :

فَظَلَّ الْإِمَامَ يَمْتَلِئَ حُواَرَاهَا وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمَسَرَّهَدُ
وقول الآخر :

وَنُطِمِمُ النَّاسَ عِنْدَ التَّحْطِيْلِ كُلَّهُمْ مِنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنِسِ الْقَزَعُ
القزع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القزع » وقت العجب لأن
احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولی ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب
الثمر إلا أن يثار من قاتله ، وما زال يهبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولیه
طعنة أردوته قتلاً ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الثمر ،
وهذه إحدى عادات العرب في جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذي
جعل عقاب القاتل لللام الذي يلي أمور المسلمين ، والفرزدق يمحى ذلك عن
حصين بن أصرم ، وكفى بحمل السداف والثمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ التأثر
من القاتل .

أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْخَرُّ » ، لأنَّ « أَحَلتْ » يسْتَلزمُ « حَلَّتْ » ، أو فَسَرَّهُ مَا بَعْدُهُ ، نَحْوَ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِسْتَجَارَكَ)^(١) ، واللَّفْظُ

= الإِعْرَابُ : « غَدَةً » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أَحَلتْ » أَحَلْ : فعل ماضٍ ، والتاء علامه التأنيث « لابن » جار و مجرور متعلق بأَحَلْ ، وابن مضارف و « أَصْرَمْ » مضارف إليه « طَعْنَةً » فاعل أَحَلْ « حَصِينًّا » بدل من ابن أَصْرَمْ أو عطف بيان عليه « عَيْبِطَاتٍ » مفعول به لأَحَلْ منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وهو مضارف و « السَّدَائِفَ » مضارف إليه « وَالْخَرُّ » الواو حرف عطف ، والخَرُّ - بالرفع - فاعل بفعل مذوف يدل عليه أَحَلْ المتقدم ، والتقدير : وَحَلَّتْ لَهُ الْخَرُّ ، وَجَلَّةً « حَلَّتْ لَهُ الْخَرُّ » معطوفة على جملة « أَحَلتْ طَعْنَةً » .

الشاهد فيه : أعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طَعْنَةً » ورفع « عَيْبِطَاتٍ » و « الْخَرُّ » وتخرج هذه الرواية على أن « طَعْنَةً » مفعول به وإن كان فاعلاً في المعنى ، و « عَيْبِطَاتٍ » فاعل ، و « الْخَرُّ » معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوباً وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال : « خرق الثوب المبار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنَّه قدم المنصوب .

والرواية الثانية برفع « طَعْنَةً » ونصب « عَيْبِطَاتٍ » بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ورفع « الْخَرُّ » وهي التي رواها المؤلف هنا ، وتخرج بها على أن « طَعْنَةً » فاعل أَحَلتْ مرفوع ، و « عَيْبِطَاتٍ » مفعول به ، و « الْخَرُّ » فاعل بفعل مذوف يدل عليه الفعل السابق الذي هو أَحَلتْ .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائي سئل في حضرة يونس بن حبيب شيخ مسيويه عن توجيهه رفع « الْخَرُّ » في هذا البيت ، فقال الكسائي : يرتفع بإضمار فعل ، أى وَحَلَّتْ لَهُ الْخَرُّ ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت النَّفَرَدَقَ ينشده بنصب طَعْنَةً ورفع عَيْبِطَاتٍ على جعل الفاعل مفعولاً .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب ^(١).

الخامس : أنَّ فعله يُوحَّد مع تثنيته وَجْمِعه ، كَمَا يُوحَّد مع إفراده ، فَكَمَا تقول « قَامَ أَخْوَكَ » كَذَلِكَ تقول « قَامَ أَخْوَاتِكَ » و « قَامَ إِخْوَاتِكَ » و « قَامَ نِسْوَاتِكَ » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (قَالَ رَجُلَانِ) ^(٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ) ^(٣) (وَقَالَ نِسْوَةً) ^(٤) ، وَحَكَى الْبَصَرِيُّونَ عَنْ طَيِّبٍ وَبَعْضُهُمْ عَنْ أَزْدَ شَنْوَةَ ، نَحْوَ « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنَّنِي نِسْوَاتِكَ » و « ضَرَبَنَّبَانِي أَخْوَاتِكَ » قَالَ :

* أَفِيتَأَ عَيْنَاتَكَ عِنْدَ الْقَفَا * - ٢٠٦

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجباً لأنهم اعتبروا (استجارتك) الذي بعد الاسم المرفوع كالغرض من الفعل المذوق ، وهم لا يجمعون بين المعرض والمعرض منه ، فلذلك لم يجزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا ذكرت أن هذا الكلام إنما يجري على مذهب البصريين الذين لا يجزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضاً أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلاً باستجارتك الذي بعده . فاما الكوفيون الذين يجزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يجزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ - هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَّةً *

والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

=

= اللغة : « أَنْتَنَا » وجدنا ، وهو فعل داض مبني للمجهول ، وأصله ألفى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إِنَّمَا الْفُوَّا آبَاءُهُمْ صَالِينَ) قوله « عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافاً شديداً « أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ » هذه الكلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأَوْلَى مُمْ أَوْلَى مُمْ أَوْلَى وَهَلْ لِلَّدَّارِ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٌ ؟

وقالت الحنساء :

هَمْتُ بِنَفْسِي كُلَّ الْمُؤْمِنِ فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال) : (فَإِذَا أَنْزَلْتِ سورة حكمة وذكر فيها القتال رأيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ يَنْظَرُونَ إِلَيْكُمْ نَظَرٌ مُّغْشَى عَلَيْهِمْ مِّنَ الْوَلَوْتِ، فَأَوْلَى لَهُمْ) وفي سورة القيامة (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؟ فذهب الأصحابي والمبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصحابي » أ.هـ . وقال غيرها : هو علم للويل والهلاك كفيجار علم الفجرة وبرة علم البرة « ذَا وَاقِيَةً » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالسکاذبة والعاقة .

العن : يصف رجلاً يهرب إذا حمى الوطيس ، ويغير عند احتدام نطق الحرب ، فهو يلتقط وراءه عيادة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتتا عند قفاه .

الإعراب : « أَنْتَنَا » ألفى : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثاء علامة التأنيث ، والألف علامة التشذية « عَيْنَاكَ » عيناً : نائب فاعل ألفى ، مرفوع بالألف نياحة عن الضمة لأنَّه مثنى ، وعيناً مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عَنْدَ » طرف متصل بال ألفى ، وعند مضاف و « الْقَفَا » مضاف إليه ، محروم بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أَوْلَى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فَأَوْلَى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف على أولى السابق « لَكَ » جار ومحروم متعلق بمعنى خبر المبتدأ ، ويجوز أن =

وقال :

٢٠٧ — يَلْمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْجِ— يَلِ أَهْلِ فَكْلَهُمْ أَوْمُ

= يكون الجار والمحروم متعلقاً بأولي، ويكون الخبر مخدوفاً، ويحوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومحروم ، نحو : عجب لك ، وويل للمطغفين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واقية » مضاف إليه ، والتقدير : أنتا عيناك – حالة كونك صاحب وقایة – عند القنا .

الشاهد فيه : قوله « ألمفينا عيناك » حيث الحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو أنتي مع كونه مسندأ إلى اسم ظاهر مثني وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بآياتهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوءة ، وخالفوا كذلك في هل الاسم المثني بعلامة الثنوية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يتحققون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثني بعلامة الثنوية ؟ وسيأتي المؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل الآيتين الآتىين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نَسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَيَاكَ يَابْنَ عَبْدِ الْمُزِيزِ
و محل الاستشهاد في قوله « نسي حاتم وأوس ». وهذا – كيت الشاهد الذي
نحن بصدده شرحه – يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتى :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِي الْمُسْقَوْطِيَا عَدَنِ فَإِنَّنِي لَسْتُ بِوَمَا عَنْهُمَا بِغَنِيٍّ
و محل الاستشهاد قوله « يغنا المستوطنا » فقد الحق ألف الاثنين بالفعل المسند إلى المثني .
٢٠٧ — هذا بيت من التقارب ، وهكذا أنسد المؤلف هذا البيت ، والملاء

بروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلْمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْجِ— لِ قَوْمِي فَكْلَهُمْ يَعْذِلُ

وهذا بيت من الشواهد التي لم يعيروا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لَحَى الْبَائِسُ الْأُولُ

اللغة : « يلومني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قوله - لومة ولاما وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت : لومه - بتشدد الواو - « يعدل » العدل - بفتح فسكون - هو اللوم ، و فعله من باب ضرب « يلحوونه » تقول : لها فلان فلانا يلحوونه - مثل دعاه يدعوه - ولهاه يلهاه - مثل نهاء ينهاه - إذا لامة وعدله .

الإعراب : « يلومني » فعل مضارع مرفوع بثبوت التون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والتون للواقية ، والياء مفعول به « في اشتراء » جار وعجر ومرتبط باليوم ، واشتراء مضاف ، و « التخيل » مضاف إليه « أهلي » أهل : فاعل يلهم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعدل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومني ... أهلي » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلا هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طبيعية ، وقيل : هي لغة أزدشنوية .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد بهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُنِيسَةٍ قَيْسَوْنَتِي قَوْمِي وَأَهْوَى الْكَنَائِسَا
فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك في قوله « ينسوني » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومي » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ كَفَنَ لَا يَبْقَوْا أُولُئِكَ بَعْدَنَا لَذِي حُرْمَةِ الْمُسْلِمِينَ حَرَبِمُ
فقد وصل واو الجماعة بالفعل في قوله « لا يبقوا » مع كونه مسندًا إلى ظاهر دال على الجمجم وهو قوله « أولئك » .

وقال :

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ حَمَاسِنًا أَقْحَنَهَا غُرَّ السَّحَابَ

= وكذلك قول الشاعر :
نَصَرُوكَ فَوْرِي فَأَغْنَزَتَ بَيْضَرِهِنْ وَلَأَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
فقد الحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مستندًا إلى الاسم
الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قوى » .

٢٠٨ - هذا بيت من الكامل المجزو . وهو من كلام أبي فراس الحданى ابن
عم سيف الدولة الحданى . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأْيَهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضْحَتْ لَهُ جُلُّ النَّاقَبِ
نَتَجَ الرَّبِيعُ حَمَاسِنًا
رَأَتْ وَرَقَ تَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَابَ

اللغة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - ببناء
المجهول - إذا ولدت ، وتتجهها أصحابها - ببناء للمعلوم - إذ استولدوها ، قال الراجز :
اَكُلَّ عَامَ نَعَمْ تَحْوُونَهُ يُلْفِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

« الربع » المراد به هرث المطر الذي ينزل في الزمان المعنى الربع « حسانا »
الحسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامع « أقحناها » الأصل في هذه المادة
قولهم : أقبح الفعل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استغير للنساء فقالوا : لقحت المرأة ،
وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحائب » الفر : جمع غراء ، والسحائب : جمع
سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،
وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الربع »
فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « حسانا » مفعول به « أقحناها » أقبح : فعل ماض ،
والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤثثة مفعول به « غر » فاعل أقبح =

= مرفاع بالضمة الظاهرة ، وغرس مضاف و « السحائب » مضاف إليه مجرور بالسكونة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحائب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقنها غر السحائب » حيث الحق نون النسوة بالفعل الذي هو الحق ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحائب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النعاء - ومنهم المؤلف هنا - يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس من يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فإما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظهوره لشاعر يستشهد به قوله ، وإنما أن يكونوا قد عرفوا نسبة إلى قائله ، ولكنهم يذكرونها للتمثيل به لا للاستشهاد . وقد وجدنا كثيراً من خوفة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم ، منهم أبو عام حبيب بن أوس الطائي ، ومنهم البختري ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذا الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضي ، وسنذكر لك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى (ونسبه في العقد ٣ / ٤٣ الجنة ، وفي شرح المقامات الحريرية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلkan نسبة مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبى ، وذكر نسبة كاما) .

رَأَيْنَ الْفَوَانِي الشَّيْبَ لَا حَبَّارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَافِي أَبُوهُ وَأَمَهُ بِحُورَانَ، يَعْصِرُنَ السَّالِيْطَ أَقَارِبَهُ
ومثل ذلك قول أغراي (وأنشد ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢) :
لَيْئَنْ لَمْنَ أَيَّامَ بِحُزُوْيَ لَقَدْ أَتَتْ حَلَّ لَيَالَ بِالْقِيقِ قِصَارُ
ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشد الحالمياني في الأشباه والنظائر ٦٢
رابع أربعة أبيات ، وذكرها هاتحة :

وَأَذْرَكْتَهُ جَدَّاتُهُ فَخَنْجَنَتْهُ الْأَنَّ عِرْقَ الشَّوَّ لَأَبَدَ مُذْرِكَ =

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُنْكِرُ مِنْهَا جَارَاهَا فَيَزُرُهَا وَتَعْقِلُ عَنْ إِنْيَاهِنْ فَتَعْذِرُ
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البختري ، لأنه
طائفي ، وطبي ، أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

كِدْنَ يَنْهِيَنَهُ الْعَيْوُنُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمْكَنَ الْعَيْوُنَ اِنْتِهَا بَهْ
الشاهد في قوله « ينهي العيون » ومن ذلك قول أبي عام حبيب بن أوس الطائي :
أَغْرَتْ هُومِي فَاسْتَلَبْنَ فُضُولُهَا نَوْمِي، وَبِنَنَ حَلَّ فُضُولِ وِسَادِي
الشاهد في قوله « فاستلبن فضولها » وقال في نفس الفصيدة التي منها البيت السابق :
وَغَدَا تَبَيَّنَ كَيْفَ غِبْرَ مَدَانِحِي إِنْ مِلْنَ بِي هِيمِي إِلَى بَغْدَادِ
وبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :
وَكَانَ سُفَدَى إِذْ تُوَدَّعُنَا وَقَدْ اشْرَأَبَ الدَّمْعُ أَنْ يَسْكِفَا
رَشَا تَوَاصَيْنَ الْقِيَامَ بِهِ حَتَّى عَقَدْنَ بِاَذْنِهِ شَنْفَا
(اشراب الدموع : تهياً واستعد ، ويكيف : يستيل ، والرشا : ولدالظبية ، والقيان :
جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فاما الحلية التي تجعل في
أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبْ فَخَفَ ظَهَرِي وَقَلَ زُوَارِي
وَاحْسَنَتْ نَفْسِي التَّعَزِّيَّ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّ، وَمِنْ أَوْطَارِي
عمل الكلام في البيتين الأوليين قوله « تواصين القيان » حيث الحق نون النسوة
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله
« القيان » — وعمل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومن أوطاري » حيث الحق
نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطاري ».
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره المؤلف ، ثم التسريف الرضي
حيث يقول :

=

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاءِ وَالْنُونُ فِي ذَلِكَ أَحْرَفْ دَلُوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالثَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيَّةِ^(١)، لَا أَنَّهَا ضَمَارُ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مِبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الإِمْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ،

= نَهَضْتُ وَقَدْ قَمَدْنَ فِي الْيَابَانِ فَلَا خَيْلٌ أَعْنَ وَلَا رِكَابُ

وَقَالَ أَيْضًا :

أَوْزَدْنَهُ أَطْرَافَ كُلَّ فَضْلَيَّةِ شَيْمَ تَسَانِدُهَا غَلَّا وَمَنَاقِبُ
وَمَحَلُّ الْكَلَامِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ « قَمَدْنَ الْيَابَانِ » وَمَحَلُّهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي قَوْلُه
« أَوْرَدْنَهُ شَيْمَ » .

وَكَثْرَةُ بُجُورِهِ ذَلِكُ فِي شِعْرِ الْفَحْولِ الْبَلْغَاءِ مِنَ الْمُهَدِّنِينَ - مِنْ أَمْثَالِ أَبِي فَرَاسِ
الْمَهَدِّنِيِّ وَأَبِي عِبَادَةِ الْبَحْرَنِيِّ وَأَبِي نُوَاسِ الْحَسَنِ بْنِ هَانِيِّ وَالشَّرِيفِ الرَّضِيِّ وَأَصْرَابِ
هُؤْلَاءِ - يَدِلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْلِّغَةَ لِيُسْتَمْجُورَةُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَلَا بُعْدَةُ عَنِ الْفَصَاحَةِ ،
وَمِنْ هَنَا تَعْرِفُ السَّرِّ فِي كَثْرَةِ اسْتِشْرِادِنَا لِهَذِهِ الْلِّغَةِ .

(١) الفرق بين علامه التأنيث وعلامه التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أَنْ لَحَاقَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِعَدَّةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعَرَبِ بِأَعْيَانِهِمْ - يَقُولُ : هُمْ
حَلِيُّهُ ، وَيَقُولُ : هُمْ أَزْشَنُوهُ - وَأَمَّا لَحَاقَ عَلَامَةَ التَّأْنِيَّةِ فَلَغَةُ جَمِيعِ الْعَرَبِ .
الثَّانِي : أَنْ لَحَاقَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عِنْدَ مَنْ يَلْعَقُهَا جَائزٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ،
وَلَا يَكُونُ وَاجِباً أَصْلَا ، بَلْ إِنَّ الَّذِينَ يَلْعَقُونَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةَ مَعَ الْفَاعِلِ الْمُتَنَى أَوْ نَائِبِ
الْفَاعِلِ الْمُتَنَى ، وَيَلْعَقُونَ عَلَامَةَ الْجَمْعِ مَعَ الْفَاعِلِ الْمُجْمُوعِ أَوْ نَائِبِ الْفَاعِلِ الْمُجْمُوعِ ،
لَا يَلْزَمُونَ ذَلِكَ ، بَلْ قَدْ يَحْسِنُونَ بِالْكَلَامِ كَمَا يَحْسِنُ بِهِ سَائِرُ الْعَرَبِ بِدُونِ عَلَامَةِ
الْتَّثْنِيَةِ وَبِدُونِ عَلَامَةِ الْجَمْعِ ، فَإِمَّا لَحَاقَ عَلَامَةَ التَّأْنِيَّةِ فَيَكُونُ وَاجِباً إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ
حَسِيرًا مَتَصَلًا لِمُؤْنَثٍ مُطْلَقاً ، وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا ظَاهِرًا حَقِيقَةَ التَّأْنِيَّةِ ، عَلَى مَاسِيَّهِ
يَسَانِهِ فِي هَذَا الْبَابِ .

الثَّالِثُ : أَنْ احْتِيَاجَ الْفَعْلِ إِلَى عَلَامَةِ التَّأْنِيَّةِ أَفْوَى مِنْ احْتِيَاجِهِ إِلَى عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ
وَالْجَمْعِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ قَدْ يَكُونُ مُؤْنَثًا بِدُونِ عَلَامَةِ ، وَيَكُونُ الْاسْمُ مُشَتَّرًا بَيْنَ الْمَذَكُورِ
وَالْمُؤْنَثِ ، فَإِنْ ذَكَرَ الْفَعْلَ بِدُونِ عَلَامَةِ تَأْنِيَّةٍ لَمْ يَعْلَمْ أَمْؤْنَثًا فَاعِلَهُ أَمْ مَذَكُورًا ، فَأَمَّا
الْمُتَنَى وَالْجَمْعُ فَإِنَّهُ لَا يَعْكُنُ فِيهِمَا احْتِيَاجًا لِلْفَرْدِ .

وأن هذه اللغة^(١) لا تقنع مع المفردَيْنِ أو المفردات المتlappingة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمَّة : إن ذلك لغة قوم معينين ، وتقديمُ الخبرِ والإبدالُ لا يختصُّانِ بلغة قوم بأعيانِهم ، ولتجيئ قوله :

* وَقَدْ أَسْلَاهُ مُبَعْدٌ وَحَمِيمٌ *

(١) قوله « وأن هذه اللغة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعني والصحيح أن هذه اللغة – وهي حلاق علامه الثانية والجمع – لا تقنع مع المفردَيْنِ إلَّا ، وقوله « خلافاً لزاعمي ذلك » أى في المسألتين ، ورد على زاعمي الأول بقوله « لقول الأئمَّة – إلَّا » ورد على زاعمي الثاني بقوله « ولتجيئ قوله – إلَّا » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّ قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضي الله عنهما ، وكان عبد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذي يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشَمَّلَ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ
تُذَهِّلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنْيِهِ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَمَ الْعَقِيلَةَ العَذْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائهما قوله :
لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْنًا وَذَلَّةً قَتَلَ يَدِيْرُ الْجَانِلِيقِ مُقِيمُ
اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كالمخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحميم » الصديق الذي يتم لأمر صديقه « أسلاه » خذله ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومحروم متصل بـ تولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر في تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

* وإنْ كَانَا لَهُ نَسْبٌ وَخِيرٌ *

= (أسلاه) أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على الثنية ، والماء مفعول به .
 « بعد » فاعل « وحيم » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال .
 الشاهد فيه : قوله « قد أسله بعد وحيم » حيث وصل بالفعل ألف الثنية مع
 أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جهور العرب أن يقول « وقد أسله
 بعد وحيم » .

٢١٠ - هذا عجز بيت من الواfir ، وهو بتاءه مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرِّينِي لِلْفَنِي أَسْتَقِي فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ نَرَأُهُمُ الْفَقِيرُ
 وَأَخْفَرُهُمُ وَأَهْوَهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسْبٌ وَخِيرٌ

والبيتان لعروة بن الورد العبسى للشهر بعروة الصعاليك :
 اللغة : « ذرينى للفنى أستقى فإننى رأيت الناس نرأهم الفقير
 وأخفرهم وأهونهم عليهم وإن كانوا له نسب وخير »
 مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن
 خلقت وحيدا) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليذر المؤمنين)
 وقوله في صدر بيت الشاهد « وأخفرهم وأهونهم عليهم » الضمار عامدة إلى الناس في
 البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقر ، وأخفر الناس وأهون الناس على
 الناس الفقر « وخير » الواو عاطفة ، وخير - بكسر الخاء المعجمة بعدها ياء مثناة -
 وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الميئه ، أو الأصل .

الإعراب : « وأخفرهم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، أخفر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضارف والضمير مضارف
 إليه « وأهونهم » الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضارف
 إليه « عليهم » جار ومحروم متعلق بأهون « وإن » الواو حرف عطف ، ولله معطوف
 عليه عذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانوا له نسب وخير ، والمعنى
 أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فلدين مبني على السكون =

ال السادس : أن كان مؤنثاً أنتَ قلْه بقاء ساكنة في آخر الماضي ، وبقاء المضارع في أول المضارع .

ويجب ذلك في مسائلتين :

إحداهما : أن يكون ضميراً متصل ، كـ « بِهِنْدَ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ، و « الشَّمْسُ طَلَمَتْ » أو « تَطَلَّعُ » ، بخلاف النفصل نحو « مَا قَامَ - أو يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث بجازياً ، كقوله :

* ٢١١ * ولَأَرْضَ أَبْقَلَ إِبْرَاهِيمَ *

لا محل له من الإعراب « كانوا » فعل ماضي ناقص فعل الشرط بمعنى الفتح في محل جزم ، والألف حرف دال على الثنية « له » جار و مجرور متعلق بمذوف خبر كان مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « وخير » الواو حرف عطف ، حير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط مذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير : وإن كانوا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانوا له نسب وخير » حيث الحق عالمة الثنية وهي الألف بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مستند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو ؟ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل عالمة الثنية وعلامة الجم لا يفرق بين أن يكون الفاعل منها كالزهادين والمعمرين وأن يكون في معنى المثلث بأن يكون اثنين من مرددين عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ - هذا عجز بيت من المقارب صدره قوله :

* فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَذَفَّا *

والبيت لعامر بن جوير الطائي كما نسب في كتاب سيبويه (١ / ١٤٠) وفي شرح شواهد للأعلم الشنترى .

اللغة : « للزنة » السحابة الثقيلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم : فقرى الودق يخرج من خلاله) « أَبْقَلَ » أنتت البقل ، وهو النبات .

المعنى : يصف أرضًا قد عمها الحصب والنماء ، والتغ فيها الرزيع ، بعد سحابة =

= أفرغت عزّ اليها ، وصبت مياها ، فيقول : لم نـ سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أبنت مثل البقل الذي أبنته هذه الأرض .
 الإعراب : « فلا » نافية تعلم عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت »
 وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقتها » ودق : منصوب على المفعولة المطلقة ،
 وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة جملة على جملة ، ولا : نافية
 للجنس تعلم عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل
 رفع خبرها « إيقالها » إيقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير التائبة في محل جر
 مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التائبة من الفعل المستند
 إلى ضمير المؤنث ، وهذا الشأن هو « أبقل » وهو مستند إلى ضمير مستتر يعود إلى
 السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

* ولاَ أرْضَ أَبْقَلَتِ أَبْقَالَهَا *

بكسر تاء التائبة للتخلص من القاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من
 « إيقالها » وهو تخلص من ضرورة الوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان گلام
 المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير
 العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الجل على المعنى ، ولذلك
 نظائر كثيرة في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حرام :

وَعَفْرَاهُ أَزْجَى النَّاسِ عِنْدِي وَدَاهُ وَعَفْرَاهُ عَنِ الْمَعْرِضِ الْمُتَدَانِي
 أَفْلَأْ تَرَاهُ قَدْ قَالَ « وَعَفْرَاءُ الْمَعْرِضُ الْمُتَدَانِي » فَأَتَى بِالْخَبَرِ مذكراً مَعَ أَنَّ الْمُتَدَانِي
 مُؤنَثٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِعَفْرَاءِ الشَّخْصِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ التَّغَابِيِّ :

هُمْ أَهْلُ بَطْحَاؤِيْ قَرِيشٍ كَلِيمَهَا هُمْ صُلْبُهَا ، لَيْسَ الْوَشَائِطُ كَالصَّلْبِ
 أَفْلَأْ تَرَاهُ قَالَ « بَطْحَاؤِيْ قَرِيشٍ كَلِيمَهَا » فَأَتَى بِالْتَّوْكِيدِ مذكراً مَعَ أَنَّ الْمُؤَكَدَ

وقوله :

* فَإِنْ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا *

— مؤنث لأن «بطحاوى» مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذها في معنى البطحاوىن ، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازي التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلعت ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمر والمظهر .

٢١٢ — هذا عجب بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا تَرَبَّى نَحْنُ وَلِلِّمَةُ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من تصيدة له يدح فيها رهط قيس بن معدىكرب السكندى تزييد بن عبد الدار الحارفى .

اللغة : «لم» بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالنكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجبة - بضم الجيم وتشديد الميم «الحوادث» جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندم أمارة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهي حرفة شرط جازم ، وثانيتها ما وهو حرفة زائد «تربي» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمذفف التنون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والتنون للوجودة للواقية . وباء المتكلم مفعول به «ولي» الواو واو الحال ، لي : جار و مجرور متعلق بمذفف خبر مقدم «لم» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيـد ونـسب «الـحوـادـث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحـوـادـث «بـهـا» جـارـ وـجـرـورـ مـتـلـعـقـ بـأـوـدـىـ ، وجـمـلةـ أـوـدـىـ وـفـاعـلـهـ مـسـتـرـ فيـهـ فـيـ محلـ رـفـعـ خـبـرـ إنـ ، وجـمـلةـ إنـ وـاسـهـ وـخـبـرـهـ فـيـ محلـ جـزـمـ جـوـابـ الشـرـطـ .

= الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله « أودى » مع كونه مستندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذي هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أُسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجوب تأنيثه ، سواء أكان مرجحه حقيقة التأنيث أم كان مرجحه بجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث في هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندم إلا في ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإني لا أجد لهذا الشاعر ضرورة الجائة إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بناء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

*فَإِمَّا تَرَبَّيْنِي وَلَيْ إِمَّةٌ فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَتْ بِهَا
لِكَانَ الْوَزْنُ مُسْتَقِيْمًا ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْكَلَامِ بِأَسْ ، فَأَى شَيْءٍ دُعَاهُ إِلَى أَنْ يَرْتَكِبْ
هَذِهِ الْفَرْوَرَةَ ؟*

فالجواب عن ذلك أن تبيك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء في « أودى بها » وأن نشدق بيتين من أول هذه القصيدة وما قوله :

*أَمَّهُ تَفْنَةٌ كَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
لِجَارِتِنَا إِذْ رَأَتْ إِمَّتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَتَى بِهَا*

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التي تراها في قوله « عما بها » و « أطربابها » و « أتى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافي « حرف الردف » وكل قصيدة تبني على الردف لا يجوز تركه في بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء الجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها .

هذا الذي ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتختصر بوجهه على الوجه الذي اختاره .
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه =

والثانية : أن يكون متصلة بـ « التأنيث نحو (إذ قالت أمراً عَمْرَانَ) ^(١) وَشَدَّ قولُ بعضهم « قَالَ فَلَادَةً » وهو ردٍ لا ينقاشه . وإنما جاز في الفصيح نحو « نِعْمَ الْمَرْأَةُ » و « بِنْسَ الْمَرْأَةُ » لأن المراد الجنس ، وسيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :
 * لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِيلَ أُمٌّ سُوءٌ * — ٢١٣

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التأنيث ، حلا على المعنى ، وذلك لأن « الحوادث » بمعنى الحدثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :
 رَمَى الْحَدْثَانُ نِسْوَةً آلَ حَرَبٍ يَمْقُدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُودَا
 والجمل على المعنى كثير في كلام العرب ، وقد استشهدنا له في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز في سعة الكلام - من غير ضرورة ولا شذوذ - أن يتوافق مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التأنيث بناء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ - هذا صدر بيت من الواوfer ، وعجزه قوله :

* عَلَى بَابِ أَسْتَهَا صَلَبٌ وَشَامُ *

والبيت من كلة جرير بن عطية يهجو فيها الأخطلل التغلي النصراني .
 اللغة : « الأخطلل » تصغير الأخطلل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسميه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطلل القماش الكثير الخطلل « صلب » - بضم الصاد للهمزة واللام جمعا - جمع صليب ، مثل سرير وسرور « شام » اسم جنس جمسي ، واحدية شامة ، وهي الحال والمعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطنة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَسْرَ الْفَاضِيَ الْيَوْمَ أَمْرَأَةٌ » والثانيةُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إنْ كانَ الفَاصِلُ « إِلَّا » فَالثانيةُ خَاصٌّ بِالشِّعْرِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَخْفَشُ ، وَأَنْشَدَ عَلَى الثَّانِيَّةِ :

٢١٤ — مَا بَرِثْتَ مِنْ رِبَيْةٍ وَذَمٌ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

= « الأَخْيَطِلُ » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أَمْ » فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأم مضاف و « سُوَءٌ » مضارف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عَلَى بَابٍ » جار و مجرور متعلق بمعدوف خبر مقدم ، وباب مضارف واست من « اسْتَهَا » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضارف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضارف إليه « صَلْبٌ » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وَشَامٌ » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأَخْيَطِلُ أَمْ سُوَءٌ » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء الثانية ، مع أن فاعله - وهو قوله « أَمْ سُوَءٌ » - اسم مؤنث حقيقي الثانية ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقة الثانية - ظاهرًا كان الفاعل أو ضميراً - لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء الثانية .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء الثانية أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمعنى هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضفت - بسبب تأخيره - العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء الثانية ، أو كالموجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنْ أَمْرَأَةٌ غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمْغَرُورٌ
إِلَّا أَنَّ الْفَاصِلَ فِي هَذَا الْبَيْتِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، فِي حِينَ أَنَّ الْفَاصِلَ فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ
مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَقْصُودُ التَّحَاوَهُ بِالْفَاصِلِ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ
ظَرْفًا أَوْ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَهُنَّ .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

(٨ — أوضح السالك ٢)

= عترت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العيني : « أقول : قائله راجز لم
أقف على اسمه » اه .

اللغة : « بريت » تقول : بريء فلان من فلان ، وبريء من العيب - من باب
مسلم - براءة ، وتقول : برأ من المرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء
جيعا - في لغة أهل الحجاز - وبرءا - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم
« ريبة » هي التهمة والشك ، وتقول : رابي فلان يربيني - من باب باع بيع - إذا
رأيت منه ما يربيك وتسكرهه وبيعت إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفي « بريت » بريء : فعل ماض مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار و مجرور متعلق
ببريء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة « في حربنا » الجار
والمجرور متعلق ببريء أيضا ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة
استثناء ملغاة لا محل لها « بنات » فاعل بريء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف
و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما بريت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي
هو بريء لكون فاعله مؤنثاً حقيقي التأنيث - وهو قوله « بنات العم » - ولم يعبأ
بالفصل بين الفعل وفاعله إلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين
الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث إلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ،
واختار هذا الرأي ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت
الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز
العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم
المذكر بعد إلا ، وإنما هو اسم محنوف لو ذكر لسكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا
مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما بريء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق =

= مذكرة لا مؤنة ، واختار هذا المذهب الأخشن ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسى الفاعل المذوف وتجاهله الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذوى الرمة :

طَوَى الْدَّيْرَزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوبِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضَّلُوعُ الْجَرَائِمُ

الشاهد في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أن الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشأناه ، وأنت لو تدررت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منها جمعا ، فهو في البيت الذى أنشأه المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشأناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن المعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمجم الفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعني أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلة بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقرر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسائل الجواز .

ويمكن أن يحاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سبعين كل واحد منها اقتضى لحاق التاء ، الأول منها الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المذوف مذكرا ، إذ قدرنا في بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفي البيت الذى أنشأناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنة يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر في بيت المؤلف : ما بريث نساء إلا بنات العم ، وفي البيت الذى أنشأناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفي الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صيحة ، وفي الآية الثانية : فأصبحوا لاترى أشياء إلا مساً كنهم ؟ فلا يكون للذكير - على هذا - وجہ يرجحه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزین كل منهما جائز على تقدیر .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِيءَ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً^(١)) ،
فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ^(٢) .

الثانية : المجازى التأنيث ، نحو (وَجْمَعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ)^(٣) ، ومنه اسم
الجنس ، وأسمُ الجمْع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازىٌ ،
فلذلك جاز التأنيث ، نحو (كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُوحٌ)^(٤) ، و (فَأَلَّتِ
الْأَعْرَابُ)^(٥) ، و « أَوْرَقَتِ الشَّجَوَ » والتذكير نحو « أَوْرَقَ الشَّجَرَ »
(وَكَذَبَ بِهِ قَوْمُكَ)^(٦) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٧) ، و « قَامَ الرِّجَالُ » ، و « جَاءَ
الْمُنْوَدُ » إلا أن سلامَةَ نظم الورود في جمعي التصحيف أوجَبتَ التذكير
في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْمِنَادَاتُ » ، خلافاً
للسکوفيين فيما ، وللفارسي في المؤنث ، واحتتجُوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ
بِهِ بَنُو إِمْرَأَيْلَ)^(٨) ، (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)^(٩) ، قوله :

* فَبَسَّكَى بَنَائِي شَجَوَهُنْ وَزَوْجَتِي *

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف

(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء

(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف

(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس

(٩) من الآية ١٢ من سورة المتحدة

٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، ويعزره قوله :

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَيْهِ مُمَّ تَصَدَّعُوا *

= والبيت من قصيدة لعبدة بن الطيب رواها الفضل الصبى .
الثقة : « بناتي » جمع بنت ، وأصل البنت : بني ، حذفت الياء وعوض منها التاء
« شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح
فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذى في البيت من الثاني « وزوجك » الفصيح
الأكثر في الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل وللأنثى ، ويجمع على أزواج ، وف
الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) « والظاعون
إلى » هكذا وقع في رواية النها ، والذى وقع في رواية المضليات « والأفربون إلى »
وقوله « ثم تصدعوا » معناه أهتم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض بمعنى فتح مقدر على الألف من ظهوره
التعذر « بناتي » بـ: فاعل مرفوع بضم مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وبـ: بـ: مضاف
وياء للتـكلـم مضاف إـلـيـه « شـجـوـهـنـ » شـجـوـهـنـ: مفعول لأـجـلـهـ منـصـوبـ بالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـشـجـوـهـنـ
مضـافـ وـالـضـمـيرـ مـضـافـ إـلـيـهـ « وزـوـجـيـ » الواو حـرـفـ عـطـفـ ، زـوـجـةـ: مـعـطـوفـ عـلـىـ
بنـاتـيـ ، زـوـجـةـ مـضـافـ وياءـ للتـكـلـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ « وـالـظـاعـونـ » الواو حـرـفـ عـطـفـ ،
الـظـاعـونـ: مـعـطـوفـ عـلـىـ بنـاتـيـ أـيـضاـ ، مـرـفـوعـ بـالـوـاـوـ نـيـاـبـةـ عـنـ الضـمـةـ « إـلـىـ » جـارـ
وـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـالـظـاعـونـينـ « ثـمـ » حـرـفـ عـطـفـ « تـصـدـعـواـ » فـلـ مـاضـ ، وـوـاـوـ الجـمـاعـةـ
فـاعـلـهـ ، وـجـمـلةـ الفـعـلـ وـفـاعـلـهـ مـعـطـوـفـةـ عـلـىـ جـمـلةـ « بـكـيـ بنـاتـيـ » مـنـ الفـعـلـ وـفـاعـلـهـ .

الشاهد في : في هذا البيت شاهدان :

أحدـهاـ - وـهـوـ غـيرـ مـقـصـودـ لـلـؤـلـفـ هـنـاـ - فـقـولـهـ « شـجـوـهـنـ » حيثـ جاءـ لـلـفـعـولـ
لـأـجـلـهـ مـعـرـفـةـ لـأـنـهـ مـصـدـرـ مـضـافـ إـلـيـ الضـمـيرـ ، وـهـنـاـ يـرـدـ عـلـىـ الـجـرـمـيـ الـذـيـ ذـهـبـ إـلـىـ
الـفـعـولـ لـأـجـلـهـ لـأـيـكـونـ إـلـاـ نـسـكـةـ .

والـثـانـيـ - وـهـوـ مرـادـ لـلـؤـلـفـ - فـقـولـهـ « بـكـيـ بنـاتـيـ » حيثـ لمـ يـصـلـ بـالـفـعـلـ الـذـيـ
هـوـ قـولـهـ « بـكـيـ » تـاءـ التـأـيـثـ معـ أـنـ السـنـدـ إـلـيـهـ - وـهـوـ الـفـاعـلـ الـذـيـ هـوـ قـولـهـ « بنـاتـيـ »
ـمـؤـنـثـ ، لـأـنـهـ جـمـعـ مـؤـنـثـ سـالـمـ وـاحـدـهـ بـنـتـ .

وـقـدـ اـخـلـفـ الـعـلـمـاءـ فـيـ هـذـهـ السـأـلـةـ ؛ فـذـهـبـ الـكـوـفـيـوـنـ وـأـبـوـ عـلـىـ الـفـارـسـيـ إـلـىـ أـنـ
هـذـاـ سـائـنـ جـازـفـ الـشـعـرـ وـالـكـلـامـ جـيـعاـ ، وـاسـتـدـلـوـاـ عـلـىـ حـمـةـ مـاـذـهـبـوـاـ إـلـيـهـ بـثـلـاثـةـ أـدـلـةـ =

= أولها : وروده في فصيح الكلام ، كافي قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .
وثانية : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤننا ، كما يجوز
إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فجائز في كل جمع اعتبار هذين الملاحظتين فيه ،
سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وبالثالثة : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة
متتفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء
به على تأويته بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويته بالجمع
وخلفهم في ذلك جمهور البصريين ؟ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم
إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلةهم التي استدلوا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن
السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب
الفصل بين الفعل وفاعله بالفعل ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب
كون (المؤمنات) صفة لموصوف معدوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ،
فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي
وقد اختلف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، إلا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر
السالم قد سلم فيما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلامفرد له من لفظه ، وأما جمع
التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرده ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبتنا إليه ،
فلا اختلف الأمر لم يجز قياس أحدهما على الآخر .

وأما ما ذكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق
لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساعي من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجمهما إلى
اللفظ ، فيجب أن ينظر فيما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم باليت المستشهد به هنا ، والرد عليه أن يقال : إن
« بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبهه جمع التكسير في عدم سلامته لفظ
مفرده ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وأجيبَ بأنَّ البنين والبنات لم يَسْلِمْ فِيهِما افْظُوا الْوَاحِدِ ، وبأنَّ التذكير
فِي (جاءك) لِفَضْلِ ، أو لأنَّ الأصل النسـاء المؤمنات ، أو لأنَّ «أـل» مقدرة
بـالـلـائـى ، وـهـى اـسـمـ جـمـعـ .

السابع : أنَّ الأصل فـيـهـ أـنـ يـتـصـلـ بـفـعـلـهـ ثـمـ يـجـىـءـ المـفـعـولـ ، وـقـدـ يـعـنـكـسـ ،
وـقـدـ يـتـقـدـمـهـ المـفـعـولـ ، وـكـلـ ظـرـفـ مـنـ ذـلـكـ جـائزـ وـوـاجـبـ .
فـاـمـاـ جـواـزـ الأـصـلـ فـنـحـوـ (وـوـرـثـ سـلـيـمـانـ دـاـوـدـ) (١) .
وـأـمـاـ وـجـوبـهـ فـيـ مـسـأـلـتـيـنـ :

إـحـدـاهـاـ : أـنـ يـخـشـىـ الـلـبـسـ ، كـمـ « ضـرـبـ مـوـيـ عـيـسـىـ » قـالـهـ أـبـوـ بـكـرـ (٢)
وـالـمـتـأـخـرـونـ كـالـجـزـوـلـيـ وـابـنـ عـصـفـورـ وـابـنـ مـالـكـ ، وـخـالـفـهـمـ اـبـنـ الـحـاجـ مـخـتـجـاـ
بـأـنـ الـعـربـ تـجـيـزـ تـصـغـيرـ عـمـرـ وـعـمـرـ ، وـبـأـنـ الإـجـالـ مـنـ مـقـاصـدـ الـعـقـلـاءـ ،
وـبـأـنـهـ يـجـوزـ « ضـرـبـ أـحـدـهـمـ الـآخـرـ » وـبـأـنـ تـأـخـيرـ الـبـيـانـ لـوقـتـ الـحـاجـةـ جـائزـ
عـقـلاـ بـاتـفـاقـ وـشـرـعـاـ عـلـىـ الـأـصـحـ ، وـبـأـنـ الزـجـاجـ نـقـلـ أـنـهـ لـاـ خـلـافـ فـيـ أـنـهـ
يـجـوزـ فـيـ نـحـوـ (فـمـاـ زـالـتـ تـلـكـ دـعـوـاـهـمـ) (٣) ، كـوـنـ « تـلـكـ » اـسـمـهـاـ ،

= لـفـظـ مـفـرـدـهـ ، أـشـبـهـ جـمـعـ التـكـسـيرـ ، فـلـمـاـ أـشـبـهـ جـمـعـ التـكـسـيرـ فـيـ هـذـاـ أـخـذـ حـكـمـهـ ؛ فـلـهـذاـ
سـاغـ دـخـولـ تـاءـ التـأـنـيـثـ فـيـ فـعـلـهـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (آـمـنـتـ بـهـ بـنـوـ إـسـرـائـيلـ) .
(١) مـنـ الـآـيـةـ ١٦ـ مـنـ سـوـرـةـ الـنـفـلـ .

(٢) هـوـ أـبـوـ بـكـرـ : مـحـمـدـ بـنـ السـرـىـ ، الـمـعـرـوفـ بـاـبـنـ السـرـاجـ ، وـهـوـ مـنـ تـلـامـيـذـ
أـبـيـ الـعـبـاسـ الـمـبـرـدـ ، وـهـوـ مـنـ شـيـوخـ أـبـيـ الـقـاسـمـ الرـجـاجـيـ وـأـبـيـ سـعـيدـ السـيـرـافـيـ وـأـبـيـ عـلـىـ
الـفـارـسـيـ وـعـلـىـ بـنـ عـيـسـىـ الرـمـانـيـ ، وـتـوـقـ اـبـنـ السـرـاجـ فـيـ ذـيـ الـحـجـةـ مـنـ سـنـةـ ٣١٦ـ
مـنـ الـمـجـرـةـ .

(٣) مـنـ الـآـيـةـ ١٥ـ مـنـ سـوـرـةـ الـأـنـيـاءـ .

و « دَعْوَاهُمْ » الخبر ، والمعنى (١) .

الثانية : أن يمحض المفعول بإنما ، نحو « إنما ضرب زيد عمرًا » وكذا المحضر بـلا عند الجزوـلى وجاءـة ، وأجاز الـبعـريـون والـكـسـائـى والـفـرـاءـ وابن الأـبـيـارـى تـقـديـمـهـ عـلـىـ الـفـاعـلـ ، كـقولـهـ :

(١) أعلم أن أم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادعاه ديلان ، أو لها أن الإجمال من مقاصد البلاغة ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز في قوله تعالى (فما زالت تلك دعوام) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز المعكس ، وهذه الصورة في المبتدا والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها في الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جاز مع ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلاغة دليلا ، فإن هذا لا يفيده شيئا ، لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلاغة غير الليس الذي لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المتحمل لمعنىين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين للمعنىين أو أحد المعانى المختملة ، وإما لا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أيام الذهن سواء فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو معنود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلتباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذي معنا الآن من قبيل الإلتباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتتدار إلى ذهن ساميوك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل في الفاعل أن يعني « قبل المفعول » ، فلو كنت تريد أن موسى ضارب فقد أوقعت السايم في الليس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السايم سيتردد في أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تغيير عمرو ، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلاتحكم بأحدما ، بل تبقى متوقفا إلى أن يبين لك المتكلم ما أراده : وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة المبتدا والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق بينها ، فإن المبتدا عين الخبر في المصدق ، فلو حكت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكت بأن الأول عين الثاني ، والفاعل غير المفعول طبعا فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام.

* وَلَمْ أَبِ إِلَّا حَاجَأَ فُؤَادُهُ * - ٢١٦ *

٢١٦ — هذا مصدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَئِلَّى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ *

وقد ذكر العيف وصاحب التصریع أن الیت لدبل الحزاعی ، وذکر العیف بعده
ییتنا ثانیا ، وهو قوله :

أَسْلَى بِآخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا أَتَى نَسْلَى بِهَا تُغْرِي بِلَئِلَّى وَلَا نَسْلَى
ودبل الحزاعی ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد التحوى والتصريف ،
فإذا صح أن الیت من كلامه كان ذکر العلامة له في هذا الموضوع من قبيل التسلیل ،
لا من قبيل الاستشهاد .

الفة : « جاحا » مصدر قوله : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى
جرياً غالباً ، وقال ابن فارس : جمع الفرس جاحا ، إذا أعاد فارسه حتى يغلبه ،
وقال ابن فارس أيضاً : جمع أى أسرع إسراعاً لا يرده شيء ، وكل شيء مضى
لوجهه على شيء فقد جمع ، والجروح من الرجال : الذي يركب هواه فلا يمكن
رده ، وللنفي هنا على هذا « لم يسل » مضارع سلامي تعزى وصبر « تغري »
تخرض وتختض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبني على السكون في محل نصب ، وناسبه
قوله « تسلى » في الیت التالي له « أبى » فعل مضارع « إلا » أداة استثناء ملقة
« جاحا » مفعول به لأبى « فؤاده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضارف وضمير الغائب
مضارف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسل » فعل مضارع
محزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو « عن ليلي ، بمالك » كل منها جار و مجرور متعلق بقوله « يسل »
وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور
بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا حاجحا فؤاده » حيث قدم المفعول المحصر بـ إلا - وهو
قوله « جاحا » - على الفاعل الذي هو قوله « فؤاده » .

وقوله :

* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِكَلَامِهَا *

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصر بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصر بإلا ، لاتفاق العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصر بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصر بإلا مطلقاً ، فاعلا كان هذا المحصر أو مفعولاً ، وهو لاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإلما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصر بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإلما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرًا خالد » لم يقم دليل على أن المحصر هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرًا خالد » قدمنت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجوداً البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — فلتنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَرَوَدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لجبنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « ترودت » فعل وفاعل « من ليلي ، بتكليم » متعلقان بترود ، وتكليم مضارف و « ساعة » مضارف إليه « فما » نافية « زاد » فعل مضارف « إلا » أداة استثناء ملقة « ضعف » مفعول به لزاد ، وهو مضارف و « ما » اسم موصول مضارف إليه « بـ » جار و مجرور متعلق بمحدوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضارف ، وضمير القافية العائد إلى ليلي مضارف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بـ كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصراً « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

=

وقوله :

* وَتُغْرِسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، قوله « كلامها » فاعل بفعل مخدوف ، والقدر فما زاد (هو) إلا ضعف مابي زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لامقتضى له .

٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ يُبَنِّيْتُ الْحَطْيَ إِلَّا وَشِيجَهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .

اللغة : « الحطي » أراد به الرماح ، نسبها إلى الحط ، والحط : جزيرة بالبحرين ترفاً إليها سفن الرساح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيع : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجه ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا البقلة ، والحملة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد السكرام إلا في الموضع السكري ، وضرب نبتة الحطي وغراس النخل متلا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبني على السكون لا محل له « ينabit » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الحطي » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير الغائب مضارف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابتها » الجار والمحرور متعلق بتغرس ، رمنابت مضارف وضمير الغائب مضارف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابتها النخل » حيث قدم الجار والمحرور - وهو قوله « في منابتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأَمَا تَوَسَّطُ الْمَفْعُولِ جَوَازًا فَنَحُوا (وَلَقَدْ جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)^(١) ،
وَقَوْلُكَ « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وَقَالَ :
* كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى هَلَّ قَدَرِ • ٢١٩ *

= والمبرور محصور بـ«إلا» ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن
الفاعل بمنزلة الفاعل - صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور
بـ«إلا» على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦)
على جواز ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤ من سورة القمر .

٢١٩ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يدح فيها أمير المؤمنين
ال الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

الللة : « أوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى النبي « والذى رأيته في ديوان جرير إذ
كانت » اه . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة والباقي بتقدير العزيز العليم من غير مشقة
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كَمَا أَتَى رَبِّهِ مُوسَى عَلَى قَدْرِ » من قوله تعالى : (مِنْ جِثْ
عَلِ قَدْرِ يَامُوسِي) .

الإعراب : « جاءَ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى المدحوج « الخلافة » مفعول به « أوْ » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض
ناقص ، والثاء علامة الثانىث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى
الخلافة « له » جار و مجرور متعلق بقدر ، أو ممدحون حال منه « قدرًا » خبر كان
« كَمَا » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أَتَى » فعل ماض « رَبِّهِ » رب :
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضارف وضمير الفائب العائد إلى الفاعل التأثر
مضارف إليه « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضم مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وجوبه ففي مسائلين :

إحداهما : أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو (وَإِذْ أُبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ)^(١) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَغْدُرُهُمْ)^(٢) ، ولا يحيى أثْرَ النَّسَوَيْنَ نحو « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » لافي نثر ولا في شعر ، وأجازه فيما الأخفشُ وابن حِينَ وَالظَّوَالُ وابن مَالِكٍ ، احتجاجاً بنحو قوله :

* جَزَّارِي رَبَّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بْنَ حَاتِمٍ *

والصحيح جوازه في الشعر فقط .

= و مجرور متعلق بـأني، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمذوف صفة لموصوف عنده يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وقدر الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « أني ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم - وهو قوله « ربه » - على الفاعل التأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما أني موسى ربه ، قدم المفعول على الفاعل فصار كاف البيت . ومثل هذا ما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولم يختلف النهاة في جوازه ، وهذا الضمير - وإن عاد على متاخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، ففهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءُ الْكِلَابِ الْمَاوِيَاتِ ، وَقَدْ قُتِلَ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبه ابن جن إلى النابغة الديياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسيبه أن للنابغة الديياني قصيدة هجاء على هذا الروى .

= المفهوم : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروى « الكلاب العاديات » - بالدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعادي : اسم فاعل من عدا يudo ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريده أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « رب » فاعل ، ومضاف إليه « عن » جار و مجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذي هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة لـ الكلاب « وقد » الواو لـ الحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والمحل في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى رب ... عدى » حيث أخر المفعول ، وهو « عدى » وقد المفاعل ، وهو « رب » مع اتصال المفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ بَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا الشاهد فيه قوله « أبقي مجده مطعما » حيث قدم المفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن المفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءُ رَاجِيًّا عَلَيْهَا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقول سليمان بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فَقُلِّي كَمَا يُجْزَى سِيمَارُ وقول الآخر :

كَسَّا حِلْمَهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُوَدَادٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقول الآخر :

=

= لَمَّا عَصَى أَصْنَابَهُ مُضَقَّبًا أَدَى إِلَيْهِ الْكَنِيلَ صَاعًا يَصَاعَ
وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَ قَوْمَهُ زُهْرَيًّا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
واعمل أولاً أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم
الفاعل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر في الملفظ - يرجع إلى اختلافهم في
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولاً ، ثم يليه
الفاعل ؛ لأنّه أحد جزءي الجملة ، وما عداها فصلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب
أن يقع الفاعل بعده ، ثلاً يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل
محاجٌ إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محاجٌ إليه ، والمحاجٌ إليه أولى بالتقديم
من غيره ، فإن تقديم المفعول في الملفظ كان في النية مؤخراً ، ونماذج في هذا الكلام
الأخفش ومن رأى رأيه قالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم وربة
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لـكل منهما فإنما نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على
اقتضاءه للمفعول ، لأن الفعل يقتضي الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضي المفعول وقد
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخيّة عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلامة عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متاخر لفظاً
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن
المفعول قد كثُر في الكلام النصيحة مجده تاليها للفعل وبعقيبه حق إنه ليعتبر كأن موقعه في
الكلام هو هذا الموضع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيّا ، فإذا تأخر في الكلام عن
محاورة الفعل فـكأنه زحزح عن موقعه الذي أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع
الطبيعي ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً
على متاخر لفظاً ورتبة ، بل هو راجع إلى متاخر لفظاً متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتاخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبنا مستقى
حرجاً بـأن تأخذ به ، لكنّة الشواهد التي روتها العلامة بهذه المسألة ، وليس هذه
العلامة التي ذكرناها عنه وإن كانت وجهاً .

ثم اعلم ثانياً أن الضمير الموضع للفعلية يعود على متاخر لفظاً ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفع بنعم أو بئس ، المفسر بتمييز ، نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوباً فإن مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدماً رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعاً بأول الفعلين المتناظرين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءِ إِنِّي لِغَيْرِ حَمِيلٍ مِّنْ خَلِيلٍ مُّهْمَلٍ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هي إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هي شاخصة أبصار الدين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجروراً برب ، وهذا يوافق الضمير المرفع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منها أن يكون مفرداً ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكراً ولو كان مفسره مؤثراً ، تقول « رب امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفع بنعم أو بئس فيكون مؤثراً إن كان مفسره مؤثراً ، نحو قوله « نعمت امرأة زينب » و « بنت امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلاً منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قوله « ضربته زيناً » وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية : أن يحصر الفاعل بإنما ، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ)^(١)
وكذا لحصر ب إلا عند غير الكسائي ، واحتتج بقوله :

٤٤١ — مَا عَابَ إِلَّا لَيْسَ قَعْلَ ذِي كَرَمٍ
وَلَا جَنَّا قَطُّ إِلَّا جُبًا بَطَلاً

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٤٤١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين ، ولا عترت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللغة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر التكلم فيه بالندم والثلب « ليسم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جنا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جبا » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلا » البطل - بفتح الباء والطاء جميعا - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عاب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « ليسم » فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضارف و « ذى » مضارف إليه مجرور بالياء زيارة عن الكسرة لأنها من الأسماء الستة ، وهو مضارف و « كرم » مضارف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جنا » فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف للتغدر « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب بمحنا « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جبا » فاعل جنا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلا » مفعول به لجنا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسؤال التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا ليسم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جنا إلا جبا بطلا » حيث قدم في كل واحد من الموصيدين الفاعل المخصوص بـ إلا - وهو قوله « ليسم » في العبارة الأولى ، وقوله « جبا » في العبارة الثانية - على المفعول به المخصوص فيه - وهو = (٩ - أوضح للساك)

وقوله:

* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ * — ٢٢٢

قوله « فعل ذى كرم » في العبارة الأولى ، وقوله « بطلاً » في العبارة الثانية – وهذا البيت من الأبيات التي استدل بها الكسائى على جواز تقديم المحصر بإلا إذا كان فاعلاً .

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصر بإلا إذا كان فاعلاً ، ويحيزون تقديم إما إذا كان مفعولاً ، على ما عرفت في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولاً به لعاب المذكور في البيت ، وقوله « بطلاً » ليس مفعولاً به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل مخدوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام: ما عاب إلا ليثم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا فقط إلا جيأ ، جفا بطلاً ، فالفاعل في كل من العبارتين من جملة غير الجملة التي منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* نُبَشْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارِهِمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغاني ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطeshire ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرَمِيِّ إِذْ جَمَعْتُ بَيْنِ وَبَيْنَ نَوَارٍ وَحْشَةَ الدَّارِ
اللغة : « نبشتهم » فعل مبني للمجهول أصله نباً – بتضديد الباء – بمعنى أعلم « جارتهم » ويروى في مكانه « جارهم » والجار : الذي داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادته الثاني هنا أولى « هل » بمعنى حرف التقى ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحد أحداً بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوماً بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستقائهم ، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، وبشكير عليهم ذلك .

الإعراب : « نبشتهم » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، وتابه المتكلم نائب فاعل مبني على الصم في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

* فَمَنْ يَذْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا * - ٢٢٣

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار و مجرور متعلق بعذبوا « جارتهم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهو مضاف وضير الغائبين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثالث لنبي « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار و مجرور متعلق يعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصر بإلا وهو قوله « الله » - على ما هو بمنزلة المفعول به - وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » - وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحداً بالنار إلا الله ، وقد بينا في شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يحيزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يحيزونه ، ولم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلافته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقاً بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل عذوف ماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه في تخریج الشاهد السابق ، وهو تكاليف لا مقتضى له .

٢٢٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً آنَاءِ الدَّيَارِ وَشَامُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من احتج به من أئمة التغوي ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

عَرَزَنَا عَلَى دَارِ لَمِيَّةَ مَرَّةَ وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَقْفُو مَقَامُهَا =

وَبَعْدَ بَيْتِ الشَّاهِدِ ، ثُمَّ بَعْدَ قُولِهِ :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَىْ فَلَى النَّائِي قَلْبَهُ
عَلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوَيْلٍ سَقَامَهَا
فَأَضَبَحَتْ كَالْمَيْنَاءَ ، لَا الْمَاءَ مُبِرِّدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَّامَهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة مدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير مدودة وهمزة بعد النون مدودة على مثال أفال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نائي - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذهب أو كلب - وهو : الحفيرة تمحفر حول الخبراء لتنبع عنه المطر ، ويجوز أن تكون المهمزة أوله مدودة على أنه قدم المهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمجمة مهمنتان متباورتان وثانيتهما ساكنة فقلبتها لأنها من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورم ، ويجوز أن تكون المهمزة أوله غير مدودة وللدة في المهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر المهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تخشوشه بدخان الشعم ، وليس ذلك بصواب أصلاً ، وقد تعرف الكلام عليهم فانتظروا يخرجونه ويتحملون له ، والواو مفتوحة وهي واو المطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

فَلَمْ يَذْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامَهَا
الإعراب : « فلم » الياء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجسم وقلب « يدر » فعل مضارع معزوم بمحذف الياء « إلا » أداة استثناء ملقة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليdry ، وجملة « هيّجت » مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومحروم متعلق بـ هيّجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل هيّجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و آناء مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وَأَمَا تَقْدِمُ الْمَفْعُولُ جَوَازًا فَنَحُوا (فَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) ^(١).

وَأَمَا وَجْهًا فِي مَسْأَلَتِينَ :

إِحْدَاهُ : أَنْ يَكُونَ مَا لَهُ الصَّدْرُ ، نَحُوا (فَأَيْ آيَاتٍ اللَّهُ تُنْسِكُرُونَ) ^(٢)
(أَيْ أَيَّا مَا تَدْعُوا) ^(٣).

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَقْعُدْ عَالِمُهُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنْصُوبٌ غَيْرُهُ مَقْدِمٌ عَلَيْهَا ،
نَحُوا (وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ) ^(٤) ، وَنَحُوا (فَأَمَّا الْيَتَمَ فَلَا تَقْهِرْ) ^(٥) بِخَلَافِ « أَمَّا
الْيَوْمَ فَأَضْرِبْ زَيْدًا » ^(٦).

الثَّالِثَةُ الْعَامِدُ عَلَى الدِّيَارِ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَيَحْوزُ عِنْدِنِي نَصْبُ « عَشِيشَةً » عَلَى الظَّرْفَةِ ،
وَيَكُونُ « آنَاءً » فَاعِلًا لِهِيجَتْ ، وَقَدْ وَصَلَ فِيهِ هِمْزَةُ الْقُطْعِ وَهِيَ هِمْزَةُ الْأُولَى ، بَلْ
هَذَا الإِعْرَابُ عِنْدِنِي هُوَ الصَّوَابُ ، فَإِنَّ الشُّعُراَءَ اعْتَادُوا أَنْ يَتَعَدَّدُوا عَمَّا تَبَرَّأُ فِي أَنْفُسِهِمْ
آنَارِ دِيَارَ الْأَجْبَةِ وَرَسَمُهَا وَمَا خَلَقُوا فِيهَا مِنْ عَلَامَاتٍ تَدَلُّلُ عَلَيْهِمْ .

الثَّاہِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا .. إِلَّيْ » حِيثُ قَدِمَ الْفَاعِلُ الْمَحْسُورُ بِإِلَّا
عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَقَدْ ذَهَبَ الْكَسَائِيُّ إِلَى تَحْوِيزِ ذَلِكَ ، اسْتَشَهَادًا بِمِثْلِهِ الْبَيْتُ ، وَالْمُهُورُ
عَلَى أَنْهُ مَنْعُونٌ ، وَعِنْدَهُمْ أَنْ « مَا » اسْمُ مَوْصُولٍ مَفْعُولٌ بِهِ الْفَعْلُ مَحْذُوفٌ ، وَالْتَّقْدِيرُ : فَلَمْ
يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ ، درَى مَا هِيَجَتْ لَنَا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٨٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨١ مِنْ سُورَةِ غَافِرِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١١٠ مِنْ سُورَةِ الإِسْرَاءِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٣ مِنْ سُورَةِ الْمُدْرَرِ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ ٩ مِنْ سُورَةِ الْضَّحْئَىِ .

(٦) فَإِنْ قَلْتَ : فَإِنَّكُمْ تَقْرَرُونَ فِي قَوَاعِدِكُمْ أَنْ مَا بَعْدَ فَاءَ الْجَزَاءَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا
قَبْلَهَا ، وَجَعَلْتُمْ بِعَقْضِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِمَنْهُ الْفَاءُ حَكَمَ التَّصْدِيرَ فِي أُولَى الْكَلَامِ ، فَكَيْفَ
جَعَلْتُمُ الْاسْمَ الْمَنْصُوبَ الْوَاقِعَ بَعْدَ « أَمَّا » الْمَفْوَظَ بِهَا أَوْ لِلْقَدْرَةِ مَنْصُوبًا بِالْفَعْلِ الْوَاقِعِ
بَعْدَ فَاءَ الْجَزَاءِ ، بَلْ زَدْتُمْ عَلَى ذَلِكَ بِجَعَلِتِمْ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْعَالِمِ الْمُقْتَنَى بِالْفَاءِ وَاجْبًا ؟

تنبيه : إذا كان الفاعل والفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربيته ، وإذا كان المضمر أحدهما : فإن كان مفعولاً وجب وضله وتأخير الفاعل كضربي زيد ، وإن كان فاعلاً وجب وضله وتأخير المفعول أو تقديمها على الفعل كضربيت زيداً ، وزيداً ضربت ،

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إننا نلزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكن عمل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخراً عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » المفظ بها أو المقدرة ليس واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول المتقدم عليه في اللفظ ، وهذا التأخير في هذا الموضع سر نحن نبيه لك حق تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعاً ، ومن أجل ذلك يفسرونها بعهما يكن من شيء ، فهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد ثابتت « أما » منهما جميعاً ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حق لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من العلوم أن الشرط لا يقترب بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفاصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفرداً لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلذكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلة بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفرداً فلأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلاً لوقع في وهم من لا يعرفحقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم الفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي أيضاً ، ولو أن العامل المترن بالماء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدماً في اللفظ على الاسم النصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلام الناظم يوم امتناع التقدم ، لأنه سوئي بين هذه المسألة ومسألة « ضرب موسى عيسى » والصواب ما ذكرنا .

هذا باب الفائب عن الفاعل
قد يمحذف الفاعل ، للجمل به^(١) كـ « سُرِقَ المَتَاعُ » أو لغرض لفظي
كتصحیح النظم في قوله :

١١) الأغراض التي ندعو التسلسل إلى أن يمحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلي من أن تكون راجعة إلى اللفظ أو تكون راجعة إلى المعنى .

فاما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد التسلسل إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :

(وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المشور ، نحو قولهم « من طابت سيرته » حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلط إعراب الفاصلتين ، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بني « علق » في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ، ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فـ كثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

الثاني : كون الفاعل جملا للتكلف فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحأ يعيشه ، كقولك « سرق متاع » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق الاصناف متاع » أو « سرق سارق متاع » لم يكن في ذلكفائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المخوذف فيها الفاعل .

=

٢٢٤ - عَلْقَتْهَا عَرَضاً ، وَعَلَقَتْ رَجُلًا
غَيْرِي ، وَعَلَقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

= الثالث : رغبة التكلم في الإبهام على السامع ، نحو قوله : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة التكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجري على لسان التكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقتضي المفعول به في الذكر ، نحو أن يقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة التكلم في إظهار تحفظ الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكرة .

السادس : خوف التكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه .

السابع : خوف التكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاء .

٢٢٤ - هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيس التي أو لها :

وَدَعْ هَرِيرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيْهَا الرَّجُلُ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزى ، وتعد في المطلعات عند من يزيدها على السبع .

اللغة : « علقتها عرضاً » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أثاره على غير تعمده ، قال في اللسان : « علق فلان فلانة - بالبناء للمجهول - وعلق بها ، إذا أحبتها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقتها عرضاً . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقها عرضاً إذا هوى امرأة ، أى اعتبرت فرآها بفتحة من غير قصد لرؤيتها فطلقتها من غير قصد . قال الأعشى * علقتها عرضاً . . . البيت * وقال ابن السكري في قوله علقتها عرضاً : أى كانت عرضاً من الأعراض اعتبرت من غير أن أطلبها » اه . قال الخطيب التبريزى : « وعرضاً منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمداً » اه ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبني للمجهول ، وناء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة =

أو معنوی **كَانَ لَا يَتَعَاقِبُ بِذِكْرِهِ غَرَّضٌ** ، نحو (**فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ**)^(١) ،
(**وَإِذَا حُيِّمْتُمْ**)^(٢) ، (**إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا**)^(٣) .

فيتوجب عنه — في رفعه ، وغمدته ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه
للاتصال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحد من أربعة^(٤) :

— مفعول ثان «عرض» مفعول مطلق بين النوع ، وأصله صفة مصدر يقع مفعولاً مطلقاً
حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «وعلقت» الواو حرف عطف ، علق : فعل
ماض مبني للمجهول ، والباء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول «رجالاً» مفعول
ثان لعلق «غيري» غير : صفة لرجالاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التسلتم ،
وهو مضارف وياء التسلتم مضارف إليه «وعلقت» الواو حرف عطف ، علق: فعل ماض مبني
للمجهول «آخر» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ذلك» ذا : اسم إشارة نائب
فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الرجل» بدل
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها في قوله «علقتها»
واثنانها في قوله «وعلقت رجالاً» وثالثها في قوله «وعلق أخرى» وقد بنى الشاعر
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك
لقصد تصحيح النظم ، الآتى أنه لو قال علقني الله إليها وعلقها الله رجالاً غيري وعاق
آله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،
وذلك صحيح؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحداً لا يكون النائب عن
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ .

الأول : المفعول به ، نحو (وَغَيْضَ الْمَاءِ وَقُضَى الْأَمْرُ)^(١) .

الثاني : المجرور ، نحو (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، قوله « سِيرَ بِزَيْدٍ » .

وقال ابن دُرُستُوَيْهُ وَالسُّمَيْلِي وَتلميذهُ الرَّئْنَدِيُّ : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنَّه لا يُتبين على المثل بالمعنى ، ولأنَّه يُقدَّم ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْتُوْلًا)^(٣) ، ولأنَّه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شَيْءٍ ينوب عن الفاعل . فإنه إذا تقدَّم كان مبتدأ ، ولأنَّ الفعل لا يؤثُّ له في نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » .

ولنا قولهم « سِيرَ بِزَيْدٍ سِيرًا » وأنَّه إنما يُرَاعى محلُّ ظهره في الفصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَاتِمٍ وَلَا قَاعِدًا » بخلاف نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلَ » بالنصب ، أو « مُرَّ بِزَيْدٍ الْفَاضِلُ » بالرفع ، فلا يجوز أنَّه لا يجوز « مَرَرْتُ زِيدًا » ولا « مُرَّ زِيدًا » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إِلَيْهِ أَمْ كَانَ ، وهو المُكَلَّفُ ، وامتناع الابتداء لعدم التجرُّد ، وقد أجازوا الشيَّابة في « لَمْ يُضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

— قلت : أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولاً به من الظرف الزمانى أو المكانى ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز ، وذلك لأنَّهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنَّها « إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بني له » ونحن نعلم أنَّ الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كـ أنَّ الفعل المبني للمعلوم بـ للفاعل ، ولم بين واحد منها للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فـ كان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازاً عقلياً ، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لَمْ يُضْرِبْ » وَقَالُوا فِي (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) ^(١) : إِنَّ الْجَحْرَوْرَ فَاعِلٌ مَعَ امْتِنَاعٍ
« كَفَتْ بِهِنْدٍ » ^(٢) .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النهاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمحروم عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمحروم عن الفاعل ، وقال جماعة من النهاة منهم ابن درستويه ، والسهلي ، وأبو علي الرندى : لا يجوز الجار والمحروم عن الفاعل ، وكل موضع زعم أن الجار والمحروم نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل .

و واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمحروم نائباً عن الفاعل لجاز أن يجيئ التابع لهذا المحروم - نعتاً أو عطف بيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

* طَلَبَ الْمَعَقَبِ حَقَّهُ الْمَظُولُمُ *

فإنه بروى برفع المظلوم الذي هو ثمت للمعقب المحروم بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلاً للمصدر فهو مرفع الحال وإن كان محروم الفظ ، وأنت لو قلت « مربزيذ الظريف » لويجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .

الدليل الثاني : أن الجار والمحروم يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالْفُؤَادَ، كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا) ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمحروم لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمحروم مبتدأ إذا تقدم لم يجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤثر إذا كان المحروم مؤثراً نحو « مربهن » ولو كان الجار والمحروم ينوب عن الفعل لوجب تأثير الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأثيره .

=

فَأَمَا الْجَهُورُ قَالُوا : إِنَّا ذَهَبْنَا إِلَى أَنَّ الْجَارَ وَالْمُبْرُورَ يَنْوِبُ عَنِ الْفَاعِلِ لَأَنَّا رَأَيْنَا
الْعَرَبَ فِي كَلَامِهِمْ يَنْبِيُونَ الْجَارَ وَالْمُبْرُورَ عَنِ الْفَاعِلِ . مَعَ وُجُودِ مَصْدِرِ الْفَعْلِ فِي
الْعِبَارَةِ نَحْوَ قَوْلِمْ « سِيرْ بِزِيدْ سِيرَا » فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَكُونَ النَّاَبُ عَنِ
الْفَاعِلِ هُوَ الْجَارُ وَالْمُبْرُورُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدِرُ هُوَ النَّاَبُ عَنِ الْفَاعِلِ ؛ إِذَا
لَوْ تَابَ الْمَصْدِرُ فِيهَا عَنِ الْفَاعِلِ لَرَفَعَ . وَالرَّوَايَةُ إِنَّا جَاءَتْ بِنَصْبِهِ ، وَإِذَا كَانُوا
لَا يَنْبِيُونَ الْمَصْدِرَ الظَّاهِرَ فَهُمْ لَا يَقِيمُونَ ضَمِيرَهُ مِنْ بَابِ الْأُولَى .

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّتْ لِنَا بِهِ عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ ، أَمَّا الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ فَإِنَّا لَا نَقُولُ إِنَّهُ يَجُوزُ
الْإِتَّبَاعُ عَلَى الْمَحْلِ دَائِماً ، بَلْ جَوَازُ الْإِتَّبَاعِ عَلَى الْمَحْلِ مُخْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَ هَذَا الْمَحْلُ
يَظْهُرُ فِي فَصِيحَةِ الْكَلَامِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَظْهُرُ إِلَّا فِي كَلَامِ شَاذٍ فَإِنَّهُ لَا يَتَبَعُ ، وَمَا
ذَكَرْتُمْ مِنَ الْمَثَلِ - وَهُوَ « مَرْ بِزِيدٍ » لَا يَظْهُرُ رُفْهُهُ فِي غَيْرِ شَذْوَذٍ ، لَا تَرَى أَنَّكُمْ
لَا تَقُولُونَ « مَرْ بِزِيدٍ » بِرُفعِ زِيدٍ ، لَا أَنْكُمْ لَا تَقُولُونَ « مَرَرْتُ بِزِيدًا » وَإِنَّمَا وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ
شَذْوَذًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَهُرُّونَ الدَّيَارَ وَلَمَّا تَسْعَوْجُوا كَلَامُكُمْ حَلَّ إِذَا حَرَامُ
وَلَوْ كَانَ الْمَحْلُ يَظْهُرُ فِي الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ شَذْوَذٍ لِجَازَ فِي التَّابِعِ مِنْ رَاعَانَهُ ، كَمَا قَالُوا
« لَيْسَ زِيدَ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِداً » بِنَصْبِ قَاعِدٍ عَطَنَا عَلَى مَحْلِ قَائِمٍ الْمُبْرُورَ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ ،
لَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ فِي فَصِيحَةِ الْكَلَامِ « لَيْسَ زِيدَ قَائِمًا » بَلْ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ .

وَأَمَّا الدَّلِيلُ الثَّانِي فَإِنَّا لَا نُسْلِمُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقْدِمَ الْجَارُ وَالْمُبْرُورُ النَّاَبُ عَنِ الْفَاعِلِ ،
وَأَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ الَّتِي زَعَمْتُمْ أَنَّ الْجَارَ وَالْمُبْرُورَ فِيهَا قدْ تَقْدِمَ ، وَزَعَمْتُمْ أَنَّا نَقُولُ إِنَّهُ
نَّاَبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّا نَكْرِنُ أَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ كَمَا عَزَّمْتُمْ ، بَلْ النَّاَبُ عَنِ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ مُسْتَترٍ
يَعُودُ إِلَى الْمَكْفُوفِ الَّذِي يَعُودُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَترُ فِي « كَانَ » وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : كُلُّ
أَوْلَاثِكَ كَانَ هُوَ أَيُّ الْمَكْفُوفِ مُسْتَوْلًا هُوَ أَيُّ الْمَكْفُوفِ عَنْهُ ، فَعَنْهُ لَيْسَ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ
خَلَافًا لِلزَّخْرَفِيِّ ، وَلَا النَّاَبُ عَنِ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَصْدِرِ خَلَافًا لِمَا تَقُولُونَ ، فَسَقَطَ
لِسْتَدِلَالِكُمْ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ .

وَأَمَّا الدَّلِيلُ الثَّالِثُ فَإِنَّا نَقُولُ : إِنَّا يَكُونُ النَّاَبُ عَنِ الْفَاعِلِ مُبْتَدًّا إِذَا تَقْدِمَ عَلَى
الْفَعْلِ مِنْ كَانَ صَالِحًا لِلابْتِداءِ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونَ إِنَّمَا بِغَرْدًا عَنِ الْعَوَالِمِ الْفَنْطَقِيةِ ، =

الثالث : مصدر مختص^(١) ، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخْتُهُ

= فاما إذا لم يكن مجرد عن العوامل اللغوية → ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحًا لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجدد عن العوامل اللغوية .

واما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤثر له في نحو قوله من بهنـد — فإن عدم التأثير في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفضلة لأنه جار و مجرور ، ونحن نعلم أن الفضلة المرتبطة بالفعل لاستبعـان تأثيرـة الفعل من أجـلـها ، فأخذـ ما جاءـ على صورة الفضلة حـكمـ الفضـلةـ نفسهاـ ، وـيـؤـيدـ ذلكـ أنـ الفـاعـلـ نفسهـ لوـ جاءـ علىـ صـورـةـ الفـضـلـةـ لمـ يـجـبـ أنـ يـؤـثـرـ لهـ الفـعـلـ إـذـاـ كانـ مـؤـنـتاـ ، أـلاـ تـرىـ أـنـهـ قالـواـ «ـكـنـىـ بـزـيدـ مـعـيـناـ»ـ وـلـمـ يـقـولـواـ «ـكـفـتـ بـهـنـدـ»ـ .

وقد أطلـتـ عـلـيـكـ فـيـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ بـقـصـدـ كـشـفـ كـلـامـ الـمـؤـلـفـ وإـيـضـاحـهـ ، فـإـنـهـ أـجـلـ

أدـلـةـ الـقـوـمـ وـالـرـدـ عـلـيـهـ إـجـمـالـاـ قـدـ يـغـذرـ عـلـيـكـ إـدـرـاكـهـ ، فـأـحـبـتـ أـنـ يـجـلـيـ لـلـوـضـوـعـ

أـمـامـكـ حـتـىـ تـدـرـكـ مـغـزـىـ مـاـ أـشـارـ إـلـيـهـ ، وـالـلـهـ سـبـحـانـهـ الـسـوـلـ أـنـ يـنـفعـكـ بـهـ .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفـاـ ، والثانـيـ أنـ يـكـونـ مـخـتصـاـ ، وأـنـهـ لـاـ خـلـافـ فـيـ اـشـتـرـاطـ التـصـرـفـ فـيـ الصـدـرـ الـذـىـ

يـنـوبـ عـنـ الفـاعـلـ ، وـأـمـاـ اـشـتـرـاطـ الـاـخـتـصـاصـ خـالـفـ فـيـ جـمـاعـةـ مـنـ النـحـاةـ مـنـهـمـ الـكـسـائـىـ

وـهـشـامـ وـتـعـلـبـ ، وـجـرـىـ عـلـيـهـمـ أـبـوـ حـيـانـ فـيـ كـتـابـهـ النـكـتـ الحـسـانـ ، وـسـيـأـتـىـ

شـرـحـ مـذـهـبـهـمـ فـيـ السـكـلـامـ عـلـيـ الشـاهـدـ (ـرـقـمـ ٢٢٥ـ)ـ .

ثم اعلم ثانيةً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمدآ ضربا » فتصبح ضربا على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضربا الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثانية على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوبا على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مهماً أي غير مختص ، فاما المختص فنوعان ، أولهما: ما كان دالاً على العدد كضربيين وضربات ، وثانيهما:

واحدة^(١) ، ويقتضي نحو « سيرَ سيرَ » امتداد الفائدة ، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ ، خلافاً لمن أجازه ، وأما قوله :

* وَقَاتَ مَتَّ يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُفْتَلُ *

ما وصف نحو « ضرب شديد » أو أضيق نحو « سكت المتدرين » وغير هذه الأنواع مصدر بهم ، أي غير مختص ، نحو ضرب وقتل ، من غير وصف ولا إضافة ، وهذا هو الذي جرى فيه الاختلاف الذي أشرنا إليه ، وبعبارة أخرى : المصدر المبهم هو الذي تعرفه في باب النحو المطلق بأنه المؤكّد لعامله ، والمحض هو المبين لنوع عامله أو لعدده .
(١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُؤْكَ ، وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامَكَ تَذَرَّبِ *

وهذا البيت من كلام أميـء القيس الشاعر الجاهلي المعروف ، من قصيدة التي بارى فيها علقة الفحل وتحاكيها وفي أخرى من كلام علقة إلى أم جندب ، فكانت لعلقة عليه في قصة متعارفة مشهورة .

اللغة : « يدخل عليك » أراد بالدخول عليه أنهم لا ينيلونه مراده « يعتلل » يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة ، ويزوي * وقالت متى ندخل عليك ونعتلل * نسووك . . . « غرامك » الغرام هنا من قوله : هو مغرم بالنساء ، والمراد أنه معنى بهن شديد الحبة لهن ، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم « تدرب » تعتاد ، والدربة - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة ، وتقول : قد درب فلان في عمله - من باب فرح - إذا اعتاده ، وتقول : دربت البازى على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته .

المعنى : قالت لي هذه الحبوبة : نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منها ، أولها أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك ، وثانيها أن نكافئه غرامك بالوصال فعتاد ذلك ولا تصر على تركه فيعظم الخطب .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والباء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين « يدخل » فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » =

= جار و مجرور متعلق بـ يدخل ، وهو نائب فاعله « ويتمثل » الواو حرف عطف ، ويتمثل : فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يدخل مجرزه وعلامة جزمه السكون . نائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرًا على بـأـلـ الـعـهـدـيـةـ ، وـكـأـنـهـ قـدـ قالـ : ويتمثل اعتلال المعمود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرًا موصوفا بـجـارـ وـمـجـرـورـ مـدـلـولـ عـلـيـهـ بـعـلـيـكـ السـابـقـ ، وـكـأـنـهـ قالـ : ويتمثل اعتلال واقع عليك « يـسـؤـكـ » يـسـؤـ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجرزه وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين « يـكـشـفـ » فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط « غـرـامـكـ » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تـدـرـبـ » فعل مضارع جواب الشرط ، مجرزه وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويتمثل » في رواية من رواه ياء الفيه وبالبناء للمجهول – فإن ابن درستويه وجماجمة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويتمثل هو : أى ويتمثل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؟ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجهرة النحاة لا يحيزنون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئاً جديداً لم يفده الفعل ، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذي يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واحتراصه إما بأن يكون مقتنا بـأـلـ الـعـهـدـيـةـ ، وإما بأن يكون بالوصف المذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا =

فالمعنى ويعتَل الاعتلال المعمود ، أو اعتلال ، ثم خصّصه بعَلَيْك أخرى مخدوفة للدليل ، كَا تمحَّفُ الصِّفَاتُ الْمُخَصَّشَةُ ، وبذلك يُوجَّهُ (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ)^(١) ، وقوله :

* فَيَالَّاَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا * ٢٢٦

= كان المرجع مصدراً معيناً لم يدلّ البيت على صحة نيابة المصدر المبهم .
أما على رواية من روى « نَبَلَ عَلَيْكَ وَنَعْتَلَ » فلا شاهد في البيت على شيء من ذلك ، لأنّ الفعل مبني للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير متكلّم مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير المتكلّم أعرف المارف كما هو متعالماً مشهور .

(١) من الآية ٤٥ من سورة سباء ، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية أنّ نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر هذا المصدر مقرّونا بأجل الهدية ، أي الحول المعمود ، أو يقدر مصدراً منكراً موصفاً بالظرف وهو « بَيْنَهُمْ » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفتة ، وعلى كلا التقديرتين يكون المصدر مختصاً ، فلا تصلح الآية مستمسكاً لمن يحيّز نيابة المصدر المبهم .

٢٢٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجره قوله :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهُوَى أَمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكري .

اللغة : « يالك » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هي اللنداء والمنادي بها معنوف ، وقد كثُر في كلام العرب هذا الأسلوب ، فته قوله امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

فَيَالَّاَكَ مِنْ أَنْلِيلِ كَانَ نُحُومَةٌ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبَلِ

ومنه قوله امرئ القيس أيضاً :

وَبُدَّلَتْ قَرْحًا دَامِيًّا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَالَّاَكَ مِنْ نُفُمَى تَحْوَلَنَّ أَبُوسًا =

= ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْتَشِبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَأَ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام و من أو نحوها « حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقت الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .

الأعراب : « يا » حرف تبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار و مجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعوك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى » عيّز منصوب بالألف زيارة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المائي بها لأجل حرف الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأي المهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحال المعروف « دونها » دون : ظرف متعلق بمحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ، دون مضاف و ضمير الغائب العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف تقى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعليه يهوى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب محله يهوى ، والتقدير : وما كل الذي يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف و ضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل المضاف إلى الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة

= منها هذه العبارة تخريجاً لاترتبته الجهرة .

وقوله :

* يُغْضِي حَيَاةً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِتِهِ *
٢٢٧ ولا يقال النَّاِبُ الْمُحْرُورُ ، لِكُونِهِ مَفْعُولاً لَهُ .

= أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل لحيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نفي أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجان غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فللة إنسكاره أن الظرف غير متصرف لأنـه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل ، وأما التخريج الثاني فللة إنسكاره أنه لا فائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل . ولذلك يقع تأكيده ، وأنت تعلم أن المؤكـد والمـؤكـد بـعـنـي واحد - فيتحـدـ معـنـيـ المسـندـ والـمسـندـ إـلـيـهـ ، وـمـنـ شـرـطـ صـحـةـ الـكـلـامـ تـقـاـيرـهـ فـيـ المعـنىـ ، بـخـلـافـ ماـإـذـ كـانـ الصـدرـ مـخـتصـ ، فإنـ الفـعـلـ مـطـلـقـ وـمـدـلـولـ الصـدـرـ حـيـثـ مـقـيدـ ، فـيـغـيـارـانـ فـتـحـصـلـ الـفـائـدـةـ .

ولما كان هذان التخريجان منـكـرينـ لما ذـكـرـناـ خـرـجـ الـجـهـورـ الـبـيـتـ عـلـىـ أنـ نـاـبـ فـاعـلـ حـيـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ جـواـزاـ تـقـدـيرـهـ هوـ يـعـودـ إـلـىـ مـصـدـرـ مـقـرـنـ بـأـلـ الـعـهـدـةـ ، وـكـانـهـ قدـ قـيـلـ : حـيـلـ الـحـولـ الـمـعـهـودـ ، أـوـ يـعـودـ إـلـىـ مـصـدـرـ مـوـصـوفـ بـدـوـنـ ، وـكـانـهـ قدـ قـيـلـ : حـيـلـ حـولـ وـاقـعـ دـوـنـهاـ ، وـذـلـكـ كـاهـ نـظـيرـ مـاـذـ كـرـنـاهـ فـيـ تـخـرـيـجـ الـآـيـةـ الـكـرـيمـةـ وـفـيـ تـخـرـيـجـ الشـاهـدـ السـابـقـ قـبـلـ هـذـاـ ، فـنـدـرـ وـالـلـهـ يـرـشـدـكـ .

٢٢٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلة يقولها في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن آباءه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هـذـاـ الـذـيـ تـعـرـفـ الـبـطـحـاءـ وـطـائـهـ * وـالـبـيـتـ يـعـرـفـهـ * وـالـحـلـ وـالـحـرـمـ =

= هذا ابن خير عباد الله كليم = هذا التقى النق الطاهر العلم
اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه
دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع
قدره « يغنى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جنف
عينيك حتى تكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيئة ، والمهابة : التعظيم والإجلال
« يكتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغنى » فعل مضارع مبني للعلوم مرفوع بضميمة مقدرة على الياء منع
من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدوح
« ويغنى » الواو حرف عطف ، يغنى : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضميمة
مقدرة على الألف منع من ظهورها التذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى مصدر مقترب بآل العهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ،
أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف مذدوب « من » حرف جر « مهابته »
مهابة : بجزور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدوح مضاف إليه ،
والجار والمجرور متعلق يغنى ، أو بالوصف المذدوب « فما » الفاء حرف دال على
التقريع ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان
متعلق يكتسم « يكتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى المدوح ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت
من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغنى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من
مهابته » نائب فاعل يغنى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف
جر دال على التعليل ، وعنه أنه لا يمتنع نياحة المفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نياحة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا
على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل
سؤال فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌ^(١) ، نحو « صِيمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويقعن نياية نحو عِنْدَكَ وَمَعْكَ وَثُمَّ ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقيِّداً .

— من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ، ونائب الفاعل بمفردة الفاعل ، فيتب على إجازة نياية الجار الدال على التعليق تقىض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيايته ، ولم يجوزوا نياية المفعول لأجله ولا الحال ولا التغيير؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .

وعندئم أن نائب فاعل يغنى في البيت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف معدوف يتعلق الجار والمحور به ، وكأنه قد قال: وينقضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهدين السابقين ، ففهم ذلك وتعليقه ولا تغفل عنه .

(١) أعلم أولاً أن الظرف على نوعين، الأول الظرف المتصرف، والثاني الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بنـ إلى التأثر بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وتقول « صمت يوماً ، وانتظرتك ساعة » فتنصبهما على الظرفية وتقول « أفت في انتظارك من وقت الظهر » فتجره بنـ ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجـه عن النصب على الظرفية وعن الجر بنـ إلى التأثر بالعوامل ، ويعادلـ هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولها ما يلازم النصب على الظرفية لا يفارقهـ أصلاً ، ومنه قط ، وعرض ، وإذا ، وسحر ، وثانيها ما يلزم أحدـ شيئاً من النصب على الظرفية والجر بنـ ، ومنه عند وثم بفتحـ الثاء .

ثم أعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني للبـم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافاً نحو « يوم الخميس » أو موصوفاً نحو « يوم شبدـ الحر » أو مقوـناً بأـلـ العهدية نحو « اليوم » أـيـ المـهـودـ بـيـتناـ ، أوـ العـلـمـ عـلـ زـمـنـ معـيـنـ كـرمـضـانـ ، وأـمـاـ البـمـ فهوـ ماـ لمـ يـكـنـ طـلـيـ إـحـدىـ هـذـهـ الصـورـ أـوـ ماـ يـشـبـهـاـ نحوـ يـوـمـ وـحـيـنـ وـزـمـانـ مـنـ غـيرـ تـقـيـيدـ بـوـصـفـ وـلـاـ إـضـافـةـ وـلـاـ اـقـتـرانـ بـأـلـ .

وَلَا يَنْوِبُ غَيْرُ المَفْعُولُ بِهِ مَعْ جُوْدِهِ ، وَأَجَازَهُ الْكَوْفِيُونَ مُطْلَقًا ،
لِفَرَاءِ أَبِي جَعْفَرٍ (لِيُجَزِّي فَوْمًا إِمَّا كَانُوا يَسْكُنُونَ)^(١) ، وَالْأَخْشَى
بِشَرْطِ تَقْدِيمِ النَّائِبِ ، كَوْلَهُ :
• مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ • ٢٢٨

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيدًا أَمْرُؤُ مُنْبَهٌ لِإِصْحَاحَاتِ ، مُقَاسِي ذَنْبَهُ
* وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبَ رَبَّهُ *

وَلَمْ أَفْهَمْ هَذَا الرِّجْزَ عَلَى نَسْبَةِ إِلَى قَاتِلِ مَعِينٍ .

اللغة : « مُنِيباً » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب
من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « مُنْبَهٌ » اسم مفعول فعله نبه - بتضييف الباء -
وتقول : نبهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه
من أموره ، يريد أن الإنسان الذي يتباهي غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن
المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدلوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها
إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ما يترتب وعزيزته عزيمة
صادقة على الإقلالع « معيناً » اسم مفعول فعله عن - بالبناء للمجهول لزوماً - وتقول :
عن فلان بأمر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إِنَّمَا » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « يَرْظَى » فعل مضارع
مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقى « الْمُنِيبُ » فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة « رَبَّهُ » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نسبه الفتحة الظاهرة ، وهو
مضارف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضارف إليه « مَا » مصدرية ظرفية « دَامَ »
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسميه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى المنيب « مُعِينًا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بِذِكْرِ » جار و مجرور
يقع نائب فاعل لمعنى لأنّه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قَلْبِهِ » قلب :
مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضارف =

وقوله :

* لَمْ يُعْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا * - ٢٢٩

إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى المنيب ربه مدة دوامه معينا - إلخ . الشاهد فيه : قوله « معينا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمحرر - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمحرر عن الفاعل ولم ينبع المفعول به : إيتائه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب مجئه حرف روى في أبيات منصوبة الروى .

٢٢٩ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَا شَفَى ذَا الْفَى إِلَّا ذُو هُدَى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجحت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لافي أصله ، وبقلم قوله :

وَقَدْ كَفَ مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ تَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحَدَا

اللغة : « بـدئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزان رمى يرمى - وأصل معناه جمع طرف الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحدهما » مأخوذه من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملزمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمحاجق ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هي خصال الجهد التي تورث صاحبها صموا ورفعة قدر « شفى » أبرا ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « الـفـى » الجرى مع هوى النفس ، والحادي في الأخذ بما يوبقها « هـدى » بضم الماء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

للـفـى ! لم يشتغل بـعالـى الأمـور ولم يـولـع بـخـصالـ الجـهدـ إلاـ أـصحابـ السـيـادةـ وـالـطـمـوحـ ،
وـلمـ يـشـفـ ذـوىـ النـفـوسـ الـمـرـيـضـةـ وـالـأـهـوـاءـ الـتـائـصـةـ منـ دـأـبـمـ الـذـىـ أـصـيـتـ بـهـ نـقوـسـ ،
إـلـاـ ذـوـوـ الـمـدـاـيـةـ وـالـرـشـدـ .

=

مسألة : وَغَيْرُ النائب ممّا معناه متعلق بالرافع واجب نصبه لفظاً إن كان غير جار ومحرور ، كـ « ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخِيسَةِ أَمَامَكَ ضَرَبَا شَدِيداً » ومن ثم نصيـب المفعول الذي لم يـنبـ في نحو « أُنْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً » ، وـ « أُنْطِيَ دِينَارَ زَيْدًا » ، أو مـحـلاـ إن كان جاراً ومحروراً ، نحو (ـفـإـذـاـ

= الإعراب : « لم » حرف نفي وجـزـم وـقـلـبـ (ـيـعـنـ) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـلمـ ، وعلامة جـزـمه حـذـفـ الأـلـفـ والـفتحـةـ قبلـهاـ دـلـيلـ عـلـيـهاـ « بالـعلـيـاءـ » حـارـ وـمـحـرـورـ نـائـبـ عـنـ الفـاعـلـ « إـلـاـ » أـدـأـةـ اـسـتـشـاءـ مـلـفـاةـ « سـيـداـ » مـفـعـولـ بـهـ « وـلـاـ » الـواـوـ عـاطـفـةـ ، وـلـاـ نـافـيـةـ « شـفـيـ » فـعـلـ مـاضـ « ذـاـ » مـفـعـولـ بـهـ مـقـدـمـ ، وـهـوـ مـضـافـ ، وـ « الـفـىـ » مـضـافـ إـلـيـهـ « إـلـاـ » أـدـأـةـ اـسـتـشـاءـ مـلـفـاةـ « ذـوـ » فـاعـلـ شـفـيـ . وـهـوـ مـضـافـ ، وـ « هـدـىـ » مـضـافـ إـلـيـهـ .

الشاهد فيه : قوله « لم يـعـنـ بالـعلـيـاءـ إـلـاـ سـيـداـ » حيث نـابـ الجـارـ وـمـحـرـورـ - وـهـوـ قوله « بالـعلـيـاءـ » - عـنـ الفـاعـلـ ، مع وجود المـفـعـولـ بـهـ فـيـ الـكـلـامـ - وـهـوـ قوله « سـيـداـ » - .

والـدـلـيلـ عـلـىـ أـنـ الشـاعـرـ أـنـابـ الجـارـ وـمـحـرـورـ وـلـمـ يـنـبـ المـفـعـولـ بـهـ : أـنـ جـاءـ بـالـمـفـعـولـ بـهـ مـنـصـوبـاـ ، وـلـوـ أـنـاـبـهـ لـرـفـعـهـ ، فـكـانـ يـقـوـكـ : لمـ يـعـنـ بالـعلـيـاءـ إـلـاـ سـيـدـ ، وـالـقـوـافـيـ كـلـهاـ مـنـصـوبـةـ ، فـاـضـطـرـارـهـ هوـ الـذـيـ دـعـاهـ إـلـىـ ذـلـكـ .

والـبـيـتـانـ وـالـقـرـاءـةـ فـيـ الـآـيـةـ السـكـرـيـعـةـ حـجـةـ لـالـكـوـفـيـنـ وـالـأـخـفـشـ جـيـساـ ، لـأـنـ النـائـبـ عـنـ الفـاعـلـ فـيـ الـبـيـتـيـنـ مـتـقـدـمـ فـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ عـنـ المـفـعـولـ بـهـ ، وـالـبـصـرـيـوـنـ يـرـوـنـ ذـلـكـ مـنـ الضـرـورةـ الـشـعـرـيـةـ .

وـقـدـ اـخـتـارـ السـيـوطـىـ فـيـ الـمـعـمـ أـنـ كـانـ الـأـمـمـ عـنـ الـتـكـلـمـ هـوـ الـظـرـفـ أـوـ الـجـارـ وـمـحـرـورـ أـنـيـباـ عـنـ الفـاعـلـ وـجـدـ المـفـعـولـ أـوـ لـمـ يـوـجـدـ ، فـإـنـ كـانـ الغـرـضـ الـذـيـ تـسـوقـ الـكـلـامـ لـإـفـادـةـ وـقـوعـ الصـرـبـ عـلـىـ مـحـمـدـ أـمـامـ الـأـمـيرـ قـلـتـ : ضـرـبـ أـمـامـ الـأـمـيرـ مـحـمـداـ ، وـإـنـ كـانـ الغـرـضـ إـفـادـةـ أـنـ القـتـلـ وـقـعـ عـلـىـ خـالـدـ فـيـ الـمـسـجـدـ قـلـتـ : قـتـلـ فـيـ الـمـسـجـدـ خـالـدـاـ ، وـهـلـ جـراـ .

ُفِخَّ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً^(١) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

فصل : وإذا تَعَدَّى الفعل لأَكْثَرَ مِنْ مَفْعُولٍ فِي بَيْانِ الْأُولِيَّةِ اتِّفَاقًا ، وَبِنِيَّةِ الثَّالِثِ مُمْتَنَعٌ اتِّفَاقًا ؛ كَقَلَهُ الْحَضْرَاءُ وَابْنُ النَّاظِمِ ، وَالصَّوَابُ أَنْ بَعْضَهُمْ أَجَازَهُ إِنْ لَمْ يُلْبِسْ ، نَحْوَ « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبِشَكَ سَمِينًا » ، وَأَمَّا الثَّانِي فِي بَابِ « كَسَا »^(٢) إِنَّ النَّسَاءَ ، نَحْوَ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امْتَنَعَ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ لَمْ يُلْبِسْ نَحْوَ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جَازَ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ : يُمْتَنَعُ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يُفْتَنَقَ الدُّلُوبُ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ نَكْرَةُ الْأُولِيَّةِ مُرْفَعَةً ، وَحِيثُ قِيلَ بِالْجُوازِ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : إِقَامَةُ الْأُولِيَّةِ وَقِيلَ : إِنْ كَانَ نَكْرَةً فِي إِقَامَتِهِ قَبِيحةً ، وَإِنْ كَانَا مَعْرَفَتَيْنِ اسْتَوِيَا فِي الْحَسْنِ ، وَقِيلَ : وَفِي بَابِ « ظَنٌّ »^(٣) ، قَالَ قَوْمٌ : يُمْتَنَعُ مَطْلَقًا لِالْإِلْبَاسِ فِي التَّكْرِتَيْنِ وَالْمَعْرَفَتَيْنِ ، وَلَمَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى الْمُؤْخِرِ إِنْ كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَوْنَهُ مُشَقَّةً ، وَهُوَ حِينَئِذٍ شَبِيهُ بِالْفَاعِلِ لِأَنَّهُ مُسَنَّدٌ إِلَيْهِ فَرْتَبَتِهِ التَّقْدِيمُ ، وَاخْتَارَهُ الْجُزُولِيُّ

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة.

(٢) بَابِ « كَسَا » هُوَ : كُلُّ فَعْلٍ يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلَاهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْمُخْبَرُ ، نَحْوَ سَأْلٍ وَمَنْعِ وَمَنْعِ وَكَسَا وَأَلْبَسَ وَأَعْطَى ، مِنْ نَحْوِ قَوْلَكَ : سَأَلْتَ اللَّهَ الْمَغْرِبَةَ ، وَمَنْعَتْ مُحَمَّدًا ارْتِكَابَ الْخَطَا ، وَمَنْعَتْ إِبْرَاهِيمَ قَرْشَا ، وَكَسَوَتِ الْفَقِيرَ ثُوبَا ، وَأَلْبَسَتِ ابْنِي جَيْةَ ، وَأَعْطَيْتَ السَّلَلَ دِرْهَمَا .

(٣) بَابِ « ظَنٌّ » هُوَ : كُلُّ فَعْلٍ يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَأَصْلُ ثَانِيَّهُمَا الْمُخْبَرُ ، وَقَدْ عَرَفَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ ، وَمَعَانِيهَا ، وَمِثْلُهَا ، فِي بَابِ « ظَنٌّ وَأَخْوَاتِهِ » وَهُنَّ نَوَاسِخُ الْأَبْتِداءِ .

والحضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جلة، واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك، وقيل: يشرط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمقتع « ظُنْ قَاتِمٌ زَبَدًا »، وفي باب « أعلم »^(١) أجازه قوم إذا لم يلبس، وممنهم قوم منهم الحضراوي والأبدى وابن عصفور، لأن الأول مفهوم صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شبهها بمفهول « أعطى »، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال:

* وَبَيْتٌ عَنْدَ اللَّهِ بِالْجَوَّ أَضَبَحَتْ * ٢٣٠

(١) باب « أعلم » هو: كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر.

٢٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* كَرَاماً مَوَالِيهَا، لَثِيَّاً صَحِيمَهَا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق هام بن غالب، ولم أغذر عليه في نسخ ديوانه. اللغة: « بنت » بالباء للمفهول — معناه أخت، وهو من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصاً معيناً، ولكنه أراد القبيلة، وهي بنو عبد الله بن دارم أخي مجاشع بن دارم، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو في العربية ما اتسع من الأودية، ثم خص بمكان معين، وقد سموا به عدة أمكنا: فسموا ناحية من اليمن الجو، وسموا مكاناً في بلاد عبس الجو، وسموا قرية لبني شبلة بن درماء الجو، وفي معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنا سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد « كراما » الكرام: جمع كريم، وللمراد به كرم النسب « موالها » الموالى: جمع مولى، وللمراد به هنا من ليس من القبيلة صلية، بل هو لصيق بهم إما بمحلف أو عنقاء، والعرب تهم الموالى بكل تقىصة، وفي ذلك يقول قاتلهم: إلا من أراد الزور والفحش والخبيث فعند الموالى الجيد والكفاءن فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما — مع ما في الموالى من الحسنة والتقيصة — فما أشد خسدة أبنائها وما أشنع تفاصيلهم « لثيَا » يروى في مكانه « لثاماً » وهو أنم مقابله =

وقد تَبَيَّنَ أَنَّ فِي النَّظَمِ أُمُورًا ، وَهِيَ :

- (١) حَكَايَةُ الإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِقْلَامِ الثَّانِي مِنْ بَابِ « كَسَا » حِيثُ لَا كَبْسَ .
- (٢) وَدُمَّ اشْتَرَاطُ كَوْنِ الثَّانِي مِنْ بَابِ « ظَنٌّ » لَيْسَ جَلَةً .
- (٣) وَإِبْرَاهِيمَ أَنَّ إِقْلَامَ الثَّالِثِ غَيْرَ جَائزٍ بِالْتَّفَاقِ ، إِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ مَعَ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ
وَلَا مَعَ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ ، وَلَعِلَّ هَذَا هُوَ الَّذِي غَلَطَ وَلَدُهُ حَتَّى حَكَى الإِجْمَاعَ عَلَى
الْأَمْتِنَاعِ .

= لِقَوْلِهِ « كَرَامًا مَوَالِيْهَا » وَالصَّمِيمُ فِي الْأَصْلِ : الْحَالُ الصَّالِحُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلِبَابِهِ ، وَأَرَادَ هَذَا
الَّذِينَ هُمْ مِنْ هَذِهِ الْقِبْلَةِ صَلِيلَةً ، وَيَحْبُزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَرَادَ بِالْمَوَالِيِّ ضَعَافَ الْقَوْمِ
وَعَجْزَتِهِمْ وَمَنْ لَا يَقُولُ بِشَأْنٍ نَفْسِهِ مِنْهُمْ ، وَيَكُونُ قَدْ أَرَادَ بِالصَّمِيمِ رُؤْسَاءَ
الْعَشَائِرِ وَسَادِتَهَا .

الْمُنْفَعِيُّ : يَهْجُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ دَارِمٍ بِأَنَّهُمْ قَدْ صَارُتُمْ أَمْرَمِمْ إِلَى انْعِكَاسِ ، فَصَارَ
الْأَبْنَاعُ سَادَةُ قَادَةِ رُؤْسَاءِ وَالْمُتَبَعِّونَ رَعَايَا أَذْنَابِهِمْ مَسْوِدِينَ .

الْإِعْرَابُ : « نَبَشْتُ » بْنِي : فَعُلَّ ماضٍ مبنيٌ للمجهول ، وَتَاءُ الْمُتَسْكِلِمِ نَائِبٌ فَاعِلٌ ،
وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « عَبْدٌ » مَفْعُولُ ثَانٍ ، وَعَبْدٌ مضافٌ وَ« اللَّهُ » مضافٌ إِلَيْهِ « بِالْجَوِّ »
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعِلِقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَوْ مَتَّعِلِقٌ بِأَصْبَحَتْ « أَصْبَحْتَ »
أَصْبَحَ : فَعُلَّ ماضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءُ حَرْفِ دَالٍ عَلَى تَأْنِيْثِ الْمَسْدِ إِلَيْهِ « كَرَامًا » خَبْرٌ
أَصْبَحَ تَقْدِيمَهُ « مَوَالِيْهَا » مَوَالِيًّا : اسْمٌ أَصْبَحَ تَأْخِيرًا عَنْ خَبْرِهِ ، وَهُوَ مضافٌ
وَالضَّمِيرُ مضافٌ إِلَيْهِ ، وَيَحْبُزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ أَصْبَحَ ضَمِيرًا مُسْتَرًا فِي جَوَازِ تَقْدِيرِهِ
هُوَ يَعُودُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَنْتَ بِاعْتِبَارِ الْقِبْلَةِ ، وَيَكُونُ « كَرَامًا » خَبْرٌ أَصْبَحَ « مَوَالِيْهَا »
عَلَى هَذَا فَاعِلٌ بِكَرَامٍ « لَثَامًا » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « كَرَامًا » بِعَاطِفَةِ مَقْدِرٍ « صَمِيمِهَا »
فَاعِلٌ بِلَثَامٍ وَمضافٌ إِلَيْهِ ، أَوْ مَعْطُوفٌ بِذَلِكَ الْمَقْدِرِ عَلَى قَوْلِهِ « مَوَالِيْهَا » وَالْعَاطِفَ عَلَى
مَعْمُولِيِّ عَامِلٍ وَاحِدٍ جَائزٍ اتِّفَاقًا .

الْمُشَاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « نَبَشْتُ » حِيثُ أَنَابَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ تَاءُ الْمُتَسْكِلِمِ عَنْ
الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يَنْبُثِ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ ، وَذَلِكُ هُوَ الْوَارِدُ بِكَثْرَةٍ فِي الْاِسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ .

فصل : يضم أول فعل المفعول مطلقاً ، ويشرِّكه ثالث الماضي المبدوء بـ «باء زائدة كتضارب وتأتم» ، وثالث المبدوء بهمز الوصل كانطلاق وأستخراج وأستحيل ، ويُكسر ما قبل الآخر من الماضي ، ويُفتح من المضارع .

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثالثي كقال وباع ، أو عين افتعل أو افتعل كاختار وإنقاد ، فلك كسر ما قبلها بإخلاص ، أو إمامضم ، فتقلب ياء فيما ، ولكل إخلاصضم ، فتقلب واوا ، قال :

٢٣١ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشَرَتْ

٢٣١ - هذا بيت من الرجز ، وينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجزه فوجدت في زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهي قوله :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْزَدْهَا صَائِتُ أَكِبَرْ قَدْ عَالَى أَمْ بَنَتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً

وقد روى أبو على القالي في أماله (١ / ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٦٧) : « وهذا الراجز يصف جذبه للدو » اه ، ولم يعنيه أيضا .

اللغة : « حوقلت » ضفت وأصابيف الكبر « دنوت » قربت « حيقال » هو هو مصدر حوقل « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البر « صايت » سحت ، مأخذ من قولهم : صأى الفرخ ، إذا صاح صباحا ضعينا ، وأراد بذلك أنينه من نقل الدلو عليه « قد عالى » غلبني وقهري وأعجزني ، وفي رواية أبي على القالي * أكبر غيرني ... * * أم بيت * يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب عندهم أتوى على احتلال المصاعد وأشد « ينفع شيئاً ليت » قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسماء وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو أبو زيد - حرمة بن المنذر - الطائى :

وقال :

* حُوكَتْ عَلَى نِيرَينِ إِذْ تَحَاكُمْ • ٢٣٢ *

= لَيْتَ شِعْرِيَ، وَأَيْنَ هُنَى لَيْتُ؟ إِنَّ لَيْتَمَا وَإِنَّ لَوْا عَنَاهُ
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :
لَيْتَ شِعْرِيَ، وَهَلْ يَرْدَنْ لَيْتُ؟ هَلْ لِمَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاهُ؟
ومن هذا الوادي قول الآخر :
الْأَمُّ عَلَى لَوَّةٍ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِيًّا بِإِذْ نَابَ لَوَّةٌ لَمْ تَفْتَنِي أَوَائِلُهُ
الإعراب : « لَيْتْ » حرف تمن ونسبة « وَهَلْ » حرف استفهام معناه الفن
« يَنْفَعْ » فعل مضارع « شَيْئًا » مفعول به لينفع « لَيْتْ » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة
لا محل لها معتبرة « لَيْتْ » حرف تمن مؤكدة للأول « شَبَابًا » ايه « بَوْعْ » فعل
ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقدير هو يعود على شباب ،
والجملة في محل رفع خبر لـ « فاشترىتْ » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بَوْعْ » فإنه فعل ثلاثة معتل العين ، فلما بناء للمجهول أخلص
ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم
بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكيت عن هذيل .

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* تَخْتَبِطُ الشَّوَّلَةَ وَلَا تُشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينه .

اللغة : « حُوكَتْ » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكم حوكا وحيما كـ « نيرين »
ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو ثمنه ، فإذا نسج الثوب
على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصنعوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا :
هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى
ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير -
على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين . وقد روی في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتعزى لتفقق ودَبِير ، وادعى ابن عذرة امتناعها في افتعل وافتعل ، والأول قول ابن عصفور والأبدى وابن مالك ، وادعى ابن مالك امتناع ما أليس من كثيـر كـيفـت وـبـفت ، أو ضـم كـعـفت ، وأصل المسـأـلة « خـافـني زـيدـ» و « باـعـني لـعـمـرـ» و « عـاقـني عـنـ كـذـا » ثم بـنـيـتـهـنـ للـفـعـول ، فـلـوـ قـلـتـ : خـفـتـ وـبـفتـ - بالـكـسـرـ - وـعـفتـ - بالـضـمـ - لـثـوـغـمـ أـنـهـنـ فـلـ وـفـاعـلـ ، وـانـعـكـسـ الـمـعـنـىـ ، فـتـعـيـنـ أـنـ لـاـ يـجـوزـ فـيـهـنـ إـلاـ إـلـشـامـ ، أـوـ الضـمـ فـيـ الـأـوـلـيـنـ وـالـكـسـرـ فـيـ الـثـالـثـ ، وـأـنـ يـقـنـعـ الـوـجـهـ الـلـلـبـيـسـ ، وـجـعـلـتـهـ الـمـغـارـبـةـ مـرـجـوـحـاـ ، لـاـ مـذـوـعـاـ ، وـلـمـ يـاتـفـتـ سـيـبـوـيـهـ لـلـإـلـامـسـ ، لـحـصـولـهـ فـيـ نـحـوـ حـنـتـارـ وـتـضـارـ .

« حـوكـتـ عـلـىـ نـوـلـيـنـ » وـالـتـولـيـنـ : مـثـنـيـ نـوـلـ - بـفتحـ الـنـونـ وـسـكـونـ الـوـاـوـ - وـهـوـ اـسـمـ لـخـشـبـةـ الـقـيـلـفـ عـلـيـهـ الـخـائـكـ الشـقـةـ حـيـنـ يـرـيدـ نـسـجـهـاـ « تـخـبـطـ الشـوـكـ » تـضـرـهـ بـعـفـ « وـلـاـ تـشـاكـ » لـاـ يـدـخـلـ فـيـهـ الشـوـكـ وـلـاـ يـضـرـهـ .

الـمـعـنـىـ : وـصـفـ مـلـحـفـةـ ، أـوـ حـلـةـ ، بـأـنـهـ حـكـمـةـ النـسـجـ تـامـةـ الصـفـافـةـ ، وـأـنـهـ إـذـ اـصـطـدـمـتـ بـالـشـوـكـ لـمـ يـؤـذـهـاـ وـلـمـ يـعـلـقـ بـهـ .

الـإـعـرـابـ : « حـوكـتـ » حـوكـ : فـلـ مـاضـ مـبـنـيـ لـلـمـجـهـولـ ، وـالـتـاءـ لـلـتـائـيـ ، وـنـائـبـ الـفـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزاـ تـقـدـيرـهـ هـيـ « عـلـىـ نـيـرـيـنـ » جـارـ وـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـمـحـدـوفـ حـالـ مـنـ الضـمـيرـ الـمـسـتـرـ فـيـ حـوكـتـ « إـذـ » ظـرفـ لـلـزـمانـ الـمـاضـيـ ، مـبـنـيـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ حـلـ نـصـبـ يـتـعـلـقـ بـحـوكـ ، وـجـملـةـ « تـحـاـكـ » مـعـ نـائـبـ الـفـاعـلـ مـسـتـرـ فـيـ حـلـ جـرـ بـإـضـافـةـ « إـذـ » إـلـيـهـ « تـخـبـطـ » فـلـ مـضـارـعـ ، وـنـائـبـ الـفـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزاـ تـقـدـيرـهـ هـيـ « الشـوـكـ » مـفـعـولـ بـهـ « وـلـاـ » نـافـيـةـ « تـشـاكـ » فـلـ مـضـارـعـ مـبـنـيـ لـلـمـجـهـولـ ، وـنـائـبـ الـفـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزاـ تـقـدـيرـهـ هـيـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـولـهـ « حـوكـتـ » وـهـذـهـ الـلـفـظـةـ تـرـوـيـ بـوـجـهـيـنـ : أـوـلـمـاـ « حـيـكتـ » حـيـثـ إـنـهـ فـلـ ثـلـاثـيـ مـعـتـلـ الـعـيـنـ فـلـمـ بـنـاهـ لـلـمـجـهـولـ أـخـلـصـ كـسـرـ فـائـهـ ، فـيـكـونـ شـاهـداـ عـلـىـ إـخـلـاصـ كـسـرـ الـفـاءـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ النـعـلـ ، وـنـائـبـهـماـ « حـوكـتـ » بـالـوـلـوـ سـاـكـنـةـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ يـكـونـ شـاهـداـ عـلـىـ إـخـلـاصـ ضـمـ الـفـاءـ كـالـيـتـ السـابـقـ .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاءِ الثلاني المضَعُفَ نحو شُدْ وَمُدْ ، والحقُّ قولُ بعضِ الكوفيين : إنَّ الكسر جائزٌ ، وهي لغةُ بني ضَبَّةَ وبعضٍ تميمٍ ، وقرأ عَلْقَمَةً : (رَدَتْ إِلَيْنَا) ^(١) ، (وَلَوْ رَدُوا) ^(٢) بالكسير ، وجَوَزَ ابنُ مالكِ الإشَامَ أيضًا ، وقال المِهابِي : مَنْ أَشَمَ فِي « قِيلَ » وَ« بَيْعَ » أَشَمَّ هُنَا .

هذا باب الاشتغال ^(٣)

إذا اشتعل فعلٌ متأخرٌ بنصبه لخلله ضميرٌ اسمٌ متقدِّمٌ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام

(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعود إلى الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - فخمسة :

الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمرآ ضربتهما ؛ لأنَّ العطف جعل الاسمين كلاسماً واحداً ، فإنَّ عدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درها أعطيته - لم يصح .

الثاني : أن يكون متقدماً ، فإنَّ تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إنَّ نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؟ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتبييز ، ولا عن المبرور بحرف يختص بالظاهر حكى .

والرابع : كونه مفتراً لما بعده ؟ فنحو « جاء زيد فأَكْرَمَه » ليس من باب الاشتغال ؟ لكون الاسم مكتينا بالعامل المتقدم عليه .

=

الأسم^(١) : كـ « زَيْدًا ضَرَبَتُهُ » أو لعله كـ « هَذَا ضَرَبَتُهُ » فالأصل أن

= الخامس : كونه صالحًا للابتداء به ، بـألا يكون نكرة مخصبة ؟ فنحو قوله تعالى : (ورهانة ابندعواها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهانة) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابندعواها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تتحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فاثنان :

الأول : أن يكون متصلًا بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .

والثاني : كونه صالحًا للعمل فيما قبله ، لأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفًا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تتحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؟ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مرت به ، ويصح أن يكون اسمًا ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخيه أو مرت بفلامه ، وهذا الأخير يسمى السبي .

(١) اعرض هذا الصابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً - وذلك في قوله « إذا اشتعل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيداً ضربته » وقد يكون وصفاً نحو « زيداً أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قوله « زيداً ضربته » وقد يكون اسمًا ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قوله « زيداً ضربت غلامه » .

وقد يحيط عن ذلك بأحد أوجهه ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منها ، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغة المبالغة تعمل بالجمل على الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف لضمه - وهو الذي يسمى السبي - ملحق به .

ذلك الأسم يجوز فيه وجهان : أحدهما راجح لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذ اسمية ، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور مخدوفاً وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مفسر ، وجملة الكلام حينئذ فعلية^(١) .

* * *

= الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظاهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخمسة بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد لبقع علمها للقاريء بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض الترس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يحيى التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرتين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » برفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيداً ضربته » بمنصب زيد على أنه مفعول به للفعل مخدوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتاهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أى واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقى في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتساب الأسم المتقديم بفعل مائي لل فعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه السكاسي، وحاصله أن الأسم المتقديم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عملي للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر ينصب الأسم المتقديم والضمير جمعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لاجرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يمحك عنهما شيئاً .

ثم قد يُعْرِض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرجّحه ، وما يُسوّى بين الرفع والنصب ، ولم تذكّر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأنّ حدّ الاشتغال لا يصدق عليه^(١) ، وسيتفصّل ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التخصيص ، نحو « هَلَا زَيْدًا أَكْرَمَةً » وأدوات الاستفهام غير الممزدة ، نحو « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ »^(٢) و « مَتَّ عَنْرًا أَقِيمَةً » وأدوات الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيمَةً فَأَكْرِمْهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ، إلا إن كانت أدلة الشرط « إِذَا » مطلقاً ، أو « إِنْ » والفعل ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا لَقِيمَةً — أَوْ تَنْقَاهُ — فَأَكْرِمْهُ » و « إِنْ زَيْدًا لَقِيمَةً فَأَكْرِمْهُ » ويتحقق

(١) وجه مارآه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بمحيث لو أنها فرغنا العامل المتأخر من ضمير المشغول به لاتتص ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر ؛ قوولا « زَيْدٌ ضربَتْهُ » لوحذفنا منه الضمير لتنا « زَيْدًا ضربَتْ » وكان « زَيْدًا » مفعولا مقدما لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » مثلا ، لوحذفنا الضمير لم يتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع في (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم و فعل وجب أن يكون الفعل تالي لها ، فوجوب النصب ليكون الفعل المقدر تالي المهلل ، فأما الكسائي فإنه يحيى أن يليها الاسم كما يحيى أن يليها الفعل ، وعلى مذهب يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

فِي الْكَلَامِ «إِنْ زَيْدًا تَلَقَّهُ فَأَكْثِرْهُ» وَيَجُوزُ فِي الشِّعْرِ ، وَتَسْوِيَةُ النَّاظِمِ بَيْنَ «إِنْ» وَ«حَيْنِهَا» مَرْدُودَةً .

ويترجح النصب في سِتٌّ مَسَائِلٍ :

إحداها : أن يكون الفعل طلباً^(١) ، وهو الأمر والدعاة ولو بصيغة التَّبَرِيرِ ، نحو «زَيْدًا أَضْرِبْهُ» و «اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْجِعْهُ» و «زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ» . وإنما وجوب الرفع في نحو «زَيْدًا أَخْسِنْ يِهِ» لأن الضمير في محل رفع^(٢) ،

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسبعين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجيئ على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجبه - أي النصب - لأن الطلب غير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أن لا رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتذكير ، والجملة الطلبية ليست بهذه المفردة ، فرجحنا النصب لذلك ، ولم نوجبه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولكن أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ أَمْسِ سَيِّدُهُمْ لَا تَخْسِبُوا كَثِيلَهُمْ عَنْ تَلِيكُمْ نَامَا

(٢) السر في رفع زيد من قوله «زيد أحسن به» يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال، ولا هو مستكملاً شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع؛ لأنـه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقتربت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكملاً شروط الاشتغال فلأنـ فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تكسر عاماً فيه ، وقد شرطنا في الشغول أن يكون صالحـاً للعمل فيما قبلـه .

وإنما اتفقَ السبعةُ عليهِ فِي نَحْوِ (الْزَّانِيَةُ وَالْزَّانِي فَاجْلَدُوا) ^(١) ، لأنَّ تقدِيرَهِ عند سيبويهِ : مِمَّا يُنْتَلِي عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالْزَّانِيَةِ ، ثُمَّ اسْتَوْنِفَ الْحُكْمَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ عَنْهُ فِي النَّحْرِ فِي نَحْوِ هَذَا ، وَلَذَا قَالَ فِي قَوْلِهِ :

* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكَحْ فَتَاهَمْ *

(١) من الآية ٢ من سورة التور.

٤٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَكْرُومَةُ الْجَيْنِ خَلُوْ كَمَا هِيَا *

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ شَوَّاهِدِ سِيْبُوِيَّهِ الْجَيْنِ الَّتِي لَمْ يَعْرُفُوا لَهَا قَاتِلًا مُعِيَّنًا .

اللغة : « خولان » قبيلةٌ مِنْ مَذْجَجِ الْجَيْنِ ، وَاسْمُ أَبِيهَا خولانُ بْنُ عَمْرُو بْنُ الْحَافِ بْنُ قَضَاعَةَ ، وَهُوَ بفتحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسَكُونِ الْوَاءِ « فَتَاهَمْ » الْفَتَاهَةُ : الشَّابَةُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَهِيَ مُؤْنَثٌ فِي « أَكْرُومَةٍ » بضمِّ الْمَمْزَةِ وَسَكُونِ السَّكَافِ وَبَعْدِهَا راءٌ مَهْمَلَةٌ ، بِزَنَةِ الْأَخْوَكَةِ مِنَ الْفَصْحَكِ وَالْأَحْدَوِيَّةِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْأَعْجُوبَةِ مِنَ الْعَجَبِ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي تَدْلِي عَلَيْهِ هُوَ مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ « الْجَيْنِ » أَرَادَ حِيَ أَبِيهَا وَحِيَ أَمْهَا ، يُرِيدُ أَنَّهَا فَتَاهَةٌ ذَاتٌ كَرَمٌ وَمَجَادَةٌ مِنْ جَهَنِّمِ نَسِيَّها « خَلُوْ » خَالِيَةٌ مِنَ الْأَزْوَاجِ ، وَهِيَ بِكَسْرِ الْخَاءِ وَسَكُونِ الْوَاءِ وَآخِرِهَا وَاءٌ .

الإعراب : « وَقَائِلَةٌ » الْأَوَّلُ وَأَوْرَبُ ، قَائِلَةٌ : مِبْتَدَأ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ مَقْدَرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مِنْ ظَهُورِهَا اشْتَغَالُ الْمُحْلِ بِمُحْرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِ الشَّيْبِيِّ بِالْزَّائِدِ « خُولَاتٌ » خُبرٌ مِبْتَدَأ مَعْذُوفٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : هَذِهِ خُولَانٌ « فَانْكَحْ » الْفَاءُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْإِسْتِشَافِ ، اِنْكَحْ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، مَبْنَىٰ عَلَى السَّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنْ إِلَعْرَابٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَرِفٌ وَجْوَبًا تَقْدِيرِهِ أَنْتَ « فَتَاهَمْ » فَتَاهَةُ : مَفْعُولٌ بِهِ لِانْكَحْ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَضَمِيرٌ الْعَائِدُ إِلَيْ خُولَانٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَأَكْرُومَةٍ » الْوَاءُ لِلْحَالِ ، أَكْرُومَةٌ : مِبْتَدَأ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ« الْجَيْنِ » مَضَافٌ إِلَيْهِ ، مَجْرُورٌ بِالْيَاءِ نِيَّابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ لِأَنَّهُ مُنْتَهٍ ، وَالْتَّوْنُ عَوْضٌ عَنِ التَّوْنِ فِي الاسمِ الْفَرْدِ « خَلُوْ » خُبْرٌ لِمِبْتَدَأ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ الظَّاهِرَةِ « كَمَا » السَّكَافُ حَرْفٌ جَرٌّ ، وَمَا : يَحْجُزُ أَنْ تَسْكُونَ حَرْفًا زَائِدًا وَعَلَيْهِ تَكُونُ « هِيَ » ضَمِيرًا مَجْرُورًا الْمُحْلِ =

بالكاف، والجار وال مجرور متعلق بمعذوف خبر ثان المبتدأ الذي هو أكرومة الحين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » ايماناً موصولاً مجرور المثل بالكاف ، والجار وال مجرور متعلق بمعذوف خبر ثان ، وعليه يكون « هي » ضميراً منفصلاً مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ معذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول ، والعائد معذوف ، والتقدير : على الذي هي عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن تقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام ، فاما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده في كلام العرب : فن ذلك البيت الذي معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادي :

أَرْوَاحُ مُؤْدِعٍ أَمْ بُسْكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِيَ ذَاكَ تَصِيرُ
ومن ذلك قول الراجز ، وأنشد أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبَّ مُوسَىٰ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ
فزع الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت »
في بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمي » في البيت الذي أنسد
ثعلب أضل تفضيل مضاد لباء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصب عليه ملكاً » خبره ،
ولكن سيبويه خرج هذه الآيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ بخلاف « خولان »
خبرأً لمبتدأ معذوف والتقدير « هذه خولان » قوله « فانكح فاتهم » جملة أخرى ،
وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدئه على نحو ما في البيت السابق ،
ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون
فاعلاً للعمل معذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا
الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمي » يجوز
تخزيجه على نحو من هذه التغريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأثنيني فإن فيه
فوق المقنع والكافية .

إن التقدير : هذه خولة ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبهها ، وما لا يفعل لا يفسر عالما ؛ فالرفع عندها واجب ، وقال ابن السيد وابن باشاذ : يختار الرفع في العموم كالأية ، والنصب في الخصوص ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مقرًونا باللام أو بلا الطبيتين ، نحو « عَمِّرا لِيَضْرِبْهُ بَكْرًا » و « خَالِدًا لَا تُهْنِهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُقْذِبُهُ اللَّهُ » لأنه نفي بمعنى الطلب .

وينجح المسألتين قول الناظم « قَبْلَ قِيلِ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادق على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل المقرُون بأداة الطلب .

الثالثة : أن يكون الأسم بعد شيء الفالب أن يليه فعل ، ولذلك أمثلة : منها هزة الاستفهام ، نحو (أَبْشِرْ أَمْنًا وَاحِدًا تَنْتَهِهُ) ^(١) ، فإن فصل المهمزة فالختام الرفع ، نحو « أَأَنْتَ زَيْدًا تَضْرِبْهُ » ^(٢) إلaf نحو « أَسْكُنْ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبْهُ » لأن الفضل بالظرف كلاً فضل ، وقال ابن الطرأوة : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفع ، نحو « أَزَيْدًا ضَرَبَتْهُ أَمْ عَمِّرَهُ » ، وحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة العمر .

(٢) إنما يتراجع رفع زيد في قوله « أَأَنْتَ زَيْدًا تَضْرِبْهُ » فهـ رأى سيبويه ، فإنه يجعل « أنت » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أنت » فاعل بفعل معدوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أتضرب زيداً زيداً تضربه ، سفـ الفعل الوالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستمراً فيه وجوباً وانقضـ ، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يتراجع النصب ، وسيأتي لهذا الكلام تتمة في شرح الشاهد . ٢٢٤

٤٣٤ — أَنْعَلَبَةَ الْفَوَارِسَ أُمَّ رِيَاحًا عَدْلَتْ بِهِمْ طَهِيَةَ وَالْحَشَابَا

٤٣٤ — هذا بيت من الواقر ، وهو من قصيدة طويلة لجبرير بن عطية بن الخطفي ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذى سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .
 اللغة : « نعلبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « رياح » بكسر الراء بعدها ياء مثنىأ — وهو ما قيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد الألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف للذكر عاقل على فواعل ، ومثله هو اللك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواجاً بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجلتهم بعد لونهم في الشرف والرفعة وسموا المزالة « طهية » بضم الطاء وفتح الماء بعدها ياء مشددة — حتى من بني عيم « والحساباً » بكسر أوله ، بزنة الكتاب — جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أَنْعَلَبَةَ » الممزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب شعليه : مفعول لفعل محنوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أَهْنَتْ نَعْلَبَةً — إِنَّ « الفوارس » صفة نعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أُمَّ » حرف عطف ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رِيَاحًا » معطوف على نعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بِهِمْ » جار و مجرور متعلق ببدل « طَهِيَةً » مفعول به بعد منصوب بالفتحة الظاهرة « وَالْحَشَابَاً » الواو حرف عطف ، الحساباً : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نسبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أَنْعَلَبَةَ الْفَوَارِسَ » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محنوف يدل عليه المذكور بعده — وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحنوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أَهْنَتْ نَعْلَبَةً — إِنَّ ، أو أَهْلَكَتْ نَعْلَبَةً — إِنَّ ، ونحو ذلك .

وانتصار الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجع عند مسيبويه وأنصاره ، سواء كان الاستفهام عن الاسم كاف في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال مسيبويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقاديره « إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ هُنَّا ، وَهُوَ حَدُّ الْكَلَامِ » .

=

— وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كافي هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصله ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والواقع ، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجع النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يلها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولهما على الأفعال ، وبناء على ما ذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لا نسلم له أنه مقى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذًا وقد حكى العلماء الآباء المشايخون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمرأ » بالنصب .

وقد سأله مروان الأخفش عن « أزيداً ضربته أم عمرأ » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لآجل همزة الاستفهام) فقال : إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال المازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النهاية أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عينا الله تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلان ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يلها الفعل ، لأن الأسماء دالة على النحوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات ، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عمما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيداً » كنت مستفهمها عن ضرب المخاطب زيداً ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منها ، فإذا قلت « أزيداً ضربته أم عمرأ » كان الكلام على تقدير فعل بلي الممزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه —

وقال الأخفش : أخوات المهزة كالمهزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ » ، « وَمَنْ أَمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا » ، ومنها الففي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدًا رَأَيْتَهُ » وقيل : ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَاهُ أَكْرَمَهُ » كذا قال الناظم^(١) ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما ، مسبوق بفعل غير مبني على اسم ، كـ « قَاتَمَ زَيْدًا وَغَنْمًا أَكْرَمَهُ » و نحو (والأنماء)

الصورة ، فاما ابن الطراوة فجع إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ، فأوجب رفع الاسم الثاني للهزة إن كان الاستههام عن الاسم ، ثلاثة يكون الكلام على تقدير فعل فيلبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل » عندما قال له مروان « إنما لمستهم عنه هنا الاسم لا الفعل » وجع الأخفش إلى اعتبار الأصل الأول ومعه سائر الحسا . وتركوا تمييز المعاني إلى القرآن ، فاعرف هذا فإنه بحث ثقيس .

(١) عبارة الناظم في شرح الكافية « وعن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما ، نحو « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَاهُ أَكْرَمَهُ » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها في القالب إلا فعل ، فإن افترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » اه . وابن هشام قد وافقه في مغنى الليبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أَكْثَر ، ومن ثم ترجع النصب في نحو قوله : جلست حيث زيداً أرأته » اه . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافقه ، ولذا تراه يقول : « كذا قال الناظم » فيتناولون هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذى أريد أن أنبئك إليه هو أن التصل من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال للذى مثل به ، وهو قوله : « حيث زيداً تلقاءه أَكْرَمَهُ » فإن « حيث » هنا إن كانت شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الناء في جوابها - كان للمثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن الدخول الغاء في الفعل بعدها وجده ؛ لأنه يوم كونها شرطية .

خَلَقْنَا لَكُمْ^(١) بَعْدَ (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)^(٢) بِخَلْفِهِ نَحْوَ « ضَرَبَتْ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَتْهُ » فَالختار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرىء (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاكُمْ)^(٣) بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبَتْهُ » ، وحتى وللن وَبَلْ كالماعطف ، نحو « ضَرَبَتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبَتْهُ »^(٤) .

الخامسة : أن يتَوَمَ في الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إِنَّا كُلُّ شَئْ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (ثَمُود) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرىء فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المذدوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أَمَّا والفاء بجملة تامة ، وهي لا ينفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا ثَمُود فهدينا فهديناكم .

(٤) إنما ترجع النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم حبظوها بألا يكون الفعل مبنيا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فاما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتسكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتراكب بين المترافقين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين للترافقين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذى ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسيبه أنها وضعت وضع الحروف التي يتدا بها الكلام .

خَلْقَنَاهُ^(١) ، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب ، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ،
ومالا يعمل لا يفسر عاماً .

ومن ثمّ وجوب الرفع إن كان الفعل صفة ، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ قَطُلُوا
فِي الرُّبُرِ^(٢)) ، أو ضللة ، نحو « زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبَتْهُ » أو مضافاً إليه ، نحو
« زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ » ، أو وقع الأسم بعد ما يختص بالابتداء ، كإذا
الفجائية على الأصح^(٣) ، نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » أو قبل
مala يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده ، نحو « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ ! » أو « إِنْ
رَأَيْتَهُ فَلَمْ كُرِمْهُ » أو « هَلْ رَأَيْتَهُ » أو « هَلَّا رَأَيْتَهُ » .

(تبليغ) — الأول : ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع ،
كاف مسألة إذا الفجائية ، لعدم صدق ضابط الباب^(٤) عليها ، وكلام الناظم
يوم ذلك .

الثاني : لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب ، بل جعل النصب
في الآية مثله في « زَيْدًا ضَرَبَتْهُ » قال : وهو عربي كثير .

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر ،

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

(٣) أشار المؤلف بقوله « على الأصح » إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة ، وقد
حقى الخلاف في معنى اللبيب ، وحاصله أن للنحو ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً .

الثاني : أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً .

الثالث : تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المترنة بقدر ، فإن لم يقترن الفعل لم
تدخل عليه .

(٤) قد مضى بإيضاح ذلك ، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء .

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »
جواباً لمن قال : « أَيْمُونَ ضَرَبَتَ » أو « مَنْ ضَرَبَتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بني الفعل على اسم غير « ما »
التعجيبة ، وتصنمت الجملة الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول
للسياكلة رفعت أو نصبت ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَغَرَّ وَأَكْرَمَتُهُ لِأَجْلِهِ »
أو « فَقَمْرًا أَكْرَمَتُهُ » ^(١) بخلاف « مَا أَخْسَنَ زَيْدًا وَعَمَرًا أَكْرَمَتُهُ
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول ، ولم يعط
بالفاء ، فالأخشن والسيئاني يعنان النصب ^(٢) ، وهو المختار ، والفارسية وجماعة
يُحيِّزُونَه ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية
الصدر فعلية المجزء ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت امية فتناسب
صدر الجملة الأولى ، وإن نسبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فناسبت عجز
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول المناسبة – أي بين المعطوف والمطروف
عليه – رفعت أو نصبت » يعني أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية
فعلية قطعها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة
خبرًا أيضًا ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالب戴 ، فإذا
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم للرفع في صدر الجملة الأولى لم تصلح أن
تكون خبراً ، وعلى هذا لا يصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم إلا
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم – مع ذلك – أن الجملة التي تعطى
على جملة الخبر إذا كان المطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل
على السبيبة تقوم دلالتها على السبيبة مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا مدبرت –

وهذه أمور مُتَّقَدَّمة لما تقدَّمَ :

أحداها : أن المشغِلَ عن الأسم السابق كَا يَكُون فعلاً ، كذلك يكون أَسْمَا ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحداها : أن يَكُون وصْفًا^(١) ، الثاني : أن يَكُون عَاملاً ، الثالث : أن يَكُون صالحاً للعمل فِيما قبْلَه ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أوْ غَدَأ » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ » و « زَيْدٌ ضَرَبَ إِيَاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَزَ تقدِيمَ معمول اسم الفعل ، وهو السُّكَائِي ، ومعمول المُسْدِر الذي لا ينحل بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيِّراقي ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنَّه غير عامل على الأصْحَاح ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ » و « وَجْهُ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنَهُ » ، لأنَّ الصَّلة والصَّفة للشَّبهة لا يَعْلَمُان فِيما قبْلَهما .

الثاني : لا بدُّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العامل والأسمُ السابق ، وكما تحصل العُلْقَة بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبَتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَزَتُ بِهِ » أو باسم مضارف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبَتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبى أُثْبَعَ بتابع

= في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المنسنة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخشن والسيِّراقي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية والاسمية ، ولهمذا لم يُجزِّا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف للدالة على النسبة ، فاما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط للشغول التي ذكرناها في أول الباب (من ١٥٩) .

مشتمل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبَتْ رَجُلًا يُخْبِهُ » أو عطفاً بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبَتْ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطف بياني ، كـ « زَيْدًا ضَرَبَتْ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قدرت الأنفع بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صبح الوجهان .

الثالث : يحب كون المقدار في نحو « زَيْدًا ضَرَبَتْهُ » من معنى العامل المذكور ولفظه ، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاؤَزْتُ زَيْدًا مَرَّتْ بِهِ ، وَأَهْنَتْ زَيْدًا ضَرَبَتْ أَخَاهُ^(١) .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازماً ناصباً للمفعول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الأسم المتقدم ، وإما أن يكون سبيلاً ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الأسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة – وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيئاً ، مما كونه متعدياً ، وكونه ناصباً لضمير الأسم المتقدم بنفسه ، نحو قوله : زَيْدًا ضَرَبَته ؛ فإن التقدير : ضربت زَيْدًا ضَرَبَته .

ويكون تقدير العامل في الأسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاثة صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الأسم المتقدم ، نحو قوله : أَزِيدَآ مَرَّتْ بِهِ ، فإن التقدير : جَاؤَزْتَ زَيْدَآ مَرَّتْ بِهِ . الثانية : أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الأسم السابق ، نحو قوله : زَيْدَآ مَرَّتْ بَغَلَامَه ؛ فإن التقدير : لَابْسَتْ زَيْدَآ مَرَّتْ بَغَلَامَه ، ولا تقدر « جَاؤَزْتَ زَيْدَآ مَرَّتْ بَغَلَامَه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمرر به ، وإنما جاؤزت غلامه ومررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعدياً ولكن نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الأسم السابق ، نحو قوله : زَيْدَآ ضَرَبَتْ أَخَاهُ ؛ فإن التقدير : أَهْنَتْ زَيْدَآ ضَرَبَتْ أَخَاهُ ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فلا ينصب بنفسه ويصبح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدُ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابساً لضميره ، نحو « زَيْدُ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجب الرفع بالابتداء^(١) ، كـ « بَخَرَجَتْ فَإِذَا زَيْدُ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمْرُو قَعَدَ » إذا قدرت « ما » كافية.

أو بالفاعلية^(٢) ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٣) ، و « هَلَّا زَيْدُ قَامَ » .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية^(٤) ، نحو « زَيْدُ قَامَ » عند المبرد وَمُتَابِعِيهِ ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للنفاجأة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « لَيْتْ » المكسورة بما الكافية ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافية فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل مذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل القدر وفاعله منصوباً على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتها » ثلث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ، وذلك إذا قدرت ما كافية ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافية ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل مذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التخصيص ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التخصيص على الأسماء ، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعاً بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح . (٣) من الآية ٢٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية^(١)، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمْ » ، ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو فَعَدَ » ، وهو (أَبْشِرْ يَهْدُونَا)^(٢)، و (أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)^(٣) .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو فَعَدَ عَنْهُ » .

هذا باب التعدي واللزوم

ال فعل ثلاثة أنواع^(٤) :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب، الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب المبرد ، والثاني أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل مذوف ، وقد ذهب إلى هذا ابن العريف ، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه ، وهو مذهب جمهور السكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلي نحو « زيد ليقم » أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كالأية الكريمة (أبشر يهدوننا) أما في المثال فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلبية ، وذلك خلاف الأصل وإن كان جائزا ، وأما في الآية فلسكي بلى المهزة فعل كما هو الحال معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإني أجد في اللغة أفعالاً تتعدى أحياناً بنفسها وتستدعي أحياناً بحرف الجر ، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدد ، ولا حد الفعل . اللازم ، وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون : نصحته ، وشكرته ، فينسبون به هاء غير المصدر ، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدياً ، ويقولون « نصحت له ، وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر ، فهو أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدد نظراً =

أحداها : ما لا يُوصَفُ بِتَعْدِيٍّ وَلَا لُزُومًا ، وهو «كان» وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : المُتَعَدِّي ، وله علامتان ؛ إحداها : أن يصح أن يَتَصَلَّ بِهِ هاء .

إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من التعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟ الجواب عن ذلك أن نقول لك : أعلم أولاً أن التصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تبعيًّا لنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتباعيًّا بمحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة في أحد القسمين التعدي واللازم ، ولكن قلة اللغة لم يميزوا في تفاصيل القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحو في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما نتكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من الفاظ استعملها قبائل شق ، وليس في ذلك ما يذكر مادمنا لا نخرج عما نتكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنهاية في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأي الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل التعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جيئعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتحكم بلغتهم أن يأتني به .

والرأي الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعده هذه الأفعال بمحرف الجر ف يجعله هو الأصل ، ثم يجعل ما تصوره متبعيًّا لنفسه منقولاً عن اللازم بمحرف حرف الجر وإصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية «الحذف والإصال» واختار هذا الرأي ابن عصفور ، وسيذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأي .

الرأي الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعده هذه الأفعال لنفسها ف يجعله هو الأصل ، ثم يجعل الاستعمال الآخر الذي يعدها بمحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يبني منه اسم مفعولٍ تام ، وذلك كـ « ضَرَبَ »
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتتصل به هاء ضمير غير المصدر
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضَرُوبٌ » فيكون تاماً .

وحكمة أن ينصب المفعول به ، كـ « ضَرَبَتْ زَيْدًا » و « تَدَبَّرَتِ الْكِتَبُ »
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ « ضَرِيبَ زَيْدٌ » و « تَدَبَّرَتِ الْكِتَبُ » .

الثالث : اللازم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهي :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يبني منه اسم مفعولٍ تام ،
وذلك كـ « خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ
خَرُوجٌ » ، وإنما يقال : « الْخَرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ خَرُوجٌ
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سُجْيَةٍ — وهي : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ — من وصف ملازم —
نحو : جَبْنٌ ، وشَجْعٌ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ من وصف غير ثابت —
كَوْرِضٌ وَكَسِيلٌ وَنَهِمٌ إِذَا شَيْعَ .

أو على نظافة كَنَظْفٌ وَطَهُورٌ وَوَضُوءٌ .

أو على دَسَنٍ ، نحو تَجْسُنٌ وَقَدْرٌ .

أو على مُطَاوِعَةٍ فاعِلٍ لفَاعِلٍ فَعْلٌ مُتَعَدِّدٌ لواحد ، نحو كَسْرَتُهُ فَانْكَسَرَ ،
وَمَدَدَتُهُ فَامْقَدَ ، فلو طَاوِعٌ ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد كعَلَمَتُهُ
الحساب فَتَعْلَمَهُ .

أو يكون موازناً لافْعَلَّ كافْشَعَرَ وَانْتَهَزَ ، أو لما أَلْحَقَ به — وهو
أَفْوَعَلَّ ، كاكْوَهَدَ الْفَرَخَنُ إِذَا ارْتَعَدَ .

أو لافْتَنَلَ كَاخْرَ بِنْجَمَ ، أو لَمَا أَخْتَى بِهِ — وَهُوَ أَفْتَنَلَ بِزِيادَةِ
إِحْدَى الْلَّامِينَ كَاقْعَدَنْسَـَ الْجَلِـَ إِذَا أَبِي يَنْقَادَ ، وَافْتَنَلَ كَاخْرَ نَبِيَ الْدِيْكُ
إِذَا انْتَفَشَ لِلْقَتَالِ .

وَحُكْمُ الْلَّازِمِ: أَنْ يَتَعَدَّى بِالْجَارِ، كَـ «مَجِبَتُ مِنْهُ» وَ «مَرَرَتُ بِهِ» ،
وَ «غَصِبَتُ عَلَيْهِ» .

وَقَدْ يُحْدَفُ وَيَبْقَى الْجَرِ شَذْوَذًا ، كَـ قَوْلَهُ :

٢٣٥ - أَشَارَتْ كُلَّيْبٍ بِالْأَكْفَـَ الْأَصَابِعُ *
أَى : إِلَى كُلَّيْبٍ .

٢٣٥ - هَذَا عَجَزٌ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَمَدْرِهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا قِيلَ : أَىٰ النَّاسٌ شَرٌّ قَبِيلَةٌ *

وَهُوَ مِنْ كُلَّةٍ لِلْفَرِزْدَقِ هَامُ بْنُ غَالِبٍ يَهْجُو فِيهَا جَرِيرَ بْنَ عَطِيَّةَ بْنَ الْحَطْفَى .
الْأَلْفَـَ : «كُلَّيْبٍ» هُوَ كُلَّيْبٍ بْنُ يَرْبُوعٍ ، أَبُو قَبِيلَةِ جَرِيرٍ ، وَالبَاءُ فِي قَوْلِهِ
«بِالْأَكْفَـَ» بِمَعْنَى مَعِ ، أَىٰ : مَعَ الْأَكْفَـَ ، وَقَوْلُهُ «الْأَصَابِعُ» هُوَ فَاعِلٌ
«أَشَارَتْ» .

الْإِعْرَابُ : «إِذَا» ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ خَافِضٌ لِشَرْطِهِ مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ
مَبْنِيٌ عَلَى السُّكُونِ فِي حَلِّ نَصْبِ بِأَشَارَتْ «قِيلَ» فَعْلٌ مَاضٌ ، مَبْنِيٌ لِلْمُجَهُولِ مَبْنِيٌ عَلَى
الْفَتْحِ لَا حَلٌّ لَهُ «أَىٰ» مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ «النَّاسُ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «شَرٌّ» خَبْرٌ
الْمُبْتَدَأُ ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ «قَبِيلَةٌ» مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ
الظَّاهِرَةِ ، وَيَحْمُوزُ تَنْوِينَ «شَرٌّ» مَعَ رَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ قَوْلُهُ «قَبِيلَةٌ»
مَنْصُوبًا عَلَى التَّبَيِّنِ ، وَجَمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ فِي حَلِّ رَفْعِ نَائِبِ فَاعِلٍ قِيلُ ، وَجَمْلَةُ قِيلِ
وَنَائِبِ فَاعِلٍ فِي حَلِّ جَرِ بِإِضَافَةِ إِذَا إِلَيْهَا «أَشَارَتْ» أَشَارَ : فَعْلٌ مَاضٌ مَبْنِيٌ عَلَى
الْفَتْحِ لَا حَلٌّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةٌ عَلَى تَأْيِيدِ الْفَاعِلِ «كُلَّيْبٍ» مَجْرُورٌ
بِحَرْفِ جَرِ مَعْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَشَارَتْ إِلَى كُلَّيْبٍ ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورُ مَتَّعِلِقٌ بِأَشَارَتْ =

وقد يُحذَفُ وينصبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سِماعي جائز في الكلام المنثور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكْرُتُهُ » ،
والأكثُر ذِكرُ اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)^(١) (أَنِ اشْكُرُنِي)^(٢) .

(٢) وسِماعي خاص بالشعر ، كقوله :

* ... كَمَا عَسَلَ الظَّرِيقَ التَّغْلَبَ *

« بالأَكْفَ » جار و مجرور متعلق بمحذف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة « الأصابع » فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأَكْفَ إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالعبر ، حيث حذف حرف الجر - وهو « إلى » المقدر - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الأَكْفَ إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكلام ، وهو من كلام ساعدة بن جوية ،
يصف رحماً ، وهو بتاتمه :

لَدَنْ بِهَزَ الْكَفُّ يَعْسِلُ مَتْهَهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الظَّرِيقَ التَّغْلَبَ

اللغة : اللدن - بفتح فسكون - الملين « يَعْسِلُ » أى : يتحرك ويضطرب « المتن »
الظهر ، وهو فاعل يعسل ، وإنما في قوله « بهز الْكَفُّ » للسببية ، والأصل : هو
لدن يعسل منه بسبب هز الْكَفُّ إياه .

الإعراب : « لَدَنْ » هو مرفوع ، ورفعه إنما على أنه خبر مبتدأ محذف ، وتقدير
الكلام : هو اللدن ، مثلا ، وإنما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت
الشاهد « بهز » جار و مجرور متعلق بلَدَن ، وهز مضاف و « الْكَفُّ » مضاف
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يَعْسِلُ » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة
« مَتْهَهُ » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومن مضاف و ضمير الغائب
العائد على اللدن مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « فيه » جار و مجرور متعلق =

وقوله :

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعُمَهُ *

أى : في الطريق ، وعلى حَبَّ العراق .

= يحصل «كما» السكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبني على السكون لا محث له
«عسل» فعل ماض «الطريق» مجرور بحرف جر مخدوف ، وتقدير الكلام :
كما عسل في الطريق ، والجار والمحرر متعلق بعسل «التعاب» فاعل عسل مرؤوع
بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ،
والجار والمحرر متعلق بمخدوف يقع صفة مصدر مخدوف يقع مفعولا مطلقا ليحصل
المضارع ، وتقدير هذه المخدوفات على الوجه الآتى : يحصل من هذا الرفع اللدن في
كف صاحبه إذا هزه عسلاناً مشابها لعسان التعاب في الطريق .

الشاهد فيه : قوله «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر - وهو «في»
المقدر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو «الطريق» - والأصل :
كما عسل في الطريق ، على ما علمت في إعراب البيت .

٢٣٧ - هذا صدر بيت من البسيط من كلام التلمس ، وهو جرير بن
عبد المسيح ، وعجزه :

* وَأَخْبَرَ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرَبَةِ الشَّوْسُ *

اللغة : «آلَيْتَ» معناه حلقت ، ويصبح المعنى على جعل الناء للتكلم كما يصح
على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر «حب العراق» الحب :
اسم جنس جمعي يتناول الحنطة والشعير وغيرها «أطعمه» أدواته ، وتقول «طعم
يطعم» من باب تعب - ومنه قوله تعالى : (فَنَنَ لم يطعْمَهُ) ومصدر هذا الفعل الطعم -
فتح الطاء - فاما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطهوم .

الإعراب : «آلَيْتَ» آلى : فعل ماض مبني على فتح مقدار ، وناء التكلم
أو المخاطب فاعله مبني على الصم أو الفتح في محل رفع «حب» منصوب على نزع
الخافض ، وأصل الكلام : آلَيْتَ على حب العراق ، وحب مضاد و«العراق» مضاد =

= إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدَّهْر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتى «أطعْمَهُ» أطعم : فعل مضارع منفي بلا مخدوفة ، مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به منفي على الضم في محل نصب «والحُبُّ» الواو أو الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يَا كَلِهُ» يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به منفي على الضم في محل نصب «فِي القرِيَّةِ» جار ومجرور متعلق بـ يأكل «السُّوسُ» فاعل يأكل ، وجملة الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للبتدأ الذي هو الحب ، والرابط هو الضمير الواقع مفعولاً به ، وجملة البتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آلَيْتُ حُبَّ الْعَرَاقَ» حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل الذي هو «آلَى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجروراً بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاء الفرزدق في قوله «أَشَارَتْ كَلِيبٌ» بل نصب ذلك الاسم الذي كان مجروراً كما نصبه معاذة بن جوية صاحب الشاهد السابق في قوله «كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتکابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجروراً بعد حذف حرف الجر ، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو مخدوف ، ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو مخدوف ، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، حذف حرف الجر - وهو «علي» الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجروراً به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق» منصوباً بفعل مخدوف يفسره المذكور بهذه ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، وكيف حللت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم =

(٣) وقياسى ، وذلك فى أنَّ وَكَيْ^(١) ، نحو (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢) ، نحو (أَوْعَجْبُتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ)^(٣) ، نحو (كَيْلَأَ يَكُونَ دُولَةً)^(٤) ، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولـكـيلا ، وذلك إذا قَدَرْتَ « كـيـ » مصدرية ، وأهل التحـويـون هنا ذـكـرـ « كـيـ » ، واشترط ابنُ مـالـكـ في أنَّ وَأَنْ أَمْـنـ اللـبـسـ ؟ فـمـنـعـ الحـذـفـ فيـ نحوـ (رـغـبـتـ فـيـ أـنـ تـفـعـلـ)ـ أوـ (عـنـ أـنـ تـفـعـلـ)ـ لإـشـكـالـ المرـادـ بـعـدـ الحـذـفـ ، وـيـشـكـلـ

ـ بإـصـالـ الفـعـلـ إـلـيـهـ وـلـمـ حـمـلـهـ عـلـىـ الـذـىـ ذـكـرـتـ ، معـ أنـ الحـذـفـ وـإـصـالـ بـابـ سـمـاعـيـ وـذـكـرـ الـذـىـ أـقـولـهـ بـابـ قـيـاسـ ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع في جواب قسم ، وهو منفي بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله ؟ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل مالا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس فى عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيبويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون محل جرا ، وهذا هو الصحيح فى النقل عن الخليل وعن سيبويه .

وهل يقاس على « أـنـ » وـ (أـنـ)ـ غيرـهاـ ؟ والجواب أنـ الذىـ يـرجـحـ النـحـاةـ هو أنه لا يقاس غيرـهاـ عليهمـ ، فلا تقولـ (بـرـيتـ السـكـينـ القـلمـ)ـ علىـ أنـ الأـصـلـ بـرـيتـ مـالـسـكـينـ القـلمـ ، وذهب الأـخـفـشـ الأـصـفـرـ إلىـ جـواـزـ الـقـيـاسـ عـلـىـهـماـ بـشـرـطـ أـمـنـ اللـبـسـ ، واستدلـ بـوـرـودـ مـثـلـ ذـكـرـ فيـ قولـ الشـاعـرـ :

* وَأَخْفِيَ الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه (وَرَمَغِيْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(١) ، خذف الحرف مع أن المفسرين اختلقو في المراد .

فصل : لبعض المفاعيل الأصلية في التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسْرَحاً لفظاً أو تقديرأ^(٢) ، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرأ ، وذلك كـ « زَيْدًا » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »^(٣) ، أو « مِنَ الْقَوْمِ » .

نم قد يحب الأصل ، كما إذا خيفَ اللبس^(٤) ، كـ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » أو كان الثاني محصوراً ، كـ « مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهراً والأول ضمير ، نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)^(٥) .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرحاً : أي غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) قوله الفرزدق هام

ابن غالب :

وَمِنَ الَّذِي اخْتَيَرَ الرَّجَالَ سَيَاهَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَ الرَّيْاحُ الزَّعَزِعُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذا كما يصح أن يكون مأخوذا ، فدفعا للتباس الآخذ بالمخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متاخراً وكان التقصد أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجوب تقديم الأول ، وفي المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميرأ وكان الأصل أنه متى أمكن الجبي بالضمير متصلة لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول للثانية به متصلة .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كـإذا اتَّصلَ الأوَّلُ بضمير الثاني^(١) ، كـ«أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أوَّلَـاً مخصوصاً ، كـ«مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْزَهُمْ إِلَّا زَيْدًا» أوَّلَـاً مضمراً والأولُ ظاهر ، كـ«الدِّرْزَهُمْ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا» .

فصل : يجوز حذف المفعول لغرض : إما لفظي كـقناصُب الفواصل في نحو (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَ) ^(٢) ، ونحو (إِلَّا تَذَكَّرَةٌ لِمَنْ يَخْشَى) ^(٣) ، وكالإيجاز في نحو (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) ^(٤) .

وإما معنوٍ كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلَبِنَا) ^(٥) ، أي : الكافرين ، أو لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها : «مَا رأَيْتَ مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي : المؤذنة .

وقد يمتنع حذفه ، كأن يكون مخصوصاً ، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا» ،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت «أعطيت مالكه المال» لعاد الضمير على متاخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز ، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيما على المفعول الأول مثل ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً .

(٢) من الآية ٣ من سورة الصحي .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .

أو جواباً كـ «ضرَبَتْ زِيداً» جواباً لمن قال : «مَنْ ضَرَبَتْ» ؟^(١).

فصل : وقد يمحَّفُ ناصبُهُ إِنْ عِلْمَ ، كقولك لمن سَدَّ مِهْمَا «القِرْطَاسَ» وَلِمَنْ تَاهَبَ لِسْفِرٍ «مَكَّةَ» وَلِمَنْ قال : مَنْ أَضْرَبَ «مَرَّ النَّاسَ» بإضمار : تُصِيبُ ، وَرِيدُ ، وأَضْرَبُ .

وقد يجب ذلك كاف في الاشتغال ، كـ «بِزَيْدًا ضَرَبْتُهُ» والنداء ، كـ «يَا عَبْدَ اللَّهِ»^(٢) ، وفي الأمثال نحو «الِكَلَابَ طَلَ الْبَقَرِ» أي : أَرَسِلَ ، وفيما جرى بجري الأمثال نحو (انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)^(٣) أي : وَأَتُوا ، وفي التحذير بإياك وأخواتها نحو «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» أي : إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَاطِفٍ أو تكرار ، نحو «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ»

(١) بقي أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كاف في باب التنازع إذا أعملت ثانى العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن يقول «ضربت وضربي زيد» إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) إنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل التأخر مفسر له ، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف في باب النداء لأن «يَا» عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين الموصى والموصى منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال الوارددة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل بما تكلم بها العرب ، والأمثال لا تتغير ، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبيه مضربها بموردها ، فلزم أن يتلزم فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم «كَلَبَهُمَا وَتَمَرَا» عند من رواه هكذا ، وما جرى بجري الأمثال يأخذ حكمها كآلية الكبرية .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأَسْدَ الْأَسْدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « الْمُرُوَّةَ وَالنَّجْدَةَ » ، ونحو « السَّلَاحَ السَّلَاحَ » بقدر ألم .

هذا باب التنازع في العمل

وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَبْصَارًا بَابُ الْإِعْمَالِ .

وحقiqته : أن يتقدم فلان متصرفان ، أو أسمان يُشبهانهما ، أو فعل متصرف باسم يُشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى ^(١) .

(١) اعلم أولا أنه يشترط في العاملين المتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جمارة النهاية :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام بعد آخرك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بوحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول : عطف ثانية على أولها بحرف من حروف العطف نحو أن تقول : « قام بعد آخرك » .

الرابط الثاني : كون أولها عاملًا في ثانية نحو قوله تعالى : (وَأَنْهُمْ ظنُوا كَا ظنُنُتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) المعمولان هما ظنوا وظنتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحدا) و (كَا ظنُنُتُمْ) معمول لظنوا لأن الجار والمحروم صفة مصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظنا مائلا لظنكم أن لن يبعث الله أحدا .

الرابط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جوابا للأول ، نحو قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا) ونحو قوله سبحانه : (يَسْتَقْتُونَكَ قَلْ اللَّهُ يَفْتَيْكُمْ فِي السَّكَلَاتِ) .

= وأوجب الجرم الارتباط بالعطف ليس غير .

= الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعهول ، فليس من التنازع عند جميرة النعنة نحو قوله « زيد قام وقد » ولا نحو قوله « زيداً لقيت وأكرمت » تقدم المعهول في هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قوله : « قعد زيد وتكلم بغير » ولا نحو قوله « لقيت زيداً وأكرمت » لتوسيط المعهول بين العاملين بل إن تقدم المعهول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعهول مرفوعاً كالمثال الأول من مثالى التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كمثال الثاني من المثالين ، فإن كان المعهول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعهول منصوباً فالعامل في أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معهول أصلاً ، وإن توسيط المعهول بين العاملين فهو معهول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل التأخر عنه معهول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعهول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَإِنَّ إِلَى أَيْنَ النِّجَاهَ بِبَقْلَاتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاهِقُونَ أَخِيسِ أَخِيسِ
لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منها إليه لوجب أن يحمل أحدهما في لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإيهار في الثاني « أتاك أتاك اللاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإيهار في الأول « أتاك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعهول وإنما وجه الأول وحده وآتى بالثانية توكيداً للغرض الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول أمرىء القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعهول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعهول ، إذ لو توجهها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني =

= قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنا أَسْتَعِي لِجَنْدِي مُؤْتَلِي وَقَدْ يُدْرِكُ الْجَدَّ الْمُؤْتَلَ أَمْتَالِي
ولصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الموجه إلى « قليل من المال » .
ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول عذوف يرشد إليه جموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفافى قليل من المال ولم أطلب المال ، وهذا معنى مستقيم تمام الاستقامة لا يعارض بعضه ببعض ولا يعارض ما بعده من كلامه .
هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع
وبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاتاً عن ذكرها لثلا نظيل عليك .

ثم أعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعليين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ
عليه قطران) وإما أن يكونا وصفين إما اسمى فاعلين نحو قول الشاعر :
عُهِدْتَ مُفِيتاً مُغْنِياً مَنْ أَجْرَتْهُ فَلَمْ أَتَحِدْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْتِلَاً
وإما اسمى مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتي
في كلام المؤلف :

فَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَقَ غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٍ مَعْنَى غَرِيمَهَا
وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيداً ».
وإما أن يكونا اسمى تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمهم للعلم ».
وإما أن يكونا صفتين مشبتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهر ».
وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم افروا
كتايه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُفِيرَةِ أَنَّـي أَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضرْبِ مِسْمَـاً
قوله « مسمعاً » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « أقيت »
وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثال الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَا) ^(١)، ومثال الاسمين قوله :

* عَهِدْتَ مُغِيَّبًا مُغِيَّبًا مِنْ أَجْرَتَهُ *

ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جاماً كعس وليس ، و فعل التعجب ، ونعم وبس ، وفي هذا خلاف لبعض النحوين ، وحتى المؤلف خلافاً في فعل التعجب .
ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابهاً للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفاً غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانوا بمعنى الماضي .
وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف و فعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهم جرا وسيذكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْتِلًا *

ولم أغتر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقت له على سابق أو لواحق تصل به .

اللغة : « عهدت » بالبناء للمجهول - أى عهدك الناس على هذه الصفة : أى علومك « مغيثاً » اسم فاعل من الإعاثة ، و « مغيثاً » اسم فاعل من الإغاثة « أجرته » كتلت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تزيد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء - بكسر الفاء ، بزنة السكتان - ماحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أبناء الناس يهربون إلى فنائه ، ويكرعون في إنائه » يريدون أنه كريم حامي الدمار « موئلاً » المؤهل : اسم المكان من قوله « وأل إليه يئل » مثل وعد بعد - إذا جاء إلىه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وناء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مغيثاً » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغيثاً » حال ثان من =

وَمِثْلُ الْمُخْتَلِفِينَ (هَاؤُمْ أَقْرَؤُوا كِتَابَيْهِ) ^(١).
وقد تنازع ثلاثة ، وقد يكون التنازع فيه متمدداً ، وفي الحديث :
« سَبَحُونَ وَسَكَبُونَ وَمُحَمَّدُونَ دَبَرَ كُلَّ صَلَاةٍ ثَلَاثَةَ وَثَلَاثَيْنَ » فتنازع
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ ^(٢).

= نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من »
اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومهن ، وقد أعمل فيه الثاني منها فهو مفعول به
لقوله مغينا ، مبني على السكون في محل نصب « أجرته » أجار : فعل ماض ، وتأم
الخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومحموله
لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف
نفي وجذم وقلب « أتحذ » فعل مضارع مجزوم بل ، وعلامة جذمه السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « فنادك » قناء : مفعول أول لأنـذ ، منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضارض وضمير الخاطب مضارف إليه مبني على الفتح في محل جر
« موئلاً » مفعول ثان لأنـذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغيثاً مغينا من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ،
أولهما قوله « مغيثاً » وثانيهما قوله « مغينا » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله
« من أجرته » وهذا العاملان المتقدمان امتنان يشبهان الفعل ؛ لأنـ كل واحد منها
اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منها صالح للعمل في ذلك المعمول
التأخير ، وفي كل منها ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منها يتطلب قوله « من أجرته »
مفهولاً ، وقد أعمل الثاني لقربه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ،
ولو أظهره لقال « عهدت مغيثه مغينا من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير
الذى ذكرناه - واجب لأنـ في ذكره إعادة الضمير على متاخر لفظاً ورتبة من غير
ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغيثاً مغينا من أجرته » .

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستتبع من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

الأول : أن التنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك لأن « در كل صلة » ظرف ، و « ثلاثة وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع المعمولات ، لكن قال ابن الخباز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « قلت وسرت وزبدًا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « قلت وسرت وإيه وزيداً » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أو عملت الآخرين منها كما في الحديث ، فقد أعمل تمودون في لفظ المعمولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميرهما وحذف الضميرين لكونهما فضليتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميرهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبعون ، وتمودون الله فيه إيه ، وتسكون الله فيه إيه » ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميرهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبعون وتمودون ، وتسكون الله فيه إيه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدلا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين بعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الآخر ويملئون ما عداه ، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أدبات الرواية ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضرر فيها عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمَّا تَسْتَكْسِي فَاتَّكْرَنَ لَهُ

أخرج لك يعطيك الجزييل ونائله
فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأئم به ، وأضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترب على إظهاره محظور على ما هو قاعدة الباب .

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره^(١) ، وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْلَ بِعَمَرِي »^(٢) ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيَّهُمْ ضَرَبَتْ وَأَكْرَمَتْ » ، أو « شَتَمَتْهُ » خلافاً لبعضهم^(٣) ، ولا في معمول متوسطٍ نحو « ضَرَبَتْ زَيْدًا وَأَكْرَمَتْ » خلافاً للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول منفصل عن المعمول للغلوظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضيق فلا يقوى على العمل وهو منفصل من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ المعمول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه - خرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لمقالة المبرد بمثاليين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعل التعجب سواءً كانا بلفظ الماضي أم كانوا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول - وهو « مَا أَحْسَنَ وأَجْلَ زَيْدًا » لما كان على صورة الماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فصلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً ، والفاعل لا يجوز حذفه ؟ فيقتصر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمود لا يحيى ذلك لعلة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين ، وبيننا رأي الجمود في إعراب المثال الذي تقدم فيه المعمول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه المعمول بين العاملين الذي خالف فيه أبو على الفارسي .

* قَوْمَهَا هَبَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَهُ *

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ،

وعجزه قوله :

* وَهَبَّاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نُواصِلُهُ *

الفة : « هَبَّاتَ » اسم فعل ماض معناه بعد ، و « العَقِيقِ » اسم موضع يعنيه ، و « خَلٌّ » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والخدن والخدن ، والحب والحبيب ، والشبة والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ، و « نُواصِلُهُ » مضارع من المواصلة والوصل .

الإعراب : « هَبَّاتَ » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « هَبَّاتَ » توكيده للأول « العَقِيقِ » فاعل هَبَّاتَ الأول ، وأما هَبَّاتَ الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما آتى به لتفوية معنى البعد المستند إلى العقيق ، وسيأتي منزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع « به » جار و مجرور متعلق بمذدوق صلة الاسم الموصول « وَهَبَّاتَ » الواو حرف عطف ، هَبَّاتَ : اسم فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « خَلٌّ » فاعل هَبَّاتَ الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة « بِالْعَقِيقِ » جار و مجرور متعلق بمذدوق صفة خَلٌّ « نُواصِلُهُ » مرفوع بالضمة الظاهرة « نُواصِلُهُ » جار و مجرور متعلق به ، فاعل هَبَّاتَ الأخير نُواصِلُهُ : فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هَبَّاتَ هَبَّاتَ العَقِيقِ » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسمان فعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العَقِيقِ » ومع أن كل واحد من العاملين المتقددين صالح للعمل في المعمول المتاخر فإن العمل للأول منهما ، وليس للثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتاخر مطلوبآً لـ كل واحد من العاملين المتقددين من جهة المغف ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن المعمول المتاخر - وهو قوله « العَقِيقِ » - مطلوبآً من حيث المغف للعامل الأول من العاملين المتقددين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لمجرد التقوية لمعنى العامل الأول و توكيدته ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعدها لا مزيد عليه . =
(١٣ — أوضح المسالك ٢)

خلافاً له وللجهْر جانِي ؟ لأنَّ الطالب المعمول إنما هو الأول ، وأما الثاني
فلم يُؤتَ به للإسناد ، بل مجرّد التقوية ، فلا فاعل له ، ولماذا قال :
* أَنَاكِ أَنَاكِ الْأَحِقُونَ أَخْبِسِي أَخْبِسِي *

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من
زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكِّد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام
زيد » رداً على من تردد أو أنسَكَرَ القيام ، وتارة تريد أن تؤكِّد كون القيام المعلوم
واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » رداً على من تردد أو أنسَكَرَ نسبة المعرف بمحصوله
- وهو القيام - إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكِّد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد
وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » رداً على من أنسَكَرَ أو تردد في هذا المضمن ،
وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بقام الثاني لتنسنه
إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإنما كان الكلام من
المهيع الثالث ، وإنما أتيت به لتؤكِّد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد
على مخاطب لك أنسَكَرَ قيامه أو تردد فيه ، وهبنا نجد الأمر كذلك ، فكأنَّ الشاعر
استشعر إشكالاً من منكر أو ترداً من متربدة في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه
أحباؤه ؟ فأني بيهات الثاني ليؤكِّد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فاقفِمْ
هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِيَغْلِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق
تتصل به .

المعنى : الظاهر أنَّ الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم
في أزره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته تجده
في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر السكاف في « أَنَاكِ » أو خاطب
نفسه إن قرأته بفتح السكاف ، وفي البيت على هذا التفاتات على ما هو مذهب السكاكي
الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَنَاكِ أَتَوْكِ » أو « أَتَوْكِ أَنَاكِ » ،
ولا في نحو :

* وَعَزَّةُ مَطْلُولٌ مَعْنَى غَرِيمُهَا *

بل « غريمها » مبتدأ ، و « مطلول » و « معنى » خبران ، أو « مطلول »
خبر ، و « معنى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَنَاكِ أَنَاكِ
اللاحقون » .

ويروى « أَنَاكِ أَنَاكِ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أَنَاكِ » أني : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبني على
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَنَاكِ » توكيد للأول من باب توكيد الفعل
بالفعل ، وإنما أني بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثاني في
الكاف « اللاحقون » فاعل أني الأول ، مردود بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم ، والثون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبني على
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَنَاكِ أَنَاكِ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من
باب التنازع ، بل العامل الثاني قد أني به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما
لابد منه أن يعمل أحد العاملين لفظ المعمول ويعمل الآخر في ضميره ؛ فلو أعمل العامل
الأول في لفظه لقال : « أَنَاكِ أَتَوْكِ اللاحقون » ولو أعمل العامل الثاني في لفظه
لقال : « أَتَوْكِ أَنَاكِ اللاحقون » لكنه لم يقل واحداً من هذين التركيبين ؛ فدل على
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيئات العقيق » جارياً على هذا
النحو أيضاً .

٤٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما
ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَهُ *

اللغة : « مطول » اسم مفعول من قوله : مطل الدين ، إذا سوف فيقضاء الدين
ولم يؤده ، و « فوق » اسم مفعول من قوله : عناء الأمر يعنيه - بتضييف عين
ال فعل وهي التون - إذا شق عليه وسبب له العنا .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل
قضى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضارف و « ذى » مضارف إليه مجرور بالياء نسبة
عن السكراة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضارف و « دين » مضارف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « فوق » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين
« غريم » غريم : مفعول به لوفي ، وغيره مضارف وضمير الغائب مضارف إليه « وعزه »
الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مطول » خبر مقدم
مرفوع بالضمة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضم مقدرة على الألف
المحددة للتخاص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة
الظاهرة ، وغيره مضارف وضمير الغائب العائد إلى عزة مضارف إليه مبني على السكون
في محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول
الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من
الإعراب مستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزه مطول معنی غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه
عاملان أولهما قوله مطول وثانيهما قوله معنی ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله
غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يتطلب ذلك العمول المتأخر على أنه نائب
فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؟
لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون التنازع فيه سبباً مرفوعاً ، بـألا يكون سبباً
أصلاً ، أو يكون سبباً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان
التنازع فيه - وهو غريمها - سبباً لكونه اسماً ظاهراً مضارفاً إلى ضمير عزة ، وهو
مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

— والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « مطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذا الخبران هما العاملان المتنازعان ، وقوله « غيرها » هو المعمول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافعاً لضمير الغريم لا يكون مرتبطاً بالمبتدأ ، فكان يجب أن ييرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترًا فيه – على ما هو مذهب البصريين كأن تقدم مشروحاً في باب المبتدأ والخبر – فكان يجب أن يقول : وعزّة مطول هو معنى غيرها ، أو يقول : وعزّة مطول معنى هو غيرها .
ولمذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرجه عن باب التنازع .

الأول: أن يكون « مطول » خبراً مقدماً ، و « معنى » خبراً ثانياً مقدماً ، و « غيرها » مبتدأ مؤخراً ، والجملة خبر المبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أغرىنا عليه البيت؟ فالإنسان المتقدمان ليسا عاملين؟ لأنهما خبران ، والمؤخر ليس عمولاً لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملًا في المبتدأ عند جمهورة النعامة ، بل الاسم التأخير هو العامل في الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر .

الثاني: أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » حاد من غيرها ، و « غيرها » نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم في الكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للتأخير عامل واحد هو مطول .

الثالث: أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » صفة لمطول ، و « غيرها » نائب فاعل لمطول ؟ فالتقدم الطالب للتأخير أيضاً – على هذا التوجيه – عامل واحد هو مطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولاً فلأنه أجاز التنازع في السببي المنصب ، ومن أمثلته قولك « زيد ضربت وأكرمت أخاه » وهذا المثال =

ولا يمتنع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السبيـ
منصوب .

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئتـ باتفاق ، واختارـ
الكوفيـون الأولـ لـستـقهـ ، والبصريـون الآخرـ لـقـرـبـهـ^(١) .

فإن أعملـنا الأولـ في المـتنازعـ فيهـ أعملـنا الآخرـ في ضـميرـهـ ، نحو « قـامـ
وـقـدـاـ - أوـ وـضـرـبـهـماـ ، أوـ وـرـزـتـ بهـماـ - أـخـواـكـ » ، وبـضمـهمـ يـجـيزـ
حـذـفـ غـيرـ المـرـفـوعـ ؛ لأنـهـ فـضـلـةـ ، كـقولـهـ :

= يـأـنـيـ فـيـهـ مـاـ قـالـهـ فـيـ بـيـتـ كـثـيرـ ، فـجـوزـ هـذـاـ وـمـنـ ذـاكـ مـنـ التـحـكـمـ ، وـأـمـاـ ثـانـيـاـ فـلـأـنـهـ يـجـوزـ
أـنـ يـكـونـ «ـغـرـيمـهاـ» مـرـفـوعـاـ بـالـعـامـلـيـنـ جـيـعاـ عـلـىـ مـاـ هـوـ مـذـهـبـ الفـرـاءـ ، وـيـجـوزـ أـنـ
يـكـونـ أـحـدـ الـوـصـفـيـنـ رـافـعـاـ لـلـفـرـمـ وـالـثـانـيـ رـافـعـاـ لـضـميرـهـ كـمـاـ يـقـولـ الـبـصـرـيـوـنـ ، وـلـكـنهـ
لـمـ يـبـرـزـ الضـميرـ لـظـهـورـ لـلـرـادـ ، وـفـيـ هـذـاـ الـعـدـرـ كـفـايـةـ .

(١) لقد تأملـناـ فـيـاـ حـمـلوـهـ عـلـىـ التـنـاـزعـ مـنـ آـيـاتـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ فـوـجـدـنـاـهـاـ جـارـبـةـ
عـلـىـ إـعـالـ إـعـالـ الأـقـرـبـ إـلـىـ الـعـمـولـ ، وـكـذـلـكـ مـاـ ذـكـرـوـهـ مـنـ الـحـدـيـثـ النـبـوـيـ ،
وـتـأـمـلـ قولـهـ تـعـالـيـ : (ـهـاـؤـمـ اـقـرـءـ وـاـكـتـابـهـ) فـإـنـكـ لـوـ طـبـقـتـ قـوـاعـدـ هـذـاـ الـبـابـ عـلـىـ
هـذـهـ الآـيـةـ الـكـرـيـةـ أـيـقـنـتـ أـنـ الـعـاـمـلـ فـيـ (ـكـتـابـهـ) هـوـ اـقـرـأـوـهـ ، إـذـ لـوـ كـانـ الـعـاـمـلـ هـوـ
(ـهـاـؤـمـ) لـكـانـ يـتـعـيـنـ ذـكـرـ الضـميرـ معـ (ـاـقـرـأـوـاـ) فـكـانـ يـقـالـ : هـاـؤـمـ اـقـرـأـوـهـ كـتـابـهـ
لـأـنـ الضـميرـ لـمـ يـحـذـفـ مـنـ الـعـاـمـلـ الثـانـيـ إـذـ أـعـمـلـ إـلـىـ أـعـمـلـ إـلـىـ الـكـرـيـةـ فـإـنـ
هـذـهـ الضـميرـ عـمـدةـ أـمـ كـانـ فـضـلـةـ ، أـمـاـ لـوـ أـعـمـلـناـ الـعـاـمـلـ الثـانـيـ فـيـ الآـيـةـ الـكـرـيـةـ فـإـنـ
الـعـاـمـلـ إـلـىـ يـعـمـلـ فـيـ ضـميرـ الـعـمـولـ ثـمـ يـحـذـفـ هـذـاـ الضـميرـ لـكـونـهـ فـضـلـةـ ، وـذـلـكـ
مـاـ جـرـتـ الآـيـةـ الـكـرـيـةـ عـلـيـهـ ، ثـمـ تـأـمـلـ قولـهـ تـعـالـيـ : (ـآـتـوـيـ أـفـرـغـ عـلـيـهـ قـطـراـ) تـجـدـهـاـ
جـرـتـ عـلـىـ إـعـالـ إـعـالـ الثـانـيـ فـلـنـظـعـ الـعـمـولـ ، وـلـوـ جـرـتـ عـلـىـ إـعـالـ إـعـالـ الثـانـيـ
لـقـلـيلـ آـتـوـيـ أـفـرـغـهـ عـلـيـهـ قـطـراـ ، وـلـاـ شـكـ أـنـ اـتـابـعـ أـسـلـوبـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ الـذـيـ هـوـ
أـفـصـحـ كـلـامـ وـأـرـقـ أـسـلـوبـ أـوـلـيـ وـأـحـرـىـ .

٢٤٢ - بِعَكَاظِ يُعْشِي النَّاظِرِ - نَإِذَا هُمْ أَمْجُوا شَعَاعَهُ
وَلَنَا أَنَّ فِي حَدْفِهِ تَهْيَةً الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَهُ عَنْهُ، وَالبَيْتُ ضَرُورَةٌ .
وَإِنْ أَغْمَنَا الثَّانِي ، فَإِنْ احْتَاجَ الْأُولُّ مَرْفُوعٌ فَالْبَصَرِيُّونَ يُضْمِرُونَهُ ،
لَا مَنْتَعَ حَذْفُ الْمُمْدَدَةِ ، وَلَا إِلَيْهِمَا قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ

٢٤٢ - هَذَا بَيْتُ مِنَ الْكَاملِ ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ عَائِدَةَ بَنْتِ عَبْدِ الْطَّلْبِ
ابْنِ هَاشِمٍ .

اللَّفْظُ «عَكَاظ» هُوَ بضمِّ أولِهِ، بزنةِ غَرَابٍ - مَوْضِعٌ كَانَتْ تَقَامُ فِيهِ سُوقٌ مُشْهُورَةٌ
يَجْتَمِعُ فِيهِ الْعَرَبُ لِلتِّجَارَةِ وَالْمَفَارِخَةِ «يُعْشِي» مَضَارِعٌ أَعْشَاهُ إِذَا أَصَابَهُ بِالْعَشاِ ،
وَأَصْلُ الْعَشاِ ضَعْفُ الْبَصَرِ لِيَلَا ، وَالْمَرَادُ هُنَا ضَعْفُ الْبَصَرِ مُطْلَقاً «شَعَاعَهُ» الشَّعَاعُ
- بضمِّ أولِهِ بِزَنَةِ الْغَرَابِ - خِيوَطُ الضَّوءِ أَوْ بِرِيقِهِ وَلِعَانِهِ .
الإِعْرَابُ : «بِعَكَاظِ» الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍ ، وَعَكَاظٌ : مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ ، وَعَلَامَةُ جَرِهِ
الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعُلُومِيَّةِ وَالثَّانِيَّةِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِمْ جَمَعُوهُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي سَجْمٍ بَاقِ شَعَاعَهُ

«يُعْشِي» فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ مَقْدُورَةٍ عَلَى الْيَاءِ «النَّاظِرِينَ» مَفْعُولُ بِهِ
لِيُعْشِي مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ «إِذَا» ظَرْفِيَّةٌ تَضَمِّنَتْ مَعْنَى
الشَّرْطِ ، مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ نَصْبٍ «هُمْ» فَاعِلٌ لِفَعْلٍ مَعْذُوفٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ
بَعْدَهُ «لَهُوا» فَعْلٌ مَاضٌ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلٌ ، وَالْجَمَلَةُ لَا تَحْلِي لَهَا مَفْسِرَةً «شَعَاعَهُ»
شَعَاعٌ : فَاعِلٌ يُعْشِي ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَشَعَاعٌ مَضَافٌ وَضَمِيرٌ الْفَائِبُ
مَضَافٌ إِلَيْهِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُ الشَّاعِرِ «يُعْشِي . . . لَهُوا شَعَاعَهُ» حِيثُ أَعْمَلَ الْعَامِلَ الْأُولَى
- وَهُوَ «يُعْشِي» - فِي لَفْظِ الْمَعْوَلِ - وَهُوَ «شَعَاعَهُ» فَارْتَفَعَ هَذَا الْمَعْوَلُ عَلَى أَنَّهُ
فَاعِلٌ ، وَأَعْمَلَ الثَّانِيَ فِي ضَمِيرِهِ ؛ فَنَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، ثُمَّ حَذَفَهُ ، وَلَوْ ذَكَرَهُ
لَقَالُ «يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمْ لَهُوا شَعَاعَهُ». وَهَذَا الحَذْفُ مَا لَا يَجْزُوزُ الْبَصَرِيُّونَ
إِلَّا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ .

نحو « رَبَّهُ رَجُلًا » و « نِفْمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاية سيبويه ، وقال الشاعر :

* جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي * ٢٤٣

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومحبه قوله :

* لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلٍ مُهْمَلٍ *

ولم أغتر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جفوني » ماض من الجفاء مستند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بغيرك ما يسوءه أو أن تترك موته ، وتقول : جفاه يجفوه جفاه وجفوة « الأخلاق » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعن « جميل » هو الأمر الحسن الذي تجعل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « مهمل فلان الأمر الفلافي » إذا لم يعأبه ولم يعطه شيئاً من عنائه ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المهدوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التحدّر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للواقية ، وياء التسلّكم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجذم وقلب « أJeff » فعل مضارع مجزوم بلـ ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الأخلاق » مفعول به لأJeff ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنِّي » إن : حرف توكيـد ونصـب ، والنون للواقية ، وياء التسلّكم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار و مجرور متعلق بقوله مهمـل الآـني ، وغير مضـاف و « جميل » مضـاف إليه مجرور بالـسـكـرة الـظـاهـرـة « من » حـرـفـ جـرـ « خـلـيلـ » خـلـيلـ : مجرـورـ بـمنـ ، وـعلـامـةـ جـرـهـ كـسـرـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ ماـ قـبـلـ يـاهـ التـسـلـكـمـ منـ ظـهـورـهـ اـشـتـغالـ الـحـلـ بـحـرـكـةـ الـنـاسـيـةـ ، وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـمـحـدـوـفـ صـفـةـ جـمـيـلـ ، وـخـلـيلـ مـضـافـ وـيـاهـ التـسـلـكـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنـيـ عـلـىـ الفـتـحـ فـيـ مـحـلـ جـرـ « مهمـلـ » خـبرـ إـنـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـتقـدـيرـ الـسـلـامـ : إـنـيـ مهمـلـ لـغـيرـ جـيـلـ حـاـصـلـ مـنـ خـلـيلـ .

والكسائي وهشام والشهيلي يُوجِّبون المدفَعَ تَمَثِّلًا بظاهر قوله :

٤٤٤ - تَعْقَقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ

الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أخف الأخلاص » حيث أعمل المعمول الثاني - وهو « لم أخف » - في لفظ المعمول التآخر - وهو « الأخلاص » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واؤ الجماعة ؛ فلازم على ذلك أن يعود الضمير على متاخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متاخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع لما لا بد للسلام منه .

٤٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقة بن عبدة يمدح الحارث بن جبطة الغساني ، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتامه :

تَعْقَقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَمُهُ وَكَلِيبُ
اللغة : « تعقق » أي : استر ، و « الأرضي » شجر ، و « بذت » أي : غلت
و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعيدي .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستر لها الصيادون في شجر قبل ضخم ليختلواها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاثتهم ، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته بقرة هذا وصفها في سرعة السير والنجاء براً كها من أحوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعقق » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرضي » جار و مجرور متعلق بتعقق « لها » جار و مجرور متعلق بتعقق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائية العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة « بذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى البقرة « نبلهم » بذل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبذ مضارف وضمير الصيادين مضارف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذي هو فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً

إذ لم يقل «**تَعْقُوا**» ولا «**أَرَادُوا**».

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعامل لها ، نحو «**قَامَ وَقَمَدَ أَخْوَاكَ**» وإن اختلفا أحضرته مُؤخراً ، كـ «**غَرَبَنِي وَضَرَبَتُ زَيْدًا هُوَ**» .

وإن احتاج الأول لمنصوب لفظاً أو محلاً ، فإن أوقع حذفه في لبسٍ أو كان العامل من باب «**كان**» أو من باب «**ظنَّ**» وجب إضمار المعمول مُؤخراً ، نحو «**اسْتَعْمَنْتُ وَأَسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ يَهِ**^(١) ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

ـ لـ ، وجعل «**كليب**» معطوفاً على النيل ، ويكون المعنى على هذا أن النيل غلت القراءة ، وأنها وقعت فيها أرادوه لها ، وهذا معنى غث سبع بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؟ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوقف بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة - منهم السكسي وحسام من الكوفيين والمسهيلي وابن مضاء من المغاربة - على أنه إذا أحمل ثانى العاملين في لفظ المعمول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً ؛ لثلا يلزم على ذكره عود الضمير على متاخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله «**رَجَال**» فاعل بقوله «**أَرَادُهَا**» وحذف ضمير الرجال من «**تَعْقَ**» ولو أظهره لقال «**تَعْقُوا** و**أَرَادُهَا رَجَال**» .

وهذا الذي ذكره ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في «**تَعْقَ**» ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «**رَجَال**» فإن قلت : فرجال جمع ، والذى يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار متأخراً في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكان بصدر أن ضمر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرة لكونه فصلة ، ولا سيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم =

صَدِيقًا إِيَاهُ ، وَظَنْتِي وَظَنَّتُ زَيْدًا قَاءً إِيَاهُ » ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضرم مقدمًا ، وقيل : يظهر ، وقيل : يمحض ، وهو الصحيح ، لأنَّه حَذْفٌ لِلدليل .

وإنْ كان العامل من غير بابِ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنسوب ، كـ « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

* إِذَا كُنْتَ تُرضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبَ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملحة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس مكناً أيضًا ، لأنَّه لا يدرك بعد الحذف أزيد من ساعان به أم مستعان عليه ، بل المتدار إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤدياً إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يتعين على التكلم الصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخراً متعيناً .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جِهَارًا فَكُنْ فِي الْقَيْبِ أَحْفَظْ لِلْوَدَ *

ولم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، وبعده قوله :

وَأَلْغَ أَحَادِيثَ الْوُشَاءِ فَقَلَما يُخَالِ وَاشِ غَيْرِ جِهَارَانِ ذِي وَدَ
اللغة : « جهاراً » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب - أي عياناً ومشاهدة « القيب » :
كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثليث الواو - الودة والمحبة .
المعنى : يمحض الشاعر على الألا تكتفي في مودة صديفك بأن ترضيه في حال حضوره .
ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيابه بأكثر مما يكون منه .
ومنه في حال البيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » طرفة تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ،
وقاء المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضي : فعل مضارع .
مرفوع بضمقة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير
القية العائد إلى الصاحب الآتي منعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضي : -

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُهَمَّلُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ، وكان ذلك الأسم مخالفًا في الإفراد والتذكير أو غيرها للاسم المقصَر له — وهو للتنازع فيه — وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَطْنَعْتُ يَظْمَنَنِي أَخَا الزَّيْدِينَ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأنَّ الأصل « أَطْنَعْتُ يَظْمَنَنِي أَخَا الزَّيْدِينَ أَخَوَيْنِ » فأظنُّ : يطلب « الزَّيْدِينَ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يظمني » يطلب « الزَّيْدِينَ » فاعلاً ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولاً ؛ فاعتَلَنَا الْأَوَّلُ ، فَنَصَبَنَا الْأَسْمَيْنِ ، وما « الزَّيْدِينَ أَخَوَيْنِ » وأضمرنا في الثاني ضمير « الزَّيْدِينَ » وهو الألف ، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلَّم ، والياء مخالفة لأخرين الذي هو مُفَسَّرٌ للضمير الذي يُؤْتَى به ، فإنَّ الياء للمفرد ، و « أَخَوَيْنِ » تثنية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بين إضماره مُفرَداً ليُوَافِقَ الْحَبَرَ عَنْهُ ، وبين إضماره مُثَنِّيَ .

فعل مضارع مرفوع بضمَّة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، مرفوع بضمَّة الظاهرة « فـكـنْ » الناء واقمة في جواب إذا ، كـنْ : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغـيـب » جار و مجرور متعلق بمحدود حال من اسم كـنْ « أحـفـظْ » خـبـرـكـنـ منـصـوبـ بالفتحـةـ الظاهرةـ « لـلـوـدـ » جار و مجرور متعلق بأـحـفـظـ ، و الجملـةـ مـنـ كـنـ واسمـهـ و خـبـرـهـ لاـ محـلـ منـ الإـعـرـابـ جـوابـ إذاـ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني — وهو « يرضيك » — في لفظ المفعول — وهو « صاحب » — مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكورة ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلب مفعولاً ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأنَّ فيه عود الضمير إلى متاخر من غير ضرورة تمحوج إليه ؛ لأنَّه ليس عمدة لابد منه في الكلام حتى تتحمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق المفسّر ، وفي كل منها مذكور ، فوجب العدول إلى الإظهار ، فقلنا
 «أخاً» فوافق الخبر عنه ، ولم يضره خالفته لـ «أخوين» ، لأنه اسم
 ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .
 ولم يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخرين ، لأن «يُظْهِنِي» لا يطلبه ،
 لكونه منفي والمفعول الأول مفرد .
 وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفة ، وإضماره على وفق
 الخبر عنه .

هذا باب المفعول المطلق

أى : الذي يصدق عليه قوله «مفعول» صدقًا غير مقييد بالجارة .
 وهو : اسم يُؤكَد عامله ، أو يُبيَّن نوعه ، أو عدده^(١) ، وليس خبراً

(١) أومأ المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يوثق به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها توكيـد معنى عامله ، والثاني بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرآن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميـز عن أخيـه .

فاما المؤكـد فصورته أن يكون مصدراً منكراً غير مضـاف ولا موصـوف ، سواء أـكان عـاملـه فـعلاـ نحو قولـك «ضرـبت ضـربـا» أمـ كان عـاملـه وصـناـ نحو قولـك «أـنا ضـارـب زـيـدا ضـربـا» ومنـه قولـه تعـالـى : (والـذـارـيـات ذـرـوا) وـنـحـو قولـه سـبـحانـه (والـاصـافـات صـنـاـ) وـقولـه (والـاعـصـافـات عـصـنـاـ) وـسوـاء أـكان عـاملـه مـن مـادـة كـمـذـين المـاثـالـيـن ، أمـ كان عـاملـه مـن مـادـة مـرـادـة لـادـتـه نحو قولـك : «قـعـدـت جـلوـساـ» وـقولـك «أـنا قـاعـد جـلوـساـ» .

=

= فإن قلت : أتكم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أتكم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكدة والمأكدة ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف وللمعنى ليس متهدما ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا زردد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما زردد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكذلك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

* * *

وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قوله « صنعت صنع الحكاء » ومنه مثال الناظم « سرت سير ذي رشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقروناً بأجل الدالة على المعهد أو الجنسية الدالة على السكلال ، نحو قوله « دافعت عن على الدفاع » تزيد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين الخطاب ، وذلك إذا كان بينك وبين الخطاب عهد في دفاع معين ، أو تزيد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأجل ينتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قوله : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافاً إلى المصدر ، نحو قوله « رضيت عن على أجل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلي بأجل ، نحو « أكرمت علياً ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالاً على نوع من أنواع عامله ، نحو قوله « سرت الحب » و « رجعت الفقيرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافاً إلى المصدر ، نحو قوله « أحبيته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » . ومنه بيت الجنون وهو الشاهد ٤٦ الآتي .

=

ولا حالاً ، نحو « ضَرَبَتْ ضَرَبَةً » أو « ضَرَبَ الْأَمِيرَ » أو « ضَرَبَتِينِ »
بخلاف نحو « ضَرَبَكَ ضَرَبَ أَلِيمَ » و نحو (ولَى مُذِرًا)^(١) .
وأَكْثَرُ مَا يَكُونُ المفعولُ المطلقُ مَصْدَرًا .

والمصدر : اسْمُ الْحَدِيثِ الْجَارِيُّ عَلَىِ الْفَعْلِ .

وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضْوِيًّا » و « أَعْطَى
عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر^(٢) .

الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسْمًا آلة للعامل فيه ، نحو قوله « ضربته
سوطاً » أو « ضربته عصاً » .

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاثة صور :

الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا مختوماً بباء الوحدة ، نحو قوله « ضربته
ضربةً » و « جلدته جلدةً » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا مختوماً بعلامة ثنائية أو علامة جمع ، نحو قوله
« ضربته ضربتين » أو قوله : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناظم « سرت سيرتين » .
الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد يميزه بمصدر ، نحو قوله :
« أشرت إليه عشر إشارات » و منه قوله سبعاهن (فاجلدوهم عَانِين جلدة) .

وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالاً على ما تدل عليه كل صورة
منهما ، فنحو « سرت سيري زيد » يدل على النوع وعلى توكيده العامل جميعاً .

والمصدر المؤكَد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذي ذكرناه في بيانه ، أما الدال
على النوع والدال على العدد فإن كلاً منهما يدل على التوكيد فزيادة على ما تدل عليه
صورته ، إلا أن النهاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذي تدل عليه ، ولم ينظروا
إلى دلالته على التوكيد لأنَّه أمر عام يكُونُ فيه ويكونُ في غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النحل .

(٢) اسم المصدر : اسْمٌ يَدُلُّ عَلَىِ الْمَعْنَىِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِِ الْمَصْدُرُ – وَهُوَ الْحَدِيثُ –
وَلَكِنْ حِرْوَفَهُ تَنْقُصُ عَنْ حِرْوَفِ مَصْدُرِ الْفَعْلِ الْمُسْتَعْمَلُ مَعَهُ ، وَمِنْ أَمْثَالِهِ قَوْلُهُمْ : =

واعمله إما مصدر مثله نحو (فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَّ أُوكُمْ جَزَّاءاً مَوْفُوراً) ^(١)، أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكُلِيماً) ^(٢)، أو وصف نحو (وَالصَّافَاتِ صَفَا) ^(٣).

وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لها ^(٤).

= كتته كلاما ، وسلمت عليه سلاما ، وقبلته قبلة ، وتوصأت وضوءا ، واغسلت غسلا ، وأعطيته عطاء ، وأجبته جابة ، وأوقدت النار وقودا ، وصليت عليه صلاة ، وراقتبه رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يعلم عمل المصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » فقبلة في هذا الحديث اسم مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته » كما تفعل لو وضعت المصدر في موضعه قلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ، وقد مضى التحيل بهذا الحديث في باب الفاعل (ص ٨٤ من هذا الجزء) وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل ، أم هو المصدر ، أم أن كلام من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر ؛ ولم يلم في ذلك أربعة مذاهب : الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر . وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومنها الفعل . وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلام من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل لل فعل وحده ، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذى يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =

= فاما السكوفيون فقد ذكر كل واحد من أنتمم دليلا على ما ذهبا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذي تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اتعل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، وبيان ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وسام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذًا ، وأل الماضى في هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانيهن - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضي بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اتعل الفعل اعتل المصدر فقيل : قام وصيام ولذا ، والأصل قواه وصوم ولوذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة في مصدر فعل أهل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواه ، ولاوذ لواذا ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما يعتل الفعل في هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل في الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثاني : أنا وجدنا الفعل يعتل في المصدر ، فإنك إذا قلت « قعد قعدا » كان « قعوا » منصوبا يقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فيكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضربا » كان « ضربا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصا على مذهبكم عشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونم وبئس و فعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروع لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فاما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة في ذلك .

وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، وي بيان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتمكن لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلاً للقيود يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلاً للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، بدليل أن الكلام المفید قد يتراكب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغني عن الاسم ، بدليل أن الكلام المفید لا يتراكب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغني عما عداه يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ولا يستغني عن غيره ، فيكون المصدر أصلاً للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضاً على شيئاً وها الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجري على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألسنت ترى أنا تقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثي يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثي يكون على زنة مفعول ، وهم جرا ، والمصدر مختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغة المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلاً للمصدر .

فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب النسبة والشاكلة في المادة الواحدة ، وكم من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، إلا ترى أن « (يعد ، ويصف) قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتد ، وند » طلباً لشاكلة « (يعد) » ولم يقل أحد إن « (يعد) » أصل نحو « أعد ، وتد ، وند » ثم إلا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف المهمزة لاستقال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف المهمزة أيضاً « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمحانسة « أكرم » إذ ليس في مجبيها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليـكرم ونـكرم وـتكـرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلاة لمحانسة كلاة لا يدل على إن إحدى السկاعتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلاة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل لـ الكلمة المفعول فيها ، وانظر فيما ثلثت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : (والذاريات ذروا) وقوله سبحانه : (والصفات صفاً) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قوله : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد مدحوم مدحاً » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قوله : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل لـ الأسماء الجامدة التي تقع معهولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نوابض المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؟ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

وأما قولهم : «إن المصدر يذكر تأكيداً لل فعل ؟ فيدل ذلك على الفعل أصل المصدر لأن رتبة المؤكـد - بـكسر الكـاف - بعد رتبة المؤكـد - بـفتح الكـاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غـايـة في العـجـب ، لأن كـون السـلـكـة مـؤـكـدة لـكـلـمة أخـرى لا يـدلـ على أصـالـة وـلاـ فـرـعـيـة ، وـنـحـنـ نـعـلمـ أنـ التـوـكـيدـ عـلـىـ ضـرـبـيـنـ توـكـيدـ لـفـظـيـ بـتـسـكـرـارـ الـفـظـ بـعـيـنـهـ أوـ بـعـرـادـفـ ، وـيـقـعـ فـيـ الـأـسـمـاءـ نـحـوـ «ـجـاءـ زـيـدـ زـيـدـ» وـفـيـ الـأـفـعـالـ نـحـوـ «ـجـاءـ جـاءـ زـيـدـ» وـفـيـ الـحـرـوفـ «ـنـعـمـ فـعـلـتـ كـذـاـ» وـفـيـ الـجـلـ نـحـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (ـكـلـاـ سـوـفـ يـعـلـمـونـ ثـمـ كـلـاـ سـوـفـ يـعـلـمـونـ) وـلـمـ يـقـلـ أـحـدـ إـنـ الـفـظـ الـأـوـلـ أـصـلـ الـفـظـ الـثـانـيـ وـلـاـ عـكـسـهـ ، وـإـلـاـ كـانـ الـفـظـ أـصـلـ لـنـفـسـهـ أـوـ لـرـادـفـهـ ، وـهـذـاـ مـاـ لـيـتـصـورـهـ أـحـدـ .

وأما قولهم : «إـنـ وـجـدـنـاـ كـثـيرـآـ مـنـ الـأـفـعـالـ لـيـسـ لـهـ مـاصـدـرـ إـلـيـهـ» فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن عشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكتثر استعماله ، وبهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ، فإننا نعلم أن الجمـعـ فـرعـ عـنـ الـفـردـ ، وـكـمـ مـنـ الـجـمـعـ قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبايل ، وعباديد ، وشاطيط ، ومحاس ، وملاحم ، وهذه جمـعـ لم يـعـدـ فـيـ كـلـامـ الـعـربـ لـوـاعـدـ مـنـهـ مـفـرـداـ ، وـمـنـ ذـكـرـ مـنـ النـعـاـ لـوـاحـدـ مـنـهـ مـفـرـداـ فإـنـماـ ذـكـرـهـ عـلـىـ قـيـاسـ نـظـائـرـهـ فـيـ الزـنـةـ ، وـلـمـ يـذـكـرـهـ عـلـىـ أـنـ مـعـهـ مـنـ الـعـربـ الـحـتـيجـ بـكـلـامـهـ ، وـلـمـ يـمـنـعـ وـجـودـ هـذـهـ الـجـمـعـ مـنـ غـيرـ وـجـودـ مـفـرـدـاتـ لـهـ مـنـ أـنـ يـظـلـ الـمـرـدـ أـصـلـ وـالـجـمـعـ فـرـعاـ عـلـيـهـ ، وـأـيـضاـ قـدـ وـجـدـنـاـ مـصـادـرـ لـأـفـعـالـ لـهـ مـثـلـ قـوـلـهـ : وـيـحـهـ ، وـوـيـلـهـ ، وـوـيـهـ ، وـوـيـسـهـ ، وـأـهـلـهـ ، وـسـهـلـاـ ، وـأـفـةـ ، وـنـفـةـ ، فـمـاـ كـانـ جـوـابـ لـكـمـ عـلـىـ وـجـودـ هـذـهـ مـصـادـرـ بـدـوـنـ أـفـعـالـ فـوـ جـوـابـ لـنـاـ عـلـىـ تـلـكـ الـأـفـعـالـ مـنـ غـيرـ وـجـودـ مـصـادـرـ لـهـ .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدریياً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتنتهي للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الاتصال على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرَ » ، وـ « اشْتَقَلَ الصَّمَاءَ » ، وـ « ضَرَبَتُهُ ضَرَبَ الْأَمِيرِ الْأَكْصَى » ، إِذَا الأصل « ضَرَبَ بِمِثْلِ ضَرَبِ الْأَمِيرِ الْأَكْصَى » خَذْفَ الموصوف ثُمَّ المضاف ، أو ضميره نحو « عَنْدَ اللَّهِ أَظْنَهُ جَالِسًا » ونحو (لَا أَعْذِبُهُ أَحَدًا)^(١) ، أو إِشارةٌ إِلَيْهِ ، كـ « ضَرَبَتُهُ ذَلِكَ الْفَرْبَ » ، أو مُرَادِفٌ لَهُ نحو « شَنِيَّتُهُ بَعْضًا » وـ « أَحْبَبَتُهُ مِيقَةً » وـ « فَرَخْتُ جَذَلًا » وَهُوَ بِالذَّالِّ الْمُجَمَّعُ مُصْدَرُ جَذِيلِ الْكَسْرِ ، أو مشارِكٌ لَهُ فِي مَادِهِ ، وَهُوَ ثُلَاثَةُ أَقْسَامٍ : أَسْمُ مُصْدَرٍ كَمَا تَقْدِيمُ ، وَاسْمُ عَيْنٍ ، وَمُصْدَرُ الْفَعْلِ آخَرُ ، وَهُوَ (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) (وَتَبَقَّلَ إِلَيْهِ تَبَقْلًا)^(٣) ، وَالْأَصْلُ إِنْبَاتًا وَتَبَقْلًا ، أَوْ دَالٌّ عَلَى نُوْعِهِ ، كـ « بَقَدَ الْقَرَفَصَاءَ » وـ « رَجَعَ الْقَهْفَرَى » ، أَوْ دَالٌّ عَلَى عَدْدِهِ ، كـ « ضَرَبَتُهُ عَشَرَ سَرَبَاتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٤) ، أَوْ عَلَى آلتِهِ ، كـ « ضَرَبَتُهُ سَوْطًا » أَوْ « عَصَمًا » أَوْ « كُلًّا » وَهُوَ (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)^(٥) ، وَقُولُهُ :

* يُظْنَانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَ *

أَوْ « بَعْضٌ » كـ « ضَرَبَتُهُ بَعْضَ الْفَرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة المسâidah .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٩٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هَذَا عِجزٌ بَيْتٌ مِنَ الطَّوْلِ ، وَصَدْرُهُ قُولُهُ :

* وَقَدْ يَجْمِعُ اللَّهُ الشَّتَّيْتَيْنِ بَعْدَ مَا *

⇒ وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بمعنون ليلي ، من تصيده له
أو لها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالشَّيْنَ أَخْلُوا لِيَا وَأَيَّامَ لَا تَخْشَى حَلَّ الْهُوَ نَاهِيَا
اللغة : « الشتتين » التفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق ائتلافهما ، ومن
الناس من يرويه « وقد يجمع الله الألفين » أي المتعابين اللذين يائف كل واحد
منهما صاحبه ، والمشهور في الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست بيائس من لقاء ليلى مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا ، وبعد ما قام
الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؟ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل الشتت
ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطوا من اللقاء ، وقطعوا الطاعية
من التداني .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضمة
الظاهرة « الشتتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء زيارة عن الفتحة لأنه مثني « بعد
ما » بعد : ظرف زمان متعلق بيجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى
مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بشوت
الذون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل
 مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخلت
عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهمما كل الظن « أن »
حرف توكيد يخفف من التقليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه
ضمير شأن مذوق ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية الجنس
حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبني
على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا مذوق ، والتقدير : لا تلاقى
لها ، والجملة من لا واسعها وخبرها في محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من
الثقيلة وما دخلت ستد عليه مسد مفعولي ظن .

مسألة : المصدر المؤكّد لا يُنْتَهِي ولا يجتمع باتفاق ، فلا يقال : ضربَيْنِ
ولا ضربَيْنَا ، لأنَّه كَمَاء وعَسْلٌ ، والمحظوم ببناء الْوَحْدَة كضربَة بعكسه
باتفاق ، فيقال : ضربَيْنِ وضرَبَات ، لأنَّه كتمَرَة وَكَلْمَة ، وَاخْتَلَفَ فِي التَّوْعِيَّة فالمشهورُ الجواز ، وظاهرُ مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشَّلْوَيْنِ^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « يظنُّان كلَّ الظنِّ » حيث نصب « كلٌّ » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل ويعُصَّ نياً بـ عن المصدر في المفعولة المطلقة إذا أضيف كل واحد منها إلى المصدر كـأـى هـذـا الـبـيـت ، وكـافـي قوله تعالى : (فلا تـمـيلـوا كـلـ المـيلـ) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كلامه والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل ، الكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعاً لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلاً يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن الثانية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئاً أو أكثر إلى مثليهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لستزيد من هذا الجنس فإنك لو نيتها لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكّد لعامله ، نحو « ضربت ضرباً » وهذا النوع لا ينتهي ولا يجمع أسبعين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشتمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فرداً تدل بعلمة الثانية عليهما ، كذلك قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة ينزله تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكّد له ، ولا كان الفعل لا ينتهي ولا يجمع كان ما هو ينزلته كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإنما كان مختصاً في هذين الضربين لأنَّه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فاما المبين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقالى أو حالى - حذفُ عامل المصدر غير المؤكد ، كان يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « بَلَى جَلَسْتَينِ » وكتقولك لن قَدِمَ من سفر « قُدُومًا مُبَارِكًا » .

وأما المؤكّد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذف عامله ، لأنّه إنما جيء به لتفويته وتقرير معناه ، والحدف منافي لها ، ورده ابنه بأنه قد حذف ^(١) جوازاً في نحو « أنت سيرًا » ووجوباً في « أنت سيرًا سيرًا » وفي نحو « سيرًا ورعنًا » .

وقد يقام المصدر مُقَامَ فَقِيلِه فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :

(١) مالا فقل له ، نحو « وَبَلَ زَيْدٌ » و « وَيَحْمَهُ »

= للعدد فلا خلاف في أنه يجوز تثبيته وجمعه ، وأما المبين للنوع فذهب سيبويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبيين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنو) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَخْبَابٍ : فَحُبٌّ عَلَاقَةٌ وَحُبٌّ تِمَالِقٌ ، وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ
وهذا الرأى هو الحررى بالقبول ، لأن معنى كونه دالاً على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثلة تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثبيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبرى حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزًا حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استئهام توبيخى ، فمثال ما حذف جوازاً « أنت سيراً » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أنت سيراً سيراً » ومثال ما حصر « إنما أنت سيراً » و « ما أنت إلا سيراً » وكان الحذف واجباً لأن تكرر المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين الموصى والموصى منه ، ويحذف عامله ووجوباً في الكلام الطلبى ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سقيا ورعياً» الذى ذكره المؤلف ، وسي Finch على كل ذلك قريباً .

٢٤٧ - وَ بَلْهُ الْأَكْفُ . . . *

قِيَدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى حَدٍ « قَمَدَتُ جُلُوسًا » .

٢٤٧ - هذه قطعة من بيت من الكامل لـ كعب بن مالك الصخابي ، من كلة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت ينتمي مع بيت سابق عليه :

نَصِيلُ السَّيُوفَ إِذَا قَصَرُونَ بِخَطْوَنَا قَدْمًا وَ نُلْحِقُمَا إِذَا لَمْ تَلْعَقِ
تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًّا هَامَاتِهَا بَلْهُ الْأَكْفُ كَانَهَا لَمْ تُخْلِقِ
الْفَةُ : « تَذَرُ » أى : ترك ، و « الجاجم » جمع ججمة ، وهي عظم الرأس
المتعلّق على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزاً للشمس ، و « هامات » جمع هامة
وهي الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى ترك فinctصب ما بعده ، ويكون مصدرآ
بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جميعاً تروي هذه العبارة
في البيت الذي ذكرناه .

المعنى : وصف سيفهم بأنها شديدة الفتاك بأعدائهم ، عظيمة الليل منهم ،
وذكر أن السيوف تفصل رقباً كثيرة من رقب أعدائهم فتركتها على أرض
المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التي تذروا سيفهم فـ يقول :
لا تذركها ، ولا ت تعرض للبعث عنها ؛ فإنما تعتبرها لأن لم تخلق ، وذلك لأنهم
أكثروا من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد
« الجاجم » مفعول به لذر « ضاحيا » حال من الجاجم منصوب بالفتحة الظاهرة
« هاماتها » هامات : فاعل بضمّه مرفوع بالضمة ، والضمير الذي لغيبة العائد إلى
الجاجم مضارف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل عذوف ، والتقدير : ترك بله الأكف ،
وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، ولو فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه
قال : ترك تركاً ، وبله مضارف و « الأكف » مضارف إليه عبّر بالكسرة الظاهرة ،
ويجوز أن تجعل به اسم فعل أمر بمعنى ترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت ، فيكون الأكف منصوباً على أنه مفعول به لـ بله « كأنها » لأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِقلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطلب ، وهو الوارد دُعاء ،
كـ « سقِيًّا ، ورَغْيًا ، وجَدْعًا » ، أو أَسْرًا أو نهْيًا ، نحو « قَيْمًا لَا قُعُودًا »
ونحو (فَضَرَبَ الرِّقَابَ) ^(١) ، قوله :
٢٤٨ - * فَنَذَلًا زُرِيقُ الْمَالَ نَذَلَ التَّعَالَبِ *

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأَكْفَ اسْمَ كَانَ مبني على السكون في محل نصب
« لم » حرف نفي وجذم وقلب « تَخْلِقُ » فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بـ لم وعلامة
جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود إلى الأَكْفَ ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كَانَ .
الشاهد فيه : قوله « بِهِ الْأَكْفَ » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداهما بغير الأَكْفَ ، وتخرج على أن بـ له مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأَكْفَ
محروم بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فَضَرَبَ الرِّقَابَ) ولا فرق إلا
أن « ضَرَبَ » له فعل من لفظه ، و « بِهِ » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بتصب الأَكْفَ ، وتخرج على أن بـ له اسم فعل أمر له فاعل هو
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والأَكْفَ مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب
في قوله « دُونَكَ الْكِتَابَ » وانتصاب أَنْفُسِكَمْ في قوله جل ذكره (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) .
ويتبين من هذا أن بـ له استعمالين : أولها أن تكون فيه مصدراً فيجري ما بعدها
بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ،
ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف
عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :
يَمْرُؤُنَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجُمُنَ مِنْ دَارِينَ بِجُنُرَ الْحَفَّاتِ
عَلَى حِينَ أَنْمَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَذَلًا لِخ
اللغة : « الدَّهْنَا » اسم موضع ، وأصله ممدود فقصره ، وكذلك « دَارِينَ » اسم
موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك داري ، و « العِيَابُ » جمع عية ، وهي ما يجعل =

فـ«في المسافر متاعه بــجــر» بضم الــبــاء، وــســكــون الــجــيمــ جــمــع بــجــراء، وهــي صــفــة مــن الــجــرــ، وــالــبــجــراءــ المــتــفــخــةــ، وــإــضــافــةــ بــجــرــ إــلــىــ الــحــقــائــبــ مــنــ إــضــافــةــ الصــفــةــ لــلــمــوــصــوفــ، يــرــيدــ اــمــتــلاــءــهــ، وــهــ الــحــقــائــبــ» جــمــعــ حــقــيــيــةــ وهــيــ الــعــيــيــةــ، وــهــ نــدــلــاــ» مــصــدــرــ نــدــلــ الــمــالــ، إــذــاــ خــطــفــهــ بــســرــعــةــ، وــهــ زــرــيقــ» أــســمــ رــجــلــ :

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين » يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجبر هو مجرور بعل وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبني على الفتح في محل جر بعل ، والجار والمجرور متعلق بقوله يمرون في البيت السابق « ألهي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب « الناس » مفعول به لألهي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جل » فاعل ألهي ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجل مضاد وأمور من « أمورهم » مضاد إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاد وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاد إليه ، وجملة ألهي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها « ندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا « زريق » منادي بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا زريق « المال » مفعول به اندللا « ندل » مفعول مطلق مبين النوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاد وــ(ــالــعــالــابــ)ــ مضاد إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجح الدنو شری أن قوله « ندل العالب » نعت لندللا السابق ، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؟ لأنــهــ على حذف مضاد والتقدير : مثل ندل العالب ، ومثل لا تتعزف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن المعرف بأــنــ الــجــنــســ يــقــعــ صــفــةــ لــلــنــكــرــةــ ، وــجــعــ هــذــاــ مــنــ ، وــنــحنــ لــاــ نــقــرــ ذــلــكــ .

الشاهد فيه : قوله « ندلا زريق المال » فإنــ فــيــ هــذــهــ الــعــبــارــةــ مــصــدــرــ آــقــاــمــ قــلــمــ - وهو قوله « ندلا » - وهو واقع في الطلب ؛ لأنــ المــقــصــودــ بــهــ معــنــىــ اــنــدــلــ : أــىــ اــخــطــفــ ، وــقــدــ ذــهــبــ اــبــنــ مــالــكــ إــلــىــ أــنــ الــمــصــدــرــ الــقــائــمــ مــقــامــ فــعــلــ الــأــمــرــ يــنــتــصــبــ بــفــعــلــ بــعــدــ بــعــدــ وــجــوــبــاــ، مــنــ غــيرــ تــفــرــقــ بــيــنــ أــنــ يــكــوــنــ هــذــاــ الــمــصــدــرــ مــكــرــأــ أوــ عــصــورــاــ أوــ وــاقــمــاــ بــعــدــ اــســتــفــهــ اــتــوــيــخــيــ وــأــلــاــ يــكــوــنــ كــذــلــكــ ، وــقــدــ نــاقــهــ فــيــ هــذــاــ إــلــاطــلــاقــ جــمــاعــةــ مــنــ النــحــاــةــ تــبــعــهــ لــأــبــنــ عــصــفــورــ الــذــيــ قــيــدــ الــوــجــوــبــ بــمــاــ ذــكــرــهــ الــمــؤــلــفــ هــنــاــ ، فــتــدــبــرــ ذــلــكــ .

كذا أطلق ابنُ مالكٍ ، وَخَصَّ ابنُ عصفورِ الْوُجُوبَ بالتفكير ، كقوله :

* فَصَبِرَا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبِرَا *

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعامة قطري بن الفجاعة الخارجي التميمي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَمَا كَنِيلُ الْخَلْوَدِ بِعُسْقَاطَاعِ *

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَمَا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنَ الْأَبْطَالِ : وَيَنْحَكِ لَنْ تُرَاعِي
فَإِنِّي لَوْ سَأَلْتُ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ لَكَ لَمْ تُطَاعِي
اللَّهُ : « أَقُولُ لَهَا » الضمير المؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى
ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعاً » الشعاع - بفتح الشين ،
برزنة سحاب - التفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد المبالغة في الجزع والفزع والروع
« لَنْ تُرَاعِي » يروى في مكانه « لَا تَرَاعِي » بلا النهاية ، والمعنى لا يخاف ولا تقزع عن
« مجال الموت » المراد به مكان العرفة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على
بعض بما يكون سبباً للموت « الخلود »بقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبراً » مفعول مطلق معمول فعل مذوف وجوباً ، والتقدير :
اصبرى صبراً ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار وعورو
متعلق بقوله صبراً ، ومجال مضارف و « الموت » مضارف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
« صبراً » توكييد المصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التفریع ، وما : نافية
« نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضارف
و « الخلود » مضارف إليه « بمستطاع » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر المبتدأ
أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضم مقدرة على آخره ، ومنصوب على
الثانية بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحال بحركة حرف الجر الزائد .
الشاهد فيه : قوله « صبراً في مجال الموت صبراً » فإن هذه العبارة مشتملة على
مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبراً » الذي يراد منه معنى اصبرى - وقد
تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقوّوناً باستفهام توبّيخيٌّ، نحو «أَتَوَانِيْمَا وَقَدْ جَدَ قَرَنَاؤُكِ؟» قوله :
 * أَلْوَمَّا لَا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَاً؟ *

= عامل هذا المصدر واجب الحذف ؟ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفوز ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذي يتكرر فيه المصدر أو يكون مخصوصاً أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبّيخت ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه مقى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؟ فهذا للصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التي قيد بها من قيد وجوب الحذف ؟ فيكون الحذف في هذا البيت واجباً بالإجماع ، وهذا في غاية الظهور إن شاء الله .

٤٥ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، يهجو خالد بن يزيد الكندي ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيته من الوافر ، وصدره :

* أَعْبَدَا حَلَّ فِي شَعْبَى غَرِيبًا *

اللغة : المهمزة من قوله «أَعْبَدَا» للنداء ، و «شَعْبَى» بضم فتح وآخره ألف مقصورة - جبال منيعة متداينة ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هي جبل أسود وفيه شعاب فيها أو شال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكري : شعبي جبلات متشعبة فلذلك سميت شعبي «أَلْوَمَّا» اللؤم - بالضم - ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسيبة الدينية وفعله من باب صنه وهو كرم «لَا أَبَالَكَ» هذه عبارة تستعمل في النم بأن يراد أنه محظوظ النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها اللوح بأن يراد نفي نظير المدحون بنفي أخيه ، وقد تستعمل هذه العبارة في معنى التعجب كما في «لَهْ دَرْهَا» وقد تستعمل في الحث على الجد والتشمير ؟ لأن من له أب يتكل عليه في شؤونه كلها عادة .

الإعراب : «أَعْبَدَا» المهمزة للنداء ، عبداً : منادي شيء بالضاف لكونه موصفاً ، منصوب بالفتحة الظاهرة «حل» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لعبدًا «في شعبي» جار و مجرور متعلق بجمل «غريبًا» حال من فاعل حل «أَلْوَمَّا» المهمزة للاستفهام التوبّيختي ، لؤماً : مفعول مطلق لفعل مذوف وجوباً ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادر مسموعة كثُرَ استعمالها ، ودلت القرآن على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفُرًا » و « صَبْرًا لَا جَزَعًا » وعند ظهور أمر مُحبب « عَجَبًا » وعند خطاب مرضي عنه أو منضوب عليه « أَفْتَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَعَةً » و « لَا أَفْتَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًا » .

الثانية : أن يكون تفصيلا لعقوبة ما قبله ، نحو (فَشَدُوا الْوَمَاقَ فَإِمَّا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء)^(١) .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُستَغْفَرَةً عنه ، وعامله خبر عن اسم عين ، نحو « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرَ الْبَرِيدِ » و « أَأَنْتَ سَيِّرًا؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فال الأول الواقع بعد جملة هي

— وتقدير الكلام : أئْتُمْ أَلْوَمَا « لا » نافية للجنس « أَبَا » اسم لا منصوب بالألف نياية عن الفتحة لأنَّه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف المخاطب في محل جر بإضافة « أَبَا » إليها « واغتراباً » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، اغتراباً : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله مذوق ، والتقدير ، وتفترى اغتراباً ، وجملة الفعل المذوق معطوفة على جملة أثُرما .

الشاهد فيه : قوله « أَلْوَمَا واغتراباً » فقد اشتغلت هذه العبارة على مصدر واقع بعد هزة استفهمان دالة على تلوينه ، والعامل في هذا المصدر مذوق وجوباً عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أَطَرَبَا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نص في معناه ، نحو « لَهُ عَلَى الْفُعْرُونَ » أي : اعترافاً ، والثاني : الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ، نحو « زَيْدٌ أَبْنِي حَقًا » و « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ » و « لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَتَّةَ »^(١) .

الخامسة : أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهياً ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ، كـ« مَرَأَتْ [بَزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْنٌ صَوْنٌ حَمَارٌ ، وَبُكَاءٌ بُكَاءٌ ذَاتٌ دَاهِيَّةٌ »^(٢) .

ويجب الرفع في نحو « لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحَكَمَاءِ » لأنَّه معنوٌ لا علاجيّ ، وفي نحو « صَوْنٌ صَوْنٌ حَمَارٌ » لعدم تقدُّم جملة ، وفي نحو « فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْنٌ صَوْنٌ حَمَارٌ » و نحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تقدُّم صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تشبيه : مثل « لَهُ صَوْنٌ صَوْنٌ حَمَارٌ » قوله :

(١) إنما كانت جملة « لَهُ عَلَى الْفُعْ » نصاً في المعنى الذي يدل عليه المصدر الواقع بعدها – وهو قوله « عرفاً » – لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها على أن المحدث عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عرفاً اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .

إنما كانت جملة « زَيْدٌ أَبْنِي » تحتمل معنى المصدر الذي هو قول القائل « حقاً » وتحتمل غيره ، لأن قوله « أَنْتَ أَبْنِي » تحتمل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ، كما تحتمل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم في عطفه عليه وحده على إ يصل الحيل إليه ، فإذا قال حقاً قد أَكَدَ أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز في هذين المثالين – مع استيفاء كل الشروط التي ذكرها المؤلف – كثيرة من النعمة – الرفع ، على أن المصدر الثاني بدل من المصدر الأول ، أو على أن الثاني نعت للأول ، لأنَّه تخصيص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ - مَا إِنْ يَمْسَ أَرْضَ إِلَّا مَنْكِب
مِنْهُ وَحْرَفُ السَّاقِ ، طَىَ الْمَحْمَلِ
لأنَّ ما قيلَ بمنزلةِ « لَهُ طَىٰ » ، قالَهُ سَيِّدُوهُ .

٢٥١ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير - عاص بن الحليس - المذلى ، يصف تأبطة شرا ابن امرأته .

اللغة : « ما إِنْ يَمْسَ » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل المجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يهملونها بكل حال « العمل » هو حالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذه النفي ضمorer قد بلغ به التضمير إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبه وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طَىَ الْمَحْمَلِ » أنه مدمج الخلق كطى العمل ، وأن له تجافياً كتجافي العمل ، وهو علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إِنْ » زائدة « يَمْسَ » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « إِلَّا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « مِنْهُ » جار و مجرور متصل بمهدوف صلة منكب « وَحْرَفُ » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضانف و « الساقِ » مضانف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طَىَ الْمَحْمَلِ » مركب مضانف منصوب على أنه مصدر تشبيهي على ما قرره سَيِّدُوهُ ، وذكره للوُلْفُ عنه .

الشاهد فيه : قوله « طَىَ الْمَحْمَلِ » فإنه مصدر نصب بفعل مهدوف وجوباً مثل ذلك الفعل المهدوف في قوله : له صوت حار .

فإن قلت : فكيف حلتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحداً ، مع أنكم تقررون أن خاتمة هذا المثال أن تقدم على المصدر جملة بشروط عينت معها ، وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟

هذا باب المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله ، ومتاله « جئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »^(١).

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مقدرة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْمَسْلَ » قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَا الْقَبِيْدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه^(٢) قليلاً كالرغبة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « فَتَلَّ السَّكَافِرَ » قاله ابن الخطيب وغيره ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى : لتضرب زيداً .

(٣) وكونه علة : عَرَضًا كان كرغبة ، أو غير عرض ، كـ « بَقَدَ عَنِ الْمُنْزِبِ جُبْنًا » .

قال الجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت – وإن لم يتقدم عليه في ظاهر الأمر جملة مستكلمة لما ذكره المؤلف من الشروط – بمفردة ما تقدم فيه ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذي تدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافي جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضموراً .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله : « هو المصدر القلبي الذي يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد أكتفى المؤلف بذلك هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذي يصبح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ، والخطب في ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قليلاً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتعدية والمشي والركل .

(٤) وَاتَّحَادُهُ بِالْمُعْلَلِ بِهِ وَقَتَّا ، فَلَا يَجُوزُ « تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ » ، قَالَهُ الْأَعْلَمُ وَالْمُتَأْخِرُونَ .

(٥) وَاتَّحَادُهُ بِالْمُعْلَلِ بِهِ فَاعِلا ، فَلَا يَجُوزُ « جِئْتُكَ تَحْبَبَكَ إِبَّاىِ » ، قَالَهُ الْمُتَأْخِرُونَ أَيْضًا ، وَخَالِفُوهُمْ بْنُ خَرْوَفَ .

ومتى فَقَدَ الْمُعْلَلُ شَرْطًا مِنْهَا وَجَبَ — عَنْدَمَنْ اعْتَبَرَ ذَلِكَ الشَّرْطَ — أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ الْتَّعْلِيلِ ، فَفَاقِدُ الْأُولَى ، نَحْوُ (وَالْأَرْضَ وَضَمَّهَا لِلْأَنَامِ)^(١) ، وَالثَّانِي نَحْوُ (وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقِ)^(٢) بِمُخْلَفِ (خَشْيَةَ إِمْلَاقِ)^(٣) ، وَالرَّابِعُ^(٤) نَحْوُ :
 ٢٥٢ — * فَجَنَّتُ وَقَدْ نَصَّتْ لِنَوْمِ نِيَابَهَا *

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يُحْتَاجَ المؤْلِفُ لِإِخْرَاجِ عَتْزِزَهُ لِأَمْرِينِ :
الأُولُّ أَنْ جَعَلَ فِرْضَ السَّكَلَامِ فِيهَا لَوْ قَدْ الْمُعْلَلُ أَحَدُ الشَّرْوُطِ ، وَالثَّانِي أَنْ غَيْرَ الْمُعْلَلِ
نَحْوُ « قَتْلَتْهُ صَبَراً » يَنْصُبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِحَرْفِ جَرٍ ؛
فَلِيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى الإِطْلَاقِ .

٢٥٢ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ اصْرَى ، الْقَيْسِ بْنِ حَبْرَ الْكَنْدِيِّ مِنْ مَلْقَتِهِ
الْمَشْهُورَةِ ، وَالَّتِي ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ هُوَ صَدْرِ بَيْتِ مِنْ الطَّوِيلِ ، وَعَزَّزَهُ قَوْلُهُ :

* لَدَى السُّتْرِ إِلَيْلَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

اللغة : « نَصَّتْ » — بِالضَّادِ الْمُجَمَّعَةِ مُخْفَفَةٌ وَمُشَدَّدةٌ — خَلَعَتْ ، وَلِبْسَهِ التَّفَضُّلِ :
مَا تَلْبِسُهُ وَقْتُ النَّوْمِ مِنْ نَحْوِ قَيْصِ وَإِزارِ .

الْإِعْرَابُ : « جَئْتُ » جَاءَ : فَعَلْ ماضٍ ، وَتَاءُ الْمُتَكَلَّمِ فَاعِلَّهُ « وَقَدْ » الْوَاوُ وَالْوَوْ
الْحَالُ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا يُحَلُّ لَهُ مِنْ الإِعْرَابِ ، قَدْ : حَرْفٌ تَحْمِيقِ مَبْنِيٍّ عَلَى
السَّكُونِ لَا يُحَلُّ لَهُ مِنْ الإِعْرَابِ « نَصَّتْ » نَصْ : فَعَلْ ماضٍ ، وَتَاءُ حَرْفِ دَالِ عَلَى =

وَأَنْخَامِسِ نَحْوُ :

* وَإِنِّي لَتَعْزُزُونِي لِذِكْرِ الْكِهْزَةِ * ٢٥٣

= ثأثيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «لنوم» جار و مجرور متلقي بنض «ثيابها» ثياب : مفعول به لنض منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف و ضمير النائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متلقي بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعد ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نسبه الفتحة الظاهرة ، ولبسه مضاف و «المفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؟ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر المدنى ، والذى ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَهِ الْقَطْرُ *

اللغة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأص فاللاني يعروه ، إذا نزل به «منزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفاض المصفور» ارتد وارتعش «القطر» للطر .

الإعراب : «إن» إن : حرف توكيـد ونصـب ، وباء المتكلـم اسمـه مبنيـ على السـكون في محلـ نـصب «تعروـني» اللـام لـام الـابتدـاء ، وتعـروـ : فعلـ مضـارـع صـرفـ عـبـضـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـولـوـ مـنـعـ منـ ظـهـورـهاـ الثـقلـ ، وـالـنـونـ لـلوـقـيـةـ ، وـبـاءـ المـتـكـلـمـ مـفـعـولـ بـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فيـ محلـ نـصـبـ «منـزـةـ» فـاعـلـ تعـروـ ، مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـالـمـلـةـ مـنـ تعـروـ وـفـاعـلـهـ وـمـفـعـولـهـ فيـ محلـ رـفـعـ خـبرـ إنـ «لـذـكـرـ الـكـهـزـةـ» اللـام حـرفـ جـرـ ، =

وقد اتفق الاتحادان في (أَقِم الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) ^(١).

ويجوز جرُ المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بـأـل ، وبقلة إن كان مجرداً ، وشـأـهـدـ القـلـيلـ فيما قـوـلـهـ :

* لَا أَقْعُدُ الْجَبَنَ عَنِ الْمَيْجَادِ *

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جزء كسرة مقدرة على الألف من ظهورها التـعـذـرـ ، وهو مضـافـ وكـافـ المـاخـاطـبـ مضـافـ إـلـيـهـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـرـ فـيـ حلـ جـرـ ، والـجـارـ وـالـمـحـرـورـ مـتـعـلـقـ بـتـعـرـوـ «ـكـاـ»ـ الـكـافـ حـرـ جـرـ ، وـماـ : حـرـ مـصـدـرـىـ «ـأـنـتـهـضـ»ـ فـلـ مـاضـ «ـالـصـفـورـ»ـ فـاعـلـ اـنـتـفـضـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـماـ مـعـ ماـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ مـجـرـورـ بـالـكـافـ ، والـجـارـ وـالـمـحـرـورـ مـتـعـلـقـ بـعـدـنـوـفـ يـقـعـ صـفـةـ لـهـزـةـ ، أـىـ هـزـةـ كـائـنـةـ مـثـلـ اـنـتـفـضـ الصـفـورـ إـلـيـهـ «ـبـلـهـ»ـ بـلـ : فـلـ مـاضـ ، وـلـمـاءـ مـفـعـولـ بـهـ ، وـهـيـ عـائـلـةـ عـلـىـ الصـفـورـ «ـالـقـطـرـ»ـ فـاعـلـ بـلـ ، وـالـجـمـلةـ مـنـ بـلـ وـفـاعـلـهـ وـمـفـعـولـهـ فـيـ حـلـ نـصـبـ حـالـ مـنـ الصـفـورـ أـوـ فـيـ حـلـ رـفـعـ صـفـةـ لـلـصـفـورـ ؟ـ لـأـنـهـ اـسـمـ مـعـلـىـ بـأـلـ الـجـنـسـيـةـ .

الشاهد فيه : قوله «ـلـذـكـرـاـكـ»ـ فـإـنـهـ عـلـةـ لـعـرـوـ الـهـزـةـ ، أـىـ طـرـوـهـاـ عـلـيـهـ ، وـلـكـنـ فـاعـلـ الـعـرـوـ هـوـ الـهـزـةـ ، وـفـاعـلـ الـذـكـرـ هـوـ الـتـكـلـمـ ، فـلـمـاـ اـخـتـلـفـ الـفـاعـلـ جـرـ الـاسـمـ الدـالـ عـلـىـ الـعـلـةـ بـالـلامـ .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ - لم أقف لهذا الشـاهـدـ عـلـىـ نـسـبـةـ إـلـىـ قـائـلـ مـعـينـ ، وـهـذـاـ الـذـىـ ذـكـرـهـ المؤـلـفـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الرـجـزـ ، وـعـبـرـهـ قـوـلـهـ :

* وَلَوْ تَوَاتَ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ *

اللغة : «ـلـأـقـدـ»ـ تـقـولـ : قـعـدـ فـلـانـ عـنـ الـحـرـبـ ، وـقـعـدـ فـلـانـ عـنـ الـسـكـارـمـ تـرـيدـ أـنـ تـأـخـرـ عـنـهـاـ وـنـكـلـ ، وـقـدـ مـوـاـ فـرـقـةـ مـنـ الـخـوارـجـ «ـقـعـدـيـةـ»ـ لـأـنـهـ رـأـواـ أـلـاـ يـحـارـبـواـ أـعـدـاءـهـ ، وـانـظـرـ إـلـىـ قـوـلـ الشـاعـرـ :

= وَكَانَ وَمَا أَزَّنَ مِنْهَا قَمَدِيٌّ يَزَّنُ التَّحْكِيمَ

وقوله :

* مَنْ أَمْكِنْ لِرَغْبَةِ فِيْكُمْ جَيْزٌ * - ٢٥٥

= « الجبن » ضعف القلب في هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن
- على مثال ظرف يظرف - « الميجة » هي الحرب ، وتمدكاها ، وتتصدر
كما في قول لبيد بن ربيعة :

* يَا رَبَّ هَبِيجًا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَةٍ *

« توالٰت » تابعت « زمر » بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة
« الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أتفد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة
« عن الميجة » جار وعبرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف
عطف ، والمعطوف عليه ممدونف ، والتقدير : لو لم تتوال زمرة الأعداء ولو
توالٰت - إلخ ، لو : حرف شرط غير جازم « توالٰت » توالٰى : فعل ماض ، والتابع
للتأنيث « زمر » فاعل توالٰت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء »
مضاف إليه ، وجواب لو ممدونف ، والتقدير : لو توالٰت زمرة الأعداء فإني لا أتفد
عن الميجة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولاً لأجله ، وقد نصبه
مع كونه مقوينا بـأـل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجروراً بمعرف جر دال
على التعليل .

٢٥٥ - لم أتفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف
يبيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ *

اللغة : « أمسك » قصدكم ، تقول : أم فلانا يؤمه أما - مثل رده يردودا -
وأمه تأمها ، وتأمه تأمما ، تزيد أنه قصده « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول :
رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارتقب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمَضَافِ ، نَحُوا (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَبْغَانَةً مَرْضَاتِ اللَّهِ) ^(١) ، وَنَحُوا (وَإِنَّ مِنْهَا لَكَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) ^(٢) ، قِيلٌ : وَمِثْلُهِ (لَا يَلَافِرُ

— كَرْهِهِ وَلَمْ يُرْدِهِ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِتَغَيُّرِ الْجَارِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهَا « جَبْ » تَقُولُ : جَبْ فَلَانٌ فَلَانًا يَعْبُرُهُ جَبْراً — عَلَى وَزَانِ نَصْرٍ يَنْصُرُهُ نَصْرًا — إِذَا أَغْنَاهُ مِنْ فَقْرٍ أَوْ أَصْلَحَ عَظَمَهُ مِنْ كَسْرٍ « نَاصِرِيهِ » جَمْ نَاصِرٍ جَمْ السَّلَامَةَ ، وَالنَّاصِرُ : الْمَعْنَى .

الإعراب : « مِنْ » اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ يَعْزِمُ فَلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ رَفْعَ « أَمْكَنْ » أَمْ : فَعْلٌ مَاضٍ فَعْلُ الشَّرْطِ ، مَبْنِيٌ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحْلِ جَزْمٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَهْلِكٌ فِي جَوَازِ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، وَضَمِيرُ الْخَاطِبِ مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحْلِ نَصْبٍ ، وَالْيَمِنِ عَلَامَةُ الْجَمْعِ « لِرَغْبَةٍ » جَارٌ وَمَعْبُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِأَمْ « فِيكُمْ » جَارٌ وَمَعْبُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِرَغْبَةٍ ، أَوْ بِمَعْدُوفٍ صَفَةً لِرَغْبَةٍ « جَبْ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌ لِلْمُجَهُولِ جَوَابُ الشَّرْطِ مَبْنِيٌ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحْلِ جَزْمٍ ، وَسَكُونٌ لِأَجْلِ الْوَقْفِ « وَمِنْ » الْوَالِو حَرْفٌ عَطْفٌ ، مَبْنِيٌ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحْلٌ لَهُ مِنْ الإِعْرَابِ ، مِنْ : اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ يَعْزِمُ فَلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ رَفْعَ « تَكُونُوا » فَعْلٌ مَضَارِعٌ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ مَعْزُومٌ بِحَذْفِ التَّوْنِ ، وَوَالِو الْجَمَاعَةُ اُمِّهِ مَبْنِيٌ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ رَفْعَ « نَاصِرِيهِ » خَبْرٌ تَكُونُوا مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَضَمِيرُ النِّسَيَةِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « يَنْتَصِرُ » فَعْلٌ مَضَارِعٌ جَوَابٌ الشَّرْطِ ، مَعْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونِ ، وَجَلَّتِنَا الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ فِي الْعَبَارَتَيْنِ فِي مَحْلِ رَفْعَ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُما .

الشاهدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لِرَغْبَةٍ » فَإِنَّهُ مَصْدِرٌ قَلْبِيٌ وَاقِعٌ مَفْعُولاً لِأَجْلِهِ ، وَقَدْ جَرَهُ بِعْرُوفِ التَّطْبِيلِ وَهُوَ الْلَّامُ مَعَ كُونِهِ مَعْرِداً مِنْ « أَلْ » وَمِنِ الإِضَافَةِ ، وَجَرَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَلِيلٌ ، وَالْكَثِيرُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً .

(١) مِنِ الْآيَةِ ٢٦٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنِ الْآيَةِ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

قُرْيَشٍ^(١)، أى : فَإِعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ لَإِبْلَافُهُمُ الرَّحْلَتَيْنِ ، وَالْحَرْفُ^{*}
فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ مَنْ أَشْرَطَ اتِّحَادَ الزَّمَانِ .

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظَرْفًا

الظرف : ما خُصِّنَ مِنْ مَعْنَى « فِي » باطِّرَادٍ : من اسْمٍ وَقْتٍ ، أو اسْمٍ مَكَانٍ ،
أو اسْمٍ عَرَضَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهَا ، أو جَارٍ تَجْزِيَاهُ .
فَالسَّكَانُ وَالزَّمَانُ ، كَـ« اَمْكَثْتُ هُنَا أَزْمَنًا » .

وَالَّذِي عَرَضَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهَا أَرْبَعَةً : أَسْمَاءُ الْعَدْدِ الْمُبِيزَةِ بِهِمَا ،
كَـ« سِرْتُ عِشْرِينَ بَوْنَامًا ، ثَلَاثَيْنَ فَرَسَّخًا » ، وَمَا أَفِيدُ بِهِ كُلِّيًّا أَحَدِهَا
أو جُزْءِيَّتِهِ ، كَـ« سِرْتُ تَجْمِيعَ الْيَوْمِ » ، تَجْمِيعَ الْفَرَسَّخِ^{*} أَو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ
الْفَرَسَّخِ » ، أَو « تَبْغَضَ الْيَوْمِ » ، تَبْغَضَ الْفَرَسَّخِ^{*} ، أَو « نِصْفَ الْيَوْمِ » ،
نِصْفَ الْفَرَسَّخِ^{*} .

وَمَا كَانَ صَفَةً لِأَحَدِهَا ، كَـ« بَجَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّفْرِ شَرْفِ الدَّارِ » .
وَمَا كَانَ مُخْفَوْضًا بِإِضَافَةِ أَحَدِهَا ثُمَّ أَنْتَبَ عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ .

وَالظَّالِبُ فِي هَذَا النَّاِبُ أَنْ يَكُونَ مَصْنُدَرًا ، وَفِي الْتَّنْوُبِ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا ،
وَلَا بُدُّ مِنْ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا لِوقْتٍ أَوْ لِمَدَارٍ ، نَحْوَ « جَنَّتُكَ صَلَاتَةَ الْعَصْرِ » أَو « قَدُومَ
الْخَلْجَ » ، وَ« اَنْتَظَرْتُكَ حَلَبَ نَاقَةً » أَو « تَحْمَرَ جَزُورًا » .
وَقَدْ يَكُونُ النَّاِبُ اسْمًا عَيْنِي ، نَحْوَ « لَا أَكَلْمُهُ الْقَارِظَيْنِ^(١) » ، وَالْأَصْنَلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارطان : مثني قارط ، وأصله اسْمٌ ذاعل فَعَلْ فَعَلْ قَرَظَهُ يَقْرَظُهُ قَرَظَا - بوزن
ضَرِبَهُ يَضْرِبُهُ ضَرِبَا - وأصل القارط الذي يجتني القرط - بفتح القاف والراء جيما -
وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارطان » على رجلين من عزة خرج =

« مُدَّةً غَيْبَةَ الْقَارِظَيْنِ » .

وقد يكون النوب عنه مكاناً ، نحو « جَاءْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أي : مكان قربه . والجاري مجرى أحد هما : الفاظ مسموعة توسموا فيها فنصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم : « أَحَقًا أَنْتَ ذَاهِبٌ » والأصل أفي حق ، وقد نطقوا بذلك ، قال :

* أَفِ الْحَقُّ أَنْ مُعْرَمٌ يُكَهَّأْتُمْ * - ٢٥٦

= كل واحد منهما يختفى القرط فلم يعد ، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه ، انظر إلى قول أبي ذؤيب المدى :

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَبْرُحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمْتَ أُمَّ حَائِلٍ
وَحَتَّى يَوْبَ الْقَارِظَانِ كِلَاهَا وَيُشَرَّ فِي الْقَتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلٍ
(أَرْزَمْتَ : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهي لا تترك الحنين
على ولدها ، وكليب بن ديبة الذي قتلته جساس بن مرة قاتلت بسبب مقتله حرب
البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوان حبه وذكره إليها ثلاثة
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثاني دوام غية كليب ، والثالث دوام غية
القارظين) وقد ضرب المثل بأحد هما بشر بن أبي خازم في قوله :

فَرَجِيَ الْخَسِيرَ وَأَنْتَ طَرِي إِبَابِي إِذَا مَا الْقَارِظُ العَنَزِيُّ آبَا^{*}
قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزي ، أى لا آتيك ما غاب القارظ
العنزي ، فأقام القارظ العنزي مقام الدهر ، ونسبة على الظرف ، وهذا اتساع ، وله
نظائر » اه .

٢٥٦ - هذا الشاهد من كلام فايد بن النذر القشيري ، والذى ذكره المؤلف
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكِ لَا خَرُّ *

الللة : « أفي الحق » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر
« حق الشيء » إذا ثبتت - قد استعمل ظرفًا ؛ بدليل دخول « في » التي يكون =

الظرف على معناها ، ذلك في «أن» المؤكدة الواقمة بدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمبرور لاعتقاده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيبويه والأخفش والковفين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمبرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيبويه ، ونظيره أن تقول : أَغَدَا الرَّحِيلَ ، أو تقول : أَبْعَدَ غَدَقَوْنَا ، وسيأتي هذا الكلام مزيداً لإيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : «أَفِ الْحَقُّ» الممزقة للاستفهام ، في الحق : جار ومبرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن» ، حرف توكيـد ونصـب ، ويـاء التـكلـمـ اـسـمه «غمـرـ» خـبرـ آـنـ «بـكـ» جـارـ وـمـبـرـورـ مـتـعلـقـ بـغـمـرـ «هـامـ» خـبـرـ ثـانـ لـآـنـ ، وـآنـ وـمـاـ دـخـلتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ مـرـفـوعـ مـبـتـدـأـ مـؤـخـرـ ، عـلـىـ مـدـهـ الـخـلـيلـ الـذـيـ بـيـنـاهـ فـيـ لـغـةـ الـبـيـتـ وـطـلـىـ أـحـدـ وـجـهـيـنـ مـنـ وـجـوـهـ الـإـعـرـابـ جـازـيـنـ فـيـ هـذـاـ التـركـيبـ «وـأـنـكـ» الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ ، آـنـ : حـرـفـ توـكـيـدـ وـنـصـبـ ، وـضـمـيرـ الـخـاطـبـ اـسـمهـ «لاـ» نـائـيـةـ «خلـ» خـبـرـ آـنـ «لـدىـ» لـدىـ : ظـرفـ مـتـعلـقـ بـمـحـذـوفـ صـفـةـ خـلـ ، وـيـاءـ التـكـلـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ «وـلاـ» الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ ، وـلاـ : زـائـدـ لـتـأـكـيدـ النـفـيـ «خـرـ» مـعـطـوفـ عـلـيـ خـلـ ، وـآنـ وـمـاـ دـخـلتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ مـرـفـوعـ مـعـطـوفـ عـلـىـ الـصـدـرـ الـنـسـبـيـ مـنـ آـنـ الـمـؤـكـدـ السـابـقـةـ .

الشاهد فيه : أعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقدم ذلك لإيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قوله «أَحَقَا أَنْكَ فَعَلْتَ كَذَّا» : فمن ذلك قول ابن الديمنة :

أَحَقَّا عِبَادَ اللهِ أَنْ أَسْتَصَادِرَا وَلَا وَارِدَا إِلَّا كَلَّا رَقِيبُ

وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا أَحَقًا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

وقد اتفق العلماء على أن أصل «حقا» مصدر ، ثم اختلفوا فيها وراء ذلك :

فذهب أبو العباس البرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيبوه =

وهي جارية بحسب ظرف الزمان دون ظرف المكان ، وهذا تقع خبراً عن المصدر دون الجثث .

ومثله « غير شك » أو « جهد رأي » أو « ظنًا مبنيًّا أنك قائم »^(١) .

= وجمهور الكوفيين وتبنيهم حفظوا التأثيرين مثل ابن مالك والرضي والصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفا ؟ فاتصالبه عند البرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل معنوف ، وعند سبويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سبويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذى يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدرًا لـكان المعنى : أثبتت ثباتك فعلك ، فيكون التكامل مستقهماً عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولذلك يتذكر أن يكون حصوله من الحق الذى هو ضد الباطل ، والثانى : تصریح العرب معه بـبني الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذى معنا ، وكما في قول أبي زيد الطافى :

أَفِيْ حَقٍْ مُؤَسَّاً تِيْ أَخَاهُمْ بِعَالِيٍّ ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيرُسُ
وَكَا فِيْ قُولِ الْآخِرِ :

أَفِيْ الْحَقِّ – إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوِ انْبَتَ حَبْلٌ – أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

و « أَنْ » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاق ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقًا أنت فعلت » فذهب البرد إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سبويه – إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمعنوف خبر مقدم ، و « أَنْ » ومعه مفعولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سبويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمعنوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأي أنت قائم » فهو جهد رأي : منصوب على الظرفية .
الزمانية على إسقاط في ، توسع ، والأصل : في جهد رأي قيامك ، والكلام فيه مثل .
الكلام في « أحقًا أنت ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنت مرضى الحلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحداها : نحو (وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(١) إذا قدر بني ؛ فإن النكاح ليس بوحدة مما ذكرنا^(٢).

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)^(٣) ، ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٤) ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، وناسب « حيث » يعلم مخدوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا يناسب المفعول به إجماعاً^(٥).

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظنا مني أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظنا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسع ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيما كالملاكم فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه (أن تنكحوهن) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « في » لانظرا ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) اعتبروا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قوله « أفضل التفضيل لا يناسب للمفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السباع بذلك قوله تعالى (وهو أهدى سبيلا) وليس تعبيرا ؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

* وأضْرَبَ مِنَا بِالشَّيْفِ الْقَوَانِسَ *

والوجه الثاني : أن قوله « حيث مفعول به لاظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن للمراد أن نسبحاته يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفًا على أصلها .

إنما هو على التوسيع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تَعْدِي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى «في» لاتقول : «صلَّيتُ الدَّارَ» ولا «نَمَّتُ الْبَيْتَ» .

فصل : وحكمه النَّصْبُ ، وناصبُه اللَّفْظُ الدَّالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولماذا لفظ ثلاثة حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ «ما نَكَثْ هُنَا أَزْمَنَا» ، وهذا هو الأصل^(١) .

والثانية : أن يكون مخدوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : «فَرَسَخَيْنِ» أو «يَوْمَ الْجَمْعَةِ» جواباً لمن قال : «كَمْ سِرْتَ» ؟ أو «مَتَى صَمْتَ» ؟ والثالثة : أن يكون مخدوفاً وجواباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفة كـ «مَرَأَتْ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنِ» أو صلة كـ «رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ «رَأَيْتُ الْمَلَلَ بَيْنَ السَّحَابِ» أو خبراً كـ «زَيَّدَ عِنْدَكَ» أو مُشْتَفَلاً عنه كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ صَمْتُ فِيهِ» أو مسموعاً بالحذف لا غير^(٢) . كقولهم : «حِينَئِذِ الْآنَ»^(٣) ، أي : كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن .

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنسَكَ المؤلف في المغني صحة قولهم «لاغير» وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقادم عهده «حينئذ الآن» ، و «حين» منصوب لفظاً بفعل مخدوف ، وهو مضاد و «إذ» مضاد إليه ، و «الآن» مبني على الفتح في محل نصب بفعل آخر مخدوف ، وتقدير الكلام : كان ما ذكره حين إذ كان كذلك ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذ مقطعة من جملة ، والآن مقطعة من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلّها صالحة للاتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْهِمٌ كَهِنٍ وَمُدَّةً ، وَمُخْتَصٌ بِكَيْوَمِ الْخَيْسَ ، وَمَغْدُودَهَا كَيْوَمِينَ وَأَسْبُوعِينَ^(١) . والصالح لذلك من أسماء السكان نوعان :

أحداها : المبهم^(٢) — وهو : ما اتفق إلى غيره في بيان صورة مسماه : كأسماء الجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال فوق وتحت ، وشبهها في الشيئاع كناحية وجانب ومكان ، وكأسماء المقادير كـمِيلٍ وفرستخ وبـرـيد .

والثاني : ما اتحدّت مادته ومادة عامله ، كـ«ذَهَبَتْ مَذْهَبَ زَيْدٍ» ، وـ«رَمَيْتُ مَرْمَى غَرْوَ» ، وقوله تعالى : (وَإِنَّا كُنَّا نَقْدِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِاسْتِعْنَاصَ)^(٣) .

وأما قوله «هُوَ مِنْ مَقْدَدَ الْقَاتِلَةِ» وـ«مَنْجَرَ الْكَلْبِ» وـ«مَنَاطِ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جواباً لمن كيـوم الـخـيـسـ ، وعرفوا للعدود منه بأنه ما يقع جواباً لكمـ كـيـومـينـ وـثـلـاثـةـ أـيـامـ ، وـأـسـبـوعـ ، والـمـبـهـمـ منهـ ما لا يـكونـ جـوابـاـ لـواـحـدـ منـ السـؤـالـيـنـ المـذـكـورـيـنـ ، وـمـثـالـهـ حـيـنـ وـمـدـةـ وـوقـتـ ، وـبـقـىـ مماـ يـنـتـصـبـ منـ اـسـمـ الزـمـانـ عـلـىـ الـظـرـفـيـةـ ماـ اـشـتـقـ منـ المـصـدـرـ كـجـلـسـ زـيـدـ وـمـقـدـهـ ، بـعـنـيـ زـمـانـ جـلـوسـهـ وـزـمـانـ قـعـودـهـ .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في السكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم سماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنك قد تحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف السكان فيها ، فهي جهات لها وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ! والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أحد معلوم تنتهي عنده ، خلفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

التَّرِيَّاً» فشاذ ، إذ التقدير : هو مني مستقر في مقعد القابلة ، فعامله الاستقرار ،
ولو أعمل في المقعد قمد وفي المزجَر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذًا^(١) .

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل
مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالاليوم ، تقول :
«اليَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ» و «أَعْجَبَنِي الْيَوْمُ» و «أَخْبَتْنِي يَوْمٌ قَدُومِكَ»
و «سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ» .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفارق الظرفية أصلًا ، كـ «قطَّ

(١) فإن قلت : فلماذا صرحت نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصرح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لنوعه من النحوة ؟
فالجواب أن تقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع الدلالة على الحدث بعادته – أي حروفه التي يتتألف منها – ويدل على الزمان بصيغته – أي وزنه ، فالزمان جزء من جزئين يتتألفاً منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلة الالتزام على مكان مهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلاته على مكان مهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان المهم الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان للأخذ من الصدور مع الفعل العامل فيه في أصل المادة مقوياً للفعل على العمل في هذا النوع تضبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وعَوْضٌ^(١) ، تقول : « مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لَا أَفْسَلُهُ عَوْضٌ » و مالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهم بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهم ، إذ لم يخُرُجْن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمحروم أخوان .

هذا باب المفعول معه

وهو : اسم ، فَضْلَة ، تَالِي لَوْا وَبِعْدِي مَعَ ، تَالِيَة بَلْجَة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرَّتُ وَالْطَّارِيقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ ». فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشَرَّبَ اللَّبَنَ » و نحو « سِرَّتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً » فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْقَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيْمَرِيّ ، وبالسادس نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلما به ، خلافاً لأبي علي . فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا ». قلت : أَكْثُرُهم يرفع بالمعنى ، والذين نصبو قَدَرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفي ، وهو مبنيان ، لشبيهما بالحرف ، وكان بناؤها على حركة تخلصها من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حمرا على قبل وبعد ، فاما عوض فإنهما تبقي على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

والناصب المفعول معه ماسبقة من فعل أو شبهه^(١) ، لا الواو ، خلافاً

ـ محل نصب خبر مقدم ، قال الأشموني : « والأصل : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصة ، فاسم كان مستكناً ، وخبرها ما تقدم عليه من اسم استفهام » اه ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تمام ، وعلى هذا يكون فاعلهما ضميراً مستتراً فيهما ، وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون ناتية عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً ، وتقدير الكلام : أى كون من الأكوان كنت وزيداً ، وهذا رأي ضعيف نرى إلا تأخذ به .

(١) قول ابن هشام « ما سبقة من فعل أو شبهه » هو ثابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

إِنَّمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَهِ سَبَقَ ذَالِ النَّصْبِ، لَا بِالْوَاوِ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ
وَهَا يُشَرِّانَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى الْعَالِمِ فِيهِ؛ فَلَا يَقُولُ:
وَالنَّيلُ سَرَّتْ، وَلَا يَقُولُ: وَالنَّيلُ أَنَا سَأَرْ، وَهَذَا مَا لَا خَلَفَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَتَوَسَّطَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ بَيْنَ الْعَالِمِ وَمَصَاحِبِهِ، فَلَا يَقُولُ: سَأَرْ وَالنَّيلُ زَيْدٌ .

وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جنبي ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم المفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من ذلك قول الحاسبي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لَا كُرِمَهُ وَلَا أَقْبِهُ وَالسَّوَاءُ اللَّقَبُ

فإن أصل الكلام : ولا أقبه اللقب والسواء ، ونظير ذلك قوله :

جَمَغَتْ وَفَخْشَا غَيْبَةً وَمَيْمَةً ثَلَاثْ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهُمْ بِمُرْعَى

فإن أصل الكلام : جمعت غيبة ونميمة وخشأ .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على للعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم المطروف في قول الأحوص :

أَلَا يَا تَحْكَلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

للهجُّ جَانِي ، وَلَا الْخِلَافُ ، خَلَافًا لِكُوفِيِنْ ، وَلَا مُحْدُوفُ ، وَالْقَدِيرُ :
سِرْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خَلَافًا لِلزَّاجِ .

فصل : للاسم بعد الواو **خُمُسُ** حالات :

- (١) وجوب العطف ، كذا في « كل رجل وضيّعته » و نحو « اشتراك زيد و عمر و » و نحو « جاء زيد و عمر و قبله أو بعده » لما ينتهي^(١) .
- (٢) ورجح أنه ، كـ« جاء زيد و عمر » لأنـه الأصل ، وقد أمكنـ بلا ضـءـفـ .
- (٣) ووجوب المفعولـ معـه ، وذلكـ فيـ نحو « مالـكـ و زـيدـاـ » ، و « مـاتـ زـيدـ و طـلـوعـ الشـمـسـ » لامتناعـ العـطـفـ فـيـ الـأـوـلـ مـنـ جـمـةـ الصـنـاعـةـ ، وـ فـيـ الثـانـيـ منـ جـهـةـ الـمـعـنىـ .

(٤) ورجحـهـ ، وذلكـ فيـ نحوـ قولهـ :

* فـكـوـنـواـ أـنـتـمـ وـبـنـيـ أـبـيكـمـ *

- (١) فـيـ المـثالـ الـأـوـلـ لـمـ تـقـدـمـ عـلـىـ الواـوـ جـلـةـ ، وـ فـيـ المـثـالـ الثـانـيـ ماـ بـعـدـ الواـوـ لـيـسـ فـضـلـةـ يـسـتـفـيـ الـكـلـامـ عـنـهـ ، لـأـنـ الاـشـتـراكـ لـاـيـقـ إـلـاـ مـنـ اـثـنـيـنـ ، وـ فـيـ المـثـالـ الثـالـثـ الـظـرـفـ المـذـكـورـ بـعـدـ الـأـسـمـ المـقـرـنـ بـالـواـوـ يـنـفـيـ الـمـاصـحـةـ بـيـنـ ماـ قـبـلـ الواـوـ وـ ماـ بـعـدـهاـ .
- ٢٥٧ - لمـ أـقـفـ لـهـذـاـ الشـاهـدـ عـلـىـ نـسـبـةـ إـلـىـ قـائـلـ مـعـيـنـ ، وـ وـالـذـىـ ذـكـرـهـ المؤـلـفـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الـوـافـرـ ، وـالـنـحـاةـ يـرـوـونـ عـجـزـهـ هـكـذـاـ :

* مـكـانـ الـكـلـيـتـيـنـ مـنـ الطـحـالـ *

وـقـدـ وـجـدـتـ هـذـاـ عـجـزـ فـيـ كـلـةـ الـأـفـرـعـ الـقـشـيـرـ لـكـنـ مـعـ صـدـرـ آـخـرـ ، وـهـاـكـ ثـلـاثـةـ أـيـاتـ مـنـ هـذـهـ الـكـلـمـةـ فـيـهـاـ هـذـاـ عـجـزـ لـتـبـيـنـ حـقـيـقـةـ الـأـمـرـ :

فـلـأـ تـقـعـلـ . فـإـنـ أـخـاكـ جـلـدـ مـلـىـ العـزـاءـ فـيـهـاـ دـوـ اـخـتـيـالـ
وـإـنـاـ سـوـفـ بـجـمـلـ مـوـلـيـنـاـ مـكـانـ الـكـلـيـتـيـنـ مـنـ الطـحـالـ
وـقـنـتـيـ فـيـ الـمـوـادـيـتـ عـنـ أـخـيـنـاـ كـمـاـ تـغـنـيـ الـتـيـمـيـنـ عـنـ الشـمـالـ =

ـ الآلة : « جلد » ـ بفتح الجيم وسكون اللام ـ صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وعلى انتقام المكاره « العزاء » المراد بها الأمور التي يشق احتفالها ، وهي فعلاً من قوله : « عز فلان ذلان يعزه » يعنى غالباً وقته ، ومنه قوله : « من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزة ، وقال الشاعر :

كَانَ الْقَلْبَ أَثِيلَةَ قِيلَ يُغَدِّي بَلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحِ
قَطَّاءَ عَزَّهَا شَرَكَ فَبَاتَ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلَقَ الْجُنَاحُ
« موليننا » مثني مولى ، ولله ولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ،
ومنها المالك والمملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العترة ،
والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبني على حذف التون ،
وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع « أنت » ضمير منفصل مؤكّد للضمير
المتصل الذي هو واو الجماعة « وبني » الواو او المعية حرف مبني على الفتح لا محل
له من الإعراب ، وبني : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مذكر
سالم ، وهو مضار ، وأبي من « أبيك » مضار إليه مجرور بالياء نيابة عن السكّرة
لأنّه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان
منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متبعاً بمحذف يقع خبراً لكونوا الناقصة ، وهو
مضار و « الكليتين » مضار إليه مجرور بالياء نيابة عن السكّرة لأنّه مثني ، والتون
عرض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبني على السكون لا محل له من
الإعراب ، وحركة للتخاص من النساء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره
السکّرة الظاهرة ، والجار وال مجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأنّ فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني أبيك » فإنه نسبه على أنه مفعول معه . ولم يرده
بالعلف على اسم « كن » الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل .
والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجح من جهة العقى ؛ لأن الرفع على
العلف يدل على أنّ بني أبיהם مأموروون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمتُ وَرَيْدًا » ؛ لِضَفْفِ المطف في الأول من جهة المعنى ،
وفي الثاني من جهة الصناعة .

(٥) وَامْتَنَاعُهُمَا ، كقوله :

٢٥٨ - * عَلَفْتُهَا تَبَنَّا وَمَاءَ بَارِدًا *

= الكليتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما
مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبיהם كالكليتين من الطحال ،
فافهم هذا وتدركه جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ - يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدرآ لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُهَا تَبَنَّا وَمَاءَ بَارِدًا حَتَّى شَتَّتَ هَالَةَ عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبضم ع يجعل هذا

الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطَتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَبَنَّا وَمَاءَ بَارِدًا
ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عترت له على سوابق أو لواحق تؤيد
إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكملة التي تذكر معه مصنوعة ؟ فإن التكملة
فيها يكاد ينادي بذلك .

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً - من باب ضرب يضرب
ضرباً - إذا أطعمتها وقدست لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها - بالهمزة - واسم
ما تقدمه لها من الطعام علف - بفتح الميم واللام جمعاً - وجمه علاف ، مثل جبل
وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر الناء وسكون الباء - قصب الزرع بعد أن يداه
« شتت » يروى في مكانه « بدت » وهو بمعنى واحد « هالة » صيغة مبالغة من قوله
« هلت العين بالدموع » ، وهل السحاب بالظر يهمل همولاً - مثل قعد يقعد قعوداً -
وهلانا أيضاً ، وذلك إذا انحررت وفاقت به وكثرة زواله منها « الرجل » كل شيء
يعد السافر لسفره : من وعاء لتناوله ، ومركب لبعيره ، وجمه أرجل ورجال ،
مثل فلس وأفاسن وسهم وأسهم وسهام « واردًا » أي موافقاً لما قصدت إليه
= بسفرى وبالغاً إيه .

= الإعراب : « علقتها » فعل ماض ، وفاء التسلّم فاعله ، والضمير العائد على راحته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لتعلّم مذوق ، والتقدير : وسقيتها ماء « بارداً » نعمت ماء ، ونعمت للنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو - على هذا - قد عطفت جملة على جملة . الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجتمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد معبقاء قوله « علقتها » على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وهبنا لا يجوز لك أن تقول : علقتها ماء باردا ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخرّيج مثل هذا التعبير ثلاثة تخرّيجات :

التخرّيج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخرّيجات ، وقد أبطله المؤلف هنـا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى العلف ولا في زمان العلف ؟ فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولاً معه أيضا ؛ فإن من شرط انتساب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

التخرّيج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؟ فعلى هذا التخرّيج لا يبيّن معنى قوله « علقتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوضعي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نقوله فريدي به معنى أوسع من معناه اللغوي ، كان يريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخرّيج الجرمي والمازني والبردي وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدى وغيرهم من العلماء .

وقوله :

* وَزَجْجُنَ الْخَوَاجَبَ وَالْمُيُونَا *

= والخرج من الثالث : أن يكون قوله « وماء » ، فمولا به لفعل مذوف يقتضيه السياق . كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتسكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقتها علينا » فالفارق بين هذا الخرج والذى قبله أن الواو في هذا الخرج عطفت جملة على جملة ، وفي الخرج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا خرج كثير من الماء ، وأوجهه أبو على الفارسى والفراء والروزنى شارح المعلقات .

ومثل هذا البيت في اختلاف التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامرى من معلقته :

فَمَلَأَ فُرُوعَ الْأَيْمَانِ، وَأَطْفَلَاتِ
بِالْجَلَامَتَيْنِ طَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا
(علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيمان : ضرب من النبت ، وهو الجرجر البرى ، والجلتان : جانبا الوادى ، وأطفلات : ولدت وصارت ذات أطفال)
يتحتمل أنه أراد أطفلت ظباؤها وباست نعامها ؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض ،
ويتحتمل أنه أراد : تجت ظباؤها ونعامها ، فوضع أطفلات في موضع تجت .

ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَانَ اللَّهَ يَجْدُعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفْرُ
يَهْجُو رجلاً يأنه يشتدع غيظه وكده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيتحتمل
أنه أراد يجدع أنفه ويفقد عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا للأنف ، ويتحتمل أنه أراد
تراء كان الله يذهب أنفه وعينيه ، فوضع يجدع في موضع يذهب .

ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَمْلَكِيْ قَدْ غَدَا مُتَقْلَدًا سَيْفًا وَرُمحًا
يتحتمل أنه أراد متقلدا سيفاً وحاملا رمحاً ؛ لأن التقى لا يكون إلا للسيف ،
ويتحتمل أنه أراد مستعملا سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ - هذا الشاهد من كلام الراعى التميرى ، واسميه عبيد بن حصين ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

* إذاً ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

وَبَعْدَ الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ هُنَا قَوْلُهُ :

أَنْخَنَ جِهَالَمُنْ بِذَاتِ غَسْلٍ سَرَّاهَ الْيَوْمَ يَمْهَدْنَ الْكُدُونَا

وَأَنْشَدَ يَاقُوتَ قَبْلَهُ هَذَا الْبَيْتَ قَوْلُهُ :

وَأَظْمَانِ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمَهَا سَرَعاً وَلِيَنَا

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الخل والزينة ، ويقال : هي التي غنيت بزوجها عن التعرض لارجال ، وأصل الغانيات جمع غانية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالـكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فـكانهن مقيمات بمخدورهن لا يفارقنه ، كقوله تعالى : (حور مقصورات في الحياة) كـقالوا : امرأة مخددة ، وهي التي حبسـت في الخدر لا تبرحه « بـرـزـنـ » تقول « بـرـزـ فـلـانـ يـبـرـزـ بـرـوزـ » بـوزـنـ قـعـدـ يـقـعـدـ قـعـودـاـ ، إـذـاـ ظـهـرـ « زـجـنـ » دـقـنـ ، وـتـقـولـ : رـجـلـ أـزـجـ ، وـامـرـأـةـ زـجـاءـ » إـذـاـ كـانـ قـدـ دـقـقـ حاجـبـهـ وـرـقـهـ فـطـولـ « ذـاتـ غـسلـ » بـكـسـرـ الـعينـ وـسـكـونـ السـبـيـنـ - مـوـضـعـ بـيـنـ الـحـيـامـ وـالـنـبـاجـ كـانـ لـبـنـ كـلـيـبـ بـنـ يـرـبـوعـ ثـمـ صـارـ لـبـنـ نـعـيرـ .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بمحابيه، مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فـفاعل بـ فعل مـحـذـفـ يـفـسـرـهـ للـذـكـورـ بـعـدـهـ ، وجـملـةـ الفـعـلـ المـحـذـفـ وـفـاعـلـهـ الـذـكـورـ فـيـ محلـ جـرـ يـأـضـافـةـ إـذـاـ إـلـيـهـ « بـرـزـ » بـرـزـ : فعل ماض مبني على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، وـنـونـ النـسـوةـ فـاعـلـ ، مـبـنـىـ عـلـىـ الـفـتـحـ فـيـ محلـ رـفـعـ ، وجـملـةـ الفـعـلـ وـفـاعـلـهـ لـأـعـلـ لـهـ مـاـ مـنـ النـسـوةـ إـلـيـهـ مـفـسـرـةـ « يـومـاـ » ظـرفـ زـمـانـ منـصـوبـ يـبـرـزـ « وـزـجـنـ » الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـفـتـحـ لـأـعـلـ لـهـ مـنـ إـلـيـرـابـ ، زـحـجـ : فعل ماض مبني على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، وـنـونـ النـسـوةـ فـاعـلـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـفـتـحـ فـيـ محلـ رـفـعـ « الـحـوـاجـبـ » مـفـعـولـ بـهـ لـزـجـجـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ « وـالـعـيـونـ » الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ ، العـيـونـ : مـفـعـولـ بـهـ لـفـعـلـ مـحـذـفـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلامـ : وـزـجـنـ الـحـوـاجـبـ وـكـلـنـ الـعـيـونـ ، وـالـجـلـةـ مـعـطـوـفـةـ بـالـوـاـوـ عـلـىـ الـجـلـةـ قـبـلـهـ ؟ـ أوـ الـعـيـونـ مـعـطـوـفـ عـلـىـ الـحـوـاجـبـ بـتـأـوـيلـ =

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناعُ المفهولِ معه فلانتفاء
الميئية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني .

ويجحب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفهول به ، أي : وَسَقَيْتُهَا
ماء ، وَكَحَلْنَ الْمُبْيُونَ ، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما .
وذهب الجزمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدى إلى أنه
لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل
يصح أنصبا به عليهما ؛ فيقول زَجْجَنْ يَحْتَنْ وَعَلَفَتُهُمْ بِأَنْلَتُهُمْ .

هذا باب المستثنى

للاستثناء^(١) أدوات ممان :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الواجب والميون معاً ، مثل حسن أو جملن وما
أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الواجب والميونا » فإن الفعل المذكور في هذه
 العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جيلاً مع بقائه على معناه
الأصلى ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولا لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ،
وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتناول في الفعل فيجعل معناه أوسع
من معناه الأصلى بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت
مفردا على مفرد ، على نحو ما ي بيانه في الإعراب وقرارنه بإيضاح في شرح
الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله
« هو الخرج تحقيقاً أو تقديرًا ، من مذكور أو متوك ، بِإِلَّا أو ما في معناها ،
بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « الخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل الخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وما : « إلا » عند الجميع ، و « حاشاً »^(١) عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وحشاً .

= وبالغاية والاستثناء ؛ فالخرج بالبدل نحو قوله « أكاث الرغيف ثلثه » فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذي هو بدل ، وأما الخرج بالصفة فنحو قوله « أعتق ربة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقة السكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نفتأ لرقة ، وأما الخرج بالشرط فنحو قوله « اقتل الذي إن حارب » فإنك أخرجت من الذي الذي يباح قتله الذي بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطا للأمر بالقتل ، وأما الخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : (ثم أنمو الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفترات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لليوم الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليلا منهم) .
وقوله : « تحقيقاً أو تقديرأ » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومتصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمتصل يكون الإخراج فيه تقديرأ لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متزوك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتم هو الذي ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما ذكر في الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة ؟ يخرج به نحو قوله « جاءني ناس إلا زيداً » ونحو قوله « جاءني قوم إلا رجالاً » .

وقوله : « يلا أو ما في معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعرف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة في حاش الاستثنائية أقبل هي أم حرف ؟ ولم في ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً ، ولا تكون فعلاً ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول مختلفون : أحدها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

= أم لا متعلق لها بالحروف الزائدة ، فذهب ثوم منهم إلى أن لها متعلقات تتعلق بها كسائر حروف البر ، وتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شهادة ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نسباً ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على الخط الذي عليه حروف البر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : « مررت بزيد » توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول «رأيت القوم حاشاً زيد» لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بمحاشاً ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشاً ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذي هو حاشاً عن حال حروف البر الأصلية لم يجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلي يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذي وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى الاسم المجرور بالياء على المعنى الذي تدل عليه الياء الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا في المثال الذي ذكروه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذي وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيداً » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد في هذا المثال من أن تسميه مفعولاً به .

المذهب الثاني – وهو مذهب البرمي والمازني والبردي والزجاج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني ، وهو أيضاً الذي اختاره التأخرون من النحاة . ومنهم جميع شراح الألفية – وملخص هذا الرأي أنها تستعمل كثيراً حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها ، وتستعمل قليلاً فعلاً متعدياً جاماً فتنصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفان « حاشاً » – بدون نون الوقاية – كافي قول الشاعر :

فِتْيَةٌ جَمَلُوا الصَّلَبَ إِلَيْهِمْ حَاشَى إِنْ مُشَدِّدٌ

إِنْ إذا استعملتها فعلاً قلت « حاشاً » وإنما كان هذا الفعل جاماً لتضمنه معنى إلا ، وقد رروا هؤلاء عن العرب نسب ما بعدها وجره ، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلاً .

وَفِتْلَانٍ وَهَا : « لَيْسَ »^(١) ، و « لَا يَكُونُ » .
وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنَ الْفَعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، وَهَا : « خَلَّا » عَنْ الْجَمِيعِ ، و « عَدَّا »
عَنْ غَيْرِ سِيِّبِيِّهِ .

وَأَسْمَانٍ وَهَا : « غَيْرٌ » و « سِوَى » بِلْفَاتَهَا ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : سِوَى كَرِضَّى ،
وَسِوَى كَهْدَى ، وَسَوَاءَ كَسَاءَ ، وَسِوَاءَ كَبِنَاءَ ، وَهِيَ أَغْرِبَهَا .

= المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل داعماً تنصب
ما بعدها، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تتصرف فيها
فتقول أحياناً : حشا ، وتقول أحياناً أخرى : حاش ، والحرف ليست محل تصرف
فيما يجمع منا ونكم ، فلا تكون حاش حشا ، فإذا ورد ما بعدها مجروراً فهو مجرور بمعرف
جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أنها نسلم أنها حين يتصرف فيها لا تكون
حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين
يكون ما بعدها مجروراً ، وممّا كان السباع قد جاء بالحالين فعن أحياءً بأنّ نقول :
إنها تأتي على وجهاً ، ودليلكم الذي ذكرتموه ينقى الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ،
فكما من الأفعال التي لم تتصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافية في نفي قوليها ، ونحن
نستدل على حرفيتها في بعض الأحيان بمعنى الاسم مجروراً بها ، وباتصاله بباء التسلّم
من غير نون الواقعية ، ولو كان فعلاً لا يقترب بذاته من الواقعية مع باء التسلّم البة .

وحصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بمحاشاً فجعلها حرف
جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رروا الجر بها ، ورووا النصب أيضاً ،
فعلمها البصريون نوعين تكون فعلاً في أحدهما فينصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفي
الثاني حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن
أجري ما بعده فإن أجري فيه يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقي عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ،
أحدّهما مذهب أبي علي الفارسي - وتبّعه عليه أبو بكر بن شقيق - وحاصله أن « ليس »
حرف داعماً ، وقد سبق في أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأي بأنّها
تقترب منها علامات الأفعال كبناء التأنيث الساكنة في نحو « ليسـت هذه بملحة » =

فإذا استثنى بـ «إلا» وكان الكلام غيرَ تامٍ — وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عملَ إلا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها ، وبُسْعى استثناء مفرغاً ، وشرطه : كون الكلام غيرَ إيجاب (١) ، وهو : النفي نحو (وما محمد إلا رسولٌ) (٢) ، والنفي نحو (ولا تقولوا على الله إلا الحق) (٣) ، (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) (٤) ، والاستفهام الإنكاري نحو (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (٥) ، فاما قوله تعالى : (وابي الله إلا أن يم نوره) (٦) ، فحمل «بابي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى .

= وناء الفاعل في نحو «لست ، ولستما ، واستم ، ولستن » وثاني الذهلين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهي في غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقاً بنفي أو بشبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجباً لكان المعنى الذي يدل عليه بمجموع الكلام عملاً في مجرى العادة ، إلا ترى أنك لو قلت «ضررت إلا زيداً» لكان مؤدي هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا معنى غير مستقيم في مجرى العادة ، أما لو قلت «ما ضربت إلا زيداً» فإن المعنى الذي تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحداً من الناس إلا زيداً ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقاً هو رأي الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء للفراغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصوراً في نفسه ، ومن أمثلة ذلك «ذاكرت إلا يوم الجمعة» فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو «حضر إلا زيد» أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو «ضررت إلا زيداً» لم يجز الاستثناء المفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإنْ كانَ الـكـلام تاماً : فإنْ كانَ مُوجـبـاً وجـبـ نـصـبـ المـسـتـثـنـيـ (١)، نحوـ

(١) هـنـا أـمـرـانـ يـجـبـ أنـ تـعـرـفـ أـقـوـالـ الـعـلـمـاءـ فـكـلـ وـاـحـدـ مـنـهـمـ اـنـكـونـ عـلـىـ بـصـيرـةـ :

فـأـمـاـ أـوـلـهـمـاـ قـدـ اـخـتـلـفـ النـحـاهـ فـالـعـاـمـلـ فـالـاسـمـ الـمـنـصـوبـ بـعـدـ إـلاـ ، وـلـمـ فـهـذـاـ الـمـوـضـعـ عـمـاـيـةـ أـقـوـالـ :

الـأـولـ : أـنـ النـاصـبـ لـهـذـاـ اـلـاسـمـ هـوـ «ـإـلاـ»ـ نـفـسـهـاـ ، وـحـدـهـاـ ، وـإـلـىـ هـذـاـ الرـأـيـ ذـهـبـ اـبـنـ مـالـكـ صـاحـبـ الـأـلـفـيـةـ ، وـعـبـارـتـهـ فـيـ النـظـمـ تـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ ، حـيـثـ يـقـولـ فـيـ مـطـلـعـ الـبـابـ : «ـمـاـ اـسـتـثـنـ إـلـاـ مـعـ نـعـمـ يـنـتـصـبـ»ـ وـيـقـولـ بـعـدـ أـيـاتـ : «ـوـأـلـغـ إـلـاـ ذـاتـ تـوـكـيدـ»ـ وـذـكـرـ اـبـنـ مـالـكـ أـنـ هـذـاـ رـأـيـ سـيـيـوـيـهـ وـالـمـبرـدـ .

وـالـقـوـلـ الثـالـثـ : أـنـ النـاصـبـ هـوـ نـعـمـ الـكـلامـ ، وـمـثـلـ هـذـاـ اـنـتـصـابـ التـيـزـ كـاـنـتـصـابـ درـهـمـ فـيـ قـوـلـكـ : «ـأـعـطـيـتـهـ عـشـرـيـنـ درـهـاـ»ـ مـثـلاـ .

وـالـقـوـلـ الثـالـثـ : أـنـ النـاصـبـ هـوـ الـفـعـلـ الـمـتـقـدـمـ عـلـىـ «ـإـلاـ»ـ لـكـنـ بـوـاسـطـةـ إـلاـ ، وـيـنـسـبـ هـذـاـ إـلـىـ السـيـرـافـيـ وـالـفـارـسـيـ وـابـنـ الـبـاذـشـ ، وـضـعـفـ الـعـلـمـاءـ هـذـاـ الرـأـيـ بـأـنـهـ قدـ لاـ يـكـونـ فـيـ الـكـلامـ فـعـلـ أـصـلـاـ ، كـمـ تـقـولـ «ـالـقـومـ إـخـوـتـكـ إـلـاـ زـيـداـ»ـ .

وـالـقـوـلـ الـرـابـعـ : أـنـ النـاصـبـ هـوـ الـفـعـلـ السـابـقـ بـغـيرـ وـاسـطـةـ إـلاـ ، وـإـلـىـ هـذـاـ ذـهـبـ اـبـنـ خـرـوفـ ، وـضـعـفـوـهـ بـمـثـلـ مـاـ ضـعـفـواـ بـهـ رـأـيـ الـفـارـسـيـ وـمـنـ مـعـهـ .

وـالـقـوـلـ الـخـامـسـ : أـنـ النـاصـبـ فـعـلـ مـحـذـوـفـ يـقـدـرـ مـنـ مـعـفـ إـلاـ ، مـثـلـ أـسـتـثـنـ ، وـإـلـىـ هـذـاـ ذـهـبـ الزـجاجـ .

وـالـقـوـلـ الـسـادـسـ : أـنـ النـاصـبـ هـوـ مـخـالـفـ مـاـ بـعـدـ إـلاـ لـمـ قـبـلـهـاـ ، وـيـحـكـيـ هـذـاـ عـنـ الـكـسـائـيـ .

وـالـقـوـلـ السـابـعـ : أـنـ الـاسـمـ الـمـنـصـوبـ بـقـعـ اـسـماـلـاـنـ - بـتـشـدـيـدـ الـتـونـ - مـؤـكـدةـ عـذـوـفـ وـخـبـرـهاـ مـحـذـوـفـ أـيـضاـ ، وـتـقـدـيرـ وـقـامـ الـقـومـ إـلـاـ زـيـداـ»ـ قـامـ الـقـومـ إـلـاـ أـنـ زـيـداـ لـمـ يـقـمـ ، وـقـدـ حـكـيـ هـذـاـ القـوـلـ عـنـ الـكـسـائـيـ ، وـهـوـ تـكـلـفـ لـاـ مـقـضـيـ لـهـ .

وـالـقـوـلـ الثـامـنـ : أـنـ «ـإـلاـ»ـ مـرـكـبةـ مـنـ «ـإـنـ»ـ الـلـوـكـدـةـ وـلـاـ الـعـاطـفـةـ ، ثـمـ خـفـتـ «ـإـنـ»ـ بـحـذـفـ أـحـدـ نـوـنـيـهـاـ ، ثـمـ أـدـغـمـتـ فـيـ لـاـ ، فـإـذـاـ اـنـتـصـبـ مـاـ بـعـدـهـاـ فـذـلـكـ مـنـ أـجـلـ تـغـلـبـ حـكـمـ إـنـ ، وـإـذـاـ لـمـ يـنـتـصـبـ فـنـ أـجـلـ تـغـلـبـ حـكـمـ لـاـ الـعـاطـفـةـ ، وـنـسـبـ هـذـاـ القـوـلـ عـلـىـ الـفـرـاءـ ، وـهـوـ أـشـدـ تـكـلـافـاـ مـنـ سـابـقـهـ .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ^(١)، وأما قوله :

٢٦٠ - * كَافَ تَغْيِيرٌ إِلَّا النُّؤُى وَالوَتِدُ *
حمل « تَغْيِيرٌ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنَّهَا بمعنى .

= وأما الأمر الثاني فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى يلاً بعد الكلام التام الموجب هو رأى جمهرة النعامة ، وحكي ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطني « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعله الجمة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ (فسرروا منه إلا قليل منهم) ويحمل عليه ما جاء في صحيح البخاري « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمة معاف إلا المهارون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبي نواس في الأمين :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الظَّاهِرُ الْمَيْمُونُ
وقد حمل الجمهور ذلك على أنَّه إلا بمعنى لكن ، والمرفوع مبتدأ خبره
محذف ، وتقدير ذلك في بيت أبي نواس : لكن النبي الظاهر الميمون لست خيراً منه .
(١) من الآية ٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطلل النصراني التغلبي ، واسميه غياث بن غوث ،
والذى ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَبِالصَّرِيعَةِ مِنْهُمْ مَنْزَلٌ خَلَقَ *

اللغة : « الصريعة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أي :
بال ، و « عاف » أي : دارس منذر ، و « النُّؤُى » — بوزن قفل وحمل وفلس
وصرد — نمير صغير يحفرونه حول الخيمة ليمنع السبيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريعة » جار و مجرور متعلق بمحذف خبر مقدم « منهم » جار
ومجرور متعلق بمحذف حال من منزل الآتي الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه ،
وكان أصل الجار والمحرور صفة المنزل فلما تقدم عليه جعل حالاً ؛ لأنَّ الصفة لا تقدم
على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمحرور متعلق بمحذف =

ـ حالـ من الضمير المستتر في الجار والمبرور الواقع خبرا ، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون بعـي الحال من المبتدأ « منزل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « خلق » نعت منزل مرفوع بالضمة الظاهرة « عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المهدوـة للتخلص من التقاء السـاكـينـين « تـغـيرـ » فعل ماضـ مبني على الفتح لا محل لهـ من الإعراب ، وفـاعـلهـ ضـمـيرـ مستـرـ فيـ جـواـزـ تـقـدـيرـهـ هوـ يـعـودـ إـلـىـ الـمـنـزـلـ ،ـ وـاـجـلـةـ مـنـ الـفـعـلـ المـاضـيـ وـفـاعـلهـ فـعـلـ رـفـعـ صـفـةـ ثـالـثـةـ لـمـنـزـلـ « إـلـاـ » أـدـاـةـ اـسـتـثـانـاءـ حـرـفـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ لاـ محلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ « النـؤـىـ » بـدـلـ مـنـ الضـمـيرـ المـسـتـتـرـ فـيـ تـغـيرـ ،ـ وـبـدـلـ الـمـرـفـعـ مـرـفـعـ وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ الضـمـةـ الـظـاهـرـةـ « وـالـوـتـدـ » الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ ،ـ مـبـنـىـ عـلـىـ الفـتـحـ لاـ محلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ ،ـ الـوـتـدـ :ـ مـعـطـفـ عـلـىـ النـؤـىـ ،ـ وـمـعـطـفـ عـلـىـ الـمـرـفـعـ مـرـفـعـ ،ـ وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ الضـمـةـ الـظـاهـرـةـ .ـ

الشاهد فيه : قوله « إلا النـؤـىـ والـوـتـدـ » فإنـ الـظـاهـرـ أنـ الـاسـتـثـانـاءـ تـامـ مـوـجـبـ :ـ أماـ تـامـهـ فـلـذـكـرـ الـمـسـتـثـانـيـ مـنـهـ وـهـ الـمـنـزـلـ ،ـ وـأـمـاـ كـوـنـهـ مـوـجـبـاـ فـلـأـنـهـ لـمـ يـتـقـدـمـهـ نـقـيـ ولاـ شـبـهـ ،ـ فـكـانـ عـلـىـ مـقـتـضـيـ هـذـاـ الـظـاهـرـ -ـ وـجـرـيـاـ عـلـىـ مـذـهـبـ جـهـورـ النـحـاةـ .ـ يـنـبـغـيـ نـصـبـ الـمـسـتـثـانـيـ ،ـ إـلـاـ أـنـهـ وـرـدـ مـرـفـعـاـ .ـ

وـقـدـ خـرـجـهـ جـهـورـ عـلـىـ الـلـعـنـ ،ـ وـحـاـصـلـهـ أـنـهـ يـنـعـونـ كـوـنـ الـكـلـامـ مـوـجـبـاـ ،ـ وـيـزـعـمـونـ أـنـهـ مـنـقـيـ ؛ـ لـأـنـ الـنـقـيـ لـيـسـ قـاـصـراـ عـلـىـ مـاـ يـكـوـنـ قـدـ سـبـقـتـهـ أـدـاـةـ نـقـيـ ،ـ بـلـ هـوـ أـعـمـ مـنـ ذـالـكـ .ـ وـمـنـهـ أـنـ يـكـوـنـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـمـسـتـثـانـيـ مـنـهـ فـيـ مـعـنـيـ عـاـمـلـ آـخـرـ مـنـقـيـ ،ـ وـالـأـمـرـ هـنـاـ كـذـالـكـ ،ـ فـإـنـ « تـغـيرـ » -ـ وـهـ الـعـاـمـلـ فـيـ ضـمـيرـ الـمـنـزـلـ الـذـيـ هـوـ الـمـسـتـثـانـيـ مـنـهـ -ـ فـيـ مـعـنـيـ عـاـمـلـ آـخـرـ مـنـقـيـ ،ـ وـهـ « لـمـ يـقـيـ عـلـىـ حـالـهـ » وـهـذـاـ الـعـاـمـلـ الآـخـرـ لـوـ كـانـ هـوـ الـذـكـورـ فـيـ الـكـلـامـ لـكـانـ الـخـتـارـ اـرـتـفـاعـ الـمـسـتـثـانـيـ ،ـ فـكـانـ لـمـاـ هـوـ بـعـنـاهـ حـكـمـهـ .ـ

وـمـنـ الـعـلـامـاءـ مـنـ ذـهـبـ إـلـىـ أـنـ « إـلـاـ » فـيـ هـذـاـ الـبـيـتـ وـنـحـوـ حـرـفـ بـعـيـ لـكـنـ الـقـيـ للـامـسـتـدـرـاـكـ ،ـ وـمـاـ بـعـدـهـ مـبـتـداـ حـذـفـ خـبـرـهـ ،ـ وـكـانـ الشـاعـرـ قدـ قـالـ :ـ لـكـنـ النـؤـىـ وـالـوـتـدـ لـمـ يـتـقـيـرـاـ ،ـ وـقـدـ تـحـدـيـتـاـ عـنـ ذـالـكـ فـيـ الـكـلـامـ عـلـىـ مـذـاهـبـ النـحـاةـ فـيـ نـصـبـ الـأـسـمـ الـذـيـ يـقـعـ بـعـدـ إـلـاـ ،ـ بـعـدـ كـلـامـ تـامـ مـوـجـبـ ،ـ وـرـوـيـنـاـ لـكـ عـدـةـ شـواـهـدـ وـرـدـ فـيـهـ الـأـسـمـ =ـ

وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلة فالرجح اتباع المستثنى بالمستثنى منه : بدل بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين^(١)

مرفوعا ، وزيادة هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر التأخررين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ، ثابت الخبر ومدحوفة ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قنادة : « كلهم أحرموا إلا أبو قنادة لم يحرم » فلابد من عطف لكتن . وأبو قنادة مبتدأ ، ولم يحرم : خبره . ومن المدحوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمة معاف إلا المجاهرون ، أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يغافون » اهـ ، مع إيضاح يسر .

ومن هذا الوادي قول أبي نواس :

لِمَنْ طَلَّلَ عَاقِي الْمَحَلَّ دَفِينَ عَفَا آتُهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تعرف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في عمل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عند هذه الجملة في الجمل التي لها عمل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، قال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمفردة لا العاطفة التي تعطى لما بعدها صدر حكم ما قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق يلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة . يعتض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدل وهو موجب ومتبعه منفي ، وكأنه ينكر أن يختلف البدل المبدل منه في الإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأنما جعلناه بدلًا لما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البدل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البديلية ، لأن سيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويحمل البدل في موضعه ، لأنّه هو المقصود بالحكم ، ثم إنما رأينا التوابع تختلف مع متبعها في النفي والإثبات ، من ذلك النت في نحو قولنا : « مررت برجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك المطوف بدل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

نحو (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)^(١) ، (وَلَا يَلْقَفُتُنِي مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا
أَمْرًا تُكَفَّرُ)^(٢) ، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الصَّالِحُونَ)^(٣) ، والنَّصْبُ
عربيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرئ به في السبع في (قليل) و (أمرأتك) .

وإذا تَعَذَّرَ البدلُ على النَّفْظِ أَبْدَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ^(٤) ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

= أن يكون البدل مثل النعت والمعطف ، على أننا رأينا ذلك التناقض واقعاً في البدل نفسه ، أفاليس بدل البعض يخالف البدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتبع أن يكون بدوا ؟ لأن لا المانعه لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطنا تعين أن يكون بدوا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتذرع إبداه على لفظ البدل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأولى كثرة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثانية قولك : « ما فَهَا أَحَدٌ إِلَّا
زَيْدٌ » والثالث قولنا : « لَيْسَ زَيْدُ بْشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يَعْبُدُ بِهِ » الأولى والثانية برفع
ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونعني بنين لك كل مثال من هذه المثل على
حدة ، ونبين لك السر في وجوب الإتباع في كل منها على حمل المتبع ، وعدم جواز
الإتباع على لفظ المتبع :

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة
نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه مخدوف ، والتقدير : لَا إِلَهٌ موجود ، أو
لَا إِلَهٌ لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نذكر تان على ما هو ملزم في إعمال لا النافية للجنس
عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات
ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفياً كان ما بعدها مثبتاً ، وإذا كان ما قبلها مثبتاً
كان ما بعدها منفياً ، فلو أنك أبدلت كثرة الجلالة — وهي « اللَّهُ » — من اسم لا
وهو « إِلَهٌ » على الملفظ — أي نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملاً لا النافية للجنس
في معرفة ، بل في أعراف المغارف ، خالفت بهذا ما اشترطه النحوة كلام في عمل لا عمل =

= إن من وجوب تشكير معهومها ، وأيضا فإن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمنا أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإذا بعثت على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يحرك إلى خالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذلك من هناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا ذلك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثرا من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معهوم لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت إلا فيه عملا ، وعلى ما يقول سيبويه إن لا واسمها جميعا في قوة المبتدأ ، فالموضع هرثنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء نظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيبويه ، وهو لاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدي العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلة ، وأثبتت المبدل الله وحده ، ففي الكلام دالا على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منافية مجرورة بمن الزائدة لفظا ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا العرفة بالعلمية من أحد على لفظه وهو الجبر بمن — لكتبت قد جعلت زيدا العلم معهوما لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، وتعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النفي ، فمن أجل هذا وذلك امتنع الإتباع على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتباع على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثرا من الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالياء الزائدة والواقع خبرا للليس ، وشيء هذا نكرة منافية ، وشيئا الذي تريد أن تبدل نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برفعهما ، و « لَيْسَ زَيْدَ بْشِيْءَ إِلَّا شَيْئًا لَا يُفَتَّأِبِّ يَهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في موجب ، ومن والباء الزائدين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً لأنها لا تعمل في موجب .

ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « ما فيها رَجُلٌ إِلَّا أخْوَكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازني^(١) .

السبوقة بالمعنى ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المبرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البدل معمولاً للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة المنافية ، والبدل هنا وإن كان نكرة ليس منفياً ، فوجب إلا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على الموضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إِلَّا أخْوَكَ » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفي ، فإن إتباع المستثنى للمستثنى منه يترجح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منافق مثل هذه الحالات وهو حكم تقديم المتن « مَا لِ إِلَّا أخْلَاقُ صَدِيقٍ » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النعامة في ذلك ، ولهما في هذا الموضع ثلاثة آراء :

الرأي الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأي نسبة ابن الحجاز إلى المازني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأي الثاني : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجحاً على إتباع المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه نفسه ،

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تسلیطُ العامل على المستثنى وجب للنصبُ اتفاقاً ، نحو « ما زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَفَقَ » إذ لا يقال زاد النقصُ ، ومثله « مَا نَفَقَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ » إذ لا يقال نفعَ الضَّرِّ .

وإن أمكن تسلیطُه فالمحازيون يوجبون النصبُ ، وعليه قراءة المسية : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّنُونِ) ^(١) ، وتميم ترجحه وتجيزُ الاتِّباع ، كقوله :

٢٦١ — وَبِلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا عِيسٌ

= ولم يعط حكم المستثنى التأثير على المستثنى منه ، وهذا الرأى هو ما حكاه الآباء – ومنهم المؤلف – عن المازنى ، وهو ما اختاره البرد أيضاً فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأى الثالث : أنه لا يتراجع نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يتراجع إتباعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحنة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستوىان ، لأن لكل واحد منهما مرجحاً ، فتكتافئاً » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجران العود ، وهذه رواية النجاشي ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللغة : « الْيَعَافِيرُ » : جمع يغور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والبيس : جمع أعييس أو عيساء ، وهي الإبل البيضاء يخالط بياضها شيء من الشقرة .

الإعراب : « وَبِلَدَةٍ » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على آخره من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

= « بها » جار و مجرور متعلق بمذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الياعافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وستعرف وجده في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على الياعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا الياعافير » فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصاره على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعا ، وقد ووجه سيبويه رحمة الله ليوافق المشهور بوجهين :

الأول : أنه جعله ك والاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويا في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا الياعافير .

والوجه الثاني : أنه توسيع في معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه ، وكان من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فحمله على الحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعا من التحية في قوله :

وَخَيْلٌ قَدْ دَأْفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحْيِيْهُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيْعٌ
وكما جعلوا السيف ضربا من العتاب في قوله : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجييع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب ، ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وأية ذلك لو قلت : « تحية بينهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاما غنا لا محصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعا ، ويجعل الضرب الوجيع نوعا منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعا ، ويجعل السيف نوعا منه ، وهذا يقرب لك التوسيع الذي ذكره سيبويه حق جعل الياعافير والعيس نوعا من الأنيس =

وَحَلَّ عَلَيْهِ الرَّخْشَرُ (قُلْ لَا يَقْلُمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) ^(١).

= والتوسيع الذي ذكره المازني حق جعل الأنبياء عاماً يشمل الإنسان ويشمل العياشير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النافع الديناني في داليته الطويلة :

وَفَتَتْ فِيهَا أَصْيَالًا كَيْنَ أَسْأَلَهَا عَيْتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَوَارِيَ لَأِيمَانِهَا وَالْفُؤَادِ كَلْوُضٌ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدى الصحابي :

عَشِيشَةَ لَا تُنْفِي الرَّمَاحَ مَكَانَهَا وَلَا التَّفْلِ إِلَّا لِلْمَشْرِفِ الْمَصْمَمُ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافي - نقلًا عن المازني - تخريجاً ثالثاً ، قال : « رفع المستثنى عند بني تميم في هذا على تأويلين ذكرها سيبويه ، وقال المازني : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حهاراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذي نقله أبو سعيد عن المازني والوجه الثاني في كلام سيبويه : أن التوسيع الذي عند سيبويه واقع في البدل ، فقد تجوز المتكلم في المستثنى حق جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففي بيت الشاهد جعل العياشير والعيس من جنس الأنبياء ، وأما التوسيع الذي في كلام المازني ففي المستثنى منه ، فإنه جعل الأنبياء بمعنى أعم من معناه الأول حق صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منفي .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بني تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتلوسيع في المستثنى ، والتلوسيع في المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة التحليل ، وحاصل إعراب الزخشرى أنه يجعل «من» أى موصولاً في محل رفع فاعل يعلم ، والغيبة : مفعولاً به لعلم ، ولفظ الجملة بدلـ

= من «من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع ؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجملة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و «من في السموات» يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجملة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن ما لا ينبغي لفحولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تمس العلماء وجها آخر غير الوجه الذى ذكره الزمخنرى .
فذهب العلامة الصفاسى إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التي يدل عليها لفظ «في» بالنسبة إليهم ظرفية حقيقة ، وهي بالنسبة إلى الله تعالى طرفة مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان «من في السموات والأرض» شاملًا للمخلوقين والله تعالى ، فيكون «إلا الله» بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصل ، ومقاييسه كافية ، والكلام تمام منفى ، كان الإتباع أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلام واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلام واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تزيد منها المعنى الذي تدل عليه بالوضع وتزيد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يجز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، وهم الشافعى وأتباعه .

فصل : وإذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُه مطلقاً^(١) ، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمة الله وجهاً آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة معدوقة وتقديرها « من يذَكَرُ في السموات والأرض » وليس الصلة هي المتعلق العام الذي يدل عليه الجار والمحرر وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمغنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المعدوقة ؟
 واختار ابن هشام في مغنى الليث وجهاً آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به لعلم ، وليس فاعلاً كما هي في جميع الوجوه السابقة ، والقى بـ : بدل اشتئال من « من » ولفظ الحالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم القىب إلا الله ، ولكن بدل الاشتئال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتئال أن يكون مضافاً إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقاً » في هذا الموضع أنه يستوى في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيداً أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء النقطعي نحو « ما في الدار إلا حماراً أحد » بعد أن يكون الكلام منفياً ، ومتي كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعدهم يحيى غير النصب في المسبوق بالنفي » لا معنى له ، نعم أن قوله « في المسبوق بالنفي » لا يحصل له ولا حاجة إليه؛ لأن فرض الموضع أن الكلام غير موجب ، وعذر في ذكره أنه تبع الناظم في قوله * وغير نصب سابق في النفي قد يأتي *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاثة صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعم أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيداً أحد ، وما أكرمت إلا زيداً أحد ، وما مررت إلا زيداً بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكافرون على جوازها ، وهي محل الكلام الذي وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نعم أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيداً أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لا أكرمت المتأخر ، وفي هذه الصورة يختلف النهاة ، ولم ي-

٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَّ أَحْمَدَ شِيفَةُ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أي سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قوله « أصدقاؤك إلا خالدآ عـى أن يفلحوا » والقول الثاني : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالمثال الأول ، ويمنع إذا كان العامل جاما ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخليق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يصح التصرف في معموله بتقادمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

الْأَكْلُ شَيْءٌ مَا خَلَّ اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نِسَمَةٍ لَا حَكَلَةَ رَائِلٌ

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جينا ، نحو قوله « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدآ أكرمت القوم » وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصرىون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جيناً بحيث يقع المستثنى في أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » الماظفة ، ولا الماظفة لا تقع في أول الكلام ، وقال السكائى والكافيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب في مثل قول الشاعر :

خَلَّ اللَّهِ لَا أُرْجُو سِوَالَكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةَ مِنْ عِيَالِكَ

٢٦٢ - هذا البيت للسميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة له هاشمية ، يدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة الذى منها الشاهد قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوَّقَ إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْ
وَلَا لَعِبَّا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبْ
وَمَمْ يُلْهِنِي دَارْ وَلَا رَسْمُ مَنْزِلْ
اللغة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعتري القلب من حزن أو هوى
أو نحوها « البيض » جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنعاء يستشهدون =

ـ بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستئنام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ـ بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » ومن استشهد به على ذلك ابن هشام في مغني اللبيب « يلهق » مضارع ماضيه أهله ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لهيت عن كذا أهلي ـ بوزن رضيتك أرضي ـ وتقول : لهيت ، ولهوت ـ مثل ـ رميتك وغزوت ـ وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقه الذى يسلكه الذاهب إليه ، ويروى في مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار و مجرور متعلق بمحدود خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأآل مضاف و « أَحْمَدٌ » مضاف إليه مجرور بالفتحة نياحة عن الكسرة لأنه منع من الصرف للعلمية وزن الفعل « شِيَعَةً » مبتدأ مؤخر مرفع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه التأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار و مجرور متعلق بمحدود خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحَقُّ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه التأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أَحْمَدٌ » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالعبارةين على ما تقضيه العربية فنصب المستثنى في الوضعين .

وإنما لم يكن في المستثنى للتقدم على المستثنى منه إلا النصب ـ سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفياً ـ لأنَّه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً ؛ إذ لا ثالث لهذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على للتبع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فاقسم هذا وتدركه .

وأصل نظم البيت : ومالي شيعة إلا آل أَحْمَدٌ ، ومالي مذهب إلا مذهب الحق ؟ ققدم المستثنى في الوضعين على المستثنى منه ؟ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضاً يحيى غير النصب في السبوق بالمعنى ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا رَيْدَ
أَحَدُ » سمع يونس « مَالِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

* - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ *

٢٦٣ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيته من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا لَقَوْنِي هَلْ لَمَّا حُمْ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحٍ العَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَافَتْ

بَنَاتُ الْخَشَأْ وَانْهَلْ مِنِي المَدَامِعُ

اللغة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تزيد أنه قدر وهبّت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحده » تزيد أنه سبحانه قدره وهذا له أسبابه « تهافت » تابعته وتتوالت وجري بعضاً في آخر بعض « بنات الخشا » أراد بها المموم والألام والأحزان « انهل » انصب وسائل متاليها « يرجوت » يتربّون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعة النبي صلوات الله وسلامه عليه يوم القيمة ، وهي للقائم محمود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبحانه : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محظياً) .

الإعراب : « لِأَنَّهُمْ » اللام حرف جر دال على التعليل مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيـد ونصـب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمـير الغائبين لـسمـ أنـ مبني على الضـمـ في محلـ نـصـبـ ، ولـيمـ حـرـفـ عـمـادـ « يـرجـونـ » فعلـ مضـارـعـ مـرـفـوعـ بـثـبـوتـ التـونـ ، وـوـاوـ الجـمـاعـةـ فـاعـلـهـ مـبـنيـ علىـ السـكـونـ فيـ محلـ رـفعـ ، وـالـجـملـةـ مـنـ الفـعلـ =

ـ والفاعل في محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعة » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجذم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجروم بلm وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواد نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النبيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه ؟ فكان ينبغي أن يتضمن المستثنى ؟ للصلة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفته ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولا لما قبل « إلا » فهو فاعل لـ يكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أغرى بنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

إإن قلت : فكيف يكون بدل « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النبيون » من شافع - لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي فقيل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلى أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللمعظ العام قد صار بدلًا والللهظ الخاص قد صار بدلًا منه ، واللهظ العام كل واللهظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة الحالة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الدين =

ووجهه أن العامل فراغ لما بعد « إلا » وأن المؤخر عام أريد به خاص ؟ فصح إيداله من المستنى ، لكنه بدل كل ، ونظيره في أن المتبع آخر وصار تابعاً « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٌ »^(١) .

* * *

فصل : وإذا تكررت « إلا » فإن كان التكرار للتوكيد – وذلك إذا تلت عاطفياً ، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها^(٢) – أفت ؟ فالأول نحو

= لا ينكرون هذا النوع من البدل ، ويستدلون على صحته بأنه وارد عن العرب في نحو قول الشاعر :

رَحِيمَ اللَّهُ أَعْظَمَاً دَفَنُوهَا بِسْجِنَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإنه يقون العام على عمومه والخاص على خصوصه ويحملون هذا البدل بدل كل من بعض ، وأما الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذي كان بديلاً منه – وهو شافع – لم يرق على عمومه حين صار بديلاً ، بل صار خاصاً بحيث يساوى في مدلوله اللفظ الذي كان بديلاً فصار بديلاً منه – وهو قوله النبيون – وإذا تساوى البدل والبدل منه في المدلول يكون البدل بدل كل من كل ، وهذا هو الذي أشار للمؤلف إليه بقوله : « وأن المؤخر (يريد قوله « شافع ») أريد به خاص ، فصح إيداله من المستنى ، لكنه بدل كل » اهـ .

(١) أصل هذه العبارة « مررت بأحد مثلثك » قولهم « بأحد » جار و مجرور متعلق بمررت ، ومثلثك – بالجبر – نعم لأحد ، فقدم التمت فصار الكلام « ما مررت بمثلث أحد » قولهم بمثلث جار و مجرور يتعلق بمررت ، وأحد : بدل من مثلث ، وقد صار في هذه العبارة الثانية الاسم الذي كان متبعاً تابعاً ، والاسم الذي كان تابعاً صار متبعاً ، وإن اختلف نوع تبعيته ، فبعد أن كان التابع في الأصل متبعاً صار التابع في العبارة الثانية بديلاً ، فلا عجب إذن في أن يتغير نوع البدل فيصير بدل كل من كل بعد أن كان بدل بعض من كل .

(٢) أعلم أولاً أن هذه الأحكام لا تختص بنوع من أنواع الاستثناء ، بل تعم في الاستثناء =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية ممطوف بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثانية كقوله :
 * لا تَمْرُزْ بِهِمْ إِلَّا فَتَى إِلَّا الْمَلَأَ^(١) *

= المصل وفي الاستثناء المنقطع وفي الاستثناء المفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتمثيله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والمثال الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام مني .

ثم أعلم أن السكرار للتوكيد يتألف في المطف بالواو وفي البدل بأنواعه الأربع التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيقاع يكون في كلام المؤلف قصوراً في موضعين ، الأول في كونه عم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كامن عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البدل بما كان الثاني مماثلاً للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البدل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لأندر بهم إلا الفق إلا العلا » فالمعنى مستثنى من الضمير المجرور بالإاء في قوله : « بهم » « والعلا » بدل من الفق ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعنيك أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيديد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قوله : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيديد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل الغلط قوله : « ما أعنيك إلا زيد إلا عمرو » فزيديد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم أعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المطفوف عليه هو المستثنى كاف أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المطفوف عليه هو البدل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسميه » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » ممطوف على رسميه ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع المطف والإبدال في قوله » .
 (١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

فـ «الفَتَى» مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، والأَزْجَحُ كونه تابعاً له في جَرَوْ^(١) ، ويجوز كونه منصوباً على الاستثناء ، وـ «الْعَلَّا» بدلٌ من الفتى بدل كل من كل ، لأنهما لَسْمَيْ واحد ، وـ «إِلَا» الثانية مؤكدة .

وقد اجتمع الطف والبدل في قوله :

٢٦٤ - مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلَهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ فـ «رَسِيمُهُ» بدلٌ ، وـ «رَمَلُهُ» معطوف ، وـ «إِلَّا» المقترنة بكل منها مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجروراً به على جَرَوْ في غير الموضع القياسي .

٢٦٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (٣٧٤ / ١) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبة واحد منهم إلى قائل معين .

اللغة : «شَيْخِكَ» المشهور الجارى على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثلثة من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله «شَنْجِكَ» بشين فتون خيم - والشنج : أصله بفتحتين الجمل ، وسكن ثانية في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسيم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين فعموا أن الرواية «شَنْجِكَ» بالتون واللحيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسيم في البيت ، ولكن الخطب فيما سهل ؟ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صحت رواية الجماعة ، وفسر الأعلم الرسيم بالمعنى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت ، وكأن الشاعر قد قال : ليس في شَيْخِكَ متفع غير هذين العملين .

الإعراب : «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لَكَ» جار ومحروم متعلق بمخدوف خبر مقدم «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وشيخ من «شَيْخِكَ» محروم بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمحروم متعلق بما تعلق به الجار والمحروم السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير توكيد — وذلك في غير بابي المطف والبدل — فإن كان العامل الذي قبل « إلا » مفروغاً تركته يُؤثر في واحد من المستثنىات، ونَصَبَتْ مادعا ذلك الواحد، نحو « ما قام إلا زيد إلا عمر إلا بكرأ » رفت الأولى بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَقْعِدُنَّ الأولى لتأثير العامل ، بل يتراجع ، وتقول : « ما رأيت إلا زيد إلا عمر إلا بكرأ » فتنصب واحدة منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب الباقي بلا على الاستثناء .

ـ مضارب وضمير المخاطب مضارب إليه مبني على الفتح في محل جر « إلا » أدلة استثناء ملقة حرف بني على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضارب وضمير القائب العائد إلى شيخك مضارب إليه مبني على السكون في محل جر « إلا » حرف زائد ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رسيمه » رسيم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسيم مضارب وضمير القائب العائد إلى شيخك مضارب إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضارب وضمير القائب العائد إلى شيخك مضارب إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيمه وإلا رمله » فقد كرر « إلا » في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسيمه » والرسيم : بدل من العمل على ما اتفق لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو التقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؟ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيما إلا ، وهو المطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفْرَغ ، فإن تقدمت المستثنىات على المستثنى منه نصبت كلها ، نحو «ما قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرَا إِلَّا بَكْرَا أَحَدً» وإن تأخرت، فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها، نحو «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرَا إِلَّا بَكْرَا». وإن كان غير إيجاب أُنْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاه لِوَافِرَةِ ، ونصب ما عداه ، نحو «مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرَا إِلَّا بَكْرَا» لِكَفِيَّةِ وَاحِدٍ منها الرفع راجحاً والنصب سجوداً وبقى في الباقي النصب^(١) ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يتراجع .

هذا حكم المستثنىات المكررة بالنظر إلى اللفظ^(٢) .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجموع على الإبدال .

(٢) فرق الحق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناؤه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال «إِنْ كَرِرتْهَا لَغَيْرِ تُوكِيدِ إِيمَانِ أَنْ يُمْكِنَ استثناءً كُلَّ تَالِّ منْ مَتْلُوِّهِ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ أَمْكِنَ فَإِمَامًا أَنْ يَكُونَ فِي الْعَدْدِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، فَالَّذِي فِي غَيْرِ الْعَدْدِ نَحْنُ «جَاءَ الْمَكْيُونَ إِلَّا قَرِيشًا إِلَّا هَاشِمًا إِلَّا عَقِيلًا» فِي الْمُوجَبِ ، فَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ وَتْرِ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى الْاسْتِثنَاءِ لِأَنَّهُ عَنْ مُوجَبٍ ، وَالْقِيَاسُ فِي كُلِّ شَفْعٍ إِلَّا بِالْإِبَدَالِ وَالْنَّصْبِ عَلَى الْاسْتِثنَاءِ لِأَنَّهُ عَنْ غَيْرِ مُوجَبٍ ، وَالْمَسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ فِي الْحَالَيْنِ ، وَنَفْعُ الْوَتَرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَسْتَثْنَى وَالثَّالِثِ وَالخَامِسِ ، وَهَكُذَا ، وَنَفْعُ بِكُلِّ شَفْعٍ الثَّالِثِ مِنْهَا وَالرَّابِعِ وَالسَّادِسِ ، وَهَكُذَا . وَكَانَ كُلُّ وَتْرٍ مَنْفَيًا لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوْلَهُ مُوجَبٌ فَأَوْلَ الْمَسْتَثْنَى مَنْفَى ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ حَكْمِ مَاقِبْلِ إِلَّا ، وَكُلُّ شَفْعٍ مُوجَبٌ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِأَنَّ الْمَسْتَثْنَى الَّذِي قَبْلَهُ مَنْفَى خَارِجٌ ، وَهَذَا مَسْتَثْنَى مِنْ هَذَا الْمَنْفَى الْخَارِجِ ، فَيَكُونُ مَثْبِتاً دَاخِلًا ، فَيَكُونُ فِي الْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَدْ جَاءَ الْمَكْيُونَ وَلَمْ يَجِدْ الْقَرْشِيُّونَ مِنْهُمْ ، وَجَاءَ قَوْمٌ مِنْ هَاشِمٍ ، وَلَمْ يَجِدْ عَقِيلًا ، فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِي كُلِّ وَتْرٍ النَّصْبُ عَلَى الْاسْتِثنَاءِ وَالْإِبَدَالِ ، لِأَنَّهُ مَسْتَثْنَى مِنْ مَنْفَى ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ شَفْعٍ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى الْاسْتِثنَاءِ ، لِأَنَّهُ مَسْتَثْنَى مِنْ مُوجَبٍ ، وَالَّذِي فِي الْعَدْدِ الْمُوجَبِ نَحْنُ «لَهُ عَلَى عَشْرَةِ إِلَّا سَبْعَةِ إِلَّا خَمْسَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ» فَكُلُّ وَتْرٍ مَنْفَى خَارِجٌ ، وَكُلُّ شَفْعٍ مُوجَبٌ ، دَاخِلٌ ، وَالْإِعْرَابُ فِي =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمْكِن استثناء بعضه من بعض ، كـ « زيد وعرو وبكر » وما يُمْكِن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشَرَةُ إِلَّا أَرْبَعَةُ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا ». .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلاً — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفي النوع الثاني اختلفوا ، فقيل : الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متعمد عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان . وعلى هذا فالمقرء به في المثال ثلاثة على القول الأول ، وبسبعين على القول الثاني ، ومحتملٌ لما على الثالث ، وذلك في معرفة المتحصل على القول الثاني طريقتان ، أحدهما : أن تُسقطِ الأول وتتجهُ الباقى بالثانى وتُسقطِ الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تحُطَ الآخرين مما يليه ، ثم باقية مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

فصل : وأصل^(١) « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرة ، نحو (صالحًا

= الشفيع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ، وتقول في غير الموجب من العدد « ما له على عشرة إلا تسعه إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجاً ، والإعراب في الشفيع والوتر كما في العدد الذي هو غير موجب ، هذا هو القياس » اه بتصريف للإيضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتاً ، وهي اسم جامد ، وقد قلتم : إن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق ؟ فالجواب : أن « غير » وإن كانت اسمًا جامداً مؤوله بالمشتق لأنها في معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قوله : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قوله « زيد معاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .
فإن قلت : فهل تعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تعرف وإن أضفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن النحاة في هذا الموضوع خلافاً ، وحاصل هذا الخلاف أن لم يتحقق ثلاثة آراء ، الرأي الأول : أنها لا تعرف أصلاً لأنها متوجلة في الإبهام ، والرأي الثاني أنها تعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأي الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصفاً بها وتكون هي مضافة إلى ثانهما ، نحو قوله : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قوله : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قوله : « الأبيض غير الأسود » فال أبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لوناً غير الأسود وغير الأبيض كالأخضر والأزرق مثلاً ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ذلك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المضوب عليهم) نعتاً للذين في قوله سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جررت على القول بأن « غير » لا تعرف أصلاً لزمك أن تجعل (غير المضوب عليهم) بدلاً من قوله : (الذين أنعمت عليهم) والتوكّرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التي تلاها المؤلف - وهي قوله سبحانه : (صالحاً غير الذي كنا نعمل) فإن جررت على القول الأول فإن (غير الذي) يكون نعتاً كما قال المؤلف ، وإن جررت على القول الثاني الفائل بتصرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذي كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذي) كنا نعمل (بدلاً ، لا نعتاً) ، فإن جررت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذي) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذي قلناه تدرك أن المؤلف جرى في كلامه على أن « غير » لا تعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرِ الَّذِي كُنَّا نَفْعَلُ^(١) ، أَو مَعْرَفَةً كَالنَّكْرَة ، نَحْوَ (غَيْرِ المَفْصُوبِ عَلَيْهِمْ^(٢) ، فَإِنْ مَوْصُوفَهَا (الَّذِينَ) وَهُمْ جَنْسٌ لَا قَوْمٌ بِأَعْيُنِهِمْ .

وَقَدْ تَخْرُجُ عَنِ الصَّفَةِ وَتُضَمَّنُ مَعْنَى «إِلَّا» فَيُسْتَنْدُ إِلَيْهَا اسْمٌ مُجْرُورٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ، وَتُعْرَبُ هِيَ بِمَا يَسْتَحْقُهُ الْمُسْتَنْدُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكَلَام ، فَيُجْبِي نَصْبُهَا^(٣) فِي نَحْوِ «قَامُوا غَيْرَ زَبِيدٍ» وَ«مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرُ الضَّرَّ» عَنْدَ الْجَمِيع ، وَفِي نَحْوِ «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ» عَنْدَ الْحِجَازِيَّين ، وَعَنْدَ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٣ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ .

(٣) حَاصِلٌ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ لِلْمُؤْلِفِ أَنَّهُ يُجْبِي نَصْبُ «غَيْرِ» فِي أَرْبَعِ مَسَائِلٍ ، وَهِيَ :

الْمَسَأَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ تَامًا مَوْجِبًا ، نَحْوَ «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» فَهَذَا كَلَامٌ تَامٌ لِأَنَّهُ قَدْ تَقْدَمَ فِي ذِكْرِ الْمُسْتَنْدِ مِنْهُ ، وَهُوَ مَوْجِبٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ وَلَا شَبَهٌ لِنَفْيِهِ .

الْمَسَأَةُ الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ الْاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا ، وَلَا يُمْكِنْ تَسْلِيْطُ الْعَالِمِ عَلَى الْمُسْتَنْدِ نَحْوَ قَوْلِكَ : «مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرُ الضَّرَّ» فَإِنْ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ لِأَنَّ الْمُسْتَنْدَ وَهُوَ الضَّرُّ لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْمُسْتَنْدِ مِنْهُ وَهُوَ الْمَالُ ، وَلَا يُمْكِنْ تَسْلِيْطُ الْعَالِمِ وَهُوَ نَفْعٌ عَلَى الْمُسْتَنْدِ ؛ إِذَا لَا يَقُولُ : «نَفْعُ الضَّرَّ» .

وَهَاتَانِ الْمَسَائِلَتَانِ مَا أَجْعَلَ عَلَيْهِمَا أَهْلَ الْحِجَازِ وَبَنْوَ نَعِيمَ .

الْمَسَأَةُ الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا ، وَيُمْكِنْ تَسْلِيْطُ الْعَالِمِ عَلَى الْمُسْتَنْدِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٌ» فَإِنْ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ لِأَنَّ الْمُسْتَنْدَ لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْمُسْتَنْدِ مِنْهُ ، وَيُمْكِنْ تَسْلِيْطُ الْعَالِمِ عَلَى الْمُسْتَنْدِ ، وَوُجُوبُ النَّصْبِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ لِغَةِ الْحِجَازِيَّين ، وَبَنْوَ نَعِيمٍ يَجْبِزُونَ فِيهَا الإِبْتَاعَ .

الْمَسَأَةُ الرَّابِعَةُ : أَنْ يَقْدِمَ الْمُسْتَنْدُ عَلَى الْمُسْتَنْدِ مِنْهُ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : «مَا فِي الدَّارِ غَيْرَ زَيْدٌ أَحَدٌ» وَوُجُوبُ النَّصْبِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ عَنْدَ الْأَكْثَرِينَ كَمَا قَالَ الْمُؤْلِفُ .

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٌ أَحَدٌ » ، ويترجح^(١) عند قوم في نحو هذا الحال ، وعند تميم في نحو « ما فيها أحد غير حمار » ، ويضيق^(٢) في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويقتصر في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

فصل : والمستثنى^(٣) بـ « سِوَى » كالمستثنى بـ « غَيْرٍ » في وجوب الالتفظ .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسائلتين :

المسألة الأولى : أن يقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قوله : « ما في الدار غير زيد أحد » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رأى الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسلیط العامل على المستثنى ، نحو قوله : « ما في الدار أحد غير حمار » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لفظهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تماماً غير موجب نحو قوله : « ما حضر القوم غير زيد » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، فالراجح فيه الإتباع ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحوة في « سوى » ثلاثة آراء :

الرأي الأول – وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبوه وجمهرة البصريين – وحاصله أن « سوى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيئاً استعملت فيه اسماء غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبوه : « وما ينتصب أيضاً : هذا سواك ، وهذا رجل سواك ، وهذا بمزلاة مكانك ، إذا جعلته بمزلاة بذلك ، ولا يكون اسماء إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر ، جعله بمزلاة غير ، وهو رجل من الأنصار :

وَلَا يَنْعِظُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنْهَا وَلَا مِنْ سِوَائِنَاهَا =

— وقال الآعلم في شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواه موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في السكلام إلا ظرفًا ، ولكنه جعله بمقدمة غير في دخول من عليها لأن معناها كمعناها » اهـ .

الرأي الثاني — وهو رأى الرمانى وأبى البقاء المكجرى — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفًا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل إما غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبها أذهب » .

الرأي الثالث — وهو رأى جمهور السکويفين ، وتبعدم ابن مالك — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفًا ، وتستعمل إما غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواه ، ليس أحدهما أكثر من الثاني ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » قوله : « قاما غيرك » بمعنى واحد .

الثاني : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حق تكون ظرفًا ، وإنما تأوهها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فسكونوا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع في كلام العرب ثرا ونظرا في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لتواسع الابتداء ، ووقيت في غير ذلك من مواقع الإعراب .

فنوقعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنت في سواكم من الأمم إلا كالشارة البيضاء في الثور الأسود » قوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربى إلا يسلط على أمي عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار المقيلي :

وَلَا يُنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَاءُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا =

= ومن ذلك قول الأعنى :

تَجَاهَنَّفُ عَنْ جَوَّ الْيَمَامَةِ نَاقِيٌّ وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا إِسْوَائِكَا

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّاسُ بِجَدْوِي سِوَالَّكَ لَمْ أُنِقِّ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة — وهو من شعرا الحماسة — :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَالَّكَ بِأَئُمُّهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الزمانى— وهو من شعرا الحماسة أيضًا :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدْوِى نِدَنَامُ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معهولة لواسع الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُسْنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنْ سِوَالَّكَ مَنْ يُؤْمِلُ يَشْقَى

وقول أبي دھل الجعى :

أَتَرْكُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَدِينِي وَبَدِينَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ

وستذكر لك شاهدا وقت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَغْيَرِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدَهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهِرٌ

وَمَا نَسِيْعُ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَهُ ظَرِيقًا ، وَذَا الْقَوْلِ الدَّالِيلُ رَدَهُ

فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرَعَهَا كَثُرًا وَنَظَمَ شَهْرًا

وقال في شرح هذه الآيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجره

يستثنى به بالإضافة إليه ، ويعرّب هو تهديرا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر

البعريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف

ما ذهبوا إليه لأمررين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا

سوالك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك . سوئى كثيرون معنى وإعراباً ، ويؤيدوها حكاية الفراء « أتاني سواك » . وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف ، بدليل وضلال الموصول بها ، كـ « جاءه الذي سواك » قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر ، كقوله :

٢٦٥ — ولم يبق سوئى العذوا نِ دِنَامْ كَمَا دَانُوا

= أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فيمعزل عن الظرفية ، والثانية أن من حكم بظرفيتها حكم بزور ذلك ، وأنها لا تصرف ، والواقع في كلام العرب ثرآ ونظراً خلاف ذلك ، فإنها قد أضيفت إليها ، وابتدىء بها ، وعمل فيها تواسع الابداء وغيرها من العوامل الفقهية » اه ، المقصود منه .

ووجد ، فإن كثرة هذه الشواهد ، وتأثير « سوئى » فيها وفي كثير من أمثلة العوامل المختلفة لا يتيق معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية ، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الخالق بأن نأخذ به ، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل البصرة سيبويه ، فإننا تحدث عن لغة العرب التي نطق بها أسلوبهم في مختلف عصورهم ، فلا تقبل عن ذلك ، والله يتولاك بتأييده .

٢٦٥ — هذا الشاهد من كلام الفند الزماني - بكسر الزاي وتشديد اليم مفتوحة - . واسمها شهل بن شيان ، وشهل وشيان كلها بالشين المعجمة ، وهو من شعراه الحماسة . اللغة : « العداون » بضم العين وسكون الدال - الظلم ، تقول : عدا يudo ، واعتدى يتدى ، إذا جاوز الحد بغار وظلم « دنام » جازينام وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا ، وقالوا : كما تدين تدان ، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك ، وكما تفعل تجازي به . الإعراب : « لم » حرف تقى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يبق » فعل مضارع مجزوم بـ لم وعلامة حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوئى » قاعل يبق صریح بضماء مقدرة على الألف منع من ظهورها التذر ، وسوئى مضارف و « العداون » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دنام » دان : فعل ماض مبني على قفع مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله وهو ضمير =

وقال الرئيسي والمكتبى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

فصل : والمستثنى بـ « ليس » و « لا يكون » واجب النصب ، لأنه خبرها ، وفي الحديث « مَا أَنْهَرَ الدَّمْ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السَّنَ وَالظُّفَرَ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

= التكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل رفع ، وضمير القائبين العائد على بني ذهل المذكورين في بيت سابق مبني على الشاهد مفعول به لدان مبني على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وما المصدرية مع مدخلهما في تأويله مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمذوف صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً عامله قوله دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم دينا مائلاً لدعينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لما » المذكورة في بيت قبل بيت الشاهد . وإليك يتبع من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحَنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْرَانُ
فَلَمَّا صَرَحَ الشَّرْءَ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يق سوى العداون » حيث أوقع « سوى » فاعلاً لقوله « يق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لاتفاق إلا في الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سمة الكلام غير مخصوص بالشعر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثراً ونظراً ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيها قول النعجة فيها ، وسند ذكر ذلك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآى .

وَتِمْهِمَا^(١) ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أو البعض المدلول عليه بكله السابق ، فتقدير « قَامُوا لِيَسَ زَيْدًا » : ليس . القائم ، أو ليس بعضهم ، وعلى الناي فهو نظير (إِنْ كُنَّ نِسَاء)^(٢) بعد .

(١) ذكر المؤلف في مرجع الضمير المستتر وجواباً في ليس ولا يكون قولهنـ للنـاءـ ، ولم يـبـينـ قـائـلـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ ، وـتـرـكـ قـولاـ ثـالـثـاـ ، وـنـحـنـ نـذـكـرـ لـكـ الأـقوـالـ مـنـسـوـبةـ إـلـىـ قـائـلـهـاـ ، وـماـ يـرـدـ عـلـىـ كـلـ قـولـ مـنـهـ ، فـنـقـولـ :

القول الأول : أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ، وهذا قول سيبويه ، وبيان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيداً » يكون تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائـىـ زـيـداـ ، واعتراض على هذا القول باعتراضات ، أوضـهاـ أنهـ قدـ لاـ يـكـونـ فـعـلـ كـلـ لـوـ قـلـتـ «ـ الـقـوـمـ إـخـوـتـكـ لـيـسـ زـيـداـ »ـ فـنـ أـيـنـ لـنـ أـنـ شـتـقـ اـسـمـ الـفـاعـلـ الـذـىـ يـعـودـ الضـمـيرـ عـلـيـهـ ، وـأـجـابـ بـعـضـ مـنـ يـنـتـصـرـ لـسـيـبـوـيـهـ بـأـمـاـ تـصـيـدـ مـنـ مـعـنـىـ الـكـلـامـ السـابـقـ فـعـلاـ وـنـجـعـ اـسـمـ فـاعـلـ هـذـاـ فـعـلـ التـصـيـدـ مـرـجـعـ الضـمـيرـ ، فـقـيـ الـمـالـ الـذـكـورـ تـقدـرـ أـنـ الـكـلـامـ :ـ الـقـوـمـ يـتـصـفـوـنـ بـأـخـوـتـكـ لـيـسـ زـيـداـ ، وـنـقـدـرـ مـرـجـعـ الضـمـيرـ :ـ لـيـسـ هـوـ (ـ أـىـ التـصـفـ بـهـذـهـ الـأـخـوـةـ)ـ زـيـداـ .

والقول الثاني : أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق ، وهذا رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيداً » ليس هو (أى بعض القوم) زيداً ، ومعنى هذا أنك تقيـتـ أنـ يـكـونـ بـعـضـ الـقـوـمـ زـيـداـ ، أـىـ أـنـ بـعـضـ الـقـوـمـ مـنـ عـدـاـ زـيـداـ ، فـتـكـونـ قـدـ أـطـلـقـتـ لـفـظـ الـبـعـضـ عـلـىـ الـجـمـيعـ إـلـاـ وـاحـدـاـ ، وـلـيـسـ مـنـ الـمـعـودـ إـطـلـاقـ لـفـظـ الـبـعـضـ عـلـىـ الـكـلـ إـلـاـ وـاحـدـاـ .

الفول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدـرـ المستـثنـيـ كان مضـافـاـ لـمـصـدرـ مـثـلهـ ، وهذا رأى الكوفيـنـ ، فـيـكـونـ تـقدـرـ قـولـكـ «ـ جـاءـ الـقـوـمـ لـيـسـ زـيـداـ »ـ لـيـسـ زـيـداـ »ـ لـيـسـ الـجـيـءـ بـجـيـءـ زـيـدـ ، وـاعـتـرـضـ عـلـىـ هـذـاـ قـوـلـ باـعـتـرـاضـيـنـ ، أـوـلـهـماـ أـنـ هـذـاـ قـدـ لـيـكـونـ فـعـلـ الـكـلـامـ السـابـقـ فـعـلـ ، وـقـدـ عـرـفـتـ جـوابـهـ فـيـ الـكـلـامـ عـلـىـ قـولـ سـيـبـوـيـهـ ، وـثـانـهـماـ أـنـ فـيـ هـذـاـ تـقدـرـ مـضـافـاـ مـعـذـوفـاـ مـلـمـ يـلـمـظـ بـهـ فـيـ كـلـامـ قـطـ .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقْدِمُ ذِكْرَ الْأُولَادِ^(١).

وَجَلَّتِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ عَلَى الْحَالِ، أَوْ مَسْتَأْنَفَتِنَ فَلَا مَوْضِعُ لَهَا^(٢).

(١) صدر هذه الآية السكريمة قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) وهذا النقطة السكريمة شامل للذكور والإناث من الأولاد ، أما أولاً فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأئمّة ، وأما ثانياً فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الله كور والإثاث ، وقوله سبحانه بعد ذلك (فإنّ كنّ نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية ، وكأنه قيل : فإنّ كن أي الإناث من أولادكم نساء ، فهذا وجه تشبيه القول بأنّ مرجع الضمير المستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من السكل السابق بهذه الآية . فإن قال قائل : فإني لا أجد فائدة في قول القائل : فإنّ كن الإناث نساء ، لأنّه لا يكون النساء إلا إناثاً .

فالجواب على هذا بأنّ الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تتم بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق الثنين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطة وتمييزاً للذكر هذا الوصف ، وليس في ذلك شيء غريب ، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجري كثيراً في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال . ومن جریان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون) ومن مجدها في باب الحال قوله تعالى (إنا أزلناه قرآننا عربياً لعلكم تعقلون) وقوله جلت كلماته (وكذلك أزلناه حكماً عربياً) وقوله سبحانه (وكذلك أزلناه قرآننا عربياً وصرفنا فيه من الوعيد) والنهاية يسمون هذه الحال « الحال الموطنة » .

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام : جاءوا مجاوزين زيداً ، وقد اعتبروا على اعتبار جملة « ليس زيداً » وجملة « لا يكون زيداً » حالاً من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط ما يربط جملة الحال بصاحبها - وهو الضمير ، أو الواو ، أو هما معاً - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه ، بل مرجمه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمنا ، فكيف صح جعل هذه الجملة حالاً من غير رابط ، كما اعرضت على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَّا » و « عَدَا » وجهان :
 أحَدُهُمَا : الجُرْءَ على أنهما حَرَفَ فَاجْرَاهُ ، وهو قليل ، ولم يُحْفَظْهُ سِيُوب .
 فـ « عَدَا » ، ومن شواهده قوله :

٢٦٦ - أَبْخَنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالْأَفْلَلِ الصَّغِيرِ

= المستثنى منه قد يكون نكراً كما لو قلت « لقيت رجالاً ليس زيداً » فكيف تكون حالاً من النكارة من غير موسن ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالاً أن تكون مقتنة بقدر لفظاً أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرأ من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الواقر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين ، وقد أنسدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْخَضِيعِ بَنَاتِ عَوْجٍ عَوْجًا كَفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ
 ومنه يتبيّن لك أن قوافي الآيات مجرورة .

اللغة : « الخضيع » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والخضيع أيضاً : الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالخضيع ؟ فإنما أنا عبد آكل كاكا يا كل العبد » يريد ضعه على الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كبريات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع أوعج ، وأوعج : أصله صفة من العوج ، وقد سمى بها فرس لم يكن في خيل العرب خل أشهر منها ولا أكثر نسلاً . قال الأصمى : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بن هلال ، والقولان متقاربان ؟ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أوعج لما قيل ابن سيدة : أوعج فرس سابق ركب صغيراً فاعوجت قواه ، وخيل الأوعجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أوعجية ، وخيل أوعجيات ، وبنات أوعج « خضعن » ذلن وخشعن « النسور » =

= جمع نسر «أبجنا» يريد أهليتنا واستأصلنا «حيم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأساري «الشmates» المرأة التي خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشطط «والطفل» هو الصبي الذي لا يزال في حدود الرضاع ، ثم هو فطم ..

الإعراب : «أبجنا» أباح : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبني على السكون في محل رفع «حيم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير الفائبين مضارف إليه مبني على السكون في محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «وأسرا» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «الشmates» مجرور بعده ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشmate ، والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشmates» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

ونشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر (ولم أقف على اسمه) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وفي هذا البيت ثلاثة أدلة في باب الاستثناء :

الأول : الجر «مخلا» ، وقد نقل قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بمخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيبويه الجر بمخلا في كتابه حيث يقول (٣٧٧ / ١) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا القوم خلا عبد الله (بالجر) فبملاوا خلا بعنزة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها =

وموصيماً نصب ، فقيل : هو نَصْبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقات بالفعل المذكور^(١).

= إلا الفعل هنا ، وهي التي في قوله : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما ، اه بمحروفة .

والثاني : بمعنى « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذي نبهناك إليه سابقاً (ص ٤٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء في أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التي يستثنى من شيء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذي يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا ذلك في صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون في جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قوله : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأتموا استدلو على ذلك بالسباع كما في هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو « مالي إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء في أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميماً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليق ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » وعمرورها نصب و محل « خلا » وعمرورها نصب أيضاً ، واحتلوا في عامل النصب فيما ، فقال قوم : العامل في محلهما النصب هو الجملة التي تسبقهما ، حقيقة أو تقدير ، سواء كانت الجملة فعلية نحو قوله : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » أم كانت الجملة اصيحة نحو قوله : « القوم إخوتكم عدا زيد ، وخلا زيد » .

= فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنها فلان جامدان لوقوعهما موقع ^(١) « إلا » وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مفسرها وفي موضع الجملة البحث السابق .

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من العادة من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو عام الكلام ، وستسمع مثل ذلك في باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن عام الكلام ، فعن قوائم : « منصوب عن عام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل للتقدم في نحو قوله : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمحرور في محل نصب بذلك الفعل للتقدم ، أي أنها في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قوله : « صررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدي إلى المفعول به بنفسه عدته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه مغنى الليب القول الأول من هذين القولين ، وعمل اختياره بأمرین ، أو لمها أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطردا ، لجوأز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلا ، نحو قوله : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيةما أن حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذي ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف التبر الذي لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمحرور منصوبا بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن تأخذ بما يستبعانه .

(١) أما أنها فلان فلتقدم ما المصدرية عليها ، وهي لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنها جامدان فلأنهما موضوعان في موضع الحرف الذي هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جاما كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يليق ، وأما أنها ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلأنه عند الاستثناء ضمته معنى جاوز فصار متعديا بعد أن كان قاصرا ، فاعرف ذلك .

وتدخل عليها « ما » المصدرية في تعين النصب ، لتعين الفعلية حينئذ
كقوله :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بَاطِلٌ * ٢٩٧

٢٩٧ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العاصمي ، وهذا الذي ذكره
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا حَمَالَةَ زَائِلٌ *

اللغة : « ما خلا الله » أي ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا
حقيقة « نعم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن
الأصل في هذه المادة النعومة ، كما سموا شفط العيش وصعوبته من ضد هذه المادة
قالوا : هذا عيش حشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنما إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لنفيه في هذه الحياة الدنيا حقيقة
ثابتة ، ولم نجد نفيها مما يتدعى به الناس في دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دائمة ، وإنما هي
متغيرة وصائرة إلى الفتنة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو
أصدق كله قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويستتر على به انتباه المخاطب ، مبني
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وكل مضارف و « شيء » مضارف إليه مجرور وعلامة جره السكراة الظاهرة
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من
ظهوره التذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهم من
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »
خبر المبتدأ الذي هو كل مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « نعم » مضارف إليه مجرور بالسکراة
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حمالة » =
الظاهرة (لا) نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حمالة » =
(أوضح المسالك ٢)

وقوله :

* نَعْلَ النَّدَامِيَّ مَا عَدَانِي فَإِنِّي * - ٢٦٨

= اسم لا النافية للجنس ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر لا معدوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس وأسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقة بما المصدرية ، واتتصبب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن ذلك بد من جعل « خلا » فعلاً فتصبب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإذا ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز ذلك اعتبار « خلا » حرفاً جاراً ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيذكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِي يَهُوَى نَدِيمَيَ مُولَعُ *

اللغة : « ئَل » مضارع مبني للجهول من الملل والسام ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه — على مثال فرحت أفرح — ملا ، وملة ، وملاة ، تريد أنك مجتهد وشتمته وأحبيت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل — بفتح فسكون — ذو ملة ، وملول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسماء « الندامي » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والنديمان — ومثله النديم — الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قوله : « أولع فلان بكذا » إذا أغري به وأحبه ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم الفعل كالجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « ئَل » فعل مضارع مبني للجهول ، مرفوع لتجريده من الناصب =

— والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «النداي» نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدر «ما» حرف مصدرى مبني على السكون لا محل له من الإعراب «عدائى» عدا : فعل ماض دال على الاستثناء ، مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعدر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان مذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل النداي وقت مجازتهم إباهى «فإنتى» الفاء حرف دال على التعليل ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى في آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « بهوى » فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدر « نديمى » نديم : فاعل بھوي ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بمحرك المناسبة ، ونديم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب الحال بھوي ، وهو مذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى بهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بيان وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائى » حيث استعمل « عدا » مسبوقة بما المصدرية ؟ فوجب أن تتحقق للفعلية ؟ لما ذكرناه في شرح الشاهد السابق ، وما يؤكد ذلك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؟ أنه أحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الواقية ، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نصبٌ : إما على الظرفية على حذف مضارف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل^(١) ، فمعنى « قَامُوا مَا عَدَّا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجاوِزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يجُرُّانِ على تقدير « ما » زائدة^(٢) .

(١) في موضع « ماعدا زيداً » و « ما خلا زيداً » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للوائف اثنين منها :

اما الأول فحاصله أن « ما » المصدرية ومدخلوها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضارف إليه للفظ « وقت » خذف الضارف وأقيم الضارف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيداً » قام القوم وقت مجاوزتهم زيداً .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولهك « قام القوم ما عدا زيداً » قام القوم مجاوزتهم زيداً ، أي مجاوزين زيداً ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالاً باسم الفاعل نحو قولهك « جاء زيد ركضاً » أي راكضاً ، وهذا تقدير أبي سعيد السيرافي - .

والثالث : أن « ما عدا زيداً » منصوب على الاستثناء ، مثل انتساب « غير » في قولهك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذى ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزوراك طلوع الشمس » و « أجيئك قدوم الحاج » فأما بمعنى الحال مصدرًا فيحتاج البتة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن بمعنى المصدر حالاً إما يكون في المصدر الصريح ، فاما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكيم . وأما النصب على الاستثناء فيه من التكاليف ما لا يجريء على ارتکابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني ، ولم يتصد ذلك ابن هشام في معنى الليبب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السباع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى به « حاشاً » عند سبويه مجرور لغيره ، وسمع غيره
النصب^(١) ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشاً الشيطان وأبا الأصبع ».
والكلام في موضعها جارة وناسبة وفي فاعلها كالكلام في أخْتَبَهَا .
ولا يجوز دخول « ما »^(٢) عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول « إلا »
خلافاً لساكنه .

هذا باب الحال^(٣)

الحال نوعان : مؤكدة ، وستانية ، ومؤسسة ، وهي : وصف ، فصلة ،

= قد قالوه قياساً بذلكقياس خطأ ، لأن « ما » تزد مع حرف الجر بوقوعها بعد
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء في قوله
سبحانه (فيما رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،
وإن كانوا قد قالوه صواباً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني
وابن خروف ، وأجزاءه الجرجي والمازنوي والبردي والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التغلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِيمَا لَا

(٣) أعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤثر فيقال « حالة » بالثاء ،
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكرة ، ويُسند إلى الفعل الماضي بغير ثاء ،
ويشار إليه باسم الإشارة الموصوع للذكر ، ويُوصَف بما يُوصَف به الذكر ، وغير ذلك
 مما لا يُسر عليك استقصاؤه ، وقد يُؤثر معناه ، فيعود الضمير عليه مؤثراً ، ويُسند إلى
الفعل الماضي مقترباتة الثانية ، ويشار إليه باسم الإشارة الموصوع للمؤثر ، ويُوصَف
بما يُوصَف به المؤثر ، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

مذكور لبيان الهيئة، كـ «جِئْتُ رَأِكِيْمَا» و «ضَرَبْتُ مَكْتُوفًا» و «لَقِيْتُهُ رَأِكِيْبِيْنِ»^(١).

وخرج بذكر الوصف نحو «القهري» في «رجَفْتُ القهري»^(٢).

= إِذَا أَعْجَبْتَكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَنْزِيْهِ فَدَعْتَهُ وَوَاهِكَلْ أَمْرَهُ وَالليَالِيَّا
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

هَلَّ حَالَةُ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا هَلَّ جُودُهُ صَنَتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ
فَإِذَا كَانَ لَفْظُ الْحَالِ مَذْكُورًا فَأَنْتَ فِي سَعَةٍ مِنْ أَنْ تَذَكَّرَ مَعْنَاهُ أَوْ تَؤْتَهُ ، تَقُولُ :
هَذَا حَالٌ ، وَهَذَا حَالٌ ، وَحَالٌ حَسْنٌ ، وَحَالٌ حَسْنَةٌ ، وَالْحَالُ الَّذِي أَنَا فِيهِ طَيْبٌ ،
وَالْحَالُ الَّذِي أَنَا فِيهَا طَيْبَةٌ ، وَكَانَ حَالُنَا يَوْمٌ كَذَا جَيْلَةٌ ، وَكَانَتْ حَالُنَا يَوْمٌ كَذَا جَيْلَةٌ ،
وَتَأْمَلُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ «أَعْجَبْتَكَ الدَّهْرَ حَالٌ» فَقَدْ أَسْنَدَ الْفَعْلَ الْمَاضِيِّ إِلَى لَفْظِ
الْحَالِ الْمَذْكُورِ مَقْتَنِنَا بَنَاءً الثَّانِيَّةِ ، وَقَالَ أَبُو الطَّيْبِ الْمَتَّبِ :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيْهَا وَلَا مَالٌ فَإِنْ يُسْعِدِ النَّطَاقَ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالَ
فَذَكْرُهَا لَفْظًا وَمَعْنَى فِي قَوْلِهِ «يُسْعِدِ الْحَالَ» .

وَأَمَا إِذَا كَانَ لَفْظُ الْحَالِ مَؤْتَمِنًا فَلِيْسَ لَكَ مَعْدِيٌّ عَنْ تَأْنِيْثِ الْفَعْلِ الَّذِي تَسْنِدُهُ
إِلَيْهَا ، وَتَأْنِيْثُ الإِشَارَةِ إِلَيْهَا ، وَتَأْنِيْثُ وَصْفِهَا ، وَتَأْنِيْثُ مَا تَخْبِرُ بِهِ عَنْهَا ، وَهُلْمُ جَرَا .
(١) الْحَالُ الْمُؤْكَدَةُ هِيَ الَّتِي يَسْتَفَادُ مَعْنَاهَا بِدُونِ ذَكْرِهَا ، وَذَكْرُ بَأْنِ يَدْلِ عَالِمَهَا
عَلَى مَعْنَاهَا نَحْوَ قَوْلِكَ «لَاتَّثْتُ فِي الْأَرْضِ مَفْسَدًا» أَوْ يَدْلِ صَاحِبَهَا عَلَى مَعْنَاهَا ، نَحْوَ
قَوْلِهِ تَعَالَى (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَيْلَةً) أَوْ تَدْلِ عَلَى مَعْنَاهَا جَمْلَةً سَابِقَةً نَحْوَ قَوْلِكَ «زَيْدٌ
أَبُوكَ عَطْفَوْفًا» وَسِيَّانِي ذَكَرَ ذَلِكَ كَلَمَهُ .

وَالْحَالُ الْمُؤْسَسَةُ – وَيَقَالُ لَهَا الْمِبْيَنَةُ – هِيَ الَّتِي لَا يَسْتَفَادُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِذَكْرِهَا ، وَهِيَ
الَّتِي عَرَفَهَا الْمُؤْلِفُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ .

وَالْأَمْثَلَةُ التَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ أَوْلَاهَا الْحَالَ فِيهَا مِنَ الْفَاعِلِ ، وَثَانِيَهَا الْحَالُ فِيهَا
مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَ ثَالِثَاهَا الْحَالُ فِيهَا مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَيْلَةً .

(٢) الْقَهْرَى – بفتح الْقَافِينِ بَيْنَهُمَا هَاءُ سَاكِنَةٌ ، مَقْصُورًا – وَمُثْلِهُ الْقَهْرَةُ –
بَنَاءً مَكَانَ الْأَلْفَ – الرَّجُوعُ إِلَى خَلْفِهِ . وَتَنْتَنِي الْقَهْرَى عَلَى الْقَهْرَيْنِ ، بِمَحْذَفِ الْأَلْفِ ،
وَالْقِيَاسِ يَقْتَضِي قَلْبَاهَا يَاءً فَتَقُولُ : الْقَهْرَيَانُ وَالْقَهْرَيْنُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْجَدْفِ =

وبذكرا الفضلة الخبئ في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .

وبالباقي التمييز في نحو « لِهُ دَرَّهُ فَارِسًا » والفت في نحو « جَاءَنِي رَجُلٌ مُزَاجِبٌ » فإن ذكر التمييز لمبيان جنس المتعجب منه، وذكر الفت لـ التخصيص المنعوت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضيقاً لا قصداً .

وقال الناظم :

الخالٌ وصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا . . .

فالوصف : جنس يشمل الخبر والفت والخال ، وفضلة : مخرج للخبر ، ومنتصب^(١) : مخرج لغنى المروع والمحفوظ ، كـ « جاءَنِي رَجُلٌ رَاجِبٌ » و « مَرَأَتِي رَجُلٌ رَاجِبٌ » ومفهوم في حال كذا : مخرج لفت المنصوب كـ « رَأَيْتِ رَجُلًا رَاجِبًا » فإنه إنما سبق لـ تقييد المنعوت ؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهم بطريق اللزوم .

= القاموس القيمة ، بالباء ، وإنما خرج هذا بـ ذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس صفا ، فإعرابه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القيمة نوع من أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فراجع إليه هناك إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحاً كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مزولاً كالجملة في نحو قولك « جاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكٌ » فإنه في قوة قوله : جاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكٌ ، وكالظرف والجار وال مجرور في نحو قولك « لَقِيتِ زَيْدًا عِنْدَكِ ، أَوْ فِي دَارِكِ » .

(١) قد تأتي الحال مجرورة بـ معرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بـ قراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخد من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان - بينما (تأخذ) المجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بـ من الزائدة ، والتقدير : أن تأخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَاتَمَةِ رِكَابٍ حَكِيمٌ بْنُ الْمُسَيْبٍ مُنْتَهَاهَا
تقديره : فـ رجعت خاتمة ركاب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأنَّ النَّصْبَ حِكْمٌ، والْحِكْمَ فرع التَّصوُّرِ ، والتَّصوُّر متوقفٌ على الحد ، فإنه الدَّوْرُ .

* * *

فصل : للحال^(١) أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنْتَقِلَةً^(٢) لا ثابتة ، وذلك غالبٌ ، لا لازمٌ ، كـ « جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » .

وتقع وصفاً ثابتاً^(٣) في ثلاثة مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي ، أي بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة ، فلا يقال : إنَّ كلامَ المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنَّه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستانية ، ومؤسسة وهي إلخ » ثم عرفها ، ولو كان غرضه ما توجه المتوجه لما صعَّ أن يجعل من الثابتة المؤكدة لضمون جملة ، لأنَّه يكون من تقييم الشيء إلى نفسه وغيره ، وهو لا يجوز ، لكن إذا كان الفرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام ، فتأمل ذلك .

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون مُنْتَقِلَةً : أي تفارق صاحبها ويكون متتصفاً بغيرها لأنَّ افظَّ الحال نفسه يبنيه عن ذلك ويبدل عليه ، أفالاً ترى أنَّ الحال والتحول - الذي هو الانتقال - من مادة واحدة ؟ وفي المثال الذي ذكره المؤلف للحال المُنْتَقِلَةِ تجد الضحك يزداد زيداً ويفارقه فيكون متتصفاً بصفة أخرى غيره ، سواء كانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات الملازم وعدم المفارقة ، بدلائل مقاربتها بالمتقللة وتقسيم الانتقال بكونها تفارق صاحبها ، ثم إنَّ الملازم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها ، عقلاً ، أو عادة ، أو طبعاً ، وإن لم تكن في نفسها دائمة ، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين ، الأول للحال المؤكدة لضمون جملة قبلها ، وهو « زيد أبوك عطوفاً » ، والأبوبة من شأنها العطف ، والثاني للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبعث حيا) والبعث من لازمه الحياة ، وبقي عليه نوع ثالث وهي الحال =

إحداها : أن تكون مُؤكدة ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و (يومَ أَبَعَثْ حَيَا)^(١)

الثانية : أن يَدُلُّ عَامِلًا على تَجَدُّدِ صَاحِبِه^(٢) ، نحو « خَلَقَ اللَّهُ الرَّأْفَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلِهَا » فـ « يَدِيهَا » : بَدْلٌ بَعْضٌ ، و « أَطْوَلَ » : حال مُلَازِمةٍ .

الثالثة : نحو (قَاتِمًا بِالْقِنْطِ)^(٣) ، وَنَحْوُ (أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مَفْصَلًا)^(٤) ، وَلَا ضَابطٌ لِذَلِكَ ، بَلْ هُوَ مُوقَفٌ عَلَى السَّيَاعِ ، وَهُمْ أَبْنَ النَّاظِمِ فَشَلْ بِمَفْصَلٍ فِي الْآيَةِ لِلْحَالِ الَّتِي تَجَدُّدُ صَاحِبِهَا .

الثاني : أن تكون مُشْتَفَةً لَا جَامِدَةَ ، وَذَلِكَ أَيْضًا غَالِبٌ ، لَا لَازِمٌ .

وتقع جامدة مُؤكدة بالمشتق في ثلاثة مسائل :

إحداها : أن تَدْلُّ عَلَى تَشْبِيهٍ ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسْدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (آمن من في الأرض كلهم جيما) فإن جيماً مؤكداً له ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضي الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد بما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مرثيا .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قوله « خلق » فإنه يدل على تجدد المخلوق وحدوده ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقى في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضاً لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مَفْصَلًا) ففصلاً حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدوث ، لكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذي شرحته مما واقتنا فيه ما ذهب إليه ابن الناظم ، والمؤلف لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الخاريَّةُ قَمِراً، وَتَنَثَّتْ غُصْنًا» أى : شجاعاً ومضيئة ومقدلة^(١) ،
وقالوا : «وَقَعَ الْمُصْطَرِ عَانِ عِدْنَ عَيْرٍ» أى : مُضطَحِبِينِ اصطحابَ عِدْنَ
حارِ حين سقوطها .

الثانية : أن تدل على مفاجأة ، نحو « يَعْتَهُ يَدًا يَيْدِي »^(٢) أى : متقابلين ،
و « كَلَّتْهُ فَاهْ إِلَى فِي » أى : متشارفين .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب النابي) :
بَدَتْ قَمِراً، وَمَالَتْ غُصْنَ بَانِ، وَفَاحَتْ غَنِيرًا ، وَرَنَتْ غَرَّاً
وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :
أَفِ السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغَلْظَةَ وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ الْمَوَارِكِ
ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين على بن أبي طالب :
فَمَا بَالَنَا أَمْسِ أَسْدَ الْعَرَبِينِ؟ وَمَا بَالَنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ؟
ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :
مَشَقَ الْمَوَاحِرُ لِحَمْهَنَ مَعَ السَّرَّى حَتَّى ذَهَبَنَ كَلَّا كَلَّا وَصَدُورَا
وتقدير هذه الأحوال بالمشتق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد
كلة لا تعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذه
الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قمر ومالت
مثل غصن بان وفاحت مثل غنير ورنت مثل غزال ، وفي السلم مثل أعيار ، وما باليوم
مثل أسد العرين وما باليوم مثل شاء النجف ، والثاني أن تقدر نفس الاسم الجامد
قائماً مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت ومضيئة وباتت مهيبة ، وفي السلم شجعانآ
وفي الحرب جبناء ، وما باليوم شجعانآ وما باليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز في قوله « يَدًا يَدِ » رفع يد الأولى ونصبها ، فاما إذا قلتها بالرفع
 فهي مبتدأ ، والجار وال مجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد المرفوع
ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يد منه صاحبة ليد مني ، وهذه الصفة
المقدرة هي التي سوغت الابتداء بالسكرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تدل على ترتيب ، كـ « مَا ذَخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا » أى : متربين .
 وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالشتق في سبع مسائل ، وهى :
 أن تكون موصوفة ، نحو (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(١) ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا
 سَوَيًّا)^(٢) ، وتسى حالاً مُوطَّنة^(٣) .
 أو دلة على سفر ، نحو « يَعْتَهُ مَدًّا بَكَذَا » .
 أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتٌ رَبِّهِ أَرْبَعَيْنَ لَيْلَةً)^(٤) .
 أو طوزٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُشَرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا »
 أو تكون نوعاً لاصحابها ، نحو « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » .
 أو فرعًا ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)^(٥) .
 أو أصلًا له ، نحو « هَذَا خَاتَمَكَ حَدِيدًا » ، و (أَسْجُدُ لِمَنْ
 خَلَقَ طِينًا)^(٦) .

= وإذا قلت « يداً » بالنصب ذهنى حال ، واحتلت عبارة الباء في الجار وال مجرور
 بهذه ، فيذكر الشیخ خالد تقلا عن ابن هشام أن سبیوه يجعله للبيان ، يعني أنه متعلق
 بمعنوف مقصود به البيان ، وفيه معنى المفاعة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمعنوف
 صفة الحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام في قولهم « مداً بکذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مریم .

(٣) الحال الملوثة هي : الاسم الجامد للوصوف بصفة هي الحال على وجه التحقيق ،
 فكان الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال ، بسبب مجئه قبله ، وقد
 ذكر للمؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولكن أن تقيس على ما جاء منه ، كان .
 تقول : لقيت زيداً رجلاً ممحة ، وزارني على إنساناً كريماً ، وهم جرا :

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تبنيه : أكثُر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والسائل الثالث الأول ، وإلى ذلك يشير قوله^(١) .

وَبِكُثْرِ الْجُمُودِ فِي سِعْنِ ، وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلِيفٍ
وَيُفْهِمُ مِنْهُ أَنَّهَا تَقْعِدُ جَامِدَةً فِي مَوْضِعٍ أُخْرَى بِقَلْتِهِ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالشَّتْقِ
كَمَا لَا تُؤَوَّلُ الْوَاقِعَةُ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَفْهَمُهَا كَلْمَاهُ .

وزعم ابنه أن الجميع مُؤَوَّلٌ بالشتق^(٢) ، وهو تكليف ، وإنما قلنا به في الثالث الأول ؛ لأن اللفظ فيها صراط به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل فيها واجب .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة^(٣) ، وذلك لازم ؛ فإن وردت بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في أقويته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطنة في قوله تعالى : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بِشَرَّاً سُوِّيَاً) بأنها على معنى فتمثيل لها مستويًا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة اسم المفعول إن كانت حالاً من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالاً من الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : (فَتَمَيَّاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لِيَلَةً) بمحدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو «هذا مالك ذهبًا» بمعنى ، رطباً) بمطror ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو «هذا مالك ذهبًا» بمعنى ، بمحض أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (وَتَنْحَتُونَ الْجَبَالَ بِيُوتَنَّا) خلقت طينًا) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الحال لما كانت كـما قلت لك آنفاً - وصفاً لصاحبها كان العالـبـ فـهـاـ أـنـ تـكـوـنـ مـشـتـقـةـ ، وـأـنـ تـعـلـمـ أـنـ صـاحـبـ الـحـالـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ مـعـرـفـةـ . فإن =

الْمَرْفَةُ أَوْلَاتُ بَسْكَرَةٍ ، قَلُوا : « جَاءَ وَحْدَهُ » ^(١) أَيْ : مُنْفَرِداً ،

= كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لفهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قوله « صربت الاصناف القيد » ففروا من توهّم كونها نعتاً في هذه الحالة فالنزموا تنكيرها لتكون مختلفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهّم متوجه منها لأن النعت يجب موافقته للنحوت فيها .

(١) أعلم أن الكلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً، إما لفظاً كما في قولهم « جاءَ وحْدَهُ » وقولهم « اجْتَهَدْ وَحْدَكَ » . ومنه قوله تعالى : (فَلَمَ رأُوا بِأَنْسَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديراً ، وذلك إذا أضيف لياء المتكلّم ، كما في قول الشاعر :

وَالذَّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتُ بِهِ وَحْدَى ، وَأَخْشَى الرِّبَّاحَ وَالْمَطَّارَ

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلامات ، قالوا في المدح :

« فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريح وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضي الله عنها : « كان والله أحوذيا نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُفْتَجِرًا بِبِزْدِهِ سَفَوَاهُ تَرَدِي بِنَسِيجٍ وَحْدَهُ
وقالوا عند إرادة النم : « ذلان عير وحده » و « فلان جعيش وحده »
والعيير : تصغير عير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جحش وهو ولد الحمار ، وكلامها
فتح أوله وسكون ثانية .

ثم أعلم ثانية أن النعاج قد اختلفوا في تخریج « وحده » في حال النصب .

قال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضع موضع المصدر للوضع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاءَ زيد وحده » قد قلت :

جاءَ زيد إِيمَاداً : أَيْ انفراداً ، وَأَنْتَ تَرِيدْ جاءَ زيد متوكلاً : أَيْ مُنْفَرِداً .

وذهب يوسف بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، =

و « رَجَعَ عَوْدَهُ إِلَى بَدْنِهِ »^(١) ، أى : عائدًا ،

= وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لامع خيره » وهؤلاء
مقاسوا « وحده » على ماقبله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معًا » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذا كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى
الصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندي أن يكون في نحو
قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسمًا
مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وقدر الكلام : جاء زيد متوحداً
متوحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً ، ويكون تقدير الكلام :
جاء زيد يتوحد متوحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده »
حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيداً وحده » قال سيبويه : هو
حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من المفعول ، وأجاز للبرد كلاً الوجهين ،
والذى أميل إليه أنه حال من للتفعل في المثال الذى ذكرناه كاذب إليه ابن طلحة
لأن التكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيداً وحدى » أما
هذا الاختلاف فيتصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) أعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ،
والباء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومنه الابتداء ، ثم أعلم أن هذه
العبارة تروى بفتح « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ،
وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والمثلثة في محل نصب
حال من الضمير المستتر جوازاً في « جاء » وأما رواية النصب فهى محل الكلام ،
وقد اختلف النحاة في تحريرها ، فاما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن « عوده » مصدر
في تأويل الشتق وهو حال من فعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ،
وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب
الحق الرضى إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق
برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدعه عوده المعهود ، فالإضافة في « بدعه » وفي

و « أَذْخُلُوا الْأُولَاءِ فَالْأُولَاءِ »^(١) ، أى : متربين ، و « جَاءُوا الْجَمَاءَ الْفَقِيرَ »^(٢) ، أى : جيماً ،

= « عوده » بمعنى أول المهدية ، ويقال هذا الكلام في حق إنسان عدم منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالاً ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أهل تفضيل مقترن بأجل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعرب به النعمة حالاً ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالباء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون في المؤول بنكارة فهو مجموع الاسمين فيكون قوله « ادخلوا الأول فالأخير » على تقدير ادخلوا متربين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا للثال ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذي يريد به المتسلك بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، في الأصل : مؤنث الأجم ، وما نظير أيضه وبضاء وأحمر وحراء ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد اللام - وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وَتَحْبُّونَ الْمَالَ حِبًا جِمًا) أى : حباً كثيراً .

وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرْ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ بَعْدًا وَأَئِيْ عَبْدِكَ لَا أَلَمَا

وقالوا : هذه امرأة جاء المرافق ، يريدون أنها كثيرة البح على مرافقها ، وأصل اشتقاد « الفقير » من الفقر - بفتح العين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريده ستره عليك ولم يفضحك به ، والفقير في صناعة العربية فعال بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثثوا الصفة لأن الموصوف وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فعال بمعنى مفعول فإنهم لا يؤثثون لظهورها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريحة ، وامرأة قليل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الفقير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و «أَرْسَاهَا الْمِرَاكَ»^(١)، أى : معركة .

= السارة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكتن لهم وعظم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا في هذا المثل « جاءوا جاءوا غيرا » فأتوا به منكرا على الأصل في الحال ، والمعرف على التأويل بالسكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة في قول ليد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أنته الماء لشرب :

فَأَوْرَدَهَا الْمِرَاكَ وَلَمْ يَذْدُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ هَلْ نَعْصِ الدَّخَالِ

والضمير المستتر في « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أنته ، وأصل المراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يزدتها : لم يعنها ولم يطردتها ، والنفع - بفتح النون والغين جمعاً - مصدر « نفع الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نفع البعير » إذا لم يتم شربه ، والمراك كما ترى مصدر مقتن بـأـلـ ، فهو معرفة ، وللنحوة في تخریجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه - أن هذا المصدر حال - مع ع GALA نة لفظه للأصل في الحال من وجهين : كونه مصدراً ، وكونه معرفة - وهو في التأويل وصف منكراً ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثاني - وهو مذهب الكوفيين - أن « المراك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنه يقول « ورد البعير الماء » فيتعذر الفعل إلى مفعول واحد ، وفي القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيري الماء » فيتعذر الفعل بالمحنة إلى مفعول ثان ، وفي القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيمة فأوردهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها المراك » قد قال : فأوردها المراك ، أى الازدحام ، وأراد مكافحة ، ومع ثقافة هذا التخريج نرى فيه من التكافف ما لا يخفى على متأنل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبي علي الفارسي - وحاصله أن « المراك » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكداً لعامله مع أنه بين نوع عامله الذي يقدر وصفاً منكراً ، ويكون هذا العامل حالاً من الضمير البارز للتصل العائد على الآتن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معركة المراك ، أى مزدحمة الازدحام للعمود .

الرابع : أن تكون نفس صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » وأمتنع « جاءَ زَيْدٌ ضَحِيًّا ». .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلة في المعرف ، كـ « جاءَ وَحْدَهُ » ، و « أَرْسَلَهَا الْمِرَاكَ ». .

وبكثرة في النَّكِرَاتِ^(١) ، كـ « طَلَمَعَ بَغْتَةً » ، و « جاءَ رَكْنًا » ،

(١) اعلم أولا أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « رَكْنًا » من قولهم « جاءَ زَيْدَ رَكْنًا » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيبويه كما اختاره ابن مالك – وهو أحد آراء كثيرة في المسألة – ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرّض المؤلف له بنوع من التفصيل .

و قبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن البرب جملة صالحة من الكلام المعاذل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلتني صبرا ، وأتيته ركنا ، ومتيا ، وعدوا ، ولقيته بفأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلته مشانة ، وطلع علينا بغنة ، وأخذت عن فلان مسامعا ، وقال الله تعالى (ثم ادعهن يأتينك سعيا) وقال سبحانه (ينتقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفا وطمعا) وقال (إني دعوتم جهارا). ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للتحاة فيه أقوالا كثيرة نجترئ لك منها بأربعة وننكل في الرجوع إلى باقيها – إن أردت المزيد – لما كتبناه على شرح الأشموني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكرا نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيبويه وجهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنتيجة ، وقد وقع الخبر مصدرًا منكرا كثيرا في نحو « زَيْدٌ عَدْلٌ » ووقع المصدر مصدرًا منكرا في نحو « هَذَا مَاءُ غُورٍ » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقاربان فيقع كل واحد منها موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قَامَّا » أي قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكمل التأدب » .

المذهب الثاني : أن هذا المصدر النكير مفعول مطلق لفعل مخدوف جملته هي التي تقع حالا ، فتاویل « طلع زید بعنة » طلع زید بعنة ، وهذا مذهب الأخفش والبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر النكير مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتاویل « قتلته صبرا » قتلته صبراً صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منحول من مذهب البرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر النكير مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتاویل « جاء زید رکضا » رکض زید رکضا ، كما قيل في نحو « أحبته مقة » و « شنته بعضا » وهذا مذهب الكوفيین ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والرکض مع السير أو الجبى ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل ، وقد علمت في باب المفعول المطلق - مما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين لنوعه أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني فيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيبويه ، وعذرره في ذلك أن الحال وصف لاصاحها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كلته مشانة » و « جته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس البرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فاما إذا لم يكن المصدر =

نوعا من العامل فإنه لا يجوز القياس حيث ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال الحق الرضي « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما يصح منه ، نحو قتلته صبرا .. والبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناسبة ، نحو « أنا تارجلة ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السباع » اهـ .

للذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأى أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السباع :

للحوض الأول : أن يكون للصدر التصوب واقعاً بعد خبر مقترب بأدلة الله على الكمال ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علاماً » فيجوز ذلك أن تقول « أنت الرجل أدباً ، وحلاً ، ونبلاً ، وشجاعة ، وأنت الصديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول « أنت العالم تحقيقاً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأنانة » وورد النص عن الخليل بأن للصدر التصوب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن حمبي ثعلب أنه مفعول مطلق .

للحوض الثاني : أن يكون للصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدئه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شرعاً » وعلى جواز القياس ذلك أن تقول « أنت حاتم جودا ، وأنت على شجاعة ، وأنت المسؤول وفاء ، وأنت إيس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلا وعطنا ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأخفف حلاً » ومن النهاة من رأى أن يعرب للصدر في هذا النوع تعييناً ، وقال أبو حيان : « والمميز فيه أظهر » .

للحوض الثالث : أن يقع للصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وقبل الشرط جميعا ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علاما فعلم » وعلى جواز القياس ذلك أن تقول « أما رأء فتري ، وأما نزاهة فزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتياجا فذو حجة ، وأما فقاهة ففقهه » والقول بأن انتساب للصدر للنكر بعد أما على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخشن إلى أن هذا المصدر =

و « قَاتَلْتُهُ صَبَرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أي : مُبَاغِتًا ، و رَاكِعًا ، ومَضْبُورًا ، أي : محبوسًا .

ومع كثرة ذلك فقال الجمهور : لا ينقاس مطلقاً ، وقائمة المبرد فيما كان نوعاً من العامل ، فأجاز « جاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وقائمة الناظم وبابنه بعد « أَمَا » نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالِمٌ » أي : مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم ، وبعد خبر شبهة به مبتدئه ، كـ « زَيْدٌ زُهْرَى شِفَرًا » أو قُرْنَانَ هو بآل الدال على الكمال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

فصل : وأضليلُ صاحب الحال للتعریف^(١) ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق تاصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به ل فعل الشرط الذي نابت عنه أما ، ويجب - على هذا - تقدير فعل الشرط متعدياً ؛ ففي نحو قولهم : « أَمَا عِلْمًا فَعَالِمٌ » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر عالماً فالمذكور عالم » . وينذكر غنهم بهذا الرأي فيما إذا كان ما بعد أَمَا مصدرراً معرفاً نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالِمٌ » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أَمَا العَيْدَ فَذُو عَيْدٍ » فطردوا الباب في جميع الأنواع .
 (١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النت ، ولتشبيها بالخبر كانت كالحكم على صاحبها ، ولتشبيها بالنت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها ، ومن أجل شبيها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك في المبدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وهي آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مثابة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانوا نكرين لفهم السامع أنهما نت ومنتوت ؛ فالالتزام بالخلاف بينهما ، ليتنقى عن ذهن السامع من لول وهلة تكونهما صفة وموصفاً وإنما ينتقى هذا الوهم لأن الصفة وللوصوف يجب انتقامها تعرضاً وتنكيراً ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كاسمهت حكمه عليه ، وكانت هي النكرة لكونها =

يُسْوَغٌ^(١) ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحال ، نحو « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ، وقوله :

= حكماً ، ولذا تجد المسوغات التي يذكرها التحاة لمحى صاحب الحال نكرة المدار فها على أن تنفي عن السامع توم كون الحال صفة ، انتظر مثلاً إلى تقدم الحال على صاحبها النكرة فإن السر في هذا هو أن النعت لكونه تابعاً لا يجوز أن يتقدم على النعموت ، فإذا تقدم ما قد يظن نفنا زال بتقدمه هذا التوم لهذا السبب ، وهكذا .

والذى أريد أن أنبئك إليه هو أن النكرة أشد احتياجاً إلى النعت منها إلى الحال ذلك لأن النعت يختص النكرة وبينها نوع بيان ، فإذا قلت « لقيت رجلاً شجاعاً » تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعاً » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محظوظ .

فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعاً » نعتاً وأن يعتبره حالاً ، وأتتم قولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقًا عظيمًا مع هذا الذي قوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعاً نعتاً أن الشجاعة وصف لرجل في وقت اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعاً حالاً أن الشجاعة وصف له في وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود الواو في صدر جملة الحال يعني توم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين معنوطه بالواو ، نحو قوله تعالى : (أو كالمى من على قرية وهي خاوية على عروشها) ، وقول الشاعر :

مَضِي زَمْنٍ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
فَهُلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْفَدَاءَ شَفَعٌ
وقيل : إن معنى الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على الساع ، لا يتجاوزه
لا فيها ذكر من المسوغات ولا في غيره .

* لِيَةً مُوحِشًا طَلَلُ * - ٢٦٩

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيبويه بيتاً هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

* يَلُوحُ كَانَهُ خَلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر لهذا الشاهد قطعة منه ، وهو بقائه :

لِيَةً مُوحِشًا طَلَلُ قَدِيمُ عَفَاءُ كُلُّ أَسْحَمِ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبة ؛ فنسبه بعضهم لـ كثير عزة ، ونسبه آخر وآخرون إلى ذي الرمة .

اللغة : « لية » اسم امرأة « موحشاً » اسم فاعل من مصدر قوله : أوحش للرجل ، إذا خلامن أهله « الطلل » ما بق شاخقاً من آثار الدبار ، و « خلل » - بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة - بكسر الخاء - وهي بطانة تتشى بها أجفان السيف ، و « الأسم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لية » اللام حرف جر مبني على السكس لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمذدوف خبر مقدم « موحشاً » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتي ، وهذا إنما يجري على مذهب سيبويه الذي يجزي بعجم الحال من للبدا ، فاما الجھور الذى يعنونه - بدعوى أن من للقرر عندم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فإذا كان صاحبها متداً كان العامل فيه عندم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل ضعيف لا يقوى على العمل في شيئاً - فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكן في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجھور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء في ضمير الغيبة أكان مرجحه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكן في الخبر كان صاحب =

= الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؟ فلم يكن البيت شاهداً لمعنى الحال من النكرة بمسوغ كايدركه النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الفية بحسب مرجمه ، فإن كان مرجمه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجمه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه الذاهب هنا لما مأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة اطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الفية العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبني على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبالجملة من كأن واسمها وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحتنا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذى سوغ معنى الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالمسوغ غير قادر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفان الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم قصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؟ أو لهما : قول سيبويه إن معنى الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذى يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأماما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستسكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجمه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهى « طلل » - في بيت سيبويه موصوفة بجملة « يلوح - الخ » فانا أن ندعى أن السواغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما به صفتٍ ، كقراءة بعضهم : (وَلَئِنْ جَاءُهُمْ كِتَابٌ
مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مُّصَدِّقاً)^(١) ، قوله الشاعر :

٢٧٠ — نَجَيْتَ يَا رَبَّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية الكريمة مبني على تقدير الجار والمحرور متعلقاً بمحدود صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمحرور متعلقاً بجاء كان « مصدقاً » حالاً من الضمير المستكken في الجار والمحرور إن كان فيه ضمير يحيى ، ويجوز أيضاً على تقدير كون الجار والمحرور نعتاً لكتاب أن يكون « مصدقاً » حالاً من الضمير المستكken في الجار والمحرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للمسألة ، وهذه القراءة التي استشهد لها المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ فِي قَوْمٍ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ حَسِينَةٍ
ومنه تأكيد أن الرواية بنصب قوله : « مشعونا » الذي هو محل الشاهد
في البيت .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم - أنيقت وخلقت « نوها » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من التوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبته إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعاً - السفينـة ، ويقال أيضاً فيه فلك - بزنة قفل - وجمعه فلوك - بضم الفاء واللام جميعاً - السفينـة ، مثل المفرد في اللغة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في النون ؟ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حر « ماخر » هو اسم المفاعل من قوله « غارت السفينـة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادٍ منصوب بفتحة مقدرة على آخره من ظهورها =

وليس منه (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) ^(١) ، خلافاً

لأشتغال الحال بحركة المناسبة ، وهو مطاف وباء التكلم المعنوية اكتفاء بكسر ما قبلها مضاد إليه « نوحاً » مفعول به لتعي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجابت » الولو حرف عطف ، استجابة : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتأء الخطاب فاعله « له » جار ومحروم متعلق باستجابة « في فلك » جار ومحروم متعلق بنعبي « ماخر » صفة لملك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في اليم » جار ومحروم متعلق بماخر « مشحوناً » حال من فلك . الشاهد فيه : قوله « مشحوناً » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والتي سوغ الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل بعديه الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوخ بحيث تعتبر مجهولة ، ففهم ذلك وتدركه .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوصاف ، ووجه تحنيطة المؤلف للناظم وابنه في التثليل بهذه الآية أنها يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاثة حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ؛ لأن المضاف ليس عامل المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإيقافه المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً المنصوب الذي جعله حالاً اسم جائد ، وال الحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في (أمراً) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محنوف ، وتقدير الكلام : أعني أمراً من عندنا ، نص عليه الزمخشري في الكشف قال « أى أعني بذلك أمراً كائناً من لدينا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن يجعله منصوباً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن يجعله حالاً من كل المضاف ، وسogue - على هذا الوجه - بعديه الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن يجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في (أزلناه) فقدبره باسم فاعله على على الأول ، أى آمرتين به ، وقديره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

الناظم وابنه ، أو بإضافة ، نحو (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ) ^(١) ، أو بعمول ، نحو « عجبت مِنْ ضَرْبِ أخْوَكَ شَدِيداً » أو مسبوقاً بنفي ، نحو (وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَمَّا كَتَبَ مَعْلُومٌ) ^(٢) ، أو نهي نحو : * لَا يَبْغِي أَمْرُؤٌ عَلَى أَمْرِي هُمْ مُسْتَنْهَلُونَ ^(٣) *

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرَكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ
يَوْمَ الْوَغْيِ مَتَخَوْفًا لِعِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ، وقد علمنا أن إضافة النكارة إلى النكارة تخصصها وتبيينا نوع بيان .

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات لمجيء الحال من النكارة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها التقى ، والثاني اقتران جملة الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعموت .

وذهب جار الله الزمخشري إلى أن جملة « لَمَّا كَتَبَ مَعْلُومٌ » صفة لقرية ، وزعم أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف ، وارتوى هذا الكلام ابن هشام الخضراوي ، لكن ابن مالك رده رداً منكراً ، وقال : ما ذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ، وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم للتغايرهما ، وذلك ضد ما يراد من إفاده التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكدة ، وأيضاً فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثانى ، ولو لا الواو لتناصقاً ، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما ، أه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألئية .

٢٧١ - هذا بيت من السكامل ، وهو من كلام أبي نعامة قطرى بن الفجاءة =

ـ المازني الخارجي ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو على القالي في أماله (١٩٠/٢) الدار) ورواهما أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريني ١ / ١٣٠ بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيشَةَ مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضَبَتْ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكُنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ إِجَامِي
ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَقَدْ أَصَبَتْ وَلَمْ أَصْبَ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ
اللغة : « لا يركن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهي أشهرها ، ومثل فتح يفتح بالتدخل على أن الماضى من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تسكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حاقد « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الذى » إذا نكس عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوعى » الوعى في الأصل : صوت النحل وما مشبهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل في الحرب لما تشمل عليه من جلة وصباح « متخفقاً » خافقاً ، أو هو الذى يخاف شيئاً بعد شئ ، يعني يخاف المرء بعد المرة « لحاماً » الحمام - بكسر الحاء المهملة - الموت « دريشة » أراد أراني غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يسترون به ويتقون به أعدائهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فتن الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذى بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعودون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتدليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يركن » يركن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا النهاية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بالي ، وعلامة جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

* يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًّا فَتَرَى * ٢٧٢

= متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله يركن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضaf ، و « الوجى » مضaf إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التذرر « متخوفا » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلا ليركن المعمول للا النافية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحام » اللام حرف جر ، مبني على السكسر لاعلل له من الإعراب ، وحاص : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجبار والمجرور متعلق بقوله « متخوفا » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » فإنه حال ، وصاحبته قوله « أحد » وهو نكرة ، والذي سوغ بمعنى الحال من السكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبيه بالنفي .

٢٧٢ - نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من السبط ، وعجزه قوله :

* لِنَفْسِكَ الْمُذْرَ في إِبْمَادِهَا الْأَمْلَ *

المفهوم : « يا صاح » أصله يا صاحي ، فرخ بمدف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم « حم » فعل ماض مبني للجهول - ومعنى قدر وقضى وهي سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقي الذي لا يفنى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطوله أمنه وتنمدي مدته ، وأراد به هنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر المادي الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تغليس « فترى » هي هنا بمعنى قulum « العذر » بضم فسكون - بمعنى المصدرة ، وهي كل ما يتعلّل به « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بابعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر في شأن الآخرة أو ي عمل لها .

المعنى : يستفهم استفهاما إسكاريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عنراً مخاطبه في أن يتکالب على حطام الدنيا الغافى .

=

وقد يقع^(١) نسِكَرَةً بغير مُسَوْغٍ ، كقولهم « هَلِيْهِ مِائَةٌ بِيَضَا »^(٢) ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على الياءِ للا محل له من الإعراب « صاح » منادي مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه هنقطعًا عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المدحوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف الاستفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش الواقع نائب فعل لحم الثاني لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفي « فتري » فإنه السيبة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فإنه السيبة ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التغدر ، وفاعله ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرية الظاهرة ، والجار والمحرور متعلق بترى ، وتنفس مضارف وضمير المخاطب مضارف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به لترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بمن وعلامة جره الكسرية الظاهرة ، والجار والمحرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضارف وضمير الغائب العائد إلى النفس مضارف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

المشاهد فيه : قوله « باقياً » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نسكة ، والذى سوغ بمعنى الحلل من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذى هو عبارة النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن معنى الحال من المكرة كثير مقياس ، ونقل ذلك عن معيوبه ، والعلامة ينقولون القول بعد جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) يعن : جمع أيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليس فلوساً ولا دنانير ، لأن الدراما من الفضة وهي بيضاء ، والدنانير من الذهب وهو أصفر ، والفلوس من =

وفي الحديث « وَصَلَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قِيَامًا »^(١).

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاثة حالات :

إحداها -- وهي الأصل -- : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تقدم عليه ، كـ « جاء زيد ضاحكاً » ، و « ضرَبَتُ الْلَّصْ مَكْتُوفًا » ذلك في « ضاحكاً » و « مكتوفاً » أن تقدمهما على المرفوع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخر عنه^(٢) وجواباً ، وذلك لأن تكون بمخصوصة ، نحو

النحاس ، وهذا مثال رواه سيوبي عن العرب ، وـ « أيضاً » يجب أن يكون حال من المائة ، وهي نكرة ، فدل على صحة بعى الحال من النكرة من غير مسوغ ، في غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « أيضاً » تعييناً لمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، ويعين المائة يكون مفرداً محوراً ، نحو قوله « له عندى مائة دينار » والوجه الثاني أنك لو رفعت قلت « عليه مائة يض » لكان فتاً ، وقد علمت أن الفت و الحال أخوان ، فلما جاء منصوباً كان الأولى أن يجعله حالاً .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامته ، بدوعى أن الرواية قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروى هو لفظ راوي الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطئ لا روى لك أن تأخذ به ، فإن النحاة قد احتجووا بشعر الشعراة إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوافق من روأة الشعر ، وأدق منهم تحريراً ، وأونق منهم ضبطاً ، وأكثراهم عرب يحتاج بكلامهم ، ولو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريره وإصابة المعنى بدقة - لم يكن من النكر أن تحتاج بلفظه هو .

(٢) من الواضح التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقتنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول في هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعاطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقدمها على المعطوف عليه ، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف .

(وَمَا نُرْسِلُ الرَّسُولُ إِلَّا مُبَشِّرٍ وَمُنذِرٍ^(١)) ، أو يكون صاحبها محوراً^(٢) : إما بحرف جر غير زيد ، كـ « مَرَأْتُ يَهُنْدَيْ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المبرور بحرف جر أصل ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المبرور بحرف جر أصل جائز مطلقاً . وذهب جهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجازوا التقديم في ثلاثة مسائل – أولها أن يكون المبرور ضميراً نحو قوله « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانية أن يكون المبرور أحد اسمين عطف ثانهما على المبرور نحو قوله « مررت بزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قوله « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » – ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصل » احتراز عن المبرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المبرور بحرف جر زائد ، نحو قوله « ما جاءني من أحد مبشرآ » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشرآ من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثل أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المبرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المبرور بحرف جر أصل فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فاما النص فآيات من الكتاب الكريم وأيات من شعر العرب ، وسيأتي في الكلام المألف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس خاصله أن المبرور بالحرف مفهوم في المعنى ، وقد جوز العلماء كلاماً أجمعوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفهوماً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفهوماً معنى لأنه لا يخرج عن كونه مفهوماً . وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فاما الآيات فقالوا : إنها =

= شعر ، وما كان دليلاً للشعر وحده ، ولم يجد في كلام العرب التصور مثله فإنه لا يثبت ، لأن مasicيله الشعري وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكرها أنها تتحمل وجوهاً من الإعراب غير الوجه الذي ذكره المحيزون ، والدليل مقا احتتمل وجهاً أو وجهاً آخر لم يبق مستنداً صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقاً ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل التعدي بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغير في ترتيب محمولاتة .

هذا ، وما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلي كل حرف زائد يجب زيادته أو تغلب ، فاما الحرف الزائد الذي يجب زيادته فهو الباء التي يجب زيادتها في فاعل أصل التعبير الذي على صورة الأمر ، نحو قوله « أكرم بأبي بكر مشفقاً » وأما الباء التي تغلب زиادتها فهو الباء الزائدة في فاعل كفي ، نحو قوله « كفي بزيد زائراً » والخلاف الذي تقدم إياضه يجري في هذا النوع ؟ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي جوز هنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي لم يجوز ذلك فيما .

الأمر الثاني : أن الأسباب التي تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسع ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ، على الإيضاح الذي بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بضافية غيره إليه إضافة عضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بيق ستة أسباب لم يتعرض للؤلوف لها ، وتحمّن نذكرها لك هنا بمجاز - مع إفادتنا إياك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع . تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل في صاحب الحال « كان » الذي هو حرف تشبيه ، نحو قوله : « كان زيداً أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كان غاضباً زيداً أسد » .

الثاني : أن يكون العامل « لعل » الذي هو حرف ترج ، نحو قوله : « لعل مهداً قبل علينا بشيراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل بشيراً مهداً قبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذي هو حرف تمن ، نحو قوله : « ليت =

وَخَالَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيُّ وَابْنِ جِنْيَةَ وَابْنِ كَيْتَانَ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ، قَالَ النَّاظِمُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لَوْرُودَهُ كَفُولَهُ تَعَالَى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ) ^(١)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

* تَسْلِيْتُ طَرْءًا عَنْكُمْ بَنْدَ يَنْبِيْكُمْ *

٢٧٣

= الأَسْتَاذُ حَاضِرٌ مُشْفِقًا عَلَيْنَا ، فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: «لَيْتْ مُشْفِقًا عَلَيْنَا الأَسْتَاذُ حَاضِرٌ» .

وَيَجْمِعُ هَذِهِ الْثَّلَاثَةُ قَوْلَنَا «أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا» .

الْوَضْعُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ فَعْلٌ تَعْجِبُ بِهِ نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا أَحْسَنَ هَنْدَا مَسْفَرَةً» ، فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: «مَا أَحْسَنَ مَسْفَرَةً هَنْدَا» .

الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ ضَمِيرًا مُتَصَلًا بِصَلَةِ أَلْ ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الْقَاصِدُكَ مَعْطِيًّا زِيدًا» فَمُعْطِيًّا : حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمَخَاطِبِ فِي الْقَاصِدِكَ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمِهِ ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: «مَعْطِيًّا الْقَاصِدُكَ زِيدًا» .

الْسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ مَعْمُولاً لِحُرْفِ مَصْدِرِيٍّ ، مَثَلُ أَنَّ الْمُصْدِرِيَّةَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «يَعْجِبُنِي أَنْ ضَرَبْتَ هَنْدَا مَؤْدِبًا» فَمُؤْدِبًا : حَالٌ مِنْ تَاءِ الْمَخَاطِبِ الْوَاقِعَةِ فَاعِلًا فِي ضَرَبَتِ الْمَعْوَلِ لِأَنَّ ، فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: «يَعْجِبُنِي مَؤْدِبًا أَنْ ضَرَبْتَ هَنْدَا» .

وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كَفَيَاةً ، وَاللَّهُ الْمَسْؤُلُ أَنْ يَنْفَعُكَ بِهِ .

(١) مِنْ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ سَبَأً .

٢٧٣ - لَمْ أَجِدْ أَحَدًا نَسَبَ هَذِهِ الشَّاهِدَةِ إِلَى قَاتِلِ مُعَيْنٍ ، وَهُذَا الَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤْلِفُ صَدْرَ بَيْتِ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجِزَهُ قَوْلُهُ:

* يَذِكُرُكُمْ حَتَّى كَانُوكُمْ عِنْدِي *

الْلِّفَةُ: «تَسْلِيْتُ» تَصْبِرْتُ وَتَكْلِفْتُ الْعَزَاءَ وَالْجَلْدَ وَالسَّلَوانَ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فَعْلٍ عَلَى وزَانَ تَفْعَلُ ، يَدْلِي عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ يَتَكَافَلُ الْفَعْلُ لِيَصْبِعُ مِنْ عَادِتِهِ وَسَجَابِيَّهُ ، وَنَظِيرِهِ: تَحْلِمُ ، وَتَكْرَمُ ، وَتَشْجُعُ ، وَتَجْلِدُ ، وَتَعْزِيْ ، وَتَبْلِيْ ، وَانْظَرْ = قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(٢١) - أَوْضَعُ الْمَالِكَ ٢

= تَحَمَّلَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحَمَّلَا
وإلى قول الآخر :
نَجَّلَدَتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبِهِ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قَدْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جيئوا ، والأصل في هذه الكلمة إلا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تزيد أنهم جاءوا جيئا « بينكم » اليين - يفتح الباء وسكون الياء الشناة - أصله الانصال والبعد والفارق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء يبين بینا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى - بكسر الدال المعجمة وسكون الكاف - الذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتأم المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محله بعن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بتسلی « بعد » ظرف زمان منصوب بتسلیت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » . مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف عmad « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمزير ، والجار والمجرور متعلق بتسلی ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف عmad « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمحذف خبر كأن ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طرآ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه السكاف مبرورة الحال بمن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحتى عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجويز ذلك في السعة ، وشاركتهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين .

وحتى عن ابن مالك أنه صحيح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسريب : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الصريح كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافلاً للناس) فكافلة - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مبرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المبرور » .

وما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المبرور بمعرف الجبر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرْوَةَ نَاصِيَّاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ

الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الماء المبرورة ملائمة في قوله : « عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو المجنون :
 لَئِنْ كَانَ بَرَدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَاً إِلَى حَبِيبِهَا إِنَّهَا لَحَبِيبٌ
 الشاهد فيه : قوله « هيما صادي » فإنها حالان من الماء المبرورة ملائمة في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أغتر على نسبته) :

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةَ لِلْمَرْءِ وَفَيْدُعُ وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

الشاهد فيه : قوله « غافلاً » فإنه حال من « المرء » المبرور باللام ، وقد تقدم عليه .

وما جلوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قيصه بدم كذب) فقد أعتبروا (على قيصه) على أنه جار ومبرور متعلق بمحنوف حال من (دم) المبرور بالباء ، =

والحق أن الـبـيـت ضـرـورـة ، وـأـن (ـكـافـةـ) حـالـ من السـكـافـ^(١) ، وـالـتـاءـ للـبـالـغـةـ ، لـا لـلـتـائـيـثـ^(٢) ، وـيـلـزـمـهـ تـقـدـيمـ الـحـالـ المـحـصـورـةـ ، وـتـعـدـىـ «ـأـرـسـلـ» بالـلـامـ ، وـالـأـوـلـ مـمـتـنـعـ ، وـالـثـانـي خـلـافـ الـأـكـثـرـ^(٣) .
وـإـماـ بـإـضـافـةـ^(٤) ، كـ«ـأـعـجـبـيـنـيـ وـجـمـهـاـ مـسـفـرـةـ»ـ .

وـإـنـاـ تـجـيـءـ الـحـالـ من الـمـضـافـ إـلـيـهـ إـذـاـ كـانـ الـمـضـافـ بـعـضـهـ كـهـذاـ

== وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزمخشري (على قيمته) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيمته بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فراراً من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذا التخريح مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجىء النساء للبالغة مماعي في أمثلة البالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو شاذ لا يقياس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصاً إذا وجد له سهل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزمخشري (ـكـافـةـ) صـفـةـ لـمـوـصـوفـ مـحـذـفـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ : وـمـاـ أـرـسـلـنـاـكـ إـلـاـ دـسـالـةـ كـافـةـ ، وـرـدـ هـذـاـ التـخـرـيجـ بـوـجـمـينـ ، الـأـوـلـ : أـنـ كـلـةـ (ـكـافـةـ) لـاـ تـسـتـعـدـ فـيـ الـكـلـامـ الـعـرـبـيـ إـلـاـ حـالـاـ ، جـعـلـهـاـ صـفـةـ يـنـافـيـ مـاـ ثـبـتـ لـهـاـ مـنـ ذـلـكـ ، وـالـوـجـهـ الثـانـيـ : أـنـ حـذـفـ الـمـوـصـوفـ وـإـقـامـةـ صـفـتـهـ مـقـامـهـ إـنـاـ عـهـدـ فـيـ صـفـةـ اـعـتـدـ اـسـتـعـدـ لـهـاـ مـعـ هـذـاـ الـمـوـصـوفـ ، وـ(ـكـافـةـ) مـعـ إـرـسـالـةـ لـيـسـ مـنـ هـذـهـ الـبـابـةـ .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المخصوصة يمتنع فغير مسلم ، فقد صرخ البصريون والكسائي والفراء وابن الأباري بجواز تقديم المفعول المخصوص ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو «ـهـذـاـ شـارـبـ السـوـيـقـ مـلـتوـتـاـ ، الـآنـ أوـ غـدـاـ»ـ جـازـ التـقـدـيمـ ، ذـكـرـهـ النـاظـمـ فـيـ التـسـهـيلـ ، وـأـنـسـكـرـهـ اـبـنـهـ عـلـيـهـ .

لِتَال ، وَكَوْلَهُ تَعَالَى : (وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلَّةٍ إِخْوَانًا)^(١) ، (أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُأْكِلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)^(٢) ، أَوْ كَبْعَضُهُ نَحْنُ (مِلَةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٣) ، أَوْ عَامِلًا فِي الْحَالِ ، نَحْنُ (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)^(٤) ، وَ « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » وَ « هَذَا شَارِبُ السَّوْبِقِ مَلْتُوتًا »^(٥) .

(١) من الآية ٧ من سورة العبر

(٢) من الآية ١٢ من سورة العجرات .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجز أن تقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أَعْجَبَنِي وجْه هند مسْفَرَةً » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والإضاف إلىه فكانت تقول في هذا المثال « أَعْجَبَنِي وجْه مسْفَرَة هند » فتفصل بين المضاف الذي هو وجْه والمضاف إليه الذي هو هند ، بالحال الذي هو مسْفَرَة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإنما أن تقع قبل المضاف فكانت تقول في المثال المذكور « أَعْجَبَنِي مسْفَرَة وجْه هند » فكانت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول بتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابه منزلتها أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في بالإضافة المضافة كالمثال الذي صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المضافة وهي اللفظية التي لا تقييد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تقييد التخفيف أو رفع القبح - فقد قدمتنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه اللفظية « زَيْدٌ شَارِبُ السَّوْبِقِ مَلْتُوتًا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زَيْدٌ شَارِبٌ مَلْتُوتًا السَّوْبِقِ - بحر السوق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلل ابن مالك ذلك الجواز بأن بالإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتضى ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَقْدَمَ عَلَيْهِ وَجْهًا ، كَمَا إِذَا كَانَ صَاحِبَهَا مُحْصُورًا ، نَحْوَ «مَا جَاءَ رَأِكِيَا إِلَّا زَيْدٌ» .

فصل : وللحال مع عاملها ثلاثة حالات أيضاً :

إحداها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تَقْدَمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : فَقْلًا مُتَصَرِّفًا ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ رَأِكِيَا» ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف^(١) ، كـ «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْتَرِعًا» ،

= هذا ، وقد اختلف النعامة : هل يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسي إلى الجواز ، ونقول عنه ابن الشجاعي في أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز جيء الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبى شرفاً :

سَلَبَتْ سِلَاحِي بِائِسًا وَشَكَمَتْنِي فِيَّا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ
الشاهد فيه : قوله «بائساً» فإنه حال من ياء التسلكم في سلاحى .

ومنه قوله زيد التوارس :

عَوْذُ وَبُهْتَةَ حَاسِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَاقُ الْخَدِيدِ مُضَاعِفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وبيت زيد بن مفرغ الحميري - هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرجي إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بتفاصيل نحو قوله «زيد جاء راكباً» لا يجوز عندها أن تقول في هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر في استدلال المؤلف بالآية الكريمة التي ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجرجي .

فلك في « راكباً » و « مسرعاً » أن تقدّمها على « جاء » وعلى « منطلق » ،
كما قال الله تعالى : (خَشِمَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)^(١) ، وقالت العرب : « شَتَّى
تَوْبُوبُ الْحَلْبَةِ »^(٢) ، أي : متفرقين يرجعون الحالبون ، وقد قال الشاعر :
« بَخَوْتٍ وَهَذَا تَخْمِلِينَ طَلِيقُ »^(٣) [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة التمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ، فشقق : جمع شتى ، مثل جرحي مع جريح ، ومعرف شتىت : متفرق ، وتزوب : أي ترجع ، تقول : آب يزوب أوبا – مثل قال يقول قولًا – وما با ، والمعنى رجع ، والحلبة : جمع حلب – بوزن قاتل وقتلة وفاجر وغترة وفاسق وفسقة وكائب وكتبة – وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون أن يردوا الماء ليسقوا نعمهم يريدون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يحملوا ماشيتهن يحملونها متفرقين ، فيحجب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شق » حال من الحلبة الواقع فاعلا لزوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ، وإنما ساعي هذا التقدم ليكون لهذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف – بأن كان فعل جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسن زيداً مقابل على ما ينفعه » أو كان صفة تشبه الجامد كأنفع التفضيل في نحو « محمد أفضل الناس متعددنا » أو كان اسم فعل نحو قوله « نزال مسرعاً » أو كان عاملاً معنوياً كالمحروف التي عملت بشبهها في المدى بالفعل وكالجار والمحروم والظرف نحو قوله « ليت علياً زأرنا مخلصاً . وإبراهيم في الدار جالساً ، وخالد عندك منصتاً » – فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك ، ولا فيها أشباهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥ السابق في الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبته وتكلمه ، فارجع إليه هناك . =

فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصب على الحال ، وعَالِمُهَا «طَلِيق» وهو صفة مشبّهة .

الثانية : أن تَقْدَمَ عليه وجوباً ، كـ إذا كان لها صَدْرُ الْكَلَامِ ، نحو «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ»؟

الثالثة : أن تَتَأْخِرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل^(١) : وهي أن يكون العامل فعلاً جاماً ، نحو «مَا أَخْسَنَهُ مُقْبِلاً» ، أو صفة تشبه الفعل الجامد – وهو اسم التفضيل ، نحو «هَذَا أَفْضَحُ النَّاسِ خَطِيبًا» – أو مَصْدَرًا مَقْدِرًا بالفعل وحرف مصدرى ، نحو «أَعْجَبَنِي أَعْتَكَافُ أَخِيكَ صَانِمًا» ، أو اسم فعل ، نحو «نَزَالٌ مُسْتَرِعًا» ، أو لفظاً مُضَمِّناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَارِيَةً)^(٢) ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله «تحملين» فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله «طليق» الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله «طليق» وهو صفة مشبّهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليلاً على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبّهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محولاً لـك ، وفي الموضع الذي أحذنـك عليه إعراب آخر للـكوفيين يجعلون فيه «هذا» اسمـاً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة «تحملين» صـلتـه ، وـ«طليـق» خـبرـه ، وتقديره عندـمـ : والـذـى تحـمـلـيـنـ طـلـيـقـ ، وـهـوـ مـرـدـودـ .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيها سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، وأعرف الآن - ما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتآخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأثر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الحـلـ .

• كَانَ قُلُوبَ الْعَذِيرِ رَطْبًا وَيَابِسًا •

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام أمير القيس بن حبر السكندي ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :
 • لَدَى وَكْرِهَا الْمَنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي •
 وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَبْهَا الْطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُمُرِ الْخَالِي
 وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثَ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ
 وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب المرب والمبغي في مباحث الجم بالف
 واتاء من يدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تسميات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :
 عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،
 ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ، فُلْتُ : عِمْ وَظَلَامًا
 وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد
 ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عدد ، ووصف يصف صفات . ووسم يسم
 سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباً للتحقيق ،
 فاستغنى بذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار
 الديار « العصر الحالى » الزمن الماضى الناذهب في القدم « وهل يعمن من كان أحدث
 عهده - البيت » قال البطليوسى : ذهب بعض الرواية إلى أن الأحوال هنا جمع حول
 بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف
 ينعم من كان أقرب عهده بالنعم ثلاثين شهراً ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهى :
 اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم المغير لرسومه « كأن قلوب
 الطير رطباً وياساً - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيد ،
 والعنايب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل
 الحسان الخضوبية بالحناء ، وتشبه بهنها القلوب الرطبة من الطير الذى صادته العقاب ، =

وقولك : « لَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملا آخر عَرَضَ له مانع^(١) ، نحو « لَأَصْبِرُ حَتَّسِبَا » و « لَأَعْتَكْفَنَ صَائِمَا » فإن ما في حَيْز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

= والخشف : ضرب من ردء التر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير ، وأنك تجد عند عشها قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال رطباً فهو كالعناب ، وبعضها قد جف فهو كالخشف البالي .

الإعراب : « كَانَ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و « الطير » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً » حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ويابساً » الواو حرف عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لَدِي » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمذوف حال من قلوب الطير ، وهو مضارف ووكر من « وَكَرَهَا » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ووكر مضارف وضمير الغائب العائد إلى العقاب مضارف إليه مبني على السكون في محل جر « العناب » خبر كأن مرفوع بالفتحة الظاهرة « والخشف » الواو حرف عطف ، الخشف : معطوف على العناب « البالي » خنت الخشف مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَانَ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تقدم على عاملها . ولا يخفي عليك أن جمع التكسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؟ فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لأصبر حتسوباً » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لأعتكفن صائماً » هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه يجب أن يكون كل منها في أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما ، =

وستنتهي من أقل التفضيل ما كان عامل في حالين لاسمي مُتَجَدِّدِي المعنى أو مختلفين ، وأحدُهما مفضل على الآخر ؟ فإنه يجب تقديم حال الناضل ، كـ «هذا بسراً أطيب منه رطباً» ، وقولك : «زيد مفرداً أفعى من عزرو معانا»^(١).

ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه : أن يكون ظرفاً أو مجروراً خبراً بهما ، فيجوز بقلة تَوْسِطُ الحال بين الخبر عنه والخبر به ، كقوله :

فأبهر وأصوم كل واحد منها فعل متصرف كان يصح أن يتقدم الحال عليهم ، لكن لما اضطرت بالأول لام الابتداء وبالثاني لام القسم عرض لكل منها عارض هو اقتران الأول بلام الابتداء واقتران الثاني بلام القسم ، فنحوه هذا العارض من تقدم أحد معمولاته عليه .

(١) هذا التقدير الذي ذكره المؤلف هو تقدير سيبويه ، وتوضيحه في الثالث الأول أن قوله «بسراً» حال من الضمير المستتر في «أطيب» على أنه فاعل ، وقولهم «رطباً» حال من الضمير المجرور في «منه» وهذا الجار والمجرور متلقي بأطيب ؛ فيكون صاحبا الحالين من معمولات أقل التفضيل ، وكأن قائل هذا الكلام قد قال : هذا في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً ، وقد ارتكب هذا التقدير للازني وأبو علي الفارسي في التذكرة وابن كيسان وابن جن .

وذهب للبرد والرجاج وابن السراج وأبو سعيد السيرافي - ووافقهم أبو علي الفارسي في الحلقات - إلى أن الناصب لمدين الحالين هو «كان» عنده قبل كل حال من الحالين ، وهي تامة مسبوقة بإذ أو إذا ، وصاحب الحالين هو الضميران للستران في كان ، وتقدير الكلام : هذا إذا كان (أي وجد) بسراً أطيب منه إذا كان رطباً . وذكر أبو حيان أن بعض النحاة الذين جروا على هذا التقدير جدوا «كان» للقدرة ناقصة ؛ فيكون الاصناف النصوبان خبرين لها ، والتقدير هو التقدير .

٢٧٥ — بِنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذَلَةٍ
لَدِينِكُمْ

٢٧٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل مبين ، والذى ذكره المؤلف
قطعة من بيت من الطويل ، وهو بقائه :

بِنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذَلَةٍ لَدِينِكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءَ وَلَا نَصْرًا
اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، قوله « وهو
بادى ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الولادة ولناصرة ، والنصر : الإعانة ،
وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبني على السكير لا محل له من الإعراب ،
وضمير المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار وال مجرور
متصل بعاذ « عاذ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف »
فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو وأحوال حرف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير متصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع
« بادى » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذى هو قوله « لدِينِكُمْ » الآى ،
وبادى مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالسكترة الظاهرة « لَدِينِكُمْ » لدى :
ظرف مكان متصل بمخدوف خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة
مقدرة على الألف للتقلبة ياءً منع من ظهورها التعتذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين
مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم :
حرف نفي وجسم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يَعْدَمْ » فعل
مضارع مجروم بل وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى عوف « ولاء » ، مفعول به ليعد منصوب بالفتحة الظاهرة « ولاء »
الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لا يأكيد
النفي « نصراً » معطوف على قوله ولاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادى ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النعامة ،
منهم الفراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : (ما في بُطُونِ هُذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِدُكُورِنَا) ^(١) ،
وكقراءة الحسن : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيمِينِهِ) ^(٢) ، وهو قول الأخفش ،
وبعده الناظم ^٠.

«هو» ضمير منفصل مبتدأ وخبره متصل بالظرف الذي هو قوله «لديكم» وفي هذا المثلث ضمير مستتر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله «بادي ذلة» الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستتر في الظرف ، وتقدير الكلام : عاذينا عوف حال كونه لديكم بادي ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو «لدى» وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعا للأخفش إلى جواز ذلك في صورة الكلام ، وخرجأ عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمhour ضرورة من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذي خرجها عليه ، ولا يخفى عليك أنك لو جعلت «بادي ذلة» حالا من «هو» على رأي سيبويه الذي يحيى مجىء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت شاهد لها على ما ذهبا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمحروم بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمحروم خبر عن ما الموصولة في قوله (ما في بطون هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنحة - جمع جنين - وذلك جاء الحال منها بلفظ المؤنث ، فإن التاء في (خالصة) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمحروم وعلى صاحبها وهو الضمير المستتر في هذا الجار والمحروم ، في أصح كلام ، وأصل ترتيب النظم : ما في بطون هذه الأنعام لذكرنا حال كونها - أى الأجنحة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصري بنصب (مطويات) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمحروم وهو (يمينه) وهذا الجار والمحروم خبر المبتدأ الذي هو (السموات) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمحروم ، وقد تقدم الحال على العامل فيه الذي هو الجار والمحروم في أصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن الـبـيـت ضـرـورـةـ ، وـأـنـ «ـخـالـصـةـ»ـ (١)ـ وـ«ـمـطـوـيـاتـ»ـ مـعـمـولـانـ لـصـلـةـ «ـمـاـ»ـ ، وـلـاـ «ـقـبـضـتـهـ»ـ ، وـأـنـ «ـالـسـمـوـاتـ»ـ عـطـفـ عـلـىـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ «ـقـبـضـتـهـ»ـ لـأـنـهـاـ بـعـنـيـ مـقـبـوضـتـهـ ، لـاـ مـبـدـأـ ، وـ«ـبـيـمـيـنـهـ»ـ مـعـمـولـ الـحـالـ ، لـاـ عـاـمـلـهـاـ (٢)ـ .

(١) التلاوة في الآية الأولى (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بحسب (خالصة) وأن القراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمحرور الذي هو (لذكورنا) الواقع خبرا للب戴أ الذي هو الاسم الموصول في (ما في بطون) .

وجمهور البصريين يردون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضيق عندم ، وقد جعلوا (ما) انتها موصولا مبتدأ ، و (في بطون هذه الأنعام) جارا ومحرورا متلقا بمصنوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمحرور الواقع ملة ، و (لذكورنا) جار ومحرور متطرق بمصنوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمحرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية (والأرض جيـعاـ قـبـضـتـهـ يـومـ الـقـيـامـةـ وـالـسـمـوـاتـ مـطـوـيـاتـ يـمـيـنـهـ) وقد عرفت إعراب القراء والأخشن الذي أقره ابن مالك الجمة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فاما جمهور النحاة البصريين فلم يرضاوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) يعني مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، ضمير مستتر على أنه ثاب قاعل ، لأن (قبضته) يعني مقبوضته ، وقوه اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع ثاب قاعل ، وقوه (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوه : (يوم القيمة) وقوه سبحانه : (مطويات) حال من السموات ، و (يمينه) جار ومحرور متطرق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم القراء ، وهذا معنى قول المؤلف « وييمته معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشه الحال بالخبر والنعت ^(١) جاز أن يتعدد ، لفرد ، وغيره ، فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - حَلَّ إِذَا مَا جِئْتُ أَيْمَانِي بِخَفْيَةٍ
زِيَارَةً سَيِّدِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَةً

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبه قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منها ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منها أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جاما - ومنه الصدر - إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قوله : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسد مقبل » أي : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمتبدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرها لك هنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرها مع ذكر شواهد لشكل منها .
أحددهما : أن يقع بعد « إما » نحو قوله « سألكي عليا إما شاكرا وإما جاحدا ». ونانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قوله « جاء على لا فرحا ولا أسوان » ٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم ليلي فيه ، وقد أنسدته ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليآ له ، وهو قوله :

شَكُورًا لِرَبِّ حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُوِيَتْهَا قَدْ تَسْقِيَنِي الْثُمَّ صَافِيَةً
اللغة : « خفية » بضم الحال ، أو كسرها - مصدر خفي إذا استتر « رجالان » =

وليس منه نحو (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَضُورًا) ^(١).

والثاني : إن اتَّحدَ لفظُهُ و معناهُ ثُنَيْ أو جمع ^(٢) ، نحو (وَسَخَرَ لَكُمْ

= بفتح السكون - أى : يمشي على رجليه ، وهي صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »
أى : غير متصل .

الإعراب : « على » جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف
تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل
وفاعل « ليلي » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر « بخفية » جار و مجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت ليلي في اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة
إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معرضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضارف و « بيت » مضارف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وبيت مضارف والاسم الكريم مضارف إليه « رجالان » حال صاحبه ياء
التكلام في قوله على ، منصوب بفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبها ياء
للتكلام أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجالان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد
هو ياء التكلم المبورة مهلاً بعل ، والحالان أحدهما قوله رجالان وثاناهما قوله حافي .

(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنعام يكن ما في الآية السكريمة من
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثاني والثالث قد عطنا بالواو على الأول
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً هل الثنوية والجمع واجبان حين يتعدد لفظ الحالين
و معناهما أم هما أولى من تفریقهما مع جواز التفریق ؟ و ظاهر كلامه أن الثنوية والجمع
واجبان ، لكن الذي نص عليه الرضى أن الثنوية والجمع أولى من التفریق ، قال :
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معاً ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنـه
أخص ، نحو لقيت زيداً راكباً كاراً كباً » .

الشمسَ والقمرَ دَائِبَيْنِ^(١) ، الأصلُ دائبةً ودائباً ، نحو (وَسَخَرَ لَكُمْ
الليلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسْخَرَاتٍ)^(٢) ، وإن اختطف
فُرُقٌ بغير عطف^(٣) ، كـ «لَقِيَتُهُ مُضِيًداً مُنْحَدِرًا» ، ويقدر الأول للثاني
وبالسكس ، قال :

* عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتَ هَوَى مُعَنِّي *

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند
الثنية أو الجمجم - اختلاف الحالين بالذكر والتأنث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية
تفليس الذكر على المؤنث والمفظ مختلف كقولهم «التمرن» في ثانية الشمس والقمر ،
وكقولهم «الأبوبن» في ثانية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل الحق الرضى هذا الموضوع بأكثر ما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث
يقول : وإن كانوا مختلفين فإن كان هناك قربة يعرف بها صاحب كل منها جاز وقوعهما
كيفاً كان ، نحو لقيت هندا مصuda منحدرا ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال
بجانب صاحبه ، نحو لقيت زبدا مصuda ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجهة
ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيداً مصuda منحدرا - والمصعد زيد - وذلك أنه لما
كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أختر الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ
لا أقل من أن يكون أحد الحالين بحسب صاحبها ، اه . قوله «وذلك أنه لما كانت - إلخ»
تعليق لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهي الصورة التي ليست أولى
الصورتين الجائزتين في كلامه ، والأولى هي أن يجعل كل حال بحسب صاحبها ، وقوله
«وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ» بيان لما تفعله إذا اختارت الصورة
التي ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن البعض كما نص عليه
المؤلف في المغني . وإذا أمن البعض كان جائزًا .

٢٧٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف
صدر بيت من الواffer ، وعجبز قوله :

* فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوانًا هَوَاهَا *

(٤) - أوضع الماءك

وقد تأثرت على الترتيب إن أمنَ اللبس^(١)، كقوله :

اللغة : « عهدت » علت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم اليم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من « عناء الأمر يعنيه » بالتصعيف - أي شق عليه حق أورثه العناء والجهد « زدت » يزيد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجود « سلوانا » سلوا ونسينا . الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبها سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودات مضارب و « هوى » مضارب إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المذكورة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم في قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبني على المفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتأء المتكلم ففاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبني على المفتح لا محل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذي بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذي بمعنى صار ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المائدة العائد إلى سعاد مضارب إليه مبني على السكون في محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلاً بعاد ، إذا أعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالاً من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنها حالان ، ولكل حال منها صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبها قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبها تاء المتكلم في قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر في مثل ذلك - أي إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبها - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبها ، بخلاف ما لو أتي بهما على ترتيب صاحبيهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متقوون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منها بحسب صاحبها ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين ثانية الصاحبين وثانية الحالين لأول الصاحبين ، ولا يجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانية ثانية إلخ إنما تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفي =

* خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَبَرُّ وَرَاءَنَا * - ٢٧٨

= علم البديع نوع يسمى اللف والنشر، وهو: أن تذكر متعددًا ثم تذكر ما لكل واحد منها - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول ، ومن أمثلة ذلك عندما قوله تعالى (ومن رحمة الله جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتعوا من فضله) قوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفقة ، وقوله سبحانه (ولتبتعوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملفقة وهو النهار ، فلما تساءل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه ؟

والجواب عن هذا أن يقول لك : إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصابرين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها ، لأن هذا يقلل التصل بين الحال وصاحبها بأجنبه فإنه يترب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه ، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبיהם ، ولا شك أن فضلا واحدا أخف من فضلين ، فأما إذا قامت قرينة تعيّن على رد كل حال إلى صاحبها فأنما بال الخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصابرين أو على عكس ترتيبهما ، وهذا هو مارأى علماء البلاغة في اللف والنشر ، فاستوى نظر النحوين مع نظرهم .

٢٧٨ - هذا الشاهد من كلام أمير القيس بن حجر السكري ، من معلقته المشهورة ، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها ، والتي ذكره المؤلف هنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* عَلَى أَثْرِنَا ذَبِيلَ مِرْطِ مُرَحَّلِ *

اللغة : « المِرْط » بكسر الميم وسكون الراء المهملة - كسام من خز أو صوف ، و « الرَّحَل » - بالحاء المهملة مشددة - الذي فيه علم : أي خطوط .

الإعراب : « خرجت » خرج : فعل مضارع مبني على قفع مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال الحال بالسكن العارض لدفع كراهة توالي أربع متعرّكات فيها هو كالكلمة الواحدة ، وتأم المتكلّم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بها » جار وعبرور متعلق بخرج « أمشى » فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم =

ومنع الفارسي وجماعة^(١) النوع الأول ، فَقَدْرُوا نَحْوَهُ « حَافِيَا » صفة

= وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في قوله « خرجت » السابق « تجر » فعل مضارع مرفوع لتجبره من الناصب والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أثربنا » أثرى : مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنها ثنى ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجبر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أمشى تجر » فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال ، فاما قوله « أمشى » فصاحبها تاء المتكلم في قوله « خرجت » وأما قوله « تجر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمدا في ذلك على قيام القريئة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشى » مذكر ، وقوله « تجر » مؤنث ، وفدي علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقَ ابْنَى أخْوَيْهِ خَاتِفَا مُتَجَدِّدَيْهِ ، فَأَصَابُوا مَفْنَمَا

وذلك أن قوله « خائفًا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول الصالحين في الذكر ، وقوله « متتجديه » وهو ثانى الحالين في الذكر حال من « أخيه » وهو ثانى الصالحين في الذكر ، والقريئة أن أحدهما مفرد وثانيهما متثنى .

(١) من منع ذلك ابن حصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأى إلى كثير من المحققين - وعلة المنع عندم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أى : فكأنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لكن في مسألة أفضل التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالاً من ضمير « رَجْلَانِ » وَسَلَّمُوا الْجَوَازُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ الْفَضْلِ ،
نحو « هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا »^(١) .

التعدد والصاحب واحد ؟ لأنَّه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ، وهذا كافٍ في
التسوية، وعندهم أنَّ كلَّ شاهد جاء عن العرب وظاهره أنَّ فيه حالين لصاحب واحد
ليس على ما يفيده ظاهره، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أنَّ يجعل ما ظنته
حالاً ثانياً نعتاً للحال الأول ، فيكون – على هذا – قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦
« رجلانِ » حالاً ، قوله « حافياً » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أنَّ يكون الحال
الثاني حالاً من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأنَّ المفروض أنه مشتق على ما هو
الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلانِ » حالاً من ياء التشكيم في قوله
« على » وقوله « حافياً » حالاً من الضمير المستتر في قوله « رجلانِ » لأنَّ رجلان
صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليست ثمة حالان على
التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنين .
وقال ابن الناظم : إنَّ قياسهم الحال على الظرف بما لا يبرره ؟ لأنَّ بينهما فرقاً ؟
أفلست ترى أنَّ الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانيين ، لكنَّ لا يمتنع
تقييده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف بحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، واعلم
أنَّ الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا
وَإِمَّا كَفُورًا) ونحو قوله « افْعَلْ هَذَا إِمَّا راضِيًّا وَإِمَّا سَاحِطًا » .
ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَنِي أَلَا يَرَالَ يَرُونِي خَيَالُكِ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيرًا
طَارِقًا : آتَيْنا في اللَّيلِ ، مِنَ الْطَّرُوقِ وَهُوَ الإِتَّيَانُ لِيَلًا ، وَمُغَادِيرًا : آتَيْنا في
وقت الغداة .

فصل : الحال ضربان :

مؤسسة ، وهي : التي لا يستفاد منها دونها ، كـ « جاء زيد راكبا » وقد مضت .

ومؤكدة^(١) : إما لعاملها لظاً ومعنى ، نحو (وأرسلناك للناس رسولًا)^(٢) ، قوله : * أصيغ مسيحيًا لمن أبدى تصريحه * ٢٧٩

= والوضع الثاني : أن يقع بعد « لا » نحو قوله « رأيت علياً لاخائعاً ولا غاضباً » ولا يجيء الحال في أحد هذين الوضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل جبيه غير متعدد بعد « لا » في قول الشاعر :

فَهَرَتُ العِدَى لَا مُسْتَعِينًا بِعَصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدِيعَةِ وَالْمَكْرِ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهي التي لا يستفاد منها من السلام التقدم عليها ، ومؤكدة وهي التي يستفاد منها سبقها إما من عاملها وإما من جهة قبلها - هو منذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والبرد والسيري إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكرروا ما طنه الجمود مؤكدة لعاملها ، وتأنلوها الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا الإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن التقديرين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي أنسده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالْزَّمْ تَوْقِ خَلْطِ الْجِدْ باللَّعِبِ *

اللغة : « أصيغ » فعل أمر مأمور من الإصاحة ، وهي الاستئناف ، و « مسيحي » اسم فاعل منه ، تقول : أصيغ فلان إلى كلام فلان يصيغ إصاحة ، تريد استمع يستمع استئنافا ، وقال الشاعر :

= يصيغ لتبأة أسماء إصاحة المنشد للناشد

= «أبدي» أظهر واعلن «نصيحته» النصيحة : الإرشاد إلى الخبر ، تقول : نصيحته ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصيحتي إن أردت أن أنصح لكم) وفي قصيدة بشر بن عوانة المذكورة في مقامات بديع الزمان المحدثي :

نَصَحَّتُكَ فَأَلْتَمِسْ يَا لَيْثُ غَيْرِي طَمَاماً إِنْ لَعْنِي كَانَ مُرّا
«تُوقٌ» هو مصدر «تُوقِ الرَّجُلُ الْأَمْرُ يُتُوقَاهُ» إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر «خلط» مصدر «خلط الأمر يخلطه» من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه في بعض «الجد» الاجتماع ، وهو أيضا ضد الم Hazel «اللَّعْب» بفتح اللام وكسر العين - فهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : «أصنع» فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مسيحيًا» حال صاحبه الضمير المستتر في أصنع ، منصوب بالفتحة الظاهرة «من» اللام حرفة جر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصنع «أبدي» فعل ماض مبني على المفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التغدر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «نصيحته» نصيحة : مفعول به للأبدي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضارف إليه مبني على الفم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «والزم» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تُوقٌ» مفعول به لازم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و «خلط» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضارف و «الجد» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضا من إضافة المصدر إلى مفعوله «باللَّعْب» الباء حرفة جر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، اللعب: مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط . =

أو معنى فقط نحو (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) ^(١)، (وَلَيْ مُذْبِرًا) ^(٢).
 وإنما لصاحبها ^(٣)، نحو (الآمنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيِّعًا) ^(٤).
 وإنما لضمون ^(٥) جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ «زَيْدٌ

= الشاهد فيه : قوله « مَصِيرًا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصنف ، على ما علمت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أَمْنٌ » والمعنى الذي يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فإنه الحال مؤكدا لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لظوا ومعنى .

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسيهلي ينكرون أن تجئ الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أي دالة على معنى لم يستند من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أَمْنٌ » الذي هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « مَصِيرًا » ليس معناه مستمعاً مجرد استماع ، بل معناه مستمعاً في انتباه ويقظة ووعي وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفي الآية الكريمة - وهي قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) يؤولون قوله سبحانه : (وَأَرْسَلْنَاكَ) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولاً) لم يستند من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثاً حسناً بتقدير متکافل ليس فيها يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحوين المقدمين التنبية على هذا القسم ، ولذلك لم يشتمله إسكندر الفراء والمبرد والسيهلي .

ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى : (وَلَا تَعْشُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) وقوله جلت كنته : (وَأَرْلَفْنَا الْجَنَّةَ لِلْمُتَقْبِلِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) وذلك لأن الإزالف هو التغريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يومن .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة في هذا الوضع بأنه « مصدر الخبر مضافاً =

إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومحبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جاماً » ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثاني الذي هو الكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومحبراً عنه بالخبر) هو الممكّن هنا ، لما سيدرك من اشتراط جمود جزء الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفاً » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد للازم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة للازم الكون أخاً ، وهو المطف والخنو » والذى دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للمؤكّد في المعنى ، والذى دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى الشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تجبي على أثر جملة عقدها من اثنين لا عمل لها (يريد أنهما جامدان) لتأكيد خبرها وتقرير مؤدّاه ونفي الشك عنّه ، وذلك قوله : زيد أبوك عطوفاً ، وهو زيد معروفاً ، وهو الحق بينا ، إلا ترى كيف حفقت بالمعطوف الآبوبة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمّ حق ، وفي التزييل : (وهو الحق ، صدق ما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلًا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلاً شجاعاً وكريعاً جواداً ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت ذلك في نفسك » اه .

وذكر الحق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجبي ، (يريد الحال المؤكدة) إما تقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما شفر كقوله : * أنا ابن دارة معروفاً بها نسي * وكقوله : أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو شجاعاً ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالصلة التي دلت عليها الحال كاشتهر حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمناً لتلك النصلة ، وإنما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملاً ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلًا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطْوَفَا » وَهَذِهِ الْحَالُ وَاجِبَةُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْجَلَةِ الْمُذَكُورَةِ ، وَهِيَ مُعْوَلَةٌ
لِمُذْوَفٍ وَجَوْبًا ، تَقْدِيرُهُ أَحَدُهُ^(١) وَنَحْوُهُ .

فَصَلٌ : تَقْعِدُ الْحَالُ إِنْمَا مُفْرَدًا كَمَا مَضَى .
وَظَرَفًا كَـ « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ بَيْنَ السَّحَابِ » وَجَارًا وَجَرُورًا نَحْوُ (فَخَرَجَ
عَلَى قَوْمٍ فِي زِينَتِهِ)^(٢) ، وَيَتَعَلَّقُانِ بِسَقْفٍ أَوْ اسْتَقْرَأُ مُذْوَفِيْنِ وَجَوْبًا .
وَجَلَةٌ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :
أَحَدُهَا : كَوْنُهَا خَبْرِيَّةٌ ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

أَوْ تَصْغِيرٌ لِلْغَيْرِ ، نَحْوُهُ مُرْحُومًا ، أَوْ تَهْدِيدٌ نَحْوُهُ أَنَّ الْعِجَاجَ سَهَا كَالْلَدَمَاءِ ،
أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، نَحْوُ زِيدٍ أَبُوكَ عَطْوَفَا ، وَ (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لِكُمْ آيَةً) وَهُوَ الْحَقُّ بَيْنَا ،
فَقُولُكَ آكِلاً وَمُرْحُومًا وَمَصْدِقاً لِلْإِسْتِدَالَالِ عَلَى مَضْمُونِ الْحَبْرِ ، وَقَوْلُهُ : « مَشْهُورًا بِهَا
نَسِيٌّ » وَقُولُكَ : كَامِلاً وَسَفَا كَا لَدَمَاءِ وَآيَةً وَمَعْرُوفًا وَبِيَّنًا لِتَقْرِيرِ مَضْمُونِ الْجَلَةِ
وَتَأْكِيدِهِ ، وَقُولُكَ عَطْوَفَا لِكَلِيمَاهَا ، وَإِنَّا مَسِيَ السَّكْلَ حَالًا مُؤْكَدَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
الْقَسْمُ الْأَوَّلُ (أَيُّ الَّذِي لِلْإِسْتِدَالَالِ عَلَى مَضْمُونِ الْحَبْرِ) مُؤْكَدًا ؟ إِذَا لَيْسَ فِي كَوْنِهِ حَقًا
مَعْنَى التَّصْدِيقِ حَقٌّ يُؤْكَدُ بِمَصْدِقاً ، لَأَنَّ مَضْمُونَ الْحَالِ لَازِمٌ فِي الْأَغْلَبِ لِمَضْمُونِ الْجَلَةِ ،
لَأَنَّ التَّصْدِيقَ لَازِمٌ حَقِيقَةِ الْقُرْآنِ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ هُوَ » اه .

(١) مِنْ شَوَّاهِدِ هَذِهِ النَّوْعِ مِنِ الْحَالِ الْمُؤْكَدَةِ قَوْلُ سَالِمَ بْنِ دَارَةَ :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِيٌّ وَهَلْنَ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ
وَقَدْ مَثَلَ هَذِهِ النَّوْعِ جَارُ اللَّهِ الزَّمْعَرِيُّ بِقُولِهِ : « أَنَا حَاتِمُ جَوَادًا ، وَأَنَا عَمَرُو
شَجَاعًا ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ كَامِلاً ، وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ آكِلاً كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدَ » وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
سَبْحَانَهُ : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لِكُمْ آيَةً) كَمَا حَمَلَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَهُوَ الْحَقُّ مَصْدِقاً
لِمَا بَيْنِ يَدِيهِ) :

(٢) مِنِ الْآيَةِ ٧٩ مِنْ سُورَةِ الْفَصَصِ :

* أَطْلُبْ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبِ * - ٢٨٠

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المؤذنين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حق يقال : إن كلام المؤذن لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعزبواه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكره معه ، وهو :

أَطْلُبْ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبِ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ
أَمَا تَرَى الْخَبِيلَ يَقْسِرُ أَرْهَوْ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثْرَاهَا
اللغة : « لا تضجر » تقول : خبر فلان من كذا يضجر خبراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واعتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضبور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصبه ، وهي كالعاهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبنياً للجهول - يؤاف فهو مشوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المذوقة للتخفيف في محل جزم بلا النهاية ، وال الصحيح أن الواو في قوله « ولا » واو العيبة ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو العيبة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « الطالب » مضارف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجراً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

فـ في جواز تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبدأ الذي هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فـ آفة الطالب الصغر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين الحلى كما ذكره ابن هشام في مغنى الليبـ في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التي قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا النهاية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، خذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأمين الحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلا . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو وـ العـيـة ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمرة بعد الواو العـيـة .

ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن مخدوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متضىـ ما قبلها ، أى ليـكـنـ منـكـ طـلـبـ وـعـدـ خـبـرـ ، كـماـ يـجـوزـ أنـ تـكـونـ الواـوـ عـاطـفـةـ ، وـلاـ التـيـ بـعـدـهاـ نـاهـيـةـ ، وـتـضـجـرـ فعلـ مـضـارـعـ مـبـنـىـ عـلـىـ الفـتـحـ لـاتـصالـهـ بـنـونـ التـوكـيدـ الـخـفـيفـةـ المـتـقـلـبـةـ أـلـفـاـ لـأـجـلـ الـوقـفـ ، شـمـ عـوـمـلـ الوـصـلـ مـعـاـمـلـةـ الـوـقـفـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ تـكـونـ الواـوـ قـدـ عـطـفـ جـمـلـةـ النـهـيـ عـلـىـ جـمـلـةـ الـأـمـرـ ، وـهـذـاـ هـوـ الـذـىـ يـنـظـرـ بـالـآـيـةـ السـكـرـيمـةـ التـيـ عـطـفـ فـيـهاـ جـمـلـةـ (ـوـلـاـ تـشـرـكـواـ بـهـ شـيـئـاـ) التـيـ هـىـ جـمـلـةـ نـاهـيـةـ عـلـىـ جـمـلـةـ (ـوـاعـبـدـوـاـ اللـهـ) التـيـ هـىـ جـمـلـةـ أـمـرـ .

فـإنـ قـلـتـ : أـلـسـتـ تـقـولـونـ : إـنـ الـحـالـ يـشـبـهـ الـخـبـرـ ، وـقـدـ عـلـمـنـاـ أـنـ خـبـرـ المـبـدـأـ كـاـيـكـوـنـ جـمـلـةـ خـبـرـيـةـ مـحـتمـلـةـ لـالـصـدـقـ وـالـكـذـبـ يـكـوـنـ جـمـلـةـ طـلـبـيـةـ ، وـذـلـكـ مـاـ يـقـولـ بـهـ جـهـوـرـ النـحـاةـ فـإـنـهـ لـمـ يـخـالـفـ فـيـ صـحـةـ عـجـيـهـ الـخـبـرـ جـمـلـةـ طـلـبـيـةـ إـلـاـ اـبـنـ الـأـبـنـارـىـ ، فـلـمـاذـ لـمـ يـصـحـ عـجـيـهـ الـحـالـ جـمـلـةـ طـلـبـيـةـ ؟

إِنَّ لَا نَاهِيَةَ وَالْوَاوَ لِلْحَالِ ، وَالصَّوَابُ أَنْهَا عَاطِفَةٌ مُمْثَلٌ (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) ^(١) .

= قلت : الحال كذا يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون جھولا قبل أن يتسلّم المتكلّم به فيقصد بكلامه إفاده السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين المعرفة أو التخصيص ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التسلّم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيدا لعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأئمّة الحلى ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأولى : أن الواو للحال ، وثانيةها أن لا ناهية ، وثالثتها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، وإن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبني بعدها ، فإن هذا لا يفيidak في أدعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؟ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة التي معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوى ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تقله » إذا جئت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تقله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثانى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منها في محل نصب مقول لقول معدوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيه أخبر تقله ، وتقديره في الحديث الثانى : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقوها البائع ، والثانية يقوها المشترى .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثاني : أن تكون غير مُصدَّرة بدليل استعمال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّهَدِينَ) من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيِّهَدِينَ) ^(١) حالاً .

الثالث : أن تكون مرتقبة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) ^(٢) ، أو بالضمير فقط ، نحو (أَهْبَطُوا بَنَفْضَكُمْ لِبَعْضِ عَدُوٍّ) ^(٣) ، أي : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّئْبُ وَنَحْنُ عَصْبَةٌ) ^(٤) .

وتحبُّ الواو قبل « قد » ^(٥) داخلة على مضارع ، نحو (لَمْ تُؤَذُونَنِي

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعرا .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يحب في كل منهما ربط الجملة الواقعية حالاً بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلى ماضيها ماضي مثبت مقوون بـ« قد » وجب أن يكون الرابط لها بـ« صاحب الحال » هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقرن بـ« قد » وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالاً من غير « قد » والواو جيئاً في أقصى الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاء يـكـون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يـضـحـكـ » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها ماضي مثبت وإن وقعت حالاً فتارة تختفي الواو ويجب ربطها بـ« صاحب الحال » بـ« ضمير يرجع منها إليه » ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاء يـكـون) وقوله جل شأنه (ونذرـهـمـ في طـغـيـانـهـ يـعـمـهـونـ) وقوله جلت كـلـتـهـ (ولـاـ عـنـ تـسـكـنـ) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ بَسْقَمِيْ يَوْمَ قُدَيْدِيْمَةَ الْجُوزَاءِ مَسْمُومُ
وقول الآخر :

= وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رَكْنِي أَحْوَذِي دُوْ مَيْقَةً اصْرِيحُ
وَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يُرْبِطَهَا بِصَاحِبِ الْحَالِ الْوَاوِ ، فَإِنْ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ
مَا ظَاهِرُهُ أَنْ جَمِيلَ الْمُضَارِعِ الْمُثَبِّتِ عِنْ الْمُقْرَنِ بَعْدِ الْوَاقِعَةِ حَالًا قَدْ رَبَطَهَا الْوَاوُ - نَحْوُ
قُولِ الشَّاعِرِ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَامِ السَّلْوَى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَطَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَزْهَنْتُمْ مَا يَكَانُ

وَنَحْوُ بَيْتِ عَنْتَرَةِ الْآفَى فِي كَلَامِ الْمُؤْلِفِ (الشَّاهِدُ رقم ٢٨٢) فَهُوَ مُؤْولُ بِأَحَدِ
الْتَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ فِي تَخْرِيجِ بَيْتِ عَنْتَرَةِ وَسَنُوضَعُهَا لَكَ فِي شِرْحِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى . وَتَارَةً تَجْبُبُ مَعَ هَذَا الْمُضَارِعِ الْمُثَبِّتِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ إِذَا افْتَرَنَ هَذَا الْمُضَارِعُ بَعْدِهِ .
وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي الَّذِي تَجْبُبُ فِيهِ الْوَاوُ وَجَمِيلُ الْحَالِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ مِنْهَا عَلَى
صَاحِبِ الْحَالِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ «جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ أَكَلَهُ
الْمُثَبِّتَ وَنَحْنُ عَصَبَةٌ) .

بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْلُولِ الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ الَّذِي تَقْعُدُ جَملَتُهُ حَالًا ، هُلْ يَجِبُ أَنْ تَقْرَنَ
هَذِهِ الْجَملَةِ بَعْدَ ، أَمْ أَنْ افْتَرَنَهَا بَعْدَ جَائِزٍ غَيْرَ وَاجِبٍ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي ذَلِكَ .
فَذَهَبَ نَحَاةُ الْكُوفَةِ وَالْأَخْفَشُ مِنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَنَ الْفَعْلُ الْمَاضِي
الْمُثَبِّتُ الْوَاقِعُ حَالًا بَعْدَ ، وَيَجُوزُ أَلَا تَقْرَنَ بِهَا ، مَقِيْ كَانَ مَعَهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ
الْحَالِ - سَوَاءً أَكَانَ مَعَ الضَّمِيرِ وَأَوْ أَمْ لَمْ يَكُنْ - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى صَاحِبِ
الْحَالِ - بَأْنَ كَانَ الرَّابِطُ هُوَ الْوَاوُ وَحْدَهَا - وَجَبُ افْتَرَانَهُ بَعْدِهِ .

وَذَهَبَ جَمِيعُ الرَّبْرَبِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعْجِيَّهُ الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ حَالًا إِلَامِعَ قَدْ، سَوَاءً أَكَانَ
الرَّابِطُ هُوَ الضَّمِيرُ وَحْدَهُ ، أَمْ كَانَ الرَّابِطُ هُوَ الْوَاوُ وَحْدَهَا ، أَمْ كَانَ الرَّابِطُ هُوَ الضَّمِيرُ
وَالْوَاوُ جَمِيعًا ، فَإِنْ وَجَدَتْ «قَدْ» فِي اللفظِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ وَجَبْ تَقْدِيرُهَا .
وَاخْتَارَ مَذَهَبُ الْكُوفَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ إِنْ مَالَكٌ وَأَبُو حِيَانَ ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي
تَنْصُرُهُ الْأَدَلَةُ ، فَقَدْ جَاءَ فِي جَمِيلِ الْمُثَبِّتِ مِنْ الشَّوَاهِدِ افْتَرَانُ الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ الْوَاقِعِ
حَالًا بَعْدَ ، وَجَاءَ فِي جَمِيلِ الْمُثَبِّتِ مِنْ الشَّوَاهِدِ مَعْجِيَّهُ الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ حَالًا مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَقْرَنَ بَعْدَهُ ، وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذِهِ آيَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، قَالَ أَبُو حِيَانَ «وَالصَّحِيحُ
جَوَازُ وَقْعِ الْمَاضِي حَالًا بَدْوَنِ قَدْ» ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِهَا؛ لِكَثْرَةِ وَرُودِ ذَلِكَ ،
وَتَأْوِيلُ الْكَثِيرِ ضَعِيفٌ جَدًا ، لَأَنَّا إِنَّا نَبْنِي الْمَقَايِيسَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى وجودِ الشَّوَاهِدِ
= الْكَثِيرَةِ » أَهْ كَلَامَهُ .

= ونحن نذكر لك من شواهد للسؤال جملة تطمئن بها إلى الوجهين : اقتران الماضي المثبت الواقع حالاً بعد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها بعضاً الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقد قول أسرىء القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَصَّتْ لِنَوْمِ شَيْاهَةً لَدَى السُّنْتِ إِلَّا إِبْسَةَ الْمُتَفَضَّلِ
ومنه قول طرفة بن العبد :

أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدٍ يَقُولُ وَقَدْ تَرَ الْوَظِيفُ وَسَاقُهَا :
ومنه قول النابغة الدبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلِ مَمَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ
ومنه قول الراعي :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْنَحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمٌّ دُلُونَ لَا تَحْمُوا وَلَا صَدُّ
ومنه قول أسرىء القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْفَبِيطُ بِنَا مَمَا عَفَرَتْ بَعِيرٍ يَا أَمْرًا الْقَيْنِ فَانْزَلِ
ومنه قول معاوية :

تَجَهَّوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمَرَادِيُّ سَيِّفَهُ مِنْ أَبْنَ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبٌ
ومن عجيء الماضي للثبات حالاً ، ولم يقترن بقد ، قول أبي صخر المذلي :
وَإِلَى لَتَرَوْنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا افْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَهُ الْقَطْرُ
وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العنزي ، ويقال : هو
أبو حلم السعدى :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبْعَلَيْتَ هَذَا بِالرَّحْيِ الْمُتَفَاعِسُ ؟
وقول عمر بن أبي ربيعة الخزروي في رأيه الطويلة :

فَقَاتَتْ وَعَصَتْ بِالْبَنَانِ : فَصَحَّتِي وَأَنْتَ أَمْرُؤُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ
وقد حمل النهاية على هذا قول الله تعالى (أو جاءكم حضرت صدورهم) جلوا
جملة «حضرت صدورهم » حالاً من واو الجماعة في « جاءكم » وهي جملة ماضوية غير =

وَقَدْ تَعْلَمُونَ)^(١).

وتقىق في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطف ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْنَاهَا يَبِانًا أَوْ هُمْ قَائِلُواز)^(٢).

الثانية : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذلك الكتاب لا ريبة فيه)^(٣).

الثالثة : الماضي التالي إلا ، نحو (إِلَّا كَانُوا يَهْيَءُونَ)^(٤).

مقترنة بعد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته (الذين قالوا لأخوانهم وقدروا)
جعلوا جملة « وقدروا » حالاً من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .
وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أنسخ كلام ؛
فن الحاجة أن تذكره ، أو تلمس له تخزيجاً آخر ، أو يجعل الكلام على تقدير
محذف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصاف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقاتلوبن : جمع قائل ، وم اسم الفاعل
من القبلة ، وهي النوم في نصف النهار ، وإنما امتنع الواو في هذه المسألة كراهة
اجتاع حرف عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد
لا يدخل عليه حرف العطف ، لثلا يتوجه أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم
أن التوكيد عين المؤكدة .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو
اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللاب أنه يجوز اقتران الفعل للماضي الواقع حالاً بعد
إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياساً على الجملة الاصيرية الواقعة بعد إلا ، فقد
وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)
وأيضاً فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو في قول الشاعر :

نِعْمَ امْرًا هَرِيمْ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةَ إِلَّا وَكَانَ لِرُؤْتَاعِ يَهَآ وَزَرَآ
(٢٢ - أوضح الماك)

الرابعة : الماضي المثلثُ بـأو ، نحو « لآخر بـنَهْ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ ». .
 الخامسة : المضارع المنفي بلا ، نحو (وَمَا لَمَّا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)^(١) .
 السادسة : المضارعُ المنفيُّ بما ، كقوله :
 * عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيهَةً * - ٢٨١

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذي قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافقه ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتراح المضارع المنفي بلا بالواو ، ويجوز عدم اقتراحه بالواو ، ولكن عدم اقتراحه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمي :
أَكُسْبَتْهُ الْوَرْقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ
 الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنسده القالى في ذيل الأمالى (ص ١٢٧) لمالك بن أخى ربيع الأسى :
أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنَهِّنُنِي الْوَعِيدُ
 محل الشاهد قوله « ولا ينهننى الوعيد » .

٢٨١ - أنسد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طويل البحث ، وهذا الذي أنسده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : -

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَّا مُتَمِّما *

اللغة : « عهـتك » معناه عرفـتك ، و « تصـبـو » من الصـبـوة ، وهـي المـيل إلـى النساء « شـبـيبة » هـى الـوقـت الـذـي يـكـون الإـلـاـنسـان فـيـه موـفـورـ القـوـة الـبـدـنية جـمـ النـشـاطـ الجـسـانـيـ مشـبـوبـ القـوىـ ، وـلا تـكـونـ القـوىـ الغـقـلـيـةـ حـيـنـذـ قدـ تمـ نـضـجـهاـ فـيـهـ « صـباـ » بـفتحـ الصـادـ وـتشـدـيدـ الـيـاءـ الـمـوـحـدةـ - هـو وـصـفـ منـ الصـبـابةـ ، وهـى رـقةـ الـهـوىـ وـالـشـقـقـ « متـباـ » اـسـمـ مـفـعـولـ مـنـ مـصـدـرـ « تـيمـهـ العـشـقـ » بـتضـيـيفـ الـيـاءـ الثـنـاءـ - إـذا استـبعـدهـ وأـذـلهـ وـأـخـضـعـهـ ، وـمـنـ هـذـهـ الـمـادـةـ أـحـدـ الـعـربـ اـسـمـ « تـيمـ الـلاتـ » يـرـيدـونـ عبدـ الـلاتـ ، كـماـ قالـواـ : عبدـ منـافـ ، وـعبدـ شـمـسـ ، وـكـماـ قالـواـ : عبدـ اللهـ ، وـعبدـ المـسيـحـ . =

السابعة : المضارع المثبت ، كقوله تعالى : (وَلَا تَنْهَنْ تَسْقُكْتُر)^(١) .

وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عَهْدْتُكَ » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتأء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها القل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عَهْدْتُكَ » السابق « وَفِيكَ » الواو وأو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بني ، والجار وال مجرور متصل بمحذف خبر مقدم « شيئاً » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فَيَا إِنْفَاء حَرْفِ عَطْفٍ » مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لَكَ » جار ومحرر متصل بمحذف خبر المبتدأ والنقدير : فأى شيء ثابت لك « بَعْدَ » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة « صَبَا » الآتي ، وبعد مضارف و « الشَّيْبَ » مضارف إليه يحرر بالكسرة الظاهرة « صَبَا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور علا باللام في قوله « لَكَ » السابق « مَتَّيَا » نعت لقوله صباً ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ..

الشاهد فيه : قوله « مَا تَصْبُو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عَهْدْتُكَ » وهذه الجملة فعلية ضلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقرن بالواو ، وأكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة المدثر ، والمراد بالمضارع المثبت في هذه المسألة هو الذي لم يقرن بعد ، فقد علمت فيما مضى أن المقرن يقد تجحب معه الواو ، نحو قوله تعالى : (لَمْ تُؤْذُنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ) .

* عَلْقَتُهَا عَرَضًا وَأَفْعَلُ قَوْمَهَا * - ٢٨٢

٢٨٢ - هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة
الق أولاً :

هَلْ غَادَرَ الشَّعْرَاءَ مِنْ مُرَدَّمْ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهِمْ؟
وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنسنه
المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

* زَعْمًا لَعْمَرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

اللثة : « علقتها » معناه أحبتها ، و « عرضًا » معناه عن غير قصد مني .

إِلْعَرَابُ : « علقها » علق : فعل ماض مبني لل مجرور مبني علىفتح مقدر على آخره لا محل له من الإِلْعَرَاب ، وفاء للتكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو من فهو الأول ، وضمير الغائبة الشائد إلى عبلة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضًا » مفعول مطلق على نحو قوْمَهُمْ : قيدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإِلْعَرَاب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتعبرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قوْمَهَا » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضارع وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مضارع إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل للمضارع المؤول بالماضي مع فاعله ومن فهو لا محل لها من الإِلْعَرَاب معطوفة على الجملة الاستثنافية التي لا محل لها من الإِلْعَرَاب وهي قوله « علقتها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قوْمَهَا ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومن فهو على هذا في محل رفع خبر لمبدأ مذوق ، والتقدير : وأنا أقتل قوْمَهَا ، وجملة المبتدأ المذوق مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في قوله « علقتها » السابق « زَعْمًا » يروى مرفوعاً ويروى منصوباً ؛ فاما على روایة الرفع فيجوز أن يكون خبر لمبدأ مذوق ، والتقدير : هذازعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآية ، وأما على روایة النصب فهو مفعول مطلق لفعل مذوق ، والتقدير : زعمت زَعْمًا لعمر الامام الابداء حرف مبني علىفتح لا محل له =

من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أريك » مضاف إليه مجرور بالياء نهاية عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه بمعنى على الفتح في محل جر ، وخبر للبتداً عذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمر أريك قسمى ، أو لعمر أريك ما أقسم به ، وجملة للبتداً وخبره لا محل لها من الإعراب معرضة بين الصفة والموصوف ، أو بين البتداً وخبره على روایة رفع زعم في أحد الوجهان « ليس » فعل ماض ناقص بفتح الاسم وينصب الخبر ، بمعنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمع « بمزعم » الياء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأجلالة من ليس واسمه وخبره في محل نسب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على روایة رفع « زعم » أن يكون مبتدأ ، وجملة « ليس بمزعم » في محل رفع خبر للبتداً كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » وبيان ذلك أن جماعة من النعامة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة « أقتل قومها » من الفعل وفاعله المستتر وجوباً ومحظوظ في محل نسب حال من تاء التسلك في قوله « علقتها » وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقتربت بالواو ؛ فيكون اقتراها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والآيات من النعامة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولم يفهم فيها تخريج مجان : أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر للبتداً عذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة للبتداً وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو لاعطف لا للحال ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أي علقتها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلوى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْظَافِرِهِمْ نَجَوْتُ وَأَرْزَهُمْ مَالِكَا

ففِيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مُؤَوْلٌ بالماضي ، وقيل :
واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ مذوف ، أى : وأنا أقتل^(١) .

فصل : وقد يُحذَف عامل الحال : جوازاً ، الدليل حالٍ ، كقولك لفاصد
السفر : « رَاشِداً » والقادم من الحج : « مَأْجُوراً » أو مقالٍ^(٢) ، نحو (أَتَى
قَادِيرِينَ)^(٣) (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبًا)^(٤) بإضمار : تاجر ، ورجعت ،
ونجمها ، وصلوا .

ووجوبًا قياسًا في أربع صور : نحو « ضَرِبَ زَيْدًا قَائِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف وما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك في موضوعين ، ومتسع ، وذلك في سبعة مواضع ،
وجاز ، وذلك فيها عدا ذلك .

(٢) للدليل المقال صور ، منها أن يقع في جواب استفهم ، كأن يقول لك قائل :
كيف جئت ، فتقول في جوابه : راكبا ، ومنها أن يقع في جواب نفي ، كأن يقول
لك قائل : ما سافرت ، فتقول في جوابه : بلى مصطحبًا أسرى ، ومنه قوله تعالى :
(بلى قادرين) ومنها أن تقع في جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فإن خفتم فرجلا
أو ركبانا) أى فإن خفتم فصلوا رجالا أو ركبانا ، فهذه مواضع جواز حذف عامل
الحال ، وسيذكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقى مواضع
امتنان حذف عامل الحال ، وتلخص في أنه إذا كان عامل الحال معيناً كالظرف
والجار والمحرر واسم الإشارة وحرف التبيه لم يجز حذفه ، لأن العامل المعنوي
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالجمل على غيره ، فلا يصح التصرف في عامله لا بالتقديم عليه
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٤٣٩ من سورة البقرة .

أبُوكَ عَطْوَفَا» وقد مَضَتَا^(١) ، والَّتِي يُبَيِّنُ بِهَا ازْدِيادُ أو نَقْصُ بَقْدَرِيْجَ ، كَـ«تَعَصَّدَقْ بِدِينَارِ فَصَاعِدًا» ، وـ«اَشْتَرَه بِدِينَارِ فَسَافَلًا» ، وـما ذَكَرَ لَتوَبِيعِهِ ، نَحْوَ «أَقَائِمَا وَقَدْ قَدَ النَّاسُ» ، وـ«أَتَمِيمِيْمَا مَرَّةً وَقَيْسِيْمَا أُخْرَى» أَيْ : أَتَوْجَدُ ، وَأَتَتَحَوَّلُ .

وَسَاءَ افْنَانِيْغَيْرِ دَلْكَ ، نَحْوَ «هَنِيْنَا لَكَ» أَيْ : ثَبَتَ لَكَ الْخَيْرُ هَنِيْنَا ، أَوْ أَهْنَاكَ هَنِيْنَا^(٢) .

(١) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثالها الذي ذكره المؤلف تقديره : ضربني زيدا حاصلاً إذا كان قائماً ، وقد تقدم شرح ذلك في باب المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة بضمون جملة ، وقد مضى الكلام عليها في هذا الباب قريباً .

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستفي عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ، ولهذا اضطرروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعرضاً آخر غير التعريف المشهور ، فقالوا : الفضلة ما يجيء بعد عام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام منها ، كالعامل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجيء في هذه المزلة ، وذلك أعم من أن يكون المعنى المقصود للمــكلام مفتقرًا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرًا إلى ذكرها . ولو جوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنميماً لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جواباً لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل : كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكباً ، أو تقول : جئت ماشياً ، وقد علمت قريباً أنه يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تمحف العامل فتقول : راكباً ، أو تقول : ماشياً .

الموضع الثاني : أن يكون الكلام نهاياً ، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي ، وذلك كقوله تعالى : (ولا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مُرْحَاجاً) قوله تعالى : (ولا تَقْرِبُوا =

هذا باب المُتَيِّز^(١)

المُتَيِّز : اسْمُ نَكْرَة ، بِعْنَى مِنْ ، مُبِينٌ لِإِبْهَامِ اسْمٍ أَوْ نِسْبَةٍ^(٢).

= الصلاة وأتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما توسعه العقول أن يكون إنسان منيماً عن الشئ في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد المرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدتين هو المقصود بالنهي .

اللوضع الثالث : أن تكون الحال ممحضوراً فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأْتُونَ الصلاة إِلَّا وَمَا كَسَالَى ، وَلَا يَنفَقُونَ إِلَّا وَمَا كَارَهُونَ) .

اللوضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (إِذَا قَامُوا إِلَى الصلاة قَامُوا كَسَالَى يَرَاوِنُ النَّاسَ) وقوله جلت كنته : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَا لَا يَعْبُدُنَّ) ومن ذلك قول عدي بن الرعاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَأَسْتَرَاحَ مِيَّتٌ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيَّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ
أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ : « إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ » وَلَمْ تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ كَلَامًا
بَاطِلًا ؟ لَأَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَى الشَّيْءِ بِضَدِّهِ ، فَلَا زَدْتَ عَلَيْهِ « كَثِيرًا كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ »
الرجاء » صح المعنى .

(١) المُتَيِّز في اللغة : مصدر ميز - بتشديد الياء - وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متباينين ففرق بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحو ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة - الج » ومن هذا الكلام تدرك أن النحو ن فهو من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم المُتَيِّز صار عندم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تميز وميزة ، وتفصير ومفسر ، وتبين وبيان .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، والمراد الاسم الصریع فلم يدخل في الجملة ولا =

نُفْرَجَ بِالْفَصْلِ الْأَوَّلِ نَحْوٌ^(١) « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

وقد مفى أن قوله :

« صَدَدْتَ وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْنُوسُ عَنْ عَمْرِو »^(٢) [٦٣]

مَعْنَوُلٌ عَلَى زِيَادَةِ « أَلْ » .

وَبِالثَّانِي الْحَالٍ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى فِي حَالٍ كَذَا ، لَا بِمَعْنَى مِنْ .

وَبِالثَّالِثِ نَحْوٌ^(٣) « لَا رَجُلٌ » وَنَحْوُ :

= الظرف ولا الجار وال مجرور ، لأن التمييز لا يكون واحداً من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون عرفاً نحو « رأيت الصبور فوق العصن » ويكون جاراً و مجروراً نحو « رأيت الملال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمعنى به ، وقد بين في باب الصفة للشبيهة معنى كونه مشبهاً بالمعنى به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المعرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتسكنته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النَّفْسُ » فإنه تميز ، والبعربون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أَلْ » فيه زائدة ، فاما الكوفيون فلم يوجبا تسكيئه ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أَلْ » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) أعلم أن المراد عن التي تكون التمييز على معناها من البيانية، وضابطها: أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز بين جنس المميز كما أن من البيانية تبين ما قبلها ، وأسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغرافية ، والاسم الثاني المنصوب في « أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبِنَا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه البتائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلاً في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أَسْتَغْفِرُ » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غير الثلاثي يتعدى لو واحد ، والسين والتاء-

* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا أَسْتُ مُحْصِيَةُ *

= المزيدتين تعييان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المتصوب الثاني في «أستغفر الله ذنبنا» على معنى من أصلة ، وما ينفي أن تتبه له أن معنى قوله في تعريف المميز «بعني من» أنه قد جئ به لتبين جنس المميز كما أن من تجلى ليبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل المميز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع المميز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ - لم أض لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيته من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

اللغة : «أستغفر» أطلب الغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب «ذنبنا» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : «الذنب» هنا اسم جنس بمعنى الجمجم ؟ فلذلك قال : لست ممحصيه اه ، والإحصاء : منتهي العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى ، فإذا نفذ المعدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه»قصد والتوجه ، ويروى «إليه القصد والقبل» .

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» متصوب على التعظيم «ذنبنا» مفعول ثان لأستغفر ، متصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه «أست» ليس : فعل ماضي ناقص ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتأم المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «ممحصيه» ممحصي : خبر ليس متصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصي مضارف وضمير القائب العائد إلى الذنب مضارف إليه مبني على الضم في محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضارف و «العباد» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

فإنهما وإن كانا على معنى «من» لكنهما ليست لبيان ، بل هي في الأول للاستغراق ، وفي الثاني للابداء .

و حُكْمُ التَّيِّزِ النَّصْبُ ، وَ النَّاصِبُ لِبَيْنِ الْأَسْمَاءِ لِبَيْمَهُ^(١)

ـ «والعمل» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، والمعطوف على للرفع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنبنا » فإن المؤلف وجاءة من النهاية ذكروا أن قوله « ذنبنا » متصوب على نزع الخافض الذي هو « من » ومع أن انتسابه على معنى « من » فإنه ليس تميزاً ؛ لكونه غير مبين لإيهام اسم مجل الحقيرة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين نسبة في جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تميزاً .

ولاشك أن ادعاء قوله « ذنبنا » متصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله « أستغفر » معنى أستتب ؛ فهو حينئذ شبيه بقولك : « اخترت الرجال محمدآ » أي : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومتى قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) . لكن الذي رجحه كثير من العلماء أن « أستغفر » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتساب قوله : « ذنبنا » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال المؤلف في مغني البيب : « وقد ينقل (الصوغ على زنة است فعل) ذ المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبه الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النهاية في أن ناصب التمييز للبين لإيهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم للبين الذي فسره التمييز ، وإنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك : « اشتريت رطلًا زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل للفرد في نحو قوله : « زيد صارب عمراً » وفي نحو قولك : « اشتريت عشرين ثوبات أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك : « هؤلاء الضاربون عمراً » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الفاعل المذكور في ثلاثة أشياء : كون كل واحد منها اسمًا ، مشتملاً على ما به تمام الاسم وهو التثنين إذا كان مفرداً أو =

كـ «عشرين دِرْهَمًا» والناصب لـ بين النسبة المسند من قُتل أو شبهه^(١) ، كـ «طَابَ نَفْسًا» ، و «هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَةً» ، و عَلِمَ بذلك بُطْلَانُ عموم قوله^(٢) :

= النون التي تشبه التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد . واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء ، وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد التنصب في المييز هو أنه أشبه أفعال التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أو لها الفعل لأنها يعمل بالأصلة ، ثم إنه يعمل معتمدًا وغير معتمد ، ونائما اسم الفاعل لأنها يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتدما على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه يعمل في السبي نحو « زيد ضارب ابنه » وفي الأجنبي نحو « زيد ضارب عمرا » ، ونائما الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السبي نحو « زيد حسن وجهه » ثم إنها ترفع الظاهر نحو « زيد حسن وجهه » وترفع الضمير نحو « زيد حسن » ورابعها أفعال التفضيل لأنها يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة السكحل ، وخامسها هذا الاسم الجامد مع المييز ، لأنها لا يتحمل ضميرا مستترًا في حين أن أفعال التفضيل يتحمله .

(١) اختلف النحاة في ناصب المييز النسبة ، فذهب سيبويه والمازني والبردي إلى أن الناصب له هو المسند في الجملة سواء كان هذا المسند فعلا كما في قوله : « طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا» أم كان وصفا كما في قوله : « زَيْدٌ كَرِيمٌ خَلْقًا» ومنه مثال المؤلف « هو طيب أبوة» وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب المييز عن تعاملها ، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبة إلى المحققين ، وحيثهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميزة فعل ولا وصف كما لو قلت : « هذا أخوك إخلاصا» أو قلت : « هذا أبوك عطنا » فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخالفه فيما ذكرنا .

(٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

* يُنْصَبُ تَمِيزًا بِمَا قَدْ فَسَرَهُ *^(١)

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :
أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)^(٢).

والثاني : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » أو كِيلٌ ، كـ « قَفْيَنْ بُرْبَرًا » أو وزن ، كـ « مَنْوَىْنِ عَسَلًا » وهو ثنائية مَنَّا - كَهْصَانَا - ويقال فيه : مَنْ - بالتشديد - وثنيته مَنَانِ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبة إلى المحققين - من أن ناصب تميز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسره » صحيحًا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تميز للفرد هو الاسم الجامد المعز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تميز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقاً لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأياً في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأياً آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأي سيبويه وأصحابه وأن الناصب لتميز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصب بأفعالنا » فهذا نص صريح على أن الناصب لتميز في نحو « أنت أعلى منزلًا » هو أفعل التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمِيزِ قَدْمٌ مُطْلَقًا وَالْفَعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ تَزْرًا سُبْقاً
فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيبويه ، لهذا كان المؤلف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضي أن ناصب تميز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إيهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكانه فسر الفعل بنفسه ، فكان التمييز منصوباً بالأنه الذي يصح أن يكون عاملًا.

(٢) من الآية ؟ من سورة يوسف .

والثالث : ما يُشَبِّهُ المقدار ، نحو (مِنْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) ^(١) ، و « نَحْنُ نَسِينَا » (ولَوْ حِشْتَنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(٢) ، و حُملَ عَلَى هَذَا « إِنَّا غَيْرَهَا إِلَّا ». .

والرابع : ما كَانَ فَرْعَاعًا لِلتَّمِيزِ ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فَإِنَّ الْخَاتَمَ فَرْعُ الْحَدِيدِ ، وَمِثْلُهُ « بَابٌ سَاجِّاً » و « جُبْنَةٌ خَرَّاً » وَقَوْلٌ : إِنَّهُ حَالٌ ^(٣) .

والنَّسْبَةُ لِلْبَهْمَةِ نُوْعَانٌ : نَسْبَةُ النَّفْعِ لِلْفَاعِلِ ، نحو (وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبَامِ) ^(٤) وَنَسْبَتِهِ لِلْمَفْعُولِ ، نحو (وَفَجَرَتِنَا الْأَرْضُ عَيْوَنَا) ^(٥) .

ولَكَ فِي تَمِيزِ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَجْرِيَ بِإِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ ، كـ « شَبَرٌ أَرْضٌ » و « قَفِيزٌ بُرُّ » و « مَنْوَى عَسَلٌ » ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَسْمَاءُ عَدَدًا ، كـ « شَشَرِينَ دِرْهَمًا » أَوْ مَضَافًا ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(٦) ، و (مِيلٌ ؛ الْأَرْضُ ذَهَبًا) ^(٧) .

(١) من الآية ٧ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، والمُؤْلِفُ هُنَّا عَابِعٌ لَهُ - أَنَّ نَحْوَ قَوْلِكَ : « لِي خَاتَمٌ حَدِيدًا » إِذَا نَصَبْتِ « حَدِيدًا » تَمِيزَ ، وَذَلِكَ رَاجِعٌ عَلَى كُونِهِ حَالًا . . من قَبْلِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُنْصَوبَ جَامِدٌ مَلَازِمٌ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَشْتَقًا وَمَسْتَقْلًا عَلَى مَا عَرَفْتَ ، وَمِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُبَيَّنَ بِهِ نَكْرَةٌ ؟ فَلَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا لِلْزَمِ مُخَالَفَةَ الْأَصْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ : الْأُولُّ : جَعَلَ الْحَالَ جَامِدًا ، وَالثَّانِي : جَعَلَهُ لَازِمًا ، وَالثَّالِثُ : جَعَلَ صَاحِبَهُ نَكْرَةً مِنْ غَيْرِ مُسَوْغٍ ؟ وَمذهبُ سَيِّدِيْهِ أَنَّ هَذَا الْأَسْمَاءَ الْمُنْصَوبَ مُتَعَيِّنَ لِلْحَالِيَّةِ لَا يُحُوزُ جَلْهُ تَمِيزًا ؟ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يَنْتَصِبُ تَمِيزًا إِنَّمَا يَقْعُدُ بَعْدَ مَقْدَارٍ أَوْ مَا يُشَبِّهُ الْمَقْدَارَ ، وَلَيْسَ هَذَا الْأَسْمَاءُ وَاحِدًا مِنْهُمَا .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ تُمَيِّزُ النسبة الواقعُ بعد ما يُفِيدُ التمجّب ، نحو « أَكْرَمْ بِهِ أَهْلًا » ، و « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، و « لِلَّهِ دَرْءُ فَارِسًا » ، والواقعُ بعد اسم التفضيل ، وَشَرَطٌ نصب هذا كونه فاعلاً معنوي ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بخلاف « مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وإنما جاز « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لتعذر إضافة أفعالٍ سرتين .

فصل : ويجوز جر التمييز بـ«نـ» ، كـ«رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ» إلا في ثلاثة مسائل :
إحداها : تمييز العدد ، كـ«عِشْرِينَ دِرْهَمًا» .

الثانية : التمييز المحوال عن المفعول ، كـ«غَرَستُ الأَرْضَ شَجَرًا» ، ومنه
« مَا أَخْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بخلاف « مَا أَخْسَنَهُ رَجُلًا » .

الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محوولاً عن الفاعل صناعة ،
كـ«طَابَ زَيْدٌ تَفْسِيَا» ، أو عن مضاف غيره ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا »
إذ أصله « مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ » بخلاف « لِلَّهِ دَرْءُ فَارِسًا » .

* ... * ... أَبْرَحْتَ جَارًا *

٢٨٤ — هذه قطعة من بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها
قيس بن معد يكرب الكندي ، وهو بتناهه هكذا :

أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدَ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبَّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وَكثير من النحاة يغيرون في رواية هذا البيت ، ويروونه هكذا :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبَّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وليس كما يروونه ، ولكنه كما رويناه أولاً عن ديوان الأعشى ميمون .

اللغة : « جد الرحيل » معناه اشتد وأمعن فيه ، و « أبرحت » معناه عظمت ،
وقيل : أبغضت ، وقيل : اخترت «ربا» إذا فسرت أبرحت بعظمت فالرب هو الملك =

=الذى يقصده الشاعر بسفره ليدعوه، ويكون نصب رب حينهذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصده به في سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجوبة فالرب هو صاحب الناقة والملائكة ، وأبرحت - على هذا - فعل متعدد؛ فنصب «ربا» على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أتعجبت صاحبكم ، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونسبة على أنه مفعول به «جارا» بمعنى الرب .

المفهوم : الضمير للؤلؤة في قوله : «لها» يعود إلى ناقته التي عبر عنها بزيافه ، وذلك في قوله :

وَشَوْقِ عَلُوقٍ تَنَاسِيَتُهُ بِزِيَافَةٍ تَسْتَخِفُ الضَّفَارَ

(العلوق - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التي لا تألف الفحل ولا ترأم الولد ، وهي أيضا المرأة التي لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيافه - بفتح الزاي وتشديد الشناة - الناقة السريعة أو المبتخرة في مشيتها ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهي حزام القتب الذي يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التي ارتحل عليها إلى مدوحة بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته في هذا الطريق الذي تسلكه ، ويقول : إنني قلت لهذه الناقة : لا تستعظمي ما تلاقينه من الجهد والمشقة ؟ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنايلته من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب واللازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لها» اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى الناقة مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار وال مجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «جد» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الرحيل» فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها «أبرحت» أبرح : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من =

فإنهما وإن كانوا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظَمَتْ فارساً وَعَظَمَتْ جاراً ،
إلا أنهما غير محوتين ، فيجوز دخول « من » عليهما ، ومن ذلك « نعمَ
رَجُلًا زَيْدًا » يجوز « نعمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :
• فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ • - ٢٨٥

= الإعراب ، وناء المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت
ـ كما فسره المؤلف - بعزمت كان قوله : « ربا » تميزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعييت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وناء المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « جاراً » فيه الإعرابان السابقان
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جاراً » في محل نصب معطوفة بالواو
على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ياقته تقول له : أعظمت وأكرمت : أي اخترت
رباً كريماً وجاراً عظيم القدر يبرح عن طلب شاؤه » والظاهر من عبارة ابن حبيب
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « رباً » مفعولاً به لأبرحت ، إلا ترى أنه
فسره بقوله : « أي اخترت رباً » .

الشاهد فيه : قوله « رباً » وقوله « جاراً » فإنهما تميزان يجوز جرها من ؟
لأنهما وإن كانوا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن
الأسود القيق ، وقل آخرون : هو من كلام مجير بن عبد الله بن سلطة الخير ، والشاهد
من كلام في رثاء هشام بن التغيرة أحد أشراف مكة ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت
من الوافر ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهو قوله :
= (٤٠ - أوضح المسالك ٢)

— وَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ تَقْبَ عَنْ هِشَامِ
تَخْيِيرَةً فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَغِنِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَ
وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَوِي صَدْرَ هَذَا الشَّاهِدِ :
* تَعْمَدَهُ وَلَمْ يَفْظُمْ عَلَيْهِ *

اللغة : « فدعني » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكرون أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرىء في قوله تعالى (ما دعك ربك وما قل) بالتحقيق على هذا ، وروى « فذرني » والفعلان بمعنى ترك ، وروى « ذريني أصطحب يا بكر » وأصطحب : أشرب الصبح ، والصبح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الماء صباحا ، ويقابلها الفبوق - بفتح الفين المعجمة وضم الباء وهو شربها في اللداة ، وبكر : اسم قبيلة « تقب » أراد أنه هجم عليه وتبع آثاره ، وأصل التقب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويزل به ، وروى « ولم يعدل سواه » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، فإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعني لم يعل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون للمعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن معنى عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) إذا جعلت الجار والمحروم وهو قوله سبحانه (ربهم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسون الأصنام وسائر معبوداتهم ربهم ، فإن جعلت الجار والمحروم متعلقاً بقوله (كَفَرُوا) كان يعدلون بمعنى يغلوون ، وللرادر أن الذين كفروا ربهم وجدوه يغلوون وينحرفون عن إفراد الله تعالى باتوحادانية « تهامة » هو بفتح التاء - النسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهامي » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما يقول : عراق ، وحيجاز ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بمحذف إحدى ياء النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المطبع .

فصل (١) : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أنتما ، كـ « رطل زينا »

= الإعراب : « تخيّر » تخيّر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الفائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الفائب العائد إلى هشام مضارف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرفاً جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المدل بمحركه حرفة الجر الزائد « تهان » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تميّز ، وهو فاعل في المعنى ، لسكته لما كان غير ممحول عن الفاعل جاز فيه أن يمحوه بمن .

(١) أعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبحثين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جيّماً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؟ فتقول « طاب نفساً محمد » كما تقول « طاب محمد نفساً » .

وأما الثاني فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والковيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسماً كـ « في تمييز للفرد أم كان فعلاً كـ « تمييز النسبة ، سواء أـ « كان الفعل جاماً كـ فعل التعجب في نحو « ما أحسن رجلاً » أم كان متصرفاً نحو « طاب محمد نفساً » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسمأ أو فعلًا جاماً ظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؟ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكيم على وترية واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلًا متصرفاً فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمها على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له .

أو فملاً جاماً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُتَصْرِفِ كَفُولَهُ :

٢٨٦ - * أَنْفَسَا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنِيَّ *

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكساني .

= وذهب المازني والكساني والمبرد والجربي إلى جواز تقديم التميز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارتضى هذا القول ابن مالك في بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس ، أما السماع فقوله * أَنْفَسَا تَطِيبُ . . . الْبَيْتُ * وسيأتي مع نظائره ، وأما القياس فإن التميز - وهو منصوب - كالمعنى به وسائر الفضلات ، وكثيرون يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولم يبعثوا بأصله ، ولم يالوا به .

٢٨٦ - نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من التقارب ، وعجزه قوله :

* وَدَاعِيَ الْمَنُونِ بِنَادِيِ حِهَارَا *

اللغة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المني » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء يناله نيلاً ومنالاً » إذا حصل عليه ، و « المني » بضم الميم - جمع منهية ، والمية - بضم فسكون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت .

الإعراب : « أَنْفَسَا » المهمزة حرفة استفهام تويفي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نفسها : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجريه من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنيل » الباء حرفة جر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضارف و« المني » مضارف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعي » الولو وأ الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، داعي : مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة على الباء منع من ظهورها التقل ، وداعي مضارف و« المنون » مضارف إليه مجرور =

بالـكـمـرـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ يـنـادـىـ »ـ فـعـلـ مـضـارـعـ مـرـفـوعـ بـضـمةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـيـاءـ مـنـعـ مـنـ ظـهـورـهـاـ التـقـلـ ،ـ وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـغـلـ فـيـهـ جـوـازـاـ تـقـدـيرـهـ هـوـ يـعـودـ إـلـىـ دـاعـىـ الـذـونـ ،ـ وـجـلـةـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ وـفـاعـلـهـ فـيـ حـمـلـ رـفـعـ خـبـرـ الـمـبـداـ ،ـ وـجـلـةـ الـمـبـداـ وـخـبـرـهـ فـيـ حـمـلـ نـصـبـ حـالـ «ـ جـهـارـاـ »ـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ عـامـلـهـ يـنـادـىـ ،ـ وـأـصـلـهـ صـفـةـ لـصـدـرـ مـحـذـفـ ،ـ وـقـدـيرـ الـكـلامـ :ـ يـنـادـىـ نـداءـ جـهـارـاـ .ـ

الـشـاهـدـ فـيـهـ :ـ قـوـلـهـ «ـ أـنـفـاسـاـ »ـ فـإـنـهـ تـمـيـزـ ،ـ وـقـدـ قـدـمـهـ عـلـىـ الـعـاـمـلـ فـيـهـ وـهـوـ قـوـلـهـ «ـ تـطـيـبـ »ـ لـأـنـهـ فـعـلـ مـتـصـرـفـ ،ـ وـهـذـاـ نـادـرـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ وـالـجـمـهـورـ كـمـاـ قـرـرـنـاهـ سـابـقاـ ،ـ وـهـوـ مـوـضـعـ قـيـاسـ عـنـدـ الـكـسـائـيـ وـالـبـرـدـ وـمـنـ ذـكـرـنـاـ مـعـمـاـ .ـ

وـمـثـلـ الـبـيـتـ قـوـلـ الـجـنـونـ .ـ وـقـيـلـ :ـ أـعـنـىـ هـمـدانـ ،ـ وـقـيـلـ :ـ الـخـبـلـ السـعـدـىـ .ـ

أَتْهُجُّرُ لَيْلَىٰ بِالْفِرَاقِ حَيْبِهِمَاٰ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟

وـقـوـلـ الـآـخـرـ :

خـيـفـتـ حـزـمـيـ فـيـ إـبـمـادـيـ الـأـمـلـاـ وـمـاـ أـرـعـوـتـ وـشـيـبـاـ رـأـيـ اـشـتـعـلـاـ

ـ تـمـ -ـ بـحـمـدـ اللـهـ تـعـالـىـ وـتـوـفـيقـهـ -ـ الـجـزـءـ الثـالـثـ مـنـ كـتـابـ «ـ أـوضـعـ الـسـالـكـ ،ـ إـلـىـ أـلـفـيـةـ اـبـنـ مـالـكـ »ـ لـابـنـ هـشـامـ الـأـنـصـارـيـ ،ـ مـعـ شـرـحـناـ عـلـيـهـ الـمـسـحـىـ

ـ «ـ عـدـةـ السـالـكـ ،ـ إـلـىـ تـحـقـيقـ أـوضـعـ الـسـالـكـ »ـ وـبـلـيـلـهـ -ـ إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ -ـ

ـ الـجـزـءـ الـثـالـثـ ،ـ وـأـوـلـهـ «ـ بـابـ حـرـوفـ الـجـرـ »ـ نـسـأـلـ اللـهـ تـعـالـىـ أـنـ يـعـينـ عـلـىـ

ـ إـكـالـهـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ الـذـىـ اـخـرـنـاهـ لـهـذـهـ الـطـبـعـةـ ،ـ إـنـهـ -ـ جـلـتـ قـدـرـتـهـ -ـ وـلـىـ

ـ ذـلـكـ ،ـ وـهـوـ حـسـبـنـاـ وـنـعـمـ الـوـكـيلـ



فهرس

لل الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري
وشرحنا عليه المسمى «عدة المسالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك»

ص	الموضوع
٦٩	حذف المفعولين أو أحدهما
٧١	يجيء القول بمعنى الظن ، ويعمل به
	باب أعلم وأرى ونحوهما
٨٠	اللفاظ الأفعال التي تتصب ثلاثة مفاعيل
٨٠	ثانية المفعولات وثالثها ما لم ينفع
	ظن
	باب الفاعل
٨٣	تعريفه
٨٤	أحكام الفاعل
٩٨	لغة طي ، أو أزدشنوه إلخاق الفعل علامة الثنوية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجم إذا كان الفاعل جمعا
	باب النائب عن الفاعل
١٣٥	أسباب حذف الفاعل
٣	باب «لا» العاملة عمل إن
٨	شروط إعمالها هذا العمل إذا كان اسمها مفرداً بني على الفتح أو نائب
١٤	العطف على اسم لامع تكرارها
٢٢	العطف على اسم لا من غير أن تكررها
٤٣	وصف اسم لا
٤٤	دخول المهمزة على لا لا يغير حكمها باب ظن وأخواتها
٥٠	أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشهادتها
٤٥	هذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلغاء ، والتعليق
٤٦	بيان معنى الإلغاء والتعليق ، والفرق العملي بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجري كل منها فيه
٦٣	الفرق بين الإلغاء والتعليق

الموضع	ص	الموضع	ص
باب التنازع			
١٨٦ حقيته ، وأمثلته ، وشروط	١٣٧ ينوب عن الفاعل واحد من أربعة		
العامل المتنازعة	١٤٩ لا ينوب غير المعمول به مع وجوده		
١٩٢ ما لا يقع التنازع بينها من	١٥١ غير النائب يجب نسبه لفظاً أو معا		
العوامل ، والسر في ذلك	١٥٢ إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من		
١٩٨ إذا أعمل أحد العاملين فما يصنع	١٥٣ معمول ، فما الذي يجوز نسبته ؟		
مع الآخر ؟	١٥٥ تغير صورة الفعل عند إسناده		
باب المعمول المطلق		نائب عن الفاعل	
٢٠٥ تعريفه	١٥٦ ضابطه ، والأصل فيه		
٢٠٠ هـ الأغراض التي يأني لها ،	١٥٨ أركان الاشتغال ، وشروط		
وصور كل غرض منها	١٥٩ كل ركن منها		
٢٠٨ عامل مصدر ، أو وصف ، أو فعل	١٦١ قد يعرض ما يوجب الرفع أو التنصب		
٢٠٨ هـ الخلاف في أصل المشتقات وأدلة	١٦٢ أو يرجع أحدهما ، أو يسوى بينهما		
كل فريق	١٦٣ للواضع التي يجب فيها التنصب		
٢١٣ بيان ما ينوب عن المصدر	١٦٤ للواضع التي يتراجع فيها التنصب		
٢١٥ ما يجوز تثبيته من المصادر ، وما يتعذر	١٦٥ مقى يستوى الوجهان ؟		
٢١٦ حذف العامل في المصدر	١٦٦ يكون المشتمل اصحاب ثلاثة شروط		
باب المعمول له	١٦٧ يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة		
٢٢٥ يشترط له خمسة أمور	١٦٨ يكون المقدر من لفظ المذكور		
٢٢٦ مقى فقد شرطاجر بحرف التعليل	١٦٩ أو من معناه		
باب المعمول فيه	١٧٠ باب التعدي والتزوم		
٢٣١ تعريف الظرف ، وأنواع	١٧١ التعدى له علامتان		
ما ينتصب على الظرفية	١٧٢ اللازم له اثنتا عشرة علامة		
٢٣٩ حكم الظرف ، ويبيان أحوال العامل فيه	١٧٣ حكم اللازم		
٢٣٧ كل أماء الزمان تقبل التنصب	١٨٣ بعض المفاسيل الأصلية في التقدم		
على الظرفية ، والصالح من	١٨٤ على بعض		
أسماء المكان نوعان	١٨٥ يجوز حذف ناصب المعمول إن		
٢٣٨ الظرف متصرف ، وغير متصرف	١٨٦ علم ، وقد يجب حذفه		

الموضع	ص	الموضع	ص
٢٩٧ وثانيها : الاشتقاء ، وتقع جامدة مؤولة بالاشتقاء في ثلاثة مسائل ، وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل	٢٩٧	باب المفعول معه ٢٣٩ تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد	٢٣٩
٣٠٠ وثالثها : أن تكون نكرة ، وترد معرفة مؤولة بنكرة	٣٠٠	٢٤٢ الناصب للمفعول معه ٢٤٣ للاسم الواقع بعد الواوخمس حالات	٢٤٢
٣٠٠ ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع مصدراً منكراً بكثرة ، ومعرفاً بقلة	٣٠٠	٢٤٩ أدوات الاستثناء	٢٤٩
٣٠٨ أصل صاحب الحال أن يكون	٣٠٨	٢٥٠ هـ بحث في حاشا الاستثنائية وآراء النحاة فيها وأدالتهم	٢٥٠
٣١٨ تقدم الحال على صاحبها ، وتتأخر عهنه	٣١٨	٢٥٣ أحوال الاسم الواقع بعد الإوحكم	٢٥٣
٣٢٦ تقدم الحال على العامل فيها ، وتتأخرها عنه	٣٢٦	٢٦٥ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه	٢٦٥
٣٣٥ تعدد الحال لواحد ، ولتعدد	٣٣٥	٢٧٢ تتكرر إلا لتوكيده ، ولغير توكيده	٢٧٢
٣٤٢ الحال المؤكدة	٣٤٢	٢٧٥ حكم المستثنىات التكررة بالنظر إلى المعنى	٢٧٥
٣٤٦ الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه	٣٤٦	٢٧٥ «غير» أصلها ، والاستثناء بها	٢٧٥
٣٥٨ يحذف عامل الحال جوازاً أو وجوباً	٣٥٨	٢٧٨ المستثنى بسوى	٢٧٨
باب التمييز		٢٨٢ المستثنى بليس ولا يكون	٢٨٢
٣٦٠ تعريفه ، وبيان محاذير التقييد	٣٦٠	٢٨٥ المستثنى بخلاف وعدا	٢٨٥
٣٦٣ حكمه ، وبيان العامل فيه	٣٦٣	٢٩٣ المستثنى بحاشا	٢٩٣
٣٦٥ الاسم المهم يحتاج للتمييز على	٣٦٥	باب الحال	
أربعة أنواع		٢٩٣ الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة	٢٩٣
٣٦٧ مق يجوز جر التمييز بين ؟ ومق	٣٦٧	ـ هـ تذكير لفظ الحال وتأنيثه ، وما	
يقتضي ؟		يتربى على ذلك	
٣٧١ تقدم التمييز على عامله	٣٧١	٢٩٦ الحال أربعة أوصاف	٢٩٦
ـ تمت فهرس الجرء الثاني من «أوضاع المسالك» وشرحنا عليه ، والحمد لله		٢٩٦ أولها : الانتقال ، وتقع لازمة	
أولاً وآخرها ، وسلامه على سيدنا محمد وآلـ		في ثلاثة مسائل	

